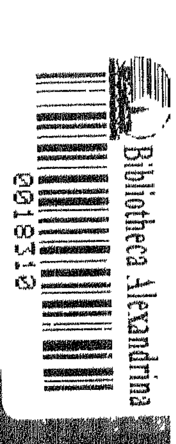
جمهورية مصر العربية
وزارة الدفاع

الندوة الإستراتيجية

٢٥

المحور الاقتصادى



جمهورية مصر العربية

وزارة الدفاع

الندوة الاستراتيجية
حرب أكتوبر بعد ٢٥ عاما

٣-٥ أكتوبر ١٩٩٨

الندوة الاستراتيجية
حرب اكتوبر بعد ٢٥ عاما
٣ ـ ٥ اكتوبر ١٩٩٨
الناشر :إدارة الشئون المعنوية ـ وزارة الدفاع

روجعت مراجعة شاملة بواسطة :

اللجنة العلمية للندوة

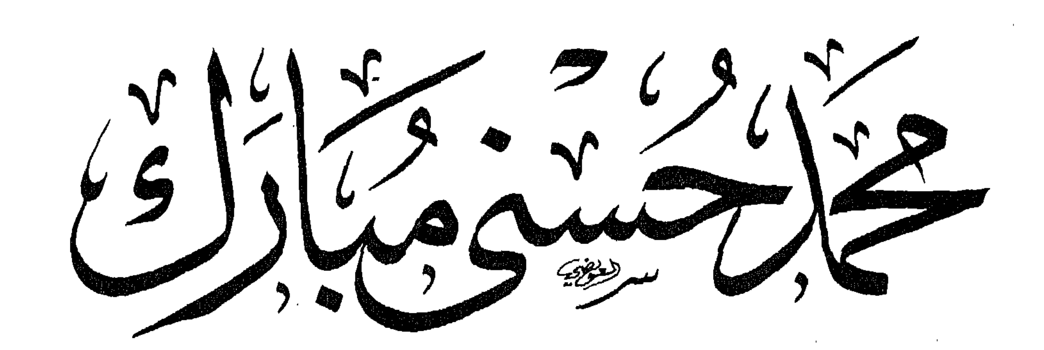
واشراف منسق عام الندوة

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ١٥٥٨٣ / ١٩٩٨
الترقيم الدولى I.S.B.N.: 977-5552-04-4

تصميم الغلاف والإخراج الفنى : حـامد العويـضى

الندوة الاستراتيجية
حرب أكتوبر .. بعد ٢٥ عاما

تحت رعاية
السيد رئيس جمهورية مصر العربية
القائد الأعلى للقوات المسلحة



اللجنة العلمية للندوة

رئيس الندوة

د. مصطفى خليل

رئيس وزراء مصر الأسبق

منسق عام الندوة

لواء أ.ح/ سمير سعيد فرج

مدير إدارة الشئون المعنوية

أمانة المحور العسكرى

لواء أ.ح/ أحمد فخر
رئيس المحور

لواء أ.ح.د/ محمد رضا فودة
مقرر المحور

أمانة المحور السياسى

السفير/ عبد الرؤوف الريدى
رئيس المحور

لواء أ.ح.د/ محمد نجاتى إبراهيم
مقرر المحور

أمانة المحور الاقتصادى

د. يوسف بطرس غالى
رئيس المحور

لواء أ.ح.د/ محمد جمال الدين مظلوم
مقرر المحور

أمانة المحور الاجتماعى

د. ميرفت تلاوى
رئيس المحور

لواء أ.ح/ أحمد عبد الغفار حجازى
مقرر المحور

سكرتارية الندوة

لواء أ.ح/ حسين على عبد الرازق
مساعد مدير إدارة الشئون المعنوية

عقيد/ عبد الغفار عفيفى الدويك
رئيس فرع التوعية السياسية

المحور الاقتصادى

أمانة المحور

د./يوسف بطرس غالى — رئيس المحور

لواء أ.ح.د./محمد جمال مظلوم — مقرر المحور

المحتويات

صفحة

صفحة

الجلسة الرابعة : نتائج حرب أكتوبر بعد ٢٥ عاما

بحوث قدمت إلى الندوة لإثرائها

تقديم المحور الاقتصادى

أ.د/ يوسف بطرس غالى

وزير الإقتصاد

السيد رئيس الجلسة ، السيدات والسادة ...

اليوم ونحن نودع ربع قرن قد مضى منذ حقق جيشنا الباسل لحظته المجيدة، تحضرنا صور ومعان عديدة ، يضمها في إطار واحد ما استقر في خيال ووجدان الشعب المصري من ذكرى هذا اليوم الغالي.

إنها معاني التضحية والبسالة، الصمود والصبر، القوة والعزة، يضمها جميعاً الانخراط في بوتقة الولاء للوطن والتفاني في صون كرامته والسعي لسعادة شعبه .

إن السادس من أكتوبر لم يكن نصراً عسكرياً فقط ... ولحظة العبور العظيم في العاشر من رمضان لم تكن لحظة ساد فيها جيشنا على العدو. والشهداء الذين روت دماؤهم أرض سيناء العطشى لم يقدموا أرواحهم فداء لأرض أو تبة أو سهل فحسب. لقد كان السادس من أكتوبر لحظة المحك والاختبار للإرادة الوطنية.

وفي العاشر من رمضان اجتمعت على أرض سيناء إرادة شعب مصر مع قيادته، وقد عقدت العزم على تجاوز الماضي وعلى تغيير الحاضر وعلى فتح آفاق المستقبل. والشهداء الذين سقطوا فداء الوطن جلبوا لمصر وللمصريين أثمن ما كانوا يطمحون إليه : انتصاراً لكرامتهم وصوناً لعرضهم قبل أرضهم.

واليوم نأتي هنا لكي نتذكر ولكي نذكر أجيالاً جديدة من الشبان والشابات بما بذله رجالنا ونساؤنا من تضحيات وما قدموه من أبطال وشهداء وما كرسوه من موارد وخيرات لكي يعبر جيشنا خط القناة ويعبر معه شعبنا حاجزاً نفسياً وحضارياً.

إننا اليوم نخاطب جيلاً جديداً لم يشهد الحرب ولم يذق ويلاتها أو يصطلي بنارها، لكي نذكره بنصر أكتوبر وبالمعاني النبيلة التي حملها في طياته . وقد حان الوقت لكي يعرف كل شاب وشابة ان عليهم الوفاء بدين، وحمل راية لم تنتكس، والاستمرار في مسيرة بدأها جدودهم من آلاف السنين.
ونحن إذ نذكر شبابنا بالحرب وانتصارنا فيها ، إنما نقصد أن يعلم من لم يشهدها ما هو الثمن الذي دفعه المصريون لكي ننعم اليوم بسلام عادل ولكي يمسي كل اب وكل أم في اطمئنان على مستقبل أبنائهم، وعلى ثقة من أن لمصر جيشاً يحميها ، ويصون كرامتها، ويذود عنها، مثلما فعل منذ خمس وعشرين سنة.

إن السادس من أكتوبر لم يكن نصراً عسكرياً فحسب، لقد كان علامة فارقة تحول للمجتمع المصري بكل جوانبه، لقد كان الفيصل بين الهزيمة والنصر ، بين الانكسار والكرامة، بين التراجع و التقدم، ولو تأملنا في آثار نصر أكتوبر الاقتصادية فقط لوجدناها أكثر من أن تحصى أو تعد.
وما نجاحنا اليوم في الوصول بالاقتصاد المصري إلى مرحلة الاستقرار والتوازن المنشودة إلا نتيجة بعيدة المدى لذات النصر الذي حققه جيشنا على أرض سيناء منذ ربع قرن، ونفس التصميم الذي عقده أصحاب العزم على تجاوز المحن وعلى رفض المصير الذي حاول الآخرون أن يفرضوه على شعبنا الأبي.
ولو نظرنا لخريطة مصر اليوم ، لوجدنا أن مراكز الإشعاع والحضارة والتنمية الاقتصادية التي سوف تتفجر مع المشروعات العملاقة في خليج السويس وفي شرق بورسعيد وفي شمال سيناء وجنوبها هي وليدة نصر أكتوبر.

ونحن اليوم إذ نكرس مواردنا لتحقيق الرخاء المنشود للأجيال القادمة ، فلا نفعل ذلك إلا ونحن مرتكنون إلى قدرة جيشنا على حماية حدودنا ومصالحنا ومستقبلنا ، وإلى ما يمنحه لنا من فرصة توجيه اقتصادنا نحو السلم بدلاً من تبديد طاقاتنا في الحروب.

السيد رئيس الجلسة ، السيدات والسادة ...
تأتي أيام للمرء عندما يحتاج أقصى قواه .... يحتاج إلى أعماق إيمانه وإلى ثقته بنفسه .. يمد يده في أعماق نفسه يبحث عن القوة التي يستمد منها طاقته ... يبحث عن الثقة في نفسه التي يواجه بها المشكلات.

يواجه بها العالم .... يواجه مفاوضاً متحجراً ... يتعامل مع مشكلات مستعصية .. يتطلع إلى طموحات لا يعاونها الواقع ولا تعنيها إمكانيات محدودة ، فيمد يده في أعماق نفسه ويبحث عن إلهام أو عن قوة خاصة دفينة.
هذه القوة هي نصر العاشر من رمضان ، وها هي حرب أكتوبر تتوج إنجازات المصري وتثبت جدارته عند التحدي وتعزز ثقته بنفسه. ومهما اجتهدنا في البحث والدراسة، لما أنصفنا نصر أكتوبر ولما اقتربنا ولو قليلاً من حصر المكاسب الاقتصادية التي أتاحها.
فيلزم علينا التوقف عند تأثير نصر السادس من أكتوبر على كرامة المواطن المصري، وعلى ثقته بنفسه، وعلى شعوره بالانتماء إلى وطن ذي عزة ورفعة . لقد تعلمنا من تجارب السنين الماضية أن التنمية الاقتصادية الجادة والمستمرة لا تتمثل في مجرد رفع معدلات النمو أو في إستقرار الأسعار أو في تصحيح الهياكل الاقتصادية.
فالتنمية الحقيقية هي التي ترتكن في المقام الأول إلى العنصر البشري. هي التي تسعى لبناء رأس مالها الإنساني قبل أي من مدخلات إنتاجها الأخرى. وهي التي تدرك أنه في غياب هذا العنصر

البشري تصبح كل محاولات التنمية ذات نفس قصيرة وبصيرة محدودة.
ولقد عرفت امم من قبل مستويات مرتفعة من النمو ومن الانتاج ومن الوفرة، ولكن حيث غاب العنصر الإنساني كان النمو متقطعاً والانتاج موسمياً والوفرة زائلة.
والسادس من أكتوبر كان يوم انتصار المواطن المصري ، كما كان يوم انتصار المقاتل المصري. إنه اليوم الذي أعاد إلى كل مصري الثقة في قدرته على رسم مستقبله.
هذا هو المكسب الاقتصادي الذي يفوق كل ما عداه من مكاسب.
ولكن دعونا لا نكتفي بسرد ما حققناه من إنجازات، فقد بقيت أمامنا معركة لا تقل شأناً عما سبقها من معارك، هي معركة التنمية الاقتصادية. فتلك هي المواجهة الأخيرة التي علينا خوضها بنفس روح الجلد والتحدي والإصرار التي حملت جنودنا عبر القناة، وبنفس المقدرة على التضحية والعطاء التي بذلها من رفع الراية الأولى على سيناء.
لقد رفضت قياداتنا السياسية ذات يوم أن تقبل الهزيمة وأن تقف على ضفة القناة الغربية مكتوفة الأيدي ، فقادت جيشنا الباسل إلى العبور وتبعته الأمة بأسرها .
واليوم نعيش التجربة ذاتها، إذ رفضت قيادتنا مرة أخرى أن تقف على هامش الاقتصاد العالمي، فرفعت راية الجهاد مرة أخرى وقادت معركة الإصلاح الاقتصادي فتبعتها الجماهير بذات روح أكتوبر.

سيدي الرئيس، السيدات والسادة ...

إن هذا يوماً نتذكر فيه شهداءنا الذين لم يضنوا بأرواحهم من أجل أن يرفع كل مصري رأسه بين شعوب العالم ، ومن أجل أن يصبح من حقه ليس فقط أن يحلم بغد أفضل وإنما أن يعمل على تحقيقه.
إن هذا يوماً نعلن فيه للعالم بأسره ، وقد رفعنا رؤوسنا وصنا كرامتنا، واستردنا أرضنا منذ ربع قرن، ومضينا في بناء القواعد الاقتصادية لمجتمع جديد، إن مصر اليوم لا زالت على عهد أكتوبر، وفاء للشهداء والأبطال.
إن هذا يوماً نتعاهد فيه على أن نستدعي في أنفسنا روح التحدي والصبر والشجاعة التي أخذتنا يوماً عبر قناة السويس، لكي تحملنا مرة أخرى عبر المرحلة الأخيرة من الاصلاح الاقتصادي.
إننا اليوم نقف على أعتاب لحظة فارقة لمستقبل شعبنا وأمتنا وعند مفترق طريق يمكن أن يؤدي بنا إلى تحقيق الرخاء لشعبنا وتوفير مستقبل مضئ بإذن الله تعالى لأبنائنا وأحفادنا .
ولكن ما هو الطريق ؟ إنه ليس طريق الاشتراكية أو الرأسمالية، إنه طريق التنمية لخدمة الإنسان المصري، طريق النمو يبدأ في يد الأسر المصرية، يبدأ في يد الطفل المصري صانع القرن القادم ... صانع المستقبل ... من نصر طالما انتظرناه .. من نصر طالما استحققناه.
من هذا النصر بدأ أنور السادات رجل السلام عام ١٩٧٧ في وضع اللبنات لسلام هذه المنطقة. ومن هذا النصر انطلق حسني مبارك صاحب رخاء هذا الشعب ..... صاحب الطريق الثالث للتنمية.
فعلينا إذن أن نكمل مسيرة الإصلاح لكي يكون لتضحياتنا مبرر ، وأن نستدعي في أنفسنا مرة أخرى روح أكتوبر ، فنقطع الخطوة الأخيرة من مشوار طويل سلكنا دروبه ومجاهله في لحظات حالكة ، لم يعد أمامنا سوى الخطوة الأخيرة لكي نجني الثمار .. فلنخطوها معاً .. لقد وفقنا الله منذ خمسة وعشرين عاماً وإن شاء الله سيوفقنا اليوم ويسدد خطانا .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

لواء أ.ح.د. / محمـد جمـال مظلوم

مقرر المحـور

تمثل القدرة الإقتصادية للدولة العنصر الرئيسي والحاسم في دعم قدرة الدولة الشاملة، فالقدرة الإقتصادية هي الداعم الأساسي للقدرة السياسية والعسكرية والإجتماعية وضعف القدرة الإقتصادية للدولة يضعفها أيضاً.

وقد تحملت مصر عبئاً إقتصادياً ضخماً عقب معركة يونيو ١٩٦٧ وكان على مصر أن تحقق أهدافاً عاجلة أهمها :

١- إعادة بناء ما دمرته الحرب وإعداد الدولة لمعركة قادمة.

٢- إعادة بناء القوات المسلحة المصرية.

٣- تحمل عبء تهجير سكان مدن القناة والتي قدر عددهم بأكثر من مليون فرد.

وقد تحمل شعب مصر هذه الأعباء الثقيلة بالرغم من فقدان مصر عائداتها من موارد سيناء خاصة البترول وغلق قناة السويس وإنخفاض عائدات السياحة نتيجة التوتر الذي ساد المنطقة.

وشملت الدراسات المقدمة في المحور الإقتصادي إستعراضاً لهذه الأوضاع الإقتصادية في مصر وإعداد إقتصاد الدولة للحرب ونتائج نصر اكتوبر محلياً وإقليمياً ودولياً.

وقد عقد المحور الإقتصادي أربع جلسات كالآتي :

الجلسة الأولى :

عن الفترة من حرب الإستنزاف إلى حرب أكتوبر.

الجلسة الثانية :

عن الملامح الرئيسية للتخطيط لحرب أكتوبر.

الجلسة الثالثة :

عن المراحل الرئيسية لإدارة الحرب وتطوراتها.

الجلسة الرابعة :

عن نتائج حرب أكتوبر بعد ٢٥ عاماً.

والله الموفق.

الجلسة الأولى:

من حرب الاستنزاف إلى حرب أكتوبر

رئيس الجلسة : د. إبراهيم سعد الدين

مدير منتدى العالم الثالث

الورقة الأولى:

الإقتصاد المصرى بين حربى يونيو ٦٧ وأكتوبر ٧٣

أ/ أحمد السيد النجار

خبير إقتصادى بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بجريدة الأهرام

مرت مصر طوال تاريخها الضارب فى أعماق الزمن لآلاف السنين قبل الميلاد، و الذى بدأ به التاريخ المكتوب للعالم بتجارب مريرة من الاعتداءات الخارجية عليها لأنها ببساطة نقطة البدء و درة العالم القديم ومركزه، و كانت كل قوة تظهر لا تشعر بالتحقق إلا عبر الصدام مع مصر أول دولة فى العالم و الأكثر تحضرا عن كل ما عداها حتى عندما لم تكن الأكثر قوة. و كما كانت الاعتداءات على مصر مهد الحضارة الإنسانية قدراً لها من كل الطامعين فى تأكيد المكانة الدولية و إثبات القدرة على الاستحواذ والسيطرة، فان رد الاعتداءات و سحقها كان و مازال فنا بطوليا أبدعت مصر فيه على مر التاريخ.

وإذا كانت البداية هي سحق مصر للعدوان الاستيطاني المتسلل للهكسوس الذين انتهكوا قدسية سيادة مصر لما يقرب من قرنين من الزمان فاستحقوا أن تمحوهم من الوجود قبل أكثر من ثلاثة آلاف و خمسمائة عام من الآن، فإن العدوان الأخير كان ذلك الذى تعرضت له مصر من إسرائيل و الذى بلغ ذروته الدرامية فى حرب يونيو ,١٩٦٧

و رغم أن ذلك العدوان و مواجهة مصر له ينطويان على العديد من الأوجه و الأبعاد، إلا إنني معنى فى هذه الورقة بآثار ذلك العدوان على الاقتصاد المصري، وحالة هذا الاقتصاد خلال الفترة من حرب يونيو ١٩٦٧ إلى حرب أكتوير ١٩٧٣ التي كان مطالبا فيها بتكييف أوضاعه مع حقيقة تعرضه لخسائر هائلة و مع ضرورة قيامه بجهد كبير لتمويل الإنفاق العسكري سواء فى صورته الجارية أو فى صورة شراء الأسلحة و إعادة بناء وتطوير البنية الأساسية العسكرية التى دمرت أو تعرضت لأضرار فادحة فى حرب ١٩٦٧ ... باختصار كان على الاقتصاد المصرى تمويل مجمل استعدادات مصر لخوض معركة استرداد الكرامة المهدورة و الأرض المغتصبة.

و لم يكن ذلك ممكنا إلا باستنفار كل الطاقات الاقتصادية للمجتمع و اختيار السياسات الاقتصادية الملائمة لمواجهة الآثار الاقتصادية لحرب يونيو ١٩٦٧ و الاستعداد للحرب، كما أن ذلك لم يكن ممكنا أيضا إلا بتوظيف العلاقات الاقتصادية الخارجية للمساعدة فى تحقيق هذا الهدف.
وإذا كان لنا أن نتناول حالة الاقتصاد المصرى و دوره فى الفترة ما بين حربي يونيو ١٩٦٧ و أكتوبر ١٩٧٣ فإن البداية هى صورة هذا الاقتصاد بعد حرب ١٩٦٧.

الاقتصاد المصري بعد هزيمة ١٩٦٧

تعرض الاقتصاد المصري لخسائر هائلة فى حرب ١٩٦٧ أثرت على قدراته و صورته العامة و أدائه.
ويمكن تركيز الخسائر الرئيسية للاقتصاد المصرى بسبب حرب يونيو ١٩٦٧ فيما يلي :

أ- فقدان سيناء بثرواتها البترولية و المعدنية و إمكانياتها السياحية، و هى ثروات كان من الممكن اعتبارها مفقودة مؤقتا لو أن إسرائيل احترمت الاتفاقيات الدولية و لم تستنزف ثرواتها، لكن الذى حدث هو أن إسرائيل نهبت ثروات سيناء و بالذات نفطها، و هوما يعنى أن مصر فقدت بشكل نهائي جزءاً من الثروات الطبيعية فى سيناء بعد حرب ١٩٦٧. ذلك يمكن بل و يجب أن يكون مبررا لطلب تعويضات من إسرائيل حاليا إلا أن النتيجة فى ذلك الحين، كانت فقدان الاقتصاد المصرى لجزء من الثروات الطبيعية بعد وقوع سيناء أسيرة للإحتلال الإسرائيلي.

ب- فقدت مصر إيرادات قناة السويس التى كانت قد بلغت نحو ٩٥,٣ مليون جنيه عام ١٩٦٦ أى نحو ٢١٩,٢ مليون دولار توازى نحو ٤٪ من الناتج المحلى الإجمالي فى ذلك العام (١). حيث توقفت الملاحة فى قناة السويس فى منتصف عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٤ قبل أن يتم افتتاحها فى عام ١٩٧٥، و فقدت مصر خلال تلك الفترة إيرادات القناة فى وقت كانت أحوج ما تكون إليها للمساهمة فى تمويل الإنفاق العسكري و إزالة آثار العدوان الإسرائيلي.

جـ- فقدت مصر جانبا هاما من الإيرادات السياحية قدرها وزير اقتصاد مصري سابق بنحو ١٠٠ ألف جنيه يوميا (٢) ،أى نحو ٣٦,٥ مليون جنيه سنويا توازى قرابة ٨٤ مليون دولار فى ذلك الحين.

د- فقدت مصر قدرا من مواردها البشرية التى تعتبر العنصر الأكثر حيوية فى تحقيق التنمية الاقتصادية. كما فقدت فى الحرب أصولا إنتاجية تم تدميرها أو تعطيلها بشكل دائم أو مؤقت، و هو ما أثر بلا شك بشكل سلبى على قدرة الاقتصاد الوطني المصري فى مرحلة حرجة للغاية هى فترة ما بين الحربين.

و إذا كانت هذه هى العناوين الرئيسية للخسائر الاقتصادية لمصر بسبب العدوان الإسرائيلي عليها عام ١٩٦٧، فان اقتصاد مصر المثقل بهذه الخسائر كان عليه القيام بمهمة كبرى لتمويل تعويض الخسائر الإقتصادية المباشرة وتمويل تعويض خسائر المعدات و البنية الأساسية العسكرية و تمويل الإنفاق العسكري عموما مع محاولة رفع القدرة على مواجهة الاستهلاك المحلى لتقليل الواردات المدنية أو إبقائها عند مستوياتها دون زيادة، لتوجيه حصيلة مصر من النقد الأجنبي لتمويل الواردات من المعدات العسكرية.

و لأن الوضع الذى كـانت مـصر تمر به كان وضع طوارئ، و لأن المهـام الملقـاة على عـاتق الاقـتـصـاد المصرى آنذاك كانت مهاما استثنائية مرتبطة بلحظة استثنائية هى تضميد جراح الهزيمة والاستعداد للحرب، فـان السيـاسات الاقتصادية المصرية كان لابد أن تكون بدورها سيـاسات استثنائية ملائمة لتحقيق الأهداف المرجوة من الاقتصاد المصرى فى تلك الفترة.

السياسات الاقتصادية بين الحربين

تشكلت ملامح السياسات الاقتصادية المصرية فى الفترة ما بين حرب يونيو ١٩٦٧ و حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣ على أساس أنها سياسات لإدارة اقتصاد حرب. وتجسد ذلك فى فرض ضرائب جديدة و زيادة معدلات الضرائب القائمة (٣) ،ذلك لزيادة الإيرادات العامة الضرورية لمواجهة التزايد السريع فى الإنفاق العام اللازم للاستعداد لخوض جولة جديدة من الصراع العسكري مع العدو الإسرائيلي.

و قد جاء التزايد فى حصيلة الضرائب من الضرائب غير المباشرة و الجمارك حيث ارتفعت حصيلتهما من ٢ ,٤٤٢ مليون جنيه عام ١٩٦٩/ ١٩٧٠ إلى نحو ٧ ,٥٧٤ مليون جنيه عام ١٩٧٣، و شكلت حصيلتهما نحو ٤ ,٦٣ ٪ من إجمالي حصيلة الضرائب عام ١٩٦٩/ ١٩٧٠، ارتفعت إلى نحو ١ ,٦٩٪ فى عام ١٩٧٣. وبالمقابل بلغت حصيلة الضرائب المباشرة نحو ٢ ,٢٥٥ مليون جنيه ١٩٦٩/ ١٩٧٠ بما يوازي ٩ ,٣٠٪ من إجمالي حصيلة الضرائب فى ذلك العام، و لم تزد حصيلة الضرائب المباشرة عن ٢ ,٢٥٥ مليون جنيه عام ١٩٧٣ بما يوازي نحو ٩ ,٣٠ ٪ من إجمالي حصيلة الضرائب فى ذلك العام. ولأن الضرائب غير المباشرة على السلع و الخدمات يتحملها السواد الأعظم من الشعب، فإنه يمكن القول بأن القطاعات العريضة من أبناء الشعب هى التى تحملت عبء تمويل الاستعداد لمعركة أكتوبر فى الفترة ما بين الحربين(٤).

كما تزايد إصدار البنكنوت كآلية لتمويل الإنفاق العام فيما يعرف بالتمويل بالعجز. فقد ارتفع حجم وسائل الدفع من ٢ ,٣٩٧ مليون جنيه فى يونيو ١٩٦٠ إلى ٥ ,٧٦١ مليون جنيه فى يونيو ١٩٧٠ ثم إلى ٦ ,٨٦٦ مليون جنيه فى يونيو ١٩٧٢ بنسبة نمو سنوية تقترب من ١٠ ٪. كما زادت قيمة أذون الخزانة من ١٦٤ مليون جنيه فى العام المالي ١٩٥٩/ ١٩٦٠ إلى نحو ٣٧٥ مليون جنيه عام ١٩٦٩/ ١٩٧٠، ثم إلى ٢.٤٥٩ مليون جنيه فى عام ١٩٧٢ أى بمعدل نمو سنوى بلغ نحو ١٤٪ (٥)و هى معدلات نمو أعلى كثيرا من معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي المصري و فى عام ١٩٧٣ بالذات بلغت الزيادة فى البنكنوت المصرى أكثر من ثمانية أضعاف مقدار التغير فى الناتج المحلى الإجمالي فى ذلك العام (٦).

وهذه السياسة النقدية المتمثلة فى التمويل بالعجز تعتبر عاملا رئيسيا مغذياً للتضخم. و كان التضخم مكبوتا فى الفترة ما بين حربي ١٩٦٧، ١٩٧٣ بسبب سياسة التسعير الجبري للسلع الأساسية لكنه انفجر فيما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ مع تخفيف سياسة التسعير الحكومي للسلع باتجاه إلغائها.

كذلك تميزت السياسة الاقتصادية المصرية بين الحربين بإعطاء أولوية للاستثمارات التى تخدم المعركة على كل ما عداها من استثمارات، و تميزت أيضا بالذات من بداية عام ١٩٧٢، بإيقاف استيراد السلع الكمالية، حيث صدر قرار بحظر استيراد تلك السلع و من بينها الملبوسات والأقمشة الصوفية الفاخرة و أجهزة التليفزيون و الراديو و السجائر و الثلاجات و الغسالات والسجاد الفاخر.كما تقرر زيادة الرسوم الجمركية على السلع الكمالية الواردة للاستعمال الشخصي بنسبة ٥٠٪ كما تم قصر

تجارة الجملة فى المواد و السلع التموينية الأساسية على القطاع العام. و كان الهدف من ذلك هو منع أى تلاعب فى هذه السلع و ضمان وصولها إلى جماهير الشعب باعتبار أن توفيرها عنصرا هاما فى تحقيق الاستقرار السياسي.
كذلك اتسمت السياسة الاقتصادية المصرية مابين حربي ١٩٦٧ - ١٩٧٣ بزيادة الاعتماد على التمويل الخارجى من خلال القروض و المنح التى تلقتها مصر من الدول الشقيقة و الصديقة فى ظل عدم كفاية المدخرات المحلية لمواجهة متطلبات الإنفاق الاستثماري و فى ظل العجز الكبير فى ميزان المدفوعات الجارى بسبب زيادة الواردات الضرورية للتسريع بتهيئة الظروف للجيش لخوض حرب أكتوبر ١٩٧٣.

أداء الاقتصاد المصرى بين الحربين

قبل التعرض لأداء الاقتصاد المصري و المؤشرات المعبرة عنه فى فترة ما بين الحربين، لابد من الإشارة إلى أن الإنفاق الدفاعي فى مصر الذى لم يكن يتجاوز ٥,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي فى المتوسط السنوي خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٦٢ قد ارتفع إلى أكثر من ١٠٪ من هذا الناتج بعد عام ١٩٦٧ (٨)، و بلغ فى ذروة عمليات شراء الأسلحة للاستعداد للحرب نحو ٢١,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالي المصري عام ١٩٧١حسب بيانات معهد الدراسات الإستراتيجية فى لندن (٩). و استمر قرب هذا المستوى حيث بلغ نحو ٢٠٪ من الناتج المحلى الإجمالي المصري عام ١٩٧٣ (١٠).
وعلى أى الأحوال فان خمس الناتج المحلى الإجمالي المصري على الأقل، قد تم توجيهه لتمويل الإنفاق الدفاعي منذ حرب الاستنزاف و حتى حرب أكتوبر ,١٩٧٣
ومن البديهي أن اقتطاع ذلك الجزء الهام من الناتج المحلى الإجمالي لتمويل الأنفاق الدفاعي الضروري للغاية من أجل معركة استعادة الأرض و الكرامة، قد أثر على قدرة الاقتصاد المصرى على تمويل الاستثمارات الجديدة اللازمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة، فتراجع معدل الاستثمار الإجمالي من ١٦٪ من الناتج المحلى الإجمالي سنويا خلال الفترة من ٥٩/١٩٦٠ - ٦٤/١٩٦٥، إلى نحو ١٤,١٪ من ذلك الناتج خلال الفترة من ٦٥/١٩٦٦ - ٧١/١٩٧٢ ورغم هذا التراجع، إلا أن ذلك المعدل المتواضع للإستثمار لم يكن من الممكن تمويله من الإدخار المحلي مقارنة بنحو ١١,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة من ٥٩/ ١٩٦٠ - ٦٤/ ١٩٦٥ (١١) خاصة و أن السياسة النقدية فى تلك الفترة اتسمت بالجمود الذى لم يمكنها من حفز الادخار المحلى و رفع معدله حيث ثبت سعر الفائدة على الودائع عند ٥٪ من عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٧٣، بل و استمر ثابتا عند ذلك المستوى حتى عام ١٩٧٥(١٢).
و مع تراجع معدل الادخار و قصور المدخرات عن تمويل الاستثمارات الجديدة تزايد الاعتماد على التمويل الأجنبي الذى بلغ نحو ٦,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة من ٦٥/١٩٦٦ - ٧١/١٩٧٢، مقارنة بنحو ٦,٤٪ خلال الفترة من ٥٩/ ١٩٦٠ - ٦٤/ ١٩٦٥ (١٣).
لكن ونظرا لتراجع معدل الاستثمار نفسه كما أشرنا آنفا، فإن معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالي المصري قد تراجع بشدة. و هناك تقديرات متباينة لهذا النمو حيث يشير أحد كبار الاقتصاديين المصريين، إلى أنه انخفض من نحو ٨,٣٪ سنويا خلال النصف الأول من الستينات إلى نحو ٢,٣٪ سنوياً خلال الفترة من ٦٥ / ١٩٦٦ - ٧١ / ١٩٧٢ (١٤) وإذا كانت البيانات الخاصة بالنصف الأول من الستينات دقيقة فإن البيانات الخاصة بالفترة من ٦٥/١٩٦٦ -

١٩٧٢/٧١ يمكن أن تكون غير دقيقة، حيث أن البيانات المحسوبة من الإحصاءات المالية الدولية (International financial statistics) الصادرة عن صندوق النقد الدولي تشير إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المصري بالأسعار الجارية قد بلغ نحو ٧,٨٪ سنويا خلال الفترة من ١٩٦٧ - ١٩٧٣. و رغم أن هذا المعدل للنمو محمل بارتفاعات الأسعار، إلا أن تلك الارتفاعات كانت محدودة فى ظل تحكم الدولة فى الأسعار و تثبيت أسعار السلع الأساسية حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة فى مصر من ٢٣,٩٪ عام ١٩٦٧ إلى ٢٦,٤٪ عام ١٩٧٣ على اعتبار أن عام ١٩٨٥ هو عام الأساس = ١٠٠ (١٥) و ترتيبا على ذلك فإن معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي المصري الذى انخفض فى الفترة ما بين حربي ١٩٦٧، ١٩٧٣ ربما يكون عند نصف مستواه فى النصف الأول من الستينات لكنه من الصعب أن يكون ٢,٣٪ سنوياً حسب التقديرات المشار إليها. وفي كل الأحوال فإن هذا المعدل إنخفض بشدة في الفترة ما بين حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ مقارنة بمستوياته في النصف الأول من الستينات.

و على صعيد آخر أدى التوسع غير العادى لنشاط الدولة و دورها الاقتصادي فى زمن الطوارئ بين حربي ١٩٦٧، ١٩٧٣، إلى زيادة الاستهلاك الحكومي بمعدلات مرتفعة للغاية، حيث ارتفع الاستهلاك الحكومي بشكل مطرد من ٤٨٨ مليون جنيه عام ١٩٦٧ إلى نحو ١٠٧٧ مليون جنيه عام ١٩٧٣، بما يعنى انه ارتفع خلال تلك الفترة بنسبة ١٢٠,٧٪ أو بمتوسط سنوى قدره ٢٠,١٪ خلال تلك الفترة، علما بأن المتوسط السنوي لزيادة الاستهلاك الحكومي خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٦ كان نحو ١٨,٧٪، رغم أن تلك الفترة شهدت موجة هائلة من الاستثمارات الحكومية فى بناء القطاع الصناعي العام و إقامة بعض مشروعات البنية الأساسية الكبرى و على رأسها مشروع السد العالي الذى يعد واحداً من اعظم مشروعات البنية الأساسية فى العالم بأسره.

وبالمقابل فانه رغم التزايد السريع فى عدد السكان فان متوسط معدل التزايد السنوي للاستهلاك الخاص خلال الفترة من ١٩٦٧-١٩٧٣ قد بلغ نحو ٧,٦٪ سنويا و هو أقل كثيرا من متوسط معدل تزايده فى الفترة من ١٩٦٠-١٩٦٦ و الذى كان قد بلغ نحو ١٠,٤٪ سنويا(١٦)، و هو ما يعكس كبح الإنفاق الخاص فى الفترة ما بين حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ من خلال الآليات المالية حيث تم فرض ضرائب جديدة و زيادة معدلات الضرائب التي كانت مفروضة كما أشرنا فى موضع سابق، و هي إجراءات لم تجد أي معارضة أو تذمر فى ظل الإحساس الشعبي العام بضرورة ترشيد الاستهلاك الخاص إلى أقصى حد وتسخير كل الإمكانيات الاقتصادية المصرية من اجل خوض جولة جديدة من الصراع العسكري مع العدو لاستعادة الأرض و الكرامة.

لكن النتيجة الإجمالية لمجموع الاستهلاك الحكومي و الخاص خلال الفترة من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٣، كانت تزايد هذا الاستهلاك بمعدلات مرتفعة نتيجة الإنفاق العام المرتفع فى المجال الدفاعي بصفة أساسية.

و فيما يتعلق بمستوى تشغيل قوة العمل فى الاقتصاد المصري فى فترة ما بين الحربين، فانه من المرجح أن يكون قد استمر عند مستويات قريبة من مستواه فى الستينات. و كان معدل البطالة الصريحة قد بلغ نحو ٧٪ فى النصف الأول من الستينات، ثم ارتفع إلى ٨٪ (١٧) فى النصف الثاني من الستينات. لكن حالة التعبئة و طول فترة الخدمة العسكرية الإلزامية التي استوعبت أعداداً كبيرة من الشباب، و التزام الدولة بتعيين خريجي النظام التعليمي يمكن أن يكونا قد أديا إلى

انخفاض معدل البطالة فى بداية السبعينات قبل اندلاع حرب أكتوبر.
أما بالنسبة للموازين الخارجية للاقتصاد المصري، فانه يمكن القول أنها مضت فى مسارها الطبيعي حتى و إن كانت قد تعرضت لتغيرات مؤقتة انتهت سريعا. و بالنسبة لعجز الميزان التجاري، فانه و نتيجة لترشيد الواردات فى عام ١٩٦٨، انخفض إلى نحو ١٠٩ ملايين دولار مقارنة بعجز بلغ نحو ٢٧٤ مليون دولار عام ١٩٦٧.
و قد استمر هذا العجز عند مستوى منخفض عام ١٩٦٩ حيث بلغ ١٤٠ مليون دولار (راجع الجدول ٢)، لكنه عاد للتزايد بشكل سريع بدءا من عام ١٩٧٠ بسبب الزيادة الكبيرة فى الواردات الضرورية لعمليات إعادة بناء البنية الأساسية العسكرية و بناء بعض المصانع الكبيرة، و أيضا بسبب تزايد الواردات الاستهلاكية لمواجهة الاستهلاك المؤجل منذ حرب ١٩٦٧ خاصة استهلاك الشرائح الاجتماعية العليا و قد بلغ العجز فى الميزان التجاري نحو ٢٦٧، ٢٨١، ٣٥٧، ٤٢٩ مليون دولار فى أعوام ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٧٣ على التوالى (راجع الجدول ٢). أما بالنسبة لميزان المدفوعات الجاري فانه تخلص من العجز المزمن و حقق فائضا هامشيا بلغ ٥ ملايين دولار فى عام ١٩٦٨ مقارنة بعجز بلغ نحو ١٦٤ مليون دولار عام ١٩٦٧.
لكن ميزان الحساب الجاري عاد ليحقق عجزا تزايد على نحو سريع ليتجاوز كل المستويات القياسية السابقة له، حيث بلغ نحو ٣٨، ١٤٨، ٢٠٧، ٤٦٤، ٥٥٨ مليون دولار فى أعوام ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٧٣ على التوالي (راجع الجدول ٢).
ومن المؤكد أن فقدان مصر لإيرادات قناة السويس و جانباً هاماً من إيرادات السياحة وجانباً من إنتاج البترول، قد أثر على وضع الموازين الخارجية المصرية فى الفترة ما بين حربي ١٩٦٧، ١٩٧٣. كما أن زيادة الواردات السلعية و الخدمية المرتبطة بالإنفاق الدفاعى قد أثرت على الموازين الخارجية لمصر. و كان على مصر أن تقترض من الخارج لتمويل العجز فى ميزان مدفوعاتها الذى يتناظر مع عجز المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات المحلية. و كان من المنطقي أن تبحث مصر عن هذا التمويل لدى الدول العربية و الدول الصديقة و فى مقدمتها الاتحاد السوفيتي آنذاك.

الدول العربية و الصديقة و دعم الاقتصاد المصري بين الحربين

أشرنا فى موضع سابق إلى أن التمويل الأجنبي الذى حصلت عليه مصر فى الفترة من ١٩٦٦/٦٥-٧١ /١٩٧٢ قد بلغ نحو ٦,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي مقارنه بنحو ٦.٤ من ذلك الناتج خلال الفترة من ٥٩/ ١٩٦٠-١٩٦٤/ ١٩٦٥.
و قد جاء التمويل الأجنبي الذى حصلت عليه مصر بين الحربين من الاتحاد السوفيتي السابق و الكويت و السعودية و ليبيا، و كانت شروطه ميسرة للغاية فى حالة القروض، فضلا عن أن جانبا منه كان فى صورة منح لا ترد فبالنسبة للقروض السوفيتية لمصر، فان سدادها كان يبدأ بعد عام من استكمال بناء المشروع الذى خصصت لتمويله لكي يكون الدفع من عائد الإنتاج، وكانت آجال السداد نحو ١٢ عاما وبفائدة لا تتجاوز ٢,٥٪ و لذلك لم يكن غريبا أن مصر أنجزت مجمع الحديد والصلب فى الفترة ما بين الحربين رغم أن قيمته تجاوزت ١٦٥ مليون دولار(١٨)، لكن القرض السوفيتي الميسر ساعد على إنشائه بلا مشاكل، هذا فضلا عن القروض السوفيتية التي استخدمت فى تمويل استيراد الأسلحة و المعدات العسكرية. أما الدول العربية المنتجة للبترول فإنها قدمت دعما ماليا بلغ أكثر من ١٣٥ مليون دولار فى العام (قدمت الكويت ٥٥ مليون منها، و قدمت السعودية نحو ٥٠ مليون منها في

حين قدمت ليبيا ٣٠ مليون منها) (١٩).
و لأن مصر لها ذاكرة تمتد لآلاف السنين قبل الميلاد و تفوق كل ما عداها من شعوب و دول العالم، فإنها لا يمكن أن تنسى من ساندوها اقتصاديا في فترة ما بين حربي يونيو ١٩٦٧، أكتوبر ١٩٧٣ مهما كان حجم تلك المساندة أو فعاليتها لأن الوقفات الكريمة في زمن الأزمات لا تسقط من ذاكرة الشعوب العظيمة التي يقف الشعب المصري في قلبها و مقدمتها.
و على أي الأحوال فان الحكومة المصرية نجحت إلى حد كبير في توظيف العلاقات الدولية لمصر في ذلك الحين، في الحصول على مساعدات بشروط ميسرة، و هي مساعدات لم تكن ضخمة و لكنها كانت مؤثرة بسبب نمط توظيفها الذى تحكمت فيه مصر بشكل أساسي سواء لأن جانبا من تلك المساعدات كان غير مرتبط بمشروعات محدده و بالتالي يدخل الموازنة العامة ليتم إنفاقه بالصورة التي تحددها الحكومة المصرية، أو لأن المشروعات التي تلقت مصر مساعدات لإنجازها كانت من اختيار مصر و كانت في غاية الأهمية للاقتصاد المصري. و يمكن القول أن مصر اعتمدت بدرجة معقولة على ذاتها في تمويل الإنفاق الدفاعي و الاستعداد للحرب مدفوعة في ذلك بطوفان من مشاعر الغضب الشعبي بسبب الهزيمة من إسرائيل في يونيو ١٩٦٧ و الرغبة الشعبية في خوض الحرب و تحقيق الانتصار على العدو الإسرائيلي بأي ثمن.
و لذلك لم تتجاوز الديون الخارجية لمصر عند انتهاء حرب أكتوبر ١٩٧٣ نحو ٢,٧مليار دولار (٢٠).و هي ديون محدودة للغاية، خاصة إذا قورنت بما حصلت عليه الحكومة الإسرائيلية في ذلك الحين من مساعدات خارجية. فبين عامي ١٩٦٧، ١٩٧٣ تزايدت الديون الخارجية الإسرائيلية بمقدار ٤٧٢٦ مليون دولار لتصل إلى ٦٧٩٢ مليون دولار. و هو مؤشر على حجم ما تلقته إسرائيل من قروض خلال تلك الفترة، هذا بالإضافة إلى التعويضات الألمانية و المنح الأخرى التي لا ترد و كانت المساعدات الرسمية الأمريكية وحدها لإسرائيل قد بلغت نحو ٤٣١٢ مليون دولار خلال الفترة من ١٩٦٧ -١٩٧٤ منها نحو ١٦٥٥ مليون دولار منح لا ترد و الباقي قروض ميسرة (٢١). ورغم الحجم الهائل للمساعدات الخارجية التي تلقتها إسرائيل بين حربي ١٩٦٧، ١٩٧٣ و الذى بلغ عدة أضعاف حجم المساعدات التي تلقتها مصر في تلك الفترة، فان مصر تمكنت من خلال الاعتماد على الذات و المساعدات الأقل أن تواجه خسائرها الاقتصادية في حرب ١٩٦٧ وأن تمول الإنفاق الدفاعي اللازم لتجهيز جيشها للحظة المواجهة الحاسمة مع العدو الإسرائيلي بحيث أنه عندما حانت لحظة الصفر كان الاقتصاد المصري رغم كل الملاحظات الواردة ضمنيا على أدائه، قد مهد الطريق لانطلاق هدير المدافع و الدبابات و أزيز الطائرات ورؤوس الصواريخ و حمم البوارج في معركة مصر لاستعادة الكرامة المهدرة و الأرض المغتصبة.

جــــــــــدول رقم (١)

الناتج المحلى الإجمالي المصري و معدل نموه بالأسعار الجارية

والرقم القياسي لأسعار المستهلكين فى مصر

السنه	الناتج المحلى الإجمالي بالمليون جنيه (بالأسعار الجارية)	معدل النمو السنوي للناتج المحلى الإجمالي بالأسعارالجارية	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين١٩٨٥ = ١٠٠
١٩٦٥	٢٢١٤	%١٧,٣	١٨,٣
١٩٦٦	٢٤٠٣	%٨,٥	١٩,٩
١٩٦٧	٢٤٨١	%٣,٣	٢٠,١
١٩٦٨	٢٥٣٣	%٢,١	١٩,٧
١٩٦٩	٢٦٩٦	%٦,٤	٢٠,٤
١٩٧٠	٢٩٧١	%١٠,٢	٢١,٢
١٩٧١	٣١٤٦	%٥,٩	٢١,٩
١٩٧٢	٣٣٣٧	%٦,١	٢٢,٣
١٩٧٣	٣٧٥٧	%١٢,٦	٢٣,٥
١٩٧٤	٤١٩٠	%١١,٥	٢٥,٨

المصدر : جمعت و حسبت من : I.M.F,International Financial Statistics yearbook1990,p.336

جــــــــــدول (٢)

التجارة و الموازين الخارجية لمصر من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٤

القيمة بالمليون دولار

السنه	الصادرات السلعية	الواردات السلعية	الميزان التجاري	ميزان الحساب الجارى
١٩٦٥	٥٦٧	٨٧٣	٣٠٦-	٢٤٢-
١٩٦٦	٥٩٧	٨٦٧	٢٧٠-	١٧٣-
١٩٦٧	٥٩٥	٨٦٩	٢٧٤-	١٦٤-
١٩٦٨	٦٦٤	٧٧٣	١٠٩-	٥+
١٩٦٩	٧٣٥	٨٧٥	١٤٠-	٣٨-
١٩٧٠	٨١٧	١٠٨٤	٢٦٧-	١٤٨-
١٩٧١	٨٥١	١١٣١	٢٨١-	٢٠٧-
١٩٧٢	٨١٣	١١٧٠	٣٥٧-	٤٦٤-
١٩٧٣	١٠٠٠	١٤٢٩	٤٢٩-	٥٥٨-
١٩٧٤	١٦٧٢	٢٩١٤	١٢٤٢-	١٣٢٠-

المصدر : جمعت و حسبت من : I.M.F,International Financial Statistics yearbook1990,p.336

المصادر

١-جمعت وحسبت من : I.M.F ,INTERNATIONAL FINANCIAL STATISTICS YEARBOOK 1990,P336.

٢-د.علي لطفي،المقاطعة الاقتصادية لدول العدوان،مجلة الاهرام الاقتصادي،العدد ٢٧٨،أول اغسطس ١٩٦٧،ص ١٩.

٣- فهمي هويدي، الدعم الاقتصادي للمعركة، مجلة السياسة الدولية، يناير ١٩٧٤، القاهرة، ص٦٢.

٤- د. رمزي زكي،مشكلة التضخم في مصر.. أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء،الهيئة المصرية العامة للكتاب،الطبعة الاولي،القاهرة،١٩٨٠،ص٢٣٠.

٥- د.ابراهيم العيسوي،خلفية ضرورية للنقاش الموضوعي.. سياسة مصر الاقتصادية، مجلة مصر المعاصرة،يوليو ١٩٧٤،العدد ٣٥٧،القاهرة، ص١٠٤.

٦- د.رمزي زكي،مشكلة التضخم في مصر، مصدر سبق ذكره ص٣٦٧.

٧- خطاب د.عزيز صدقي رئيس الوزراء المصري أمام مجلس الشعب عن اعداد الجبهة الداخلية لمرحلة المواجهة (23/1/1972) ،دائرة المعارف السياسية العربية،نشرة الوثائق،السنة العشرون،العدد الثاني، يناير -يونيو ١٩٧٢،مركز الوثائق والبحوث،القاهرة،ص١١٨

٨- د.ابراهيم العيسوي ود.محمد علي نصار،محاولة لتقدير الخسائر الاقتصادية التي الحقتها الحرب العربية الاسرائيلية بمصر منذ عدوان ١٩٦٧،ضمن كتاب « الاقتصاد المصري في ربع قرن ٥٢-١٩٧٧ »،بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،١٩٧٨،ص١٣٤.

٩- فهمي هويدي،مصدر سبق ذكره ص٦١.

١٠- د.ابراهيم العيسوي ود.محمد علي نصار،مصدر سبق ذكره،ص١٣٤.

١١- د.رمزي زكي،بحوث في ديون مصر الخارجية،مكتبة مدبولي،الطبعة الاولي، القاهرة، اغسطس ١٩٨٥،ص٢٤٢.

١٢-I.M.F,INTERNATIONAL FINANCIAL STATISTICS YEAR BOOK 1990 ,P.٣٣٦.

١٣- د.رمزي زكي،بحوث في ديون مصر الخارجية،مصدر سبق ذكره ص٢٤٢.

١٤- المرجع السابق مباشرة ص٢٤٤.

١٥-I.M.F,INTERNATIONAL FINANCIAL STATISTICS YEAR BOOK 1990 ,P.٣٣٦.

١٦- جمعت وحسبت من المرجع السابق مباشرة ص٣٣٦.

١٧- د.ابراهيم العيسوي، خلفية ضرورية للنقاش الموضوعي..،مصدر سبق ذكره ص١١١.

١٨- حوار محمد عودة وفيليب جلاب مع د.عزيز صدقي رئيس الوزراء الاسبق، قصة السوفيت مع مصر، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ص٥١.

١٩- فهمي هويدي،مصدر سبق ذكره ص٦٠.

٢٠- د.رمزي زكي،بحوث في ديون مصر الخارجية،مصدر سبق ذكره ص١٤٧.

٢١- جمعت وحسبت من :أحمد السيد النجار، دور المساعدات الخارجية لاسرائيل ١٩٤٨ -١٩٩٦.. بناء دولة،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة ١٩٩٨،ص١٢٢،ص١٢٤.

التعقيب على الورقة الأولى :

د/ طه عبد العليم

نائب مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام

تكشف قراءة أوضاع الإقتصاد المصري في فترة ما بين الهزيمة في حرب يونيو ١٩٦٧ والانتصار في حرب أكتوبر١٩٧٣ عن علاقات السبب والنتيجة في التحولات الاستراتيجية في الاقتصاد المصري خلال ربع قرن بعد حرب أكتوبر. وعلى أساس منهج الإقتصاد السياسي وإستناداً الى ذات المعطيات التى تتضمنها الورقة موضوع التعقيب، يمكن أن نرصد جذور ثلاثة انعطافات استراتيجية غيرت مسار تطور الإقتصاد المصري خلال الربع الأخير من القرن العشرين ؛مقارنة بالربع الثالث من هذا القرن . وأما هذه التحولات الإستراتيجية ، فأولها ، التحول من اقتصاد الحرب إلى إقتصاد السلام وثانيها الإنتقال من إقتصاد الأوامر إلى إقتصاد السوق وثالثها التقدم نحو التحول من إقتصاد حمائى إلى اقتصاد تنافسي.

وبهدف البرهنة على هذه الاستنتاجات الرئيسية ,نقدم وبإيجاز قراءة نقدية موضوعية لما تضمنته الورقة من معلومات وما خلصت إليه من تعميمات : حول أثر عدوان ١٩٦٧ على الإقتصاد المصري ، وحالة الإقتصاد المصري بين حربي ١٩٦٧ و. ١٩٧٣ من جانب ، التكيف مع الخسائر الإقتصادية ومواجهة أعباء الإنفاق العسكري من جانب آخر ، وما وصفه إستنفار الطاقات الإقتصادية الذاتية ، وإستخدام أدوات السياسات الإقتصادية وتوظيف العلاقات الإقتصادية الخارجية ، من جانب ثالث.

أولا والتحول من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلام

حاول الباحث حصر أهم الخسائر التي تعرض لها الإقتصاد المصري بين حرب يونيو ١٩٦٧وحرب أكتوبر ١٩٧٣ وأبرز بالذات ما ترتب على الاحتلال الإسرائيلي لسيناء من خسائر تمثلت فى فقدان لمواردها البترولية والمعدنية والسياحية ,وضياع إيرادات قناة السويس التي أبرز تقديرا لها بنحو٤٪ من الناتج المحلى الإجمالي لعام ١٩٦٦ السابق للعدوان الإسرائيلي ، وخسارة إيرادات سياحية قدرت بنحو ٣٦,٥ مليون جنيه سنوياً خلال فترة ما بين الحربين . كما يشير الباحث - دون تقدير كمي - إلى الخسائر المترتبة على تعطيل وتدمير أصول إنتاجية ,فضلا عن خسائر الموارد البشرية . أضف

إلى هذا ما يبرزه الباحث من تضاعف الإنفاق الدفاعي من ٥ , ٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي في عام ٦٠ / ٦٢ إلى أكثر من ١٠٪ في عام ١٩٦٧ ثم إلى ٢٧,٧٪ في عام ١٩٧١ استنادا إلى تقديرات مركز الدراسات الاستراتيجية في لندن .

ونكتفى هنا بالإشارة الى نقطتين أساسيتين:

الأولى : أن التحديد الأكثر دقة لإجمالى الخسائر وبيان وزنه النسبى الى الناتج المحلى الإجمالى ، يتسم بدلالة أهم . وفى هذا الصدد يجدر أن نشير الى تقرير غير منشور عن الخسائر الإقتصادية المصرية المترتبة على حروب ١٩٦٧ - الإستنزاف - ١٩٧٣ مع إسرائيل ;أعده معهد التخطيط القومى بالتعاون مع وزارات المالية والاقتصاد والتعاون والتخطيط وخبيرين من الأمم المتحدة . وقد أعد التقرير المذكور بناء على طلب وزارة الخارجية المصرية عقب موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على مبدأ التعويض كما أعدت تقارير مماثلة فى نفس الفترة كل من سوريا والأردن وإسرائيل . ويركز التقرير على الخسائر المباشرة فى الأراضى المحتلة حتى عام ,١٩٧٧ والخسائر غير المباشرة حتى عام ١٩٨٣ فقط ، وما ترتب على هذا وذاك من فرص اقتصادية ضائعة . ولا يغطى التقرير خسائر ما قبل حرب ,١٩٦٧ والإعداد والإمداد العسكرى ، والخسائر البشرية ,والخسائر فى الآثار والتراث الثقافى .كما لم يتضمن بعض الحقوق المالية ,والخسائر التجارية للقطاع الخاص ، التقليدى والصغير.

وقد شملت الخسائر المباشرة وغير المباشرة : خسائر رأس المال وأهمها تلك المترتبة على تدمير الأصول الإنتاجية وغير الإنتاجية ، وتكاليف تهجير السكان ونقل المصانع وخسائر فى الدخل الناجمة عن توقف أنشطة إقتصادية أو زيادة فى التكاليف ، وضياع فرص إقتصادية نتيجة توقف أو إلغاء مشروعات مخططة أو ضياعات فى الإدخار ومن ثم فى الإستثمار ,والى جانب خسائر قناة السويس وصناعة النفط . وعلى أساس ما سبق قدرت الخسائر الإقتصادية المصرية بما تراوح بين ٥٨٦ , ٢١ مليار جنيه مصرى و٤٦٢ , ٣٠ مليار جنيه مصرى (بأسعار ١٩٧٧) وهو ما يزيد على نحو ٧ الى ١٠ أمثال المتوسط السنوى للناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الجارية بين عامى ١٩٦٧ و١٩٧٣.

والثانية : أنه لايخفى أن التحول من إقتصاد الحرب إلي إقتصاد السلام ,قد سمح لمصر بأن تعيد تخصيص الموارد لصالح الإستثمار في التنمية بدلاً من الإنفاق على الحرب . وقد أثمر هذا التحول - ضمن ما أثمر - توسعا وتطويرا هائلا وتاريخيا للبنية الأساسية الإنتاجية والمرافق في البلاد ,لا سابق له في تاريخ مصر الحديث ولا مثيل له بين البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ، وهو ما أتاح لمصر فرصة تاريخية لإعادة بناء نفسها فى خريطة جديدة للعمران . وفى هذا السياق نؤكد على حكمة تعزيز إقتصاد السلام ,إذا تأملنا ما يوفره من شرط حاسم لإعادة تشكيل خريطة مصر على صورة تفوق فى منتهاها ذلك الإنجاز الذى تحقق فى عهد محمد على مؤسس مصر الحديثة ، وتتجاوز فى آثارها ماحققه السد العالى أعظم مشروعات البنية الأساسية فى عهد عبد الناصر. نقصد تلك الخريطة التى تسمح بتشكيلها مشروعات قومية عملاقة تغطى المحور الغربى الممتد من توشكى مرورا بالوادى الجديد حتى الساحل الشمالى، والمحور الشرقي شاملا شبه جزيرة سيناء وإقليم قناة السويس وساحل البحر الأحمر وغرب خليج السويس ، والمحور المركزى على إمتداد وادى النيل والدلتا من أسوان حتى الاسكندرية .

الانتقال من اقتصاد الأوامر الى اقتصاد السوق

وفى تحليله للاقتصاد المصرى فى فترة ما بين حربى ١٩٦٧ و١٩٧٣ ويشير الباحث ,لتدهور أهم مؤشرات أداء الاقتصاد المصرى وتحول السياسة الاقتصادية بما يستجيب لإحتياجات تعويض الخسائر وتزايد أعباء الانفاق العسكري . وهكذا من حيث أداء الاقتصاد القومي يعرض لمؤشرات تراجع معدلات : الإستثمار الإجمالي ، والإدخار المحلى ونمو الناتج المحلى الإجمالي . كما يبرز تراجع الاستهلاك الخاص لصالح زيادة الإستهلاك الحكومى وإرتفاع معدل البطالة السافرة رغم استمرار سياسة تعيين الخريجين وإستبقاء المجندين من غير حملة المؤهلات .

وأما من حيث السياسة الإقتصادية فى ظروف تضمنت خوض حرب الإستنزاف والإستعداد لخوض حرب أكتوبر فيرصد الباحث : فرض ضرائب جديدة وزيادة معدلات الضرائب القائمة، ملاحظا بالذات تزايد أعباء الضرائب غير المباشرة واصدار أذون للخزانة الى جانب تضاعف إصدار البنكنوت بما بلغ ٨ أمثال معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى استمرارا لسياسة تمويل الموازنة العامة للدولة بالعجز وهو ما ترتب عليه مضاعفة التضخم المكبوت بسبب التسعير الجبرى، وهو التضخم الذى انفجر كما يشير بعد حرب أكتوبر، أضف إلى هذا وقف استيراد السلع الكمالية وزيادة الرسوم على استيرادها للاستعمال الشخصي وقصر التجارة فى السلع التموينية على القطاع العام بهدف تحقيق الاستقرار السياسي .

ونكتفى هنا بالاشارة الى ملاحظتين أساسيتين

الأولى : أن الباحث – فى استنتاج صحيح – ينسب تدهور مؤشرات أداء الإقتصاد المصرى واتجاهات السياسة الاقتصادية بين الحربين الى ضرورات تعويض الخسائر الاقتصادية المترتبة على العدوان والاحتلال الإسرائيلى من جانب ومواجهة أعباء الإنفاق الدفاعى المصرى من جانب آخر . لكن الباحث لا يبرز أن تدهور مؤشرات الأداء فى فترة مابين الحربين كان يعكس وبدرجة أساسية ذلك المأزق الذى دخل فيه الاقتصاد المصرى منذ منتصف الستينات فى ظل ماسمى بالتطبيق العربى للإشتراكية وحيث تدهورت مؤشرات الأداء الإقتصادى والمالى للقطاع العام المسيطر وبرزت مشاكل تخصيص الموارد وتحديد الأثمان بالأوامر البيروقراطية المركزية بغض النظر عن اعتبارات الرشادة الإقتصادية ,كما إحتدمت أزمة تمويل الإستثمار وتراجع عائد الإستثمار العام نتيجة قصور الحوافز للأفراد والمؤسسات .. الخ . ولم يكن للتغيرات التى شهدتها السياسة الاقتصادية بعد حرب ١٩٦٧ أن تخرج عن السياق العام لإقتصاد الأوامر ,حيث تزيد ضرورات ما يجسده من نزعة للتعبئة.

ورغم هذا نلاحظ أن الباحث لم يعط إهتماما للتحولات الإقتصادية الليبرالية الجزئية التى فرضتها ضرورات تفعيل مساهمة القطاع الخاص الوطنى فى المجهود الحربى والنمو الإقتصادى . وفى ذات السياق لم يبرز الباحث دور هذا القطاع الهام فى حشد القدرة الإقتصادية جنبا الى جنب مع دور القطاع العام فى تعبئة القدرة الشاملة لخوض حربى الإستنزاف وأكتوبر لتحرير الأرض المحتلة .

والثانية : أن التحول من إقتصاد الأوامر الى اقتصاد السوق الذى توافرت مقدماته السياسية والاقتصادية والثقافية خلال ربع القرن التالى لحرب أكتوبر ,كان ضرورة فرضتها مقتضيات تجاوز قيود إقتصاد الأوامر والإفادة من فرص إقتصاد السوق. ونسجل هنا أن هذا التحول كان رافعة رئيسية لظهور عشرات المدن الصناعية على أساس استثمارات رأسمالية وطنية . وقد نسجل هنا – على سبيل المثال – أن مصر لم تعرف فى تاريخها الحديث مثيلاً لهذا التوسع فى إقامة المراكز

الصناعية والمجتمعات العمرانية الجديدة. فقد عرفت مصر بعد ثورة ١٩١٩ ظهور مركزين صناعيين في المحلة الكبرى وكفر الدوار ثم شهدت بعد ثورة يوليو قيام ثلاثة مراكز صناعية جديدة في ضاحية حلوان وفي شبرا الخيمة الى جانب بناء أسوان الحديثة. ولايخفى المغزى التاريخي لتعميق التحول الى إقتصاد السوق ,وإذا سلمنا بأن ركيزة الإنتصار التاريخي والمفاضلة الموضوعية بين النظم الإقتصادية الاجتماعية هو مدى ما تسمح به من تطور للقدرة الإنتاجية وتعظيم الكفاءة الإقتصادية ,ومن ثم ما تسمح به من رفاهة مجتمعية ونهوض حضاري . وقد أكد إنهيار النظم الإشتراكية ,وتماما كما كشف تطور النظم الرأسمالية ، أنه لا بديل عن الكفاءة الإقتصادية من أجل تحقيق الرفاهة المجتمعية من جانب ,وأنه يستحيل تجاهل الرفاهة المجتمعية باعتبارها هدف الكفاءة الإقتصادية .

التحول من اقتصاد حمائي الى اقتصاد تنافسي

ويشير الباحث في معرض تناوله لمؤشرات القطاع الخارجي وإتجاهات السياسة الإقتصادية ، وبشكل خاص في تحليله للعلاقات الإقتصادية الخارجية لمصر في فترة مابين الحربين الى حقائق هامة بينها : زيادة الإعتماد على المنح والقروض لتعويض الخسائر وزيادة عجز ميزان المدفوعات نتيجة إغلاق قناة السويس وفقدان بترول سيناء وأولوية توفير الواردات العسكرية على حساب الواردات المدنية . ويرصد هنا إنخفاض العجز التجاري في عامي ١٩٦٧ و١٩٦٨ بسبب ترشيد الواردات وزيادة هذا العجز بدءا من عام ١٩٧٠ ليس فقط بسبب نمو الواردات العسكرية وإنما أيضاً لزيادة الواردات اللازمة للصناعة والإستجابة للطلب الإستهلاكي المؤجل . كما يبرز الباحث دور الدول العربية والصديقة في دعم الإقتصاد المصرى بين الحربين ، سواء في شكل منح لا ترد أو قروض ميسرة من الكويت والسعودية وليبيا فضلا عن الإتحاد السوفييتي السابق . ورغم هذا - كما يلاحظ الباحث بحق ,فان مصر قد إعتمدت على ذاتها بدرجة معقولة لمواجهة الإنفاق الدفاعي والاستعداد للحرب ، وهو مايبرز دليلا عليه أن الديون الخارجية عقب حرب أكتوبر لم تتجاوز ٧.٢ مليار دولار.

وقد نشير هنا إلى أن رقم الديون الخارجية لا يتضمن الديون العسكرية السوفييتية ,وأن العجز التجاري كان بالأساس مع الدول الغربية وبالذات الأوروبية بسبب قصور الطاقة التصديرية من حيث الحجم وضعف قدرتها التنافسية من حيث الجودة والسعر . والأهم ، أن استراتيجية التنمية المنفذة التي إستمرت في فترة ما بين الحربين قد إستندت ,من جانب ، إلى إحلال الواردات المصنعة والتصنيع في إطار حماية شبه مانعة وإرتبطت ، من جانب آخر ، بسياسة خارجية مناقضة للكتلة الغربية ومتوافقة مع الكتلة الإشتراكية . ولاشك أن إستراتيجية التنمية والسياسة الخارجية على نحو ما عرضنا كانت مواتية لمتطلبات مواجهة آثار العدوان وخوض معركة التحرير رغم ما ترتب عليها من تأخر الإقتصاد المصرى، مقارنة بالإقتصاد الحالي الذى تفوق بسبب التنمية في ظل السلام ، وإطلاق طاقات القطاع الخاص الوطنى ,والإستفادة من فرص التعاون الإقتصادى مع الدول الصناعية الغربية.

بيد أنه قد ترتب على إستراتيجية التنمية المذكورة أن تطور في مصر إقتصاد حمائي لا يتمتع بالتنافسية اللازمة لمضاعفة الصادرات ومواصلة التحديث التكنولوجي وجذب الموارد الخارجية . وقد شهدت فترة ما بين الحربين إنهاء للحرب الباردة العربية العربية ,التي قادت مصر الناصرية فيما سمى بالدول التقدمية ,وذلك بتصالح الأخيرة مع ماسمي بالدول الرجعية في مؤتمر الخرطوم أغسطس

١٩٦٧ وهو ما أتاح لمصر دعما ماليا لم يكن ثمة بديل له . كما شهدت ذات الفترة إصدار أول قانون لإستثمار رأس المال العربى والأجنبى عقب حركة التصحيح فى مايو ١٩٧١ . والواقع أن حرب أكتوبر هي التي وفرت الشرعية السياسية لإعلان استراتيجية الإنفتاح الإقتصادى لكن التقدم الحقيقي نحو إقتصاد تنافسى يستند الى تحرير التجارة الخارجية وتحرير سوق الصرف وتحرير القطاع المصرفي وغير ذلك من إتجاهات الإنفتاح على الإقتصاد العالمي لم يتحقق إلا بعد السلام وتحرير سيناء ، والأهم بعد إنجاز برنامج الإصلاح الإقتصادى الشامل . ولاشك أن خبرة ما بين الحربين وما كشفته من ضرورة تعزيز القدرة الإقتصادية الوطنية، والخبرة العالمية وما تثبته من ضرورة بناء أسس التكافؤ لدى الاندماج في الإقتصاد العالمى والمشاركة في التخصص الإنتاجى الدولى ، تؤكد أن إنجازات الإصلاح المالى والنقدى وتطوير البنية الأساسية ومضاعفة الإنفاق على التعليم ,تمثل خطوات صحيحة على طريق بناء مرتكزات الإنطلاق الإقتصادى والإقتصاد التنافسى.

ولاشك أن هذه الإنعطافات و بما حققته من إنجازات وما تعد به من قفزات ,كانت محصلة لالتزام مبارك بوضع هدف التنمية الاقتصادية على رأس الأولويات القومية فى عهده. فقد قطعت مصر أشواطا كبرى على طريق هذه التحولات بفضل ما حققه مبارك من إستقرار ,كان العلامة البارزة لولايته . فقد تمتعت مصر بأوضاع داخلية مستقرة فى ظل إنفتاح ديموقراطى وتمايز إجتماعى ,رغم أن ماشهدته مصر من تحولات كبرى إقتصادية وسياسية وإجتماعية وثقافية ترتب عليها فى بلدان أخرى من إنهيار إقتصادى ,وفوضى سياسية، وتمزق اجتماعى ، وأزمة هوية . وإنفردت مصر بتفاعلات إقليمية مستقرة مع دول الجوار والدول العربية ، وواصلت دورها الإقليمى المبادر والفاعل من أجل السلام والأمن والتنمية فى المنطقة ، رغم تناقضات وتوترات كان يمكن أن تدفع بمصر الى وأد ما حققته من سلام مع إسرائيل ، أو الى تورط فى صراعات باردة وساخنة مع الدول العربية.

وفى تقديرنا أن الورقة موضوع التعقيب وغيرها من أوراق المحور الإقتصادى فى الندوة الإستراتيجية «حرب أكتوبر بعد ٢٥ عاما ». تؤكد ضرورة مواصلة وتعميق دراسة التأثير المتبادل بين السلام والحرب والتنمية فى ثلاثة مجالات رئيسية للبحث :

الأول : يعنى بتحليل اقتصاديات الدفاع , Economics of Defence ويبحث تكلفة الفرصة البديلة للانفاق على التسلح وغيره من بنود الإنفاق العسكرى ,حيث يتركز الاهتمام على القياس الكمي للأثر على معدلات واتجاهات النمو الإقتصادى ، سواء بسبب أولوية تخصيص الموارد الإقتصادية لأغراض الدفاع ,أو نتيجة إعادة تخصيص الموارد الإقتصادية لصالح التنمية .

والثانى : يخضع للتحليل القوة الاقتصادية للدولة ,Economic Power حيث ينصب الإهتمام على أثر تعظيم هذه القوة على بناء القوة الشاملة للدولة ومن ثم قدرتها على حماية مصالحها القومية ومنظومة قيمها الأساسية ,أو أثر تراجع تلك القوة على الانكشاف الأمنى الدفاعى للدولة وتعرضها للتهديدات والعقوبات الإقتصادية وغير الإقتصادية .

والثالث : يتناول بالتحليل العائد الإقتصادى للسلام , Peace Devidend حيث يتم تقدير أثر علاقات السلام على نمو تدفقات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والعمالة وغيرها من مدخلات التنمية الاقتصادية بين الدول التى تتحول من حالة الصراع الى حالة السلام ,أو نمو تلك التدفقات من خارج دول المنطقة اليها نتيجة تقليص المخاطر أوبسبب غير ذلك من العوامل .

المناقشات :

الإجابة عن هذه الأسئلة يرد عليها الأستاذ أحمد النجار

(١) الأستاذ سعيد زايد

ذكرتم أن أبواب الإيرادات التى كانت تمول اقتصاد الحرب بين المعركتين ولكن ما يهمنا هو مصادر التمويل فى ٧٣ على وجه التحديد كيف انجز بناء مجمع الحديد والصلب فى ظروف تلك الفترة العصيبة.

أجابة السؤال الاول

يقول الأستاذ انه تم اعتماد مصر على الذات بالزيادة الكبيرة التى حصلت عليها من الضرائب ومجمع الحديد والصلب انشأته مصر سنة ٦٤ وكانت قيمته ١٦٥ مليون دولار وتوقف انشاؤه وتم إستكمال بنائه مرة أخرى سنة ٦٧ مع عودة الدكتور عزيز صدقى لرئاسة الوزارة وتم الاتفاق مع الاتحاد السوفيتى على تمويل المشروع وذلك وفقا لثلاثة شروط :

- ان يبدأ التسديد بعد سنة بعد اتمام المشروع.
- ان يكون القرض على ١٢ سنة.
- ان تكون الفائدة ٥ ,٢٪ .

(٢) د/هبة حندوسة

كيف يستطيع الباحث ان يفسر ضآلة حجم الدين الخارجي الإجمالي عند ٢.٧ مليار دولار عند انتهاء

حرب أكتوبر وخصوصا إذا ما قورن هذا بحجم الدين العسكري من قبل أمريكا وحدها من سنة ٧٥ الى سنة ٨٥ وهى تعتبر فترة صلح.

إجابة السؤال الثانى

ضآلة حجم الدين بعد الحرب وهذا لأن مصر اعتمدت على نفسها وعلى ذاتها فى التمويل اثناء الحرب بالرغم من ان القروض الخارجية كانت محدودة ولكن القرض التى تحتاجه مصر كان بعد الحرب.

(٣) الأستاذ ممدوح الولي من جريدة الأهرام

أشار الباحث سريعا الى إمكانية مطالبة إسرائيل بتعويضات عن استفادتها ببترول وثروات سيناء خلال الاحتلال وأشار الى زيادة الضرائب، هل ما زالت مستمرة ؟

إجابة السؤال الثالث

اما عن امكانية مطالبة اسرائيل بتعويضات، فالحقيقة انها عملية نهب وبالتالى فانها قابلة بان تتم المطالبة بها أما بالنسبة للضرائب فهى تغيرت تغييراً شاملاً بعد الإصلاح الاقتصادي سنة ١٩٩١.

(٤) الأستاذ أحمد عرفة

يعقب على الموقف الاقتصادي أثناء الحرب مطلوب تعقيب عن قيمة المعونات الاقتصادية وموقف مصر الاقتصادي خلال حرب ٧٣؟

إجابة السؤال الرابع

ان قيمة المعونات العربية محدودة لأن ايرادات الدول العربية كانت محدودة وكانت مصر تعتبر فوق المتوسط من ناحية الدخل وكانت الدول العربية مستعدة للإسهام فى استعداد مصر للمعركة.

الورقة الثانية :

التعاون الإقتصادى العربى ودعم دول المواجهة

د./ محمد عبد الشفيع عيسى

مستشار فى العلاقات الإقتصادية الدولية - معهد التخطيط القومى

أولاً : السياق الدولي للعلاقات العربية المتبادلة في أواخر الستينات وأوائل السبعينات

شهدت الفترة من أواخر الستينات إلى أوائل السبعينات تحولاً رئيسياً في النظام الدولي، كانت له إنعكاساته البالغة على العلاقات العربية المتبادلة ... ويتمثل التحول المذكور في الإنتقال التدريجي من صيغة الصراع على أرضية العالم الثالث بين القطبين المسيطرين وهما الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي، إلى صيغة جديدة قائمة على ما سمي « بالإنفراج ».
وتجدر الإشارة إلى أن عملية الصراع القطبي السابقة على الإنفراج كانت تدور رحاها بصفة رئيسية على أرض العالم الثالث، وفي المجالات المختلفة من عسكرية وسياسية وإقتصادية ... هذا بينما ساد نوع من التعادل والتهدئة على الجبهة الأوروبية (غربية وشرقية) نظراً للحساسية التاريخية والسياسية لأوربا في التوازن الدولي، ولثقلها النسبي الكبير في النظام العالمي.

ويهمنا القول أن صراعات القطبين في العالم الثالث قد شملت مختلف المناطق في القارات الثلاث : إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وتمثلت أهم بؤر الصراع فيما يلي :
١- شرق آسيا (حرب فيتنام)
٢- الشرق الأوسط (الصراع العربي الإسرائيلي).
٣- أمريكا الوسطى (القضية الكوبية).
وبينما كان الصراع بين القطبين الأمريكي والسوفيتي في بوتقة الحرب الفيتنامية، صراعاً سياسياً - عسكرياً بصفة أساسية، فإن الصراع على منطقة الشرق الأوسط كان صراعا مركباً أخذ أشكالاً ثلاثة

في نفس الوقت هي الشكل السياسي (سياسة الأحلاف ممثلة في تكوين حلف بغداد ومحاولة تكوين الحلف الإسلامي في منتصف الستينات)، والشكل العسكري (ممثلاً في الحروب المتتالية على سلسلة الصراع العربي الإسرائيلي وخاصة حربي (١٩٥٦ ـ ١٩٦٧) والشكل الإقتصادي (ممثلاً في سيطرة شركات الغرب على البترول العربي وفي تغلغل الإتحاد السوفيتي إقتصادياً في عدد من الدول العربية ذات العلاقة الخاصة معه).

أما الصراع القطبي من حول كوبا فقد أخذ صورة التدخل العسكري المتبادل (كما تمثل في حملة خليج الخنازير ثم أزمة الصواريخ الكوبية سنة ١٩٦٢)، بالإضافة إلى الحصار الإقتصادي الأمريكي لذلك البلد.

وتهمنا الإشارة بصفة خاصة إلى الصراع الدولي القطبي – الثنائي في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط في الفترة محل البحث في أواخر الستينات وأوائل السبعينات.

وأهم ملامح هذا الصراع ما يلي :

١– سيطرة الشركات النفطية الغربية على بترول المنطقة العربية في كل من الخليج وليبيا قبل ثورة الفاتح من سبتمبر عام ١٩٦٩.

وأطلق على هذه الشركات تسمية الشقيقات السبع وهي : (أكسون – شل – موبيل تكساس – شركة البترول البريطانية – ستاندرد أويل كاليفورنيا – جلف – شركة البترول الفرنسية).

ومن الواضح أن هذه الشركات تعود إلى الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى،ثم بريطانيا في المقام الثاني، ثم إلى شركاء أوربيين آخرين (هولندا – فرنسا).

وكان إستغلال النفط العربي يجري بأسلوب (الإمتيازات) حيث كانت هذه الشركات تتمتع بحقوق مطلقة على عمليات الإستكشاف، والتنقيب، والإستخراج، والإدارة، والتسويق، لقاء منح إتاوات محدودة للسلطات القائمة في البلاد ذات الثروة النفطية ...

وقد تراوح نصيب هذه السلطات من قيمة البترول بين ٦٪ (عام ١٩٦١) و٩٪ عام ١٩٧٢ وبينما ذهب الشطر الأعظم من القيمة إلى الشركات المنتجة على هيئة أرباح، وإلى الدول صاحبة هذه الشركات على هيئة ضرائب ...

أما أسعار البترول العربي فقد كانت أدني في مستواها من أسعار البترول في المناطق الأخرى والمنتجة، نظراً للقوة الإحتكارية التي تمتعت بها الشقيقات السبع من جهة أولى، ولإنخفاض نفقات التنقيب في المنطقة العربية من جهة أخرى. ولم يزد سعر برميل البترول الواحد عن ١٫٨٠دولار عام ١٩٧٠ وعن قرابة ثلاثة دولارات قبيل أكتوبر ١٩٧٣.

٢– بناء علاقة تعاون عسكري ومخابراتي وثيقة بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، منذ منتصف الستينات بصفة خاصة، وهو ما تجلى قبيل وأثناء وبعد حرب الخامس من يونيو عام ١٩٦٧.

٣– حدوث نوع من الإستقطاب الدولي بين الجانبين الأمريكي والسوفيتي في المنطقة العربية، حيث كان كل من الجانبين يمارس قوته من خلال العلاقة بأطراف محلية ... رغم إختلاف الأهداف والدوافع، وطبيعة القوى الإجتماعية المحلية.

وربما كانت أزمة وحرب اليمن (١٩٦٢ ـ ١٩٦٧) ساحة مثالية للصراع المركب على هذا النحو ... حيث تشابكت أطراف الازمة محلياً وعربياً ودولياً على نحو معقد، مما أدى إلى إطالة أمد هذه الحرب، رغم الجهد العسكري والبشري الخارق الذي قدمته مصر لمساندة الشعب اليمني الشقيق.

ومن قلب هذه اللوحة الشاملة لخريطة الصراع الدولي وإنعكاساته على المنطقة العربية، إنبثقت مرحلة جديدة للعلاقات بين القطبين، كانت لها إنعكاساتها على المستوى العربي وعلى العلاقات العربية المتبادلة، وتتميز هذه المرحلة بحدوث نوع من التهدئة أو الإنفراج، أي تخفيف التوتر، بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي.

وتم تدشين المرحلة الجديدة بزيارة الرئيس الأمريكي نيكسون للإتحاد السوفيتي في مايو ١٩٧٢، وتوقيع عدد من الإتفاقيات المؤسسة للعلاقة الجديدة.

وكانت أهم المعالم المميزة للمرحلة الجديدة هي :

أ- التوصل إلى تسوية سلمية للحرب الفيتنامية نهائياً عام ١٩٧٣.

ب - تخفيف التوتر العسكري تدريجياً بين القطبين سواء على أرض أوروبا أو في العالم الثالث.

ولكن ربما أن الولايات المتحدة لم تكن لتخفض مستوى الدعم العسكري الممنوح لإسرائيل، فإن الإتحاد السوفيتي كان المعني بتخفيف ذلك التوتر المشار إليه من خلال تحديد سقف للعون العسكري والسياسي والإقتصادي لمصر في صراعها من أجل إزالة آثار عدوان الخامس من يونيو ١٩٦٧، مروراً بحرب الإستنزاف، ووصولاً إلى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ... هذا مع عدم إغفال التطورات السياسية الأخرى وتأثيرها الحاسم، وخاصة في جمهورية مصر العربية.

ثانياً : الصيغ المتنافسة للعمل العربي قبل حرب أكتوبر

طوال الخمسينات والستينات كانت هناك صيغتان متنافستان للعمل العربي: الأولي صيغة التوافق من خلال جامعة الدول العربية، كمنظمة جامعة للدول العربية المستقلة. وقد إستطاعت الجامعة بالفعل أن تحقق إنجازات متعددة، وإن توقفت في عدد من الأحوال عند حدود رسم الأطر التنظيمية - التشريعية، وللعمل العربي، إقتصادياً وسياسياً وعسكرياً... ونشير هنا إلى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي بين دول الجامعة العربية (عام ١٩٥٠)، وإتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت (١٩٥٣) وإتفاقية الوحدة الإقتصادية (١٩٥٧)، وقرار السوق العربية المشتركة (١٩٦٤)... هذا بالإضافة إلى إنشاء عدد لا بأس به من المنظمات العربية المتخصصة والإتحادات النوعية.

ولم تواجه هذه الصيغة تحدياً يذكر حتى بداية الستينات، وخاصة حتى الإنفصال الذي إعترى الجمهورية العربية المتحدة في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١. فعندئذ أخذت القيادة السياسية المصرية تطرح شعار (وحدة الهدف بدلاً من وحدة الصف) ... وتحقق هذا الشعار خلال بناء علاقة محددة بين القوى العربية ذات الهدف الواحد، في مواجهة التحدي المطروح من قوى عربية أخرى.

وقد أدت إنعكاسات صراع القطبية الثنائية إلى تعميق إنقسام الصف العربي، بالإضافة إلى آثار تفاوت مراحل التطور الإجتماعي، وإختلاف التوجهات السياسية.

وجاءت حرب اليمن كما قلنا لتجسد بصورة كاملة، وتكرس، الصيغة البديلة للعمل العربي من خلال معسكرين متواجهين على جميع المستويات : معسكر تقوده الجمهورية العربية المتحدة (مصر) -

ومعسكر تقوده المملكة العربية السعودية.
ولكن تحديات الصراع العربي الإسرائيلي، وخاصة قيام إسرائيل بالإعداد لتحويل مجرى نهر الأردن دفع القيادة المصرية إلى الدعوة لعودة صيغة (وحدة الصف) مرة أخرى، لمواجهة المحاولات الإسرائيلية. وتمثلت الصيغة الجديدة إجرائياً وتنظيمياً في عقد مؤتمر القمة العربي بالإسكندرية في يناير ١٩٦٤ ...
وقد تزامن عقد المؤتمر مع محاولة تسوية الخلاف العربي المستعصي حول أزمة وحرب اليمن، وهي المحاولة التي بدأت ولم تنته إلا بوقوع عدوان ونكسة الخامس من يونيو بعد ذلك بسنوات ثلاث.
وهكذا جاءت أحداث منتصف ١٩٦٧ لتعجل بالإستقرار على الصيغة الثانية الممثلة لوحدة الصف العربي لتحقيق (وحدة الهدف) التي يترجمها شعار (إزالة آثار العدوان) ... وكانت كل الأطراف العربية مهيأة لتفعيل الصيغة الجديدة. وجاء مؤتمر القمة العربي في الخرطوم في أغسطس ١٩٦٧ ليؤكد بدء مرحلة جديدة تماماً في العمل العربي، قائمة على التوحد من أجل الهدف الجديد. وذلك خلال (تقسيم العمل) بين مجموعتين من الدول العربية : مجموعة دول المواجهة (وقصد بها مصر وسوريا والأردن) ومجموعة دول المساندة (وهي الدول العربية الأخرى، وخصوصاً من منطقة الخليج بالمعنى الواسع، وبصفة خاصة : المملكة العربية السعودية).

ثالثاً : دور البترول في الإقتصاد الدولي والعربي قبل حرب أكتوبر

نضع هذه المؤشرات السريعة على دور البترول العربي على المستويين الدولي والعربي. فأما على المستوي الدولي فإن أهمية البترول حتى قيام حرب اكتوبر ١٩٧٣ تمتعت بصفة رئيسية في الأبعاد الآتية :
١- نصيب الدول العربية من الإنتاج العالمي للنفط .
تقدر المصادر الإحصائية الدولية أن منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك) قد أسهمت بنصيب متزايد من الإنتاج العالمي للنفط ... وقد بلغ هذا النصيب حوالي ٢٣,٧ ٪ عام ١٩٦٠، وإرتفع إلى ٢٨٪ عام ١٩٦٣ ثم إلى ٣٣٪ عام ١٩٦٦، وواصل إرتفاعه ليصل إلى ٣٨٪ عام ١٩٧٣ أو قرابة ٤٠٪ .
٢- أما عن نصيب البلدان العربية من الإحتياطي العالمي فقد قدر عام ١٩٧٣ بنحو ٥١,٨٪ وهو يعنى أن أكثر من نصف الإحتياطيات العالمية من البترول كان يكمن في باطن الأرض العربية وتحت مياهها الإقليمية ...

٣- وأما عن نسبة إعتماد الدول الصناعية الرئيسية المستهلكة للبترول على المصادر العربية فإنها لم تقل عن الثلث (في حالة الولايات المتحدة الأمريكية)، بينما تراوحت في حالة أوربا بين ٥٠٪ و٩٥٪ لمختلف دولها، ووصلت في اليابان إلى قرابة ٧٠٪ (وصلت نسبة إعتمادها على بترول الشرق الأوسط ككل أي بما فيه إيران إلى حوالي ٨٥ - ٩٠٪).
٤- وتتضح أهمية البترول، البترول العربي خاصة في الإقتصاد الصناعي للدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة من ارتفاع النسبة المئوية للطاقة المستخرجة من النفط إلى كل وحدة من الناتج القومي الإجمالي إلى حد شغل مفكري ومخططي الإستراتيجية، ودفع صانعي السياسات الأمريكيين إلى خفض هذه النسبة خفضاً ملموساً، وبحوالي الثلث، وفي أواخر الثمانينات عما كان عليه الحال

عام ١٩٧٣.
٥- إنخفاض الأسعار، وهذا هو العامل الذي شجع الإستعمال المكثف للنفط كمصدر للطاقة، في كل من تكنولوجيات الإنتاج والإستهلاك للدول الصناعية وخاصة الولايات المتحدة .. وهو ما يتمثل بصفة خاصة في إدارة عجلة الصناعة، وفي إستخدام السيارات لأغراض النقل و الركوب الشخصي ...
هذا كله عن أهمية البترول في الإقتصاد الصناعي الدولي حتى قيام حرب أكتوبر...

أما عن أهميته في الإقتصاد العربي فتتحدد في ضوء العوامل الآتية :
أ- إقتصار البترول على « الدور التحويلي » أي كمصدر لعائدات السلطات العامة في البلدان (المنتجة).
ب- ومن ثم إقتصار الإنتاج البترولي على عمليات الإستخراج (والتي تتولاها الشركات الأجنبية الكبرى) ولم تتجاوز ذلك إلى الإنتاج الصناعي التحويلي، المثل في الصناعات المعتمدة على البترول والغاز الطبيعي، كمادة أولية وكمصدر للطاقة .
جـ وقد أدت الحقيقة السابقة إلي محدودية دور البترول في الاقتصاد المحلي للبلاد المنتجة وفي الاقتصاد العربي ،إذ لم تكن له (آثار تشابكية)علي الاقتصاد.
ولقد تغير هذا كله بعد حرب أكتوبر،بفعل استخدام العائدات البترولية المتعاظمة اثر ارتفاع الاسعار في إقامة هياكل البنية الأساسية ، واستخدام النفط والغاز الطبيعي لاقامة مجمعات للصناعات البتروكيماوية والمعدنية ..ثم التوسع في استخدام العمالة العربية المهاجرة من دول (الفائض السكاني) بالإضافة إلي القيام باستثمارات في الدول ذات العجز في رأس المال (وان كانت استثمارات متواضعة علي اي حال ...).

رابعاً : التعاون الاقتصادي العربي قبل واثناء حرب أكتوبر(حرب أكتوبر العسكرية والنفطية)
تناولنا في الفقرات الثلاث السابقة (٣،٢،١) العوامل المهددة للتعاون الاقتصادي العربي قبل واثناء حرب أكتوبر.. فهي بمثابة ما يسمي (بالمدخلات)التي أدت الي (مخرجات)معينة هي نتائج التعاون المذكور ،وصلته بالحرب العسكرية ذاتها..
وبعبارة أخري ،فإن كلا من السياق الدولي، وصيغة العمل العربي ،والدور الهام للبترول دوليا وعربيا -هي التي حددت ضرورات وآفاق التعاون الاقتصادي العربي بالمعني الذي نقصده عند الحديث حول حرب أكتوبر.
ونتناول فيما يلي التعاون الاقتصادي العربي في الفترة من يونيو ١٩٦٧ حتي قيام الحرب عام ١٩٧٣ ، مع التركيز على التعاون في فترة الحرب نفسها.

١- فترة ١٩٦٧-١٩٧٣:
لقد أشرنا الي الظروف الدولية والعربية التي جعلت من الممكن قيام نوع من (تقسيم العمل) الوثيق بين الدول العربية عقب النكسة ..وهو ما يترجم بالتعاون بين (دول المواجهة)و(دول المساندة) كما سبقت الاشارة.

وكان مؤتمر القمة العربي بالخرطوم في أغسطس ١٩٦٧-كما ألمحنا -هو المناسبة الكبري التي ترجمت التوجه الجديد . وبمقتضي هذا التوجه التزمت الدول العربية الرئيسية المصدرة للبترول بتقديم الدعم المالي لمصر في جهدها الشامل لازالة آثار العدوان ،وذلك وفق صيغة تتضمن تقديم المبالغ التالية سنويا من الدول المعنية ،حتي تتم ازالة آثار العدوان بالفعل :

- الكويت ٥٥ مليون جنيه.
- السعودية ٥٠ مليون جنيه.
- ليبيا ٣٠ مليون جنيه.

أي مجموع ١٣٥ مليون جنيه سنوياً .

وكانت هناك صيغة أخرى لدعم سوريا ... ودعم الأردن ... وتجدر الإشارة إلى أن مبالغ الدعم المذكورة لا تشمل ما أنفق بالفعل من جانب معظم الدول العربية لمساندة الجهد العسكري المباشر بعد نشوب العمليات العسكرية يوم السادس من أكتوبر، سواء من دول المشرق العربي أو دول المغرب العربي، على الجبهتين المصرية والسورية. ويقدر البعض أنه إذا كانت مصر وسوريا (الدولتان اللتان تحملتا عبء المواجهة العسكرية في حرب أكتوبر) قد أنفقتا ما يعادل عشرة آلاف مليون جنيه مصري عبر سنوات الإعداد للمعركة، فإن دول الدعم قدمت نحو ٣ بلايين دولار في دعم المعركة أو يزيد ...

٢- العمل الإقتصادي العربي أثناء الحرب:

كان نشوب العمليات العسكرية « الأكتوبرية » على جبهتي قناة السويس والجولان، « النقطة الساخنة » التي إنطلقت منها جهود الدول العربية، في مسعى منسق، دفع بعض المحللين إلي إطلاق تسمية : حرب أكتوبر العسكرية والبترولية، نظراً للتعاضد بين الجانبين. فقد إتخذت الدول العربية المنتجة للبترول، وخاصة المملكة العربية السعودية وكذا ليبيا والجزائر والعراق والكويت، قرارات حاسمة في موضوعين هما الأسعار، والكميات المنتجة والمصدرة.

فمن جهة إرتفعت أسعار البرميل من النفط في المتوسط بحوالي أربعة أضعاف (من ثلاثة دولارات للبرميل إلى نحو إثنى عشر دولاراً) . وإرتفع سعر ما يسمى «بترول الإشارة» (البترول السعودي الخفيف) من متوسط ١,٨ دولار لفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٠ إلى ١١,٣ دولاراً في عام ١٩٧٤. ولذلك أطلق على إرتفاع السعر على النحو السابق، وما تلاه من زيادات حتى أواسط السبعينات، تعبير «صدمة النفط» -أو (صدمة النفط الأولى) والتي مهدت لصدمة النفط الثانية التي وقعت في اعقاب أزمة سوق البترول الدولية المصاحبة للثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، حيث إرتفع سعر البرميل من البترول عام ١٩٨١ إلى نحو ٤٠ دولاراً ... قبل أن ينخفض إعتباراً من عام ١٩٨٣ ثم يواصل الإنخفاض بشكل مطرد حتى الآن ..!

ومن جهة ثانية فقد إتخذت الدول العربية قراراً مزدوجاً بخفض سقف الإنتاج من البترول العربي عموماً، وحظر تصدير النفط إلى عدد من الدول. فأما عن الخفض فقد تقرر بنسبة ٥ - ١٠٪ من المستوى المسجل في شهر سبتمبر السابق على المعركة، مع جواز رفع النسبة إختيارياً لمن يشاء من الدول العربية إلى ٢٥٪ تزداد بعد ذلك بنسبة ٥٪ كل شهر ... وقد قامت الدول العربية جميعاً بتنفيذ نسبة الخفض القصوى الفورية ٢٥٪ مما كان له أثره البالغ على سوق البترول، وخاصة من حيث المستويات السعرية. وأما عن الحظر التصديري فقد سرى على كل من الولايات المتحدة

الأمريكية وهولندا.
وقد كان للتعاون الإقتصادي العربي أثناء الحرب على هذا النحو دلالات هامة على الصعيد السياسي - الإستراتيجي نتناولها في الفقرة التالية.

خامساً : الدلالات الإستراتيجية للتعاون الإقتصادي العربى في حرب أكتوبر

وضعت حرب أكتوبر العسكرية والنفطية قاعدة جديدة للعمل العربي المشترك، ظلت تشكل أساساً سياسياً إستراتيجياً لهذا العمل طوال ربع القرن المنصرم، وذلك من ناحيتين :
١- الإعتصام بصيغة (التوافق العربي العام) من خلال جامعة الدول العربية .... وقد أسفرت هذه الصيغة عن استقرار العلاقات العربية طوال الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٩٠، برغم ما إعتراها من قلاقل وزلازل، كان أبرزها زلزال المقاطعة العربية لمصر عقب توقيع إتفاق كامب ديفيد، وقد إستمرت (توابعه) حتى مؤتمر قمة الرباط عام ١٩٨٩ ...
وبرغم الإنشقاق العاصف في الصف العربي طوال السنوات العشر المذكورة، فقد ظل هناك إعتراف جماعي بالدور القومي لجامعة الدول العربية، بإعتبارها المؤسسة الراعية للعمل العربي، أو للتضامن في حدوده الدنيا المشروعة والمتفق عليها « إجتماعياً »، وهو ما جعلها مرادفاً في الكتابات السياسية المتخصصة « للنظام العربي الرسمي » أو للنظام الإقليمي العربي.
وقد حدث زلزال آخر بوقوع حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) وما زالت توابعه تتفاعل، ومع ذلك وبرغم بعض التوقعات بإنهيار الصيغة النظامية المثلة في (الجامعة)، فإنها إستمرت وحافظت على وجودها وإن نقصت فاعليتها.
وقد تأكد الرسوخ النسبي لصيغة الجامعة العربية، كممثلة للنظام العربي الرسمي الذي ولد إبان حرب أكتوبر، من تجربة تجاوز الزلزال الثالث وهو الدعوة الشرق أوسطية التي تصاعدت في فترة ١٩٩٣ - ١٩٩٦ وبلغت أوجها لدى البعض من خلال الدعوة إلى إستبدال الجامعة العربية وصيغة العمل العربي المشترك ككل بمنظمة أو منظمات شرق أوسطية أو سوق شرق أوسطية ...الخ.
وهكذا ومن خلال المحن، عبر الزلازل الثلاثة، أكدت جامعة الدول العربية وجودها بإعتبارها الصيغة الأكثر ملاءمة في الظرف التاريخي الراهن للتعبير عن الرابطة العربية القومية العامة، وإن كانت الضرورة تقتضي تطويرها من خلال :
أ- العدول عن قاعدة الإجماع إلى الأكثرية كأسلوب لإصدار القرارات.
ب- دعم الجامعة بصيغ تنظيمية أثبتت فاعليتها سواء على مستوى التنظيم الدولي العام (صيغة محكمة العدل الدولية) أو على مستوى بعض المنظمات الدولية الإقليمية (آلية فض المنازعات كما في منظمة الوحدة الإفريقية).
جـ - إقامة صيغة شعبية جامعة، ولو على هيئة إتحاد شامل للبرلمانات والنقابات والتعاونيات وللمجتمع المدني العربي عموماً ... وتكون هذه الصيغة بمثابة السياج المغلف والمعمق للنظام العربي.
٢- وضعت حرب أكتوبر قاعدة أخرى للعمل العربي الرسمي المشترك، ممثلة في مثلث (مصر - السعودية - سوريا) ...
وقد أثبت هذا المثلث فاعليته إبتداء من خوض حرب أكتوبر العسكرية والنفطية، حيث حملت مصر وسوريا مشعل القتال، وكان للسعودية دورها الرائد في معركة النفط في ذلك الوقت.

وبرغم الضعف الذي إعترى المثلث في فترة (١٩٧٩ ـ ١٩٨٩) فقد عاود وجوده وفاعليته في مطلع التسعينات، وخاصة من خلال (إعلان دمشق) والذي يتعين تفعيله كإحدى الصيغ الفرعية للعمل العربي المشترك.

٣- رفعت حرب أكتوبر، عسكرياً ونفطياً، من مقام العرب كمجتمع دولي، حتى لقد تنبأت بعض المصادر الدولية بأن يمثل العرب (القوة السادسة) في هيكلية النظام الدولي، إلى جانب القوى الخمس الممثلة في العضوية الدائمة لمجلس الأمن الدولي.
وربما يتعين الإستنتاج من هنا بأن من الممكن أن يعيد العرب إحتلال موقعهم اللائق بهم في العالم والتاريخ، إذا تمت إستعادة القدر الملائم من وحدة العمل، والعمق الضروري لفاعلية هذا العمل على نحو ما جرى في المثال العبقري النادر : حرب أكتوبر العسكرية والنفطية ....

والله الموفق

قـراءات مختـارة

١– د. جمال حمدان : ٦ أكتوبر في الإستراتيجية العالمية.
٢– هانز مول : الطاقة والموارد : الأبعاد الإستراتيجية
: في مجلة Survival عدد نوفمبر وديسمبر ١٩٨٩م
٣– دانيل يرجين : أمن الطاقة في التسعينات
: في مجلة Foreign Affairs خريف ١٩٨٨م
٤– آثار إنخفاض أسعار البترول على الإقتصاد القومي، مذكرة خارجية لمعهد التخطيط القومي، رقم ١٣٦٢، أكتوبر ١٩٨٣م
٥– د. محمد عبد الشفيع عيسى، العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٤.

التعقيب على الورقة الثانية:

أ.د/ محمد السيد سليم

أستاذ العلوم السياسية - كلية الإقتصاد والعلوم السياسية

• «التعاون الاقتصادي العربى قبل واثناء حرب أكتوبر»

تناول الباحث

١- السياق الدولي للعلاقات العربية المتبادلة قبل الحرب.
٢- الصيغ المتنافسة للعمل العربى المشترك قبل الحرب.
٣- دور البترول فى الاقتصاد الدولي والعربي.
٤- التعاون الاقتصادي العربى قبل واثناء الحرب.
٥-الدلالات الاستراتيجية للتعاون الاقتصادي العربى فى الحرب.

أحسن القائمون على تخطيط الندوة صنعاً بتضمين المناقشات هذا الموضوع لأن التعاون الاقتصادي العربى هو أحد المدخلات المهمة لتحقيق الأمن القومي العربى والتنمية العربية .فالتعاون الاقتصادي بما يعنيه من توسيع السوق من شأنه الإسهام في التنمية كما ان التعاون الاقتصادي هو مدخل مهم للتعاون السياسي والإستراتيجي كذلك فقد أحسن الباحث صنعا بترتيب وتنظيم بحث فى شكل خمسة أقسام تبدأ من السياق الدولي للتعاون الاقتصادي العربى قبل الحرب وتنتهى بالدلالات الاستراتيجية لهذا التعاون.

فى القسم الأول يتحدث الباحث عن السياق الدولي للعلاقات العربية المتبادلة قبل حرب أكتوبر، فأشار إلى الصراع الدولي القطبي الثنائي فى فترة الحرب الباردة وكانت ابرز معالمه سيطرة الشركات النفطية على بترول العرب والتعاون الأمريكي الإسرائيلي والاستقطاب الأمريكي السوفيتي فى

المنطقة العربية، وفى تصوري انه لايمكن اعتبار سيطرة الشركات النفطية الغربية على بترول المنطقة كإحدى علامات الصراع الدولي القطبي ذلك ان منح الدول العربية للشركات السبع لم تكن امتياز التنقيب عن النفط إنما جاء برغبة الدول العربية، كما أنها استفادت منه ولم يكن الاتحاد السوفيتي منافسا للشركات الغربية فى هذا الصدد ، فضلا عن أن الشقيقات السبع دائما أداة فى يد الولايات المتحدة.

وقد انتقل الباحث الى فترة الانفراج ابتداء من ١٩٧٢ دون أن يشرح لنا لماذا حدث التحول فى العلاقات الدولية نحو الإنفراج. بل والأهم من ذلك إشارته انه فى ظل الانفراج،.لم تخفض أمريكا من دعمها العسكري لإسرائيل إنما وضع الاتحاد السوفيتي سقفا لدعم العرب وهو أمر مهم نعتقد انه كان يجب تناوله .فهل معنى ان الانفراج كان تنازلا سوفيتيا للولايات المتحدة ومن ثم كان يمكن اعتباره البداية الحقيقية للتنازل السوفيتي .

وقد أشار/ د عبد الشفيع الى أن أحد أشكال الصراع الأمريكي السوفيتي كان محاولة تكوين الحلف الإسلامي فى منتصف الستينات .وهو أمر ينبغي مناقشته فى ضوء ما توافر من معلومات فلم يكن هناك إطلاقا مشروع يسمى الحلف الإسلامي بل هذه التسمية هى تسمية إعلامية أطلقتها أجهزة الإعلام على مشروع عقد مؤتمر قمة للدول الإسلامية ابتداء من عام ١٩٦٤ وقد دعيت الدول العربية الثورية الى حضوره ولكنها رفضت وأطلقت اتهاما ضد المشروع على أساس انه مشروع عربي وكان من الضروري أن يتناول الباحث مغزى مشاركة مصر الناصرية فيما بعد (سبتمبر ١٩٦٩) فى مؤتمر القمة الإسلامي المنعقد فى المغرب، ثم مشاركتها فى إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي التى تفرعت عن المؤتمر.

كما أشار الباحث الى شكلين مهمين للتعاون الاقتصادي العربى قبل واثناء الحرب وهما الدعم الاقتصادي العربى لمصر فى إطار مؤتمر القمة العربى المنعقد فى أغسطس ١٩٦٧ والحظر النفطي أثناء الحرب.

أولاً : الدعم الاقتصادي العربى لمصر

أشار الباحث الى مبالغ الدعم التى تعهدت بها السعودية وليبيا والكويت لمصر ومجموعها ١٣٥ مليون جنيه .وأشار الباحث إلي وجود دعم أخر لسوريا والأردن فما هى تلك الصيغ ولماذا لم تعرض صيغ الدعم العربى لسوريا والأردن، ولماذا حددت تلك الأرقام بالتحديد ؟ نحن نعرف الكثير عما دار فى القمة العربية التي عقدت بالخرطوم وكان على الباحث أن يرجع الى المناقشات لمعرفة الأساس الذى انطلقت منه حصص تلك الأرقام .

كذلك فإننا لا نعرف هل التزمت تلك الدول بما تعهدت به ؟

كذلك يشير الباحث الى أن مصر وسوريا انفقتا ١٠ آلاف مليون جنيه مصرى للإعداد للمعركة ودول الدعم أنفقت ٣ بلايين دولار .ما هو أساس المقارنة ؟ كيف حسبنا ما أنفقته مصر وسوريا بالجنيه المصرى والآخرى بالدولار الأمريكي ؟

الاحرى من ذلك أن الدول العربية دفعت مبالغ تزيد عن الأرقام التى ذكرها الباحث فمثلا في أوائل ١٩٧٣ السعودية اشترت أسلحة لمصر بحوالي ٥٠٠ مليون دولار ودفعت ٥٠٠ مليون أخرى لسد العجز فى ميزان المدفوعات.

ثانيا: الحظر النفطي أثناء الحرب

أشار الباحث الى الحظر النفطي ، ولكن هذا الحظر لم يكن جزءاً من استراتيجية مرسومة قبل الحرب . فمصر دخلت الحرب ولم يكن لديها تعهد رسمي من الدول النفطية بالحظر النفطي . كما أوضحت السعودية بجلاء أن قرار استعمال النفط تقرره السعودية بمفردها ، وحرصت على ان تؤكد ان الحديث فى هذا الموضوع يعتبر تدخلا فى الشئون الداخلية وهو ما كان مثار تفاهم على الخطوط العامة للمرحلة نفسها.

والواقع أن الحظر النفطي لم يكن مرتبطا بالحرب أى حرب أكتوبر بدليل انه تأخر أسبوعين بعد بدء الحرب. وكان القرار رد فعل لقرار أمريكا بإعطاء إسرائيل مساعدات بقيمة ٢.٢ مليار دولار فى ١٩أكتوبر بعد أيام من الحرب.

رد الفعل الأول لحرب أكتوبر كان هو رفع أسعار النفط وذلك فى ١٦ أكتوبر وفى ١٧ أكتوبر تقرر خفض الإنتاج بنسبة ٥٪ شهريا ولكن فى ١٩/١٠ وبعد القرار الأمريكي أعلنت السعودية خفضا بمقدار ١٠٪ وتلا ذلك وقف الإمدادات النفطية لأمريكا وهولندا وهكذا يتضح لنا ان السعودية لم تتخذ قرارا الا بعد القرار الامريكى.

وعلى ذلك هل حقق الحظر النفطى اهدافه ؟ يقول المحللون أن امريكا استطاعت منع تحقيق الاهداف المرجوة من الحظر النفطى وحققت بدلا من ذلك أهدافا مرحلية فتحت لها المجال للعب دور اساسى رئيسي فى المنطقة.

ثالثا: هناك أشكال أخرى للتعاون الاقتصادي كان ينبغي مناقشتها مثل التعاون التجارى الاستثمارى المتبادل...إلخ.

رابعا : فيما يتعلق بالدلالات الاستراتيجية ؟

أعتقد ان الدلالة الاستراتيجية هى :-

١-استخلصها السادات بعد حرب أكتوبر وهى التركيز على المصالح المصرية بالأساس ونحن ازاء دول ذات مصالح اقتصادية وينبغى التحرك للاستفادة لمصر دون النظر عما يراه الاخرون .

٢- فى أى مشروع قومى ينبغى ان تكون الالتزامات المتبادلة واضحة ومحددة بشكل مؤسسى.

خامسا: المقترحات المقدمة لتطوير الجامعة

١- العدول عن مبدأ الاجماع الى الأغلبية.

٢- محكمة عدل عربية.

٣- صيغة شعبية جامعة وهى صيغ محل مناقشة.

المناقشات :

الإجابة عن هذه الأسئلة يرد عليها الدكتور محمد عبد الشفيع عيسى

(١) سؤال الدكتور علي سليمان

أشكر الباحث على هذا البحث القيم وكنت أتمنى مع ذلك الحديث مباشرة عن بعض الصور المباشرة عن التعاون العربي التنظيمي خلال حرب أكتوبر ومن ذلك خلق السوق العربية المشتركة وإنشاء مؤسسات جديدة للعمل العربي ومنها الأوابك.

إجابة السؤال الأول :

أظنني قد أشرت إليها ومن أهم هذه الصور المباشرة للعمل الاقتصادي قبل حرب أكتوبر هي العون الاقتصادي الذي قدم من خلال مؤتمر الخرطوم علاوة على بعض القروض والمنح الميسرة.

(٢) الأستاذ سعيد زايد

في مؤتمر الملوك والرؤساء العرب في يناير ١٩٦٤ تقرر إنشاء القيادة العربية الموحدة لجيوش الدول العربية، فهل كان هذا عودة إلى وحدة الصف بدلا من وحدة الهدف وهل كان لهذا آثار اقتصادية؟

إجابة السؤال الثاني :

بالطبع، وأنا ذكرت ذلك في الورقة فحينما قامت إسرائيل بمحاولة تحويل مجرى نهر الأردن ودعت مصر لمؤتمر خاص برؤساء الأركان كان ذلك إيذانا باستعادة وحدة الصف مرة أخرى والتخلي ولو لفترة زمنية معينة أو لأجل غير مسمى عن شعار وحدة الهدف وذلك لضرورة التصدي للعدو المشترك في

ذلك الوقت وهو التحدي الإسرائيلي القائم أو الماثل.

(٣) الأستاذ ممدوح الولي

كيف يمكن إعادة النظام الإقليمي الرسمي مرة أخرى في ظل غياب بنود مواجهة عام ١٩٧٣ خاصة مع بطء تطبيق قرارات إعلان دمشق وهل هناك دور للمنظمات غير الحكومية في الدول العربية في سبيل التعاون العربي ؟

أم أن الغياب الديمقراطي في الكثير من الدول العربية سيجعل الدور الشعبي مقيدا ؟

إجابة السؤال الثالث:

في الحقيقة هذا السؤال مفتوح لا أستطيع الإجابة عليه ولكني أريد أن أقول أنه لابدّ أن تكون هناك إرادة سياسية توحيدية وهذا لن يحدث إلا إذا نبع من الناس وفي مقدمتهم المجتمع المدني العربي من نقابات وجمعيات كتجمعات سياسية وتجمعات شعبية وبرلمانية فإذا ضغطت وكان لها ثقلها المؤثر على الأنظمة العربية، يمكن ان يحدث في ذلك الوقت نوع من الإرادة السياسية التوحيدية على مستوى النظم وذلك يدفع في اتجاه إعادة إنعاش النظام العربي مرة أخرى وأشكركم على هذه المناقشة القيمة.

تعقيب الدكتور إبراهيم سعد الدين

أظن أنه فى الندوة التى دار فيها الحوار حول ورقة الدكتور عبد الشفيع و التى كانت تتناول صناعة القرار فى العالم العربى تم توضيح أنه كان هناك تفاهم ووعد سعودي بأنه يمكن التفكير فى حظر النفط لو استمرت الجيوش العربية تحارب عشرة أيام لكن لم يتم الحظر مباشرة بمجرد بدء القتال، و هذه هى النقطة الثانية التى قالها الدكتور محمد السيد سليم وهى محاولة السعودية دفع الولايات المتحدة لأخذ موقف متوازن و اندفاع أمريكا لمساعدة إسرائيل. فاستمرار القتال المصرى السوري من ناحية و الموقف المتحيز للولايات المتحدة من ناحية أخرى هو الذى أدى إلى اتخاذ القرارات الخاصة بالنفط و أقول أن ما يطلبه الدكتور محمد السيد سليم صحيح و لكن عندما تكون هناك دول منظمة بحيث يمكن التفاهم ليس على أساس شخصي بل على أساس دولى ففي بعض الأحيان، فى الدول العربية، دون تفاهم شخصي، لا يكون هناك تفاهم مؤسسي فالتفاهم مع الإمارات مثلا يتم مع الشيخ زايد فلا توجد مؤسسة بالإمارات يمكن التفاهم معها إلا لو كان هناك تفاهم مع الشيخ زايد، فالوضع فى العالم العربى يقتضي فى بعض الأحيان الخروج عن القواعد الصحيحة للعمل الشخصي بدرجة أو بأخرى .

الدكتور محمد عبد الشفيع عيسى :

سعيد بتعقيب الدكتور محمد السيد سليم لأنه أغنى النقاش و أدخلنا فى حوار خصب و أحيانا قد تكون الإطالة غير مجدية أو مثمرة إذا كانت نتيجة اختلاف فكرى وقد يكون هذا هو الحال فيما يتعلق بالوضع الآن مع الدكتور محمد السيد سليم و مع ذلك لا بأس من المناقشة لأنها تفيد أحيانا.

النقطة الأولى:

باختصار و بشكل سريع جدا يقول الدكتور محمد السيد سليم هل سيطرة الشركات البترولية أو الشقيقات السبع على البترول العربى كان انعكاسا للصراع القطبي الثنائي فى ذلك الوقت أو القطبية الثنائية ؟

فى الحقيقة هو ليس انعكاسا مباشرا و لكن لعل سيادتك تعلم طبعا إن فى ميزان القطبية الثنائية هناك ميزان القوى الشاملة (اقتصادي و سياسي و عسكري) لكل من القطبين ويحسب كل من القطبين قوته فى ضوء مصادر القوى التى يمتلكها اقتصاديا و سياسيا وعسكريا فلا شك أن سيطرة الشركات المنتمية للولايات المتحدة الأمريكية بصفة أساسية على بترول منطقة الخليج كان يحسب لصالح القطب الأمريكي في لعبة الصراع الدولي فى ذلك الوقت و من هنا كان من حقي كباحث أن احتسب هذه الشركات و سيطرتها على البترول كعامل مضاف لقوة القطب الأمريكي. الاتحاد السوفيتي لم يكن حاضرا بشكل مباشر و لكنه كان حاضراً بشكل غير مباشر من خلال تطلعه الدائم لمناطق المياه الدافئة و من خلال منازعته للولايات المتحدة على السيطرة على المنطقة، و بالتالي فيمكن القول بان السيطرة البترولية الاقتصادية كانت جزءا من ميزان القوى الشاملة بالصراع القطبي الثنائي فى المرحلة المشار إليها .

النقطة الثانية :

الدكتور محمد السيد سليم يقول أن هذه الشركات كانت لها سياسة خارجية مستقلة عن الدول المنتمية إليها و أنها غالبا ما كانت توصى حكوماتها بسياسة مختلفة .

فى الحقيقة أن بعض الشركات فعلا تقوم بذلك ، أحيانا الملتفون و المحلقون حول شركة أرامكو من الموظفين و السفراء كانت لهم نظرة متعاطفة مع القضايا العربية و لكن هذه فى حد ذاتها كانت تمثل تأثيرا جزئيا لا مفعول له فى سياق السياسة الخارجية الأمريكية و لم تقم الشركات البترولية بلعب دور جماعة الضغط القوية لمصلحة السياسة العربية (طبعا فى هذا الوقت) على النحو الذى رأيناه مع شركات التبغ التى تحاول إسقاط الرئيس الأمريكى حاليا ، إذ لم يكن لهذه الشركات دور فعلي ربما لأن العالم العربى نفسه لم يكن محددا هدفه و لكن على كل حال النتيجة النهائية أنها لم تلعب دورا فعالا لمصلحة السياسة العربية و لم تؤثر على السياسة الخارجية الأمريكية بل و لم نعلم أن لها خطا سياسيا محددا وضعته بوضوح وبلورته فى صيغة قابلة للمناقشة

النقطة الثالثة :

هل كان الانفراج مقدمة للتفكك السوفيتي و مقدمة للتنازل السوفيتي ؟

أرى ذلك بالفعل أن لعبة الانفراج هى لعبة دولية أدارتها الإدارة الأمريكية بنجاح ووضعت المعول أو المسمار الأول فى نعش انهيار الاتحاد السوفيتي فيما بعد . الاتحاد السوفيتي لم يدعم معركة الانفراج والعلاقات القطبية الثنائية بما كان يجب لها من جدية نتيجة طبيعة النظام الاقتصادي السوفيتي والنظام الاجتماعي له ونتيجة الأساليب القوية التي اتبعتها الدول الغربية وأريد أن أقول شيئا في هذا الصدد وهو أن العلاقات التي كانت بين الاتحاد السوفيتي تختلف عن العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة وبالتالي سقف التعاون السوفيتي المحدود لمصر كانت له أسباب وهي أن العلاقة لم تكن علاقة تبعية فقد كانت هناك علاقة خاصة بين مصر والاتحاد السوفيتي وكانت مصر دولة مستقلة

لها سياستها الخاصة وكانت تعتقد أنه ربما لو جرت السوفيت إلى مواقف أكثر اقترابا من العمل العسكري ربما ورطته في مزيد من التعاون والدعم لمصر، هذه كانت وجهة نظر معينة، وهي تختلف عن علاقة إسرائيل بأمريكا والتي قد تكون الحليف الأصغر وقدمت لها كل ما نعلم من مساندات.

النقطة الرابعة : الحلف الإسلامي

اتفق مع الدكتور محمد سليم أنه لم يكن هناك حلف إسلامي متبلور وقد قلت في الورقة «محاولة تكوين». فهناك مستويان للتحليل « التحليل الصريح » و « التحليل المضمر » فالتحليل الصريح هو الذى يتخذ مضمون الأجهزة الإعلامية و تصريحات القادة السياسيين مادة للتحليل و لكن التحليل المضمر هو الذى يبحث فيما وراء الدعاية و الإعلام، و لا شك أن المملكة العربية السعودية فى ذلك الوقت فى منتصف الستينات و قد كانت فى حرب باردة عربية عظمى مع الجمهورية العربية المتحدة وأنها كانت ترمي من وراء الدعوة إلى مؤتمر القمة الإسلامي لتعزيز موقفها السياسي في لعبة الحرب الباردة العربية، وكانت الدولتان في ذلك الوقت في قمة الصراع العسكري على أرض اليمن ومن ثم فيمكن من واقع التحليل المضمر أو المستوي الخفي لبنية السياسات الخارجية فإنه كانت هناك نية لتعزيز الموقف السعودي وإضعاف الموقف المصري من خلال إنعاش سياسة التكتلات ولا نريد أن ننقر في الجراح القديمة ولكن الدكتور سليم اهتم بهذا الموضوع.

النقطة الخامسة: ما هو التعاون؟

من المتعارف عليه أن : «التعاون نشاط جماعى منظم تقوم به عدد من الوحدات لتحقيق هدف مشترك» هذا هو التعاون وأنا شخصيا عندما أعطيت العنوان وهو «التعاون الاقتصادي العربي» احترت هل هناك تعاون أم عون !ففي رأيي هو اقرب إلى العون أو هو تعاون من طرف واحد.

وفي هذا الصدد وللرد على بعض الأسئلة أقول أن مستوى العلاقات الاقتصادية في ذلك الوقت يختلف عن الذي نتطلع إليه الآن من علاقات اقتصادية حدثت فعلا في فترة السبعينات والثمانينات. نحن نتكلم عن تدفقات عمالة وتدفقات استثمار، والدكتور على سليمان والدكتور حمدي عبد العظيم يريدان أن يكون هناك حديث مطول عن النواحي المالية ورؤوس الأموال والاستثمارات وصناديق المال العربية، كل ذلك لم يكن له محل في الفترة من ١٩٦٧ -١٩٧٣ في مستوى العلاقات العربية. ورغم أن قرار السوق العربية المشتركة اتخذ سنة ١٩٦٤ فلم تسمح الظروف ولم تنضج لتطبيقه، وبالتالي فقد كانت العلاقات الاقتصادية والسياسية تسمح فقط بتقديم بعض المعونات بالشكل الذي حدث فعلا في تلك الفترة، ولم تكن هناك صيغ محددة للعلاقات الاقتصادية، كما حدث بعد ذلك من تفاعلات وتدفقات عمالة واستثمارات متبادلة.

- التعاون المؤسسي و الشخصي

الدكتور إبراهيم سعد الدين أجاب على نقطة التعاون المؤسسي والشخصي وانا متفق معه تماما في أنه في الظروف العربية وظروف العالم الثالث القناة الشخصية هي أفضل وأضمن من القناة المؤسسية وهذا قد يختلف مع ما ينبغي ان يكون ولكن هذا ما حدث.

- الحظر النفطي هل حقق أهدافه؟

لم يحقق أهدافه كاملة نتيجة لطبيعة الإدارة السياسية للدول المنتجة وللظروف السياسية العربية والدولية ولكن لا شك في أن الحظر والتخفيض أديا دورهما في سياق استراتيجية حرب أكتوبر وهي إطر سياسية عسكرية اقتصادية متكاملة ، وقد أدى البترول دوره في هذه الخلطة وكان دورا فعالا ، فالعمليات العسكرية الأكتوبرية كان لها مستوى معين والعمليات الاقتصادية النفطية كان لها مستوى آخر وكذلك السياسية. وفي إطار أكتوبر يعتبر النفط قد حقق ما كان يراد له أن يحققه.

كلمة رئيس الجلسة الختامية

من المسائل التي أثيرت أن المبلغ الذي حدد في الخرطوم كان مبلغاً تعويضياً عن الخسائر التي حدثت كنتيجة لغلق قناة السويس وضياع النفط وليس لتمويل المجهود الحربي بصفة أساسية إنما كانت تعويضاً عن خسائر محددة وحددت على أساس أن هذا ما خسرته مصر نتيجة لفقد سيناء من موارد نفطية علاوة على ما خسرته من موارد خاصة بقناة السويس وأن هذه المقارنة ليست تكاليف الحرب وإنما ...هل المبلغ كان كافيا لتعويض هذه الخسائر أم لا؟، ومن هنا أيضا المقارنة بالعشرة آلاف مليون جنيه مثلما قال الدكتور جمال حمدان الذي تحدث عن تكاليف الصدام، وهنا تظهر نقطة ما ، وهي هل تكلفة الصدام هي ناتج قرار مصري أم هو اضطرار مصري نتيجة لقرارات الغير ، فمصر لم تكن معتدية في أي حرب قامت: حتى في حرب ١٩٤٨ مصر تدخلت لإنقاذ الوضع الفلسطيني، في ١٩٥٦ مصر اعتدي عليها ، في ١٩٦٧ مصر بدأت الحشد العسكري ولكنها لم توجه الضربة العسكرية، والحرب الوحيدة التي خاضتها مصر بالمبادرة هي حرب ١٩٧٣ ،وهي حرب للتحرير وليست صداما مع عدو من أجل الكسب بشكل أو بآخر، إنما هي لتحرير الأرض، فالتكاليف التي تكلفتها يجب أن تقارن بالأهداف والأهداف هنا هي مواجهة العدوان وتحرير الأرض ، تثبيتا لمكانة مصر في العالم العربي وليست مصر هي البادئة لا بالحشد ولا بالإجراء العسكري فالسباق على التسلح في المنطقة يبدأه باستمرار الطرف الآخر ولا تفرضه مصر التي تسعى لإقامة سلام عادل والقضاء على الاختلال في التوازن في الشرق الأوسط بصفة عامة.

أشكركم على الاستماع وأشكر الأخوة الذين نظموا هذه الندوة على دعوتي لإدارة الجلسة الأولي وعلى تكرمهم بتشريفي بمثل هذا الشرف وشكرا.

الجلسة الثانية:

الملامح الرئيسية للتخطيط لحرب أكتوبر

رئيس الجلسة : د. أحمد الغندور

أستاذ الإقتصاد الدولى بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية وعضو مجلس إدارة البنك المركزى المصرى ونائب وزير الإقتصاد والتعاون الدولى السابق

الورقة الأولى :

إعداد الإقتصاد للحرب

دراسة نظرية

د./ محمد جمال مظلوم

مدير سابق لمركز الدراسات الإستراتيجية للقوات المسلحة

مقدمة :

١- تتعرض كل دولة من دول العالم للعديد من التهديدات الخارجية ، وهو ما يستلزم ان تقوم كل دولة بإعداد نفسها للحرب لمواجهة مثل هذه التهديدات ،هذا بخلاف ما قد تفرضه مثل هذه الاعتداءات أو احتلال دولة لأراضي دولة أخري من ان تعد نفسها لتحرير أرضها المغتصبة ، لذلك نجد انه يجب علي كل دولة ان تعد نفسها للدفاع ضد اي عدوان مفاجئ أو مدبر ، ويكون هذا الإعداد بتخطيط قصير المدى لمواجهة التحديات الحالية وبتخطيط بعيد المدى لمواجهة الأخطار في المستقبل (في ألمانيا بدأت الإجراءات السرية لإعداد الدولة للحرب منذ عام ١٩٢٣ ، وفي فرنسا منذ ان شعرت بخطر مواجهة محتملة مع ألمانيا بدأت استعداداتها منذ عام ١٩٣٣ ، وفي بريطانيا بدأت وزارة الحربية الاستعداد للحرب منذ عام ١٩٣٠ ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية بدأ الاستعداد للحرب منذ عام ١٩٣٠ ، وكذلك بدأت في نفس الوقت الاستعدادات في كل من الاتحاد السوفيتي واليابان) وأن يتم إعداد الاقتصاد بأسلوب علمي متطور .

ويكون هذا الإعداد في الاتجاهات الأساسية الأتية :

أ- إعداد القوات المسلحة .

ب - إعداد الاقتصاد الوطني .

ج - إعداد الشعب وأجهزة ومؤسسات الدولة.

د - إعداد أراضى الدولة كمسرح للعمليات الحربية .

هـ - إعداد السياسة الخارجية بما يتلاءم وأهداف الدولة السياسية / العسكرية .

٢- ويجب ان يتم تنفيذ هذه المهام بكل أجهزة الدولة في تنسيق وتعاون كامل وبإيمان وعقيدة مع تذليل كل الصعاب التي تعوق تنفيذها في التوقيتات المحددة .

وهذه العناصر الخمسة يحتاج كل منها لدراسة تفصيلية سواء كانت دراسة نظرية أو دراسة تطبيقية علي مصر والدول العربية المحاطة بالعديد من التهديدات ، وما يهم ان نوضحه قبل الدخول في دراستنا هذه وهو إعداد الاقتصاد الوطني (وقد صدر العديد من الدراسات النظرية لإيضاح ذلك سواء من الكليات والأكاديميات العسكرية في العديد من الجهات البحثية فى مصر والدول العربية وكانت أحدى هذه الدراسات دراسة بعنوان القدرة الاقتصادية في خدمة الاستراتيجية العسكرية الصادرة في مجلة الدفاع العربي عدد سبتمبر ١٩٨٥، والتي أوضح فيها الباحث ان زيادة القدرة العسكرية لدولة ما تتطلب اقتصاداً متيناً لزمن طويل نظرا الي ان هذا الاقتصاد سوف يتحمل أعباء سباق التسلح الهائل وأن اي إجراء موجه الي إضعاف القدرة الاقتصادية للدولة وتخفيض فعاليتها سوف يؤدي بدوره الي إضعاف المقدرة العسكرية، لان هذه الأخيرة ترتبط في نهاية المطاف بالحالة الاقتصادية للدولة).وأوضح في مقاله دور العامل الاقتصادي في الحرب الحديثة ثم الإعداد الاقتصادي للحرب من وجهة نظر الغرب والشرق وتطبيقاتها في كل من الزراعة والصناعة وإعداد وسائل النقل ووسائل الاتصال، هذا بخلاف الدراسات الاخري اللازمة للإعداد الاقتصادي لفترة الحرب ولما بعد انتهاء فترة الحرب حيث تتعرض الدول لتأثيرات عديدة مثل التضخم واعادة بناء ما خربته الحرب.

٣- إلا ان ما يهمنا في دراستنا هذه هو إعداد إقتصاد الدولة للحرب وتحقيق القدرة الذاتية للدولة في ضوء تأثير ذلك علي علاقات الدولة الخارجية ،وهل يتعرض اقتصاد الدولة لقيود او تهديدات في حالة نشوب حرب مع دولة أخرى وما دور هذه الدول الأجنبية تجاه نشوب العمليات القتالية في هذه الدولة . هكذا تلعب العوامل الاقتصادية دورا هاما في تحديد مقدرة اي بلد علي الحرب ، فهي تحدد من حيث المبدأ مدي مقدرة البلد علي خوض الحرب من عدمه ، كما ان وجود مقدرة اقتصادية كامنة من عدمه ، ووجود قدرات ذاتية تعد العوامل الأساسية لمقدرة هذا البلد علي الاستمرار في الحرب بما يمكنها من تحقيق أهدافها النهائية من الحرب.

ولسنا بصدد الدخول في تحليل فلسفي لتاريخ الحروب حتي نبين ان العوامل الاقتصادية (فتح أسواق، او الخروج من أزمات اقتصادية او ما شابه) كانت تعد المسئول المباشر عن قيام بعض الحروب المعاصرة ، علي الأقل العالمية منها والمحدودة.

٤- وتقتضي دراسة إعداد الدولة للحرب من وجهة النظر الاقتصادية تحديد عدة أمور في مقدمتها:

أ. تحليل البنية الاقتصادية بهدف معرفة مدي ما تتمتع به الدولة المحتمل دخولها حرب ما من قوة ذاتية اقتصادية ، بعبارة أخرى تحديد مدى إمكان اعتماد الدولة علي ذاتها اذا ما خاضت حربا حسب مستوي واستمرارية هذه الحرب . أم ستشكل قيدا علي القرارات السياسية للحرب وللاستمرار فيها؟ كما ان ذلك يقتضي معرفة الي اي مدي تستطيع هذه القوة الاقتصادية الذاتية ان تكون المعين الأساسي للمجهود الحربي من حيث التسلح و من حيث إعداد الطرق والمنشآت، ومن حيث الإمداد بالوقود والغذاء وقطع الغيار والكثير من المنتجات الضرورية للتعويض عن الخسائر العسكرية.

ولا يتوقف الأمر علي الاحتياجات العسكرية بل يهم في الأساس أيضا معرفة مدي توفر الاحتياجات

المدنية ، بمعني هل تستطيع القدرة الاقتصادية لهذا البلد ان تتيح له خوض غمار حرب والاستمرار في النشاط الإنتاجي بنفس المعدلات او زيادة هذه المعدلات ؟ أم هل ستكون هذه القدرة ، الاقتصادية في الأساس قيدا علي عملية الإعداد للحرب ؟ .

ب. وفي حالة اذا ما كانت الحالة الاقتصادية معينا علي تهيئة الدولة للحرب ، او حتي قيدا ، فان دراسة اعداد الدولة للحرب تطرح تساؤلا هاما حول الشروط والمتطلبات اللازم توفيرها لهذا الجهاز الإنتاجي من حيث تطوير بعض فروعه، او تنمية بعضها بمعدلات أسرع ، او زيادة درجة التشابك فيما بينها ... ألخ، حتي يهيأ بدرجة اكثر ملاءمة لمتطلبات الإعداد للحرب.

ج. لا تقل معرفة حالة العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد أهمية عن معرفة الهيكل الاقتصادي له عند الحديث عن اعداد الدولة للحرب بل ان معرفة اطار وحالة العلاقات الخارجية تعكس مدي ما يمكن ان يمارس علي البلد من قيود ، او مدي ما يمكن توفيره من ظروف للحرب . فهي تعكس حالة التحالفات السياسية والعسكرية الخارجية ، ودرجة المرونة في تغيرها .

د – ويقتضي هذا الوقوف علي التالي :

(١) هل يعد وضع العلاقات الخارجية الراهن للبلد مهيئا لإعدادها للحرب أم يقتضي إدخال تغييرات عليه لتهيئته لذلك ؟

(٢) ما هي القيود التي يفرضها وضع العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد علي اعداد اقتصادها للحرب؟ .

هـ. هذا ونستعرض في دراستنا هذه ثلاثة عناصر رئيسية هي :

- الخصائص الاقتصادية للدولة والإعداد للحرب.
- القطاعات الاقتصادية للدولة والإعداد للحرب.
- القيود الاساسية في وضع المخطط الاستراتيجي لإعداد الدولة للحرب.

أولا : الخصائص الاقتصادية للدولة والإعداد للحرب

٥– ونستعرض منها خمسة عناصر هي :

أ- مكونات الناتج القومي .

ب- الاستهلاك والتراكم .

ج – قوة العمل.

د – ميزانا التجارة والمدفوعات.

هـ- وسائل تمويل العجز.

أ-الناتج القومي

تعتبر دراسة مكونات الناتج القومي للدولة من العوامل الرئيسية في تحديد اعداد اقتصاد الدولة للحرب فكلما زادت قيمة العناصر غير اليقينية كلما كان ذلك قيدا علي حرية القرار في الدولة خاصة وان اغلب الدول العربية هي دول مصدرة للمواد الخام (المواد الأولية) اي انها تخضع لعوامل خارجة عن سيطرة الدولة ، ومتأثرة بالظروف والعوامل الخارجية مثل قطاعات المال ، صادرات البترول وتقلباته السعرية والمواد الخام ، السياحة ، ومصادر أخري مثل شريان المواصلات الدولية مثل قناة السويس في مصر .

وهذا يستلزم أنه عند إعداد اقتصاديات الدولة للحرب إعطاء أهمية لإعادة تنظيم هذه القطاعات بما يضمن درجة اكبر من السيطرة عليها وأيضا تقليص أهميتها* النسبية في الاقتصاد القومي لصالح الإنتاج السلعي والخدمات الإنتاجية المرتبطة بها .

ب-الاستهلاك والتراكم

يمثل الاستهلاك النهائي الخاص والعام (الإنفاق الاستهلاكي الحكومي) الي الناتج المحلي الإجمالي علاقة لازمة لدراسة اعداد الدولة للحرب ،وهذا يعكس انخفاض الادخار الفعلي في المجتمع حيث نجده يتراوح في الدول العربية بين ٥٪ ،١٥٪ ، والسؤال الذي يطرح هنا هو: هل لدي المجتمع القدرة علي تعبئة الموارد التمويلية لمواجهة أعباء الإنفاق علي المجهود الحربي (وهو إنفاق استهلاكي بطبيعته)وعلي الاستمرار في التراكم الرأسمالي ؟

وتتمثل عناصر الإجابة الأولية في التالي :

(١) ان معدلات الادخار في مصر والدول العربية قد تعجز عن مواجهة معدلات التراكم الذي ينعكس في صورة فجوة الادخار والاستثمار المحلي بما يعادل الإدخار الي الناتج القومي تقريبا ، الامر الذي يترجم الي المديونية الخارجية ويضعف من مقدرة الدولة علي الإعداد للحرب والملاحظة الواضحة هنا ان نسبة فجوة الإستثمار المحلي -الادخار المحلي(فجوة الصادرات -الواردات) تأخذ في التزايد بصفة عامه خلال فترة الإعداد رغم سياسات تخفيض عجز ميزان المدفوعات.

(٢) صعوبة ضغط الإنفاق الاستهلاكي رغم ضرورة ذلك في حالة تعبئة الموارد للحرب -ويسري ذلك علي كل من الاستهلاك الخاص والإنفاق الاستهلاكي الحكومي.

(٣) أما إمكانات تعبئة المدخرات الإجبارية فتكاد تكون مقيدة في ظل أسلوب إدارة الاقتصاد القومي في مصر وأغلب الدول العربية والذي يعمل علي تشجيع الاستثمار الخاص والمحلي والذي يعطي قاعدة واسعة من الإعفاءات الضريبية وخاصة ضرائب الدخل والأرباح التجارية والصناعية وضرائب الثروة (كالعقارات الزراعية)علاوة علي الضرائب الجمركية علي مستلزمات الإنتاج.

(٤) يضاف ألي ذلك في الدول العربية الفقيرة بلوغ الضرائب غير المباشرة بل تعديها الحدود المسموح بها والتي تولد أثاراً عكسية بما ينعكس في شكل زيادات تضخمية تنعكس بدورها علي انعكاسات سعرية حادة وتؤثر علي معدلات الادخار الاختيارية.

(٥) العجز الداخلي (عجز الموازنة العامة) رغم السياسات الهادفة لتحجيمه في العديد من الدول وهذا الامر ينعكس إما علي العجز الخارجي وزيادة المديونية الخارجية، وإما الي اللجوء الي أساليب تضخمية في تمويلة بما يضر بالعدالة والاستقرار الاقتصادي والتنمية كما هو معروف .

(٦) ويضع هذا الوضع قيدا علي إعداد اقتصاد الدولة للحرب ، فهو يمثل صعوبة توفير مزيد من الموارد لمواجهة أعباء الإنفاق المتزايدة علي المجهود الحربي ، كما انه لا يوفر بيئة اقتصادية مستقرة مما يؤثر علي القرارات الحربية المختلفة خاصة أثناء العمليات .

هذه لمحة سريعة عن مدي توافر مصادر التمويل، إلا انه عند تناول توزيع الاستثمارات بين الاستخدامات المختلفة تظهر العديد من الاختلالات التي يلزم متابعتها من خلال جهاز دقيق للتعبئة العامة والإحصاء في الدولة.

والخلاصة التي يمكن استنباطها من هيكل الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية المختلفة يمكن ان تظهر لنا النقاط التالية :

أ- ضرورة ان يبني القرار السياسي علي العوامل اليقينية في الاقتصاد القومي للدولة ومن شأن هذا اما استبعاد المتغيرات غير اليقينية عند الإعداد للقرار السياسي ومعاملتها معاملة الاحتياطيات ، وأما تقديرها عند ادني حدود ممكنة مع ما في هذا من تقليل لقيمة العوامل الاقتصادية وإهدار حساباتها.

ب - ضرورة ان يبني القرار السياسي علي معلومات دقيقة أكثر من تقديرات مستنتجة ، أو محسوبة من افتراضات . وهذا يستدعي تطوير أساليب وطرق حسابات الدخل وخاصة الخدمات الحكومية وتطوير مؤشرات لحساب إنتاجية العوامل المختلفة .

ج - وما قد تظهره هذه الدراسة من العديد من النقاط منها :

- الاختلال بين القطاعات السلعية والخدمية في توليد الناتج والدخل .
- الاختلال داخل كل مجموعة قطاعية .
- الاختلال في علاقة الناتج بالإنتاج .
- الاختلال في علاقة التراكم بالاستهلاك وكذلك الاختلال بين المدخرات المحلية والاستثمار المحلي .

ج - قــوة العمــل

تعتبر دراسة قوة العمل ذات شقين : أولهما شق اقتصادي ، وثانيهما شق اجتماعي ، ولكلا الشقين أثار علي عملية اعداد اقتصاد الدولة للحرب وتعبئة الموارد.وسوف نركز في هذه الورقة على الشق الأول وهو (الاقتصادي) .

هذا ويتصف سوق العمل في مصر والدول العربية بالخصائص التالية :

١- صعوبة التوصيف الدقيق لسوق العمل بسبب نقص كثير من المعلومات بشأنه خاصة عن الهجرة الخارجية بالنسبة للدول العربية المصدرة للعمالة والدول العربية المستوردة للعمالة.

٢- بروز ظاهرة نقص العمالة الماهرة وأيضاً غير الماهرة في بعض القطاعات وعلى وجه الخصوص في قطاع التشييد ، واتجاه هذا القطاع لإحلال رأس المال محل العمل لتعويض النقص في هذه الفئات من العمالة .

٣- انخفاض نسبة مشاركة النساء في قوة العمل حيث تبلغ نسبا تتراوح بين ٥-٣٠% من قوة العمل للنساء مما يعني وجود قوة عمل كامنة يمكن تعبئتها في فترة الحرب.

٤- وجود فائض في العمالة في قطاعات الادارة الحكومية وهو ما يمكن استخدامه في حالة التعبئة دون اي تأثير علي عملية سير العمل بها .

٥- بروز ظاهرة التسرب من النظام التعليمي في مراحله الأولى والانضمام لسوق العمل خاصة في المناطق الريفية مما يعني وجود احتياطي كامن في عرض العمل نتيجة اختلالات تنظيم دخول سوق العمل في ضوء اختلالات الأجور، والضغوط التضخمية وما تمارسه من آثار على مستوى المعيشة .

وتبرز الخصائص العامة السابقة لسوق العمل من منظور تعبئة الموارد أهم النتائج التالية :

- يقتضي إعداد إقتصاد الدولة للحرب توفير المعلومات الكافية عن حالة قوة العمل وخاصة المهاجرين ودراسة أوضاعها .
- أن الاختلالات في عرض العمل والمتمثلة في وجود فائض في بعض التخصصات والفئات وعجز في البعض الآخر سوف تجعل عملية تعبئة القوة العاملة عسكريا تميز بين التخصصات .وقد يمثل هذا بدوره قيدا ، فقد تكون التخصصات العاجزة، مطلوبة فنيا للقوات المسلحة .
- تمثل ارتفاع نسب البطالة السافرة ، والبطالة المقنعة في قطاعات الإدارة الحكومية والقطاع العام ،وفي قطاعات الزراعة (موسميا)وقطاعات الخدمات غير المنتجة مصدرا للقوة العاملة التي يمكن تعبئتها دون التأثير السالب على الناتج المحلي، وإن كانت ستمثل عبئا على الإنفاق الاستهلاكي الحربي، الأمر الذي يقتضي دراسة إمكانات وسبل رفع إنتاجية العاملين في القطاعات المنتجة.

د- ميزانا التجارة والمدفوعات :

يلاحظ عجز ميزان المدفوعات لغالبية الدول العربية.، وأيا كان رقم العجز هذا فإن وجود العجز في حد ذاته يعد أحد مظاهر الاختلالات الاقتصادية والنتيجة المباشرة لذلك هي زيادة المديونية للعالم الخارجي واضطراد استمرار هذه المديونية ، ويمثل اضطراد رقم المديونية قيدا على عملية اعداد الدولة للحرب للأسباب الآتية :

(١) الضغوط التي يمكن أن تمارسها الدول الدائنة بسبب الحرب ،خاصة إذا ما كانت الدول الدائنة حليفة للخصم .

(٢) القيد المتمثل في أهمية تجنيب قدر من الناتج القومي لسداد أقساط الديون وأعبائها وهو ما يمثل قيداً على الإنفاق على المجهود الحربي ، أو على الإنفاق الاستثماري المطلوب للاستمرار في التنمية.

(٣) وجود ضغط مستمر متمثل في إطراد العجز الذى يحتاج للتمويل بالاقتراض الخارجي مع صعوبات تمويل هذا العجز.

(٤) ويمكن أن يكون المصدر الأساسي للعجز في ميزان المدفوعات هو العجز الجاري في ميزان التجارة السلعية (المنظورة) ،هذا وبالدراسة التفصيلية لميزان التجارة السلعية يمكن ملاحظة الخصائص العامة الآتية :

- أن المدفوعات للواردات الغذائية تمثل نسبة كبيرة وقد تكون الحبوب وحدها واللحوم تمثل نسبة كبيرة من هذا العجز وهو ما يمثل الاعتماد على العالم الخارجي في سد الحاجة إلى السلع الغذائية الأساسية وتكمن الخطورة في ذلك أن:
- اتجاه استيراد هذه السلع الأساسية إلى التزايد بمعدلات مرتفعة .
- دخول سلع جديدة غذائية مجال الاستيراد في غالبية الدول العربية كانت تحقق في بعض منها درجة الاكتفاء الذاتي .
- اتجاه أسعار هذه السلع في السوق الدولية للزيادة بمعدلات مرتفعة .
- القيود الواردة على أسواق هذه السلع والتي تتمثل في:
- قيود الاحتكار التي تفرضها الدول المصدرة الأساسية .

- دخول دول قوية مجال الاستيراد مثل روسيا ودول من الكومنولث السوفيتي في استيراد القمح.
- نقص المعروض نتيجة السياسات الاحتكارية .

أما الصادرات السلعية فتتمثل أساساً في السلع الأولية كالتعدينية والزراعية وهذا يعرض الصادرات للعديد من العقبات ويمكن التخفيف من أثرها عن طريق إعادة التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية أو الاشتغال بنشاط من نوع إعادة التصدير مثل تصدير النفط العربي بعد إدخال عمليات صناعية عليه أو إحلال بديل نفطي أرخص سعراً نسبياً وتصدير النفط الخام .

والملاحظة الأساسية بالنسبة لهيكل الصادرات هي غلبة الصادرات الزراعية وتركيز هذه الصادرات في عدد محدود من السلع ، وفي عدد محدود من الأسواق الخارجية ويمثل هذا قيدا أساسيا على القرار السياسي .

ويكشف التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية (صادرات وواردات) عن وجود خلل أساسي تتمثل أهم مظاهره في التالي : -

- استئثار الدول الرأسمالية بنسبة كبيرة من الصادرات والواردات وتليها الدول النامية من حيث الأهمية .
- أن الولايات المتحدة الأمريكية تستأثر وحدها بنسبة كبيرة من حجم التجارة مع الدول الرأسمالية .

والنتيجة الأساسية التي يمكن استخلاصها من مثل هذه الظاهرة هي وجود نوع من الاستقطاب الجغرافي- السياسي في تجارة الدول العربية يمكن بلورته في استئثار الدول الرأسمالية بالنصيب الأكبر مع استئثار عدد محدود من الدول على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بالوزن الأغلب منها ، وينطبق نفس الشيء في التعامل مع دول المنظومة الاشتراكية رغم انخفاض أهميتها النسبية في التجارة الخارجية .

لا يزيد التعامل التجاري بين الدول العربية و بعضها عن ٥ - ١٠٪ من إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية و يمكن تفسير انخفاض حجم التعامل فيما بين الدول العربية وفيما بينها و بين الدول النامية عامة بوجود قدر كبير من التماثل في الهياكل الإنتاجية و نوع المنتجات علاوة على العوامل السياسية وهذه الأخيرة تنطبق اكثر على التعامل بين الدول العربية .

هـ- وسائل تمويل العجز:

تتفاوت وسائل تمويل العجز في الدول العربية إلا إنه بصفة عامة لعبت التحويلات الخارجية النسبة الكبيرة منها وهي تتمثل في المساعدات والمنح من الولايات المتحدة الأمريكية والقروض الأجنبية وهذا يعني تفاقم المديونية الخارجية للدول العربية .

وفي هذا الاطار يقدر حجم الديون العربية عام ١٩٩٥ بحوالي ١٥٧ مليار دولار كما تجاوزت قيمة خدمة الدين ١٠-١٥ مليار دولار عام ١٩٩٥، وهي لا تشمل الديون العسكرية وإذا كانت بعض الدول العربية قد تأثرت بحدة أزمة المديونية الخارجية فإن البعض الآخر يقف علي حافتها .

١- الأثار السياسية الخارجية للمديونية الخارجية

(أ) في مرحلة التفاوض تكون الدولة المقرضة ومؤسساتها في أعلي درجات القوة بالنسبة للدول المدينة والمطالبة بالولاء السياسي والأيديولوجي للدولة المدينة .

(ب) قدرة سياسية واقتصادية للدولة الدائنة في حالة الجدولة .
(٢) الأثار الاجتماعية للمديونية الخارجية
(أ) تحافظ المديونية علي نظام تقسيم العمل الدولي .
(ب) انخفاض أسعار التصدير الناتج عن المنافسة .
(ج) استمرار الكساد العالمي .
(د) تزايد العجز في موازين المدفوعات يؤدي في المدى البعيد الي تأكل ظروف الاستقرار .

ثانيا : القطاعات الاقتصادية المختلفة والإعداد للحرب :
سوف نتعرض بالتحليل السريع لقطاعات الصناعة والطاقة و الزراعة و النقل وهذا لا ينفى أهمية القطاعات الأخرى ،لكن هذه القطاعات تمثل اكثر القطاعات حساسية ، كذلك فسوف نركز على الصورة المجمعة دون الدخول في الصورة التفصيلية التي قد تحتاج لدراسات اكثر تفصيلا في مراحل لاحقة .

أ- الصناعة :
لا تمثل الصناعة في الدول العربية نسبة مقبولة في الدخل القومي لغالبية الدول العربية كما أنه يلاحظ الأتي :
(١) ان بعض المؤسسات الصناعية في الدول العربية هي اما مؤسسات خاصة او مؤسسات تابعة للقطاع العام في هذه الدول .
(٢) ان نسبة كبيرة من هذه الصناعات غير تابعة لجهة واحدة .
ومن ذلك نلاحظ التشتت التنظيمي و الإداري لوحدات القطاع الصناعي المنظم سواء في القطاع العام أم الخاص ، وتعدد اللوائح و القواعد المالية التي تحكم كلا منهما .

كما أنه لا توجد دراسات عن مرونات تحول الوحدات الصناعية من الإنتاج المدني إلى الإنتاج الحربي ، و الزمن الذي تستغرقه في هذا التحول .
و دون الدخول في تفاصيل الصناعة و تقسيماتها و نوعياتها الا أنه ما يهمنا هنا هو عرض لدرجة استقلال الصناعات العربية بصفة عامة . والتي يمكن منها استخلاص النتائج التالية :
(أ) ان بعض مستلزمات الإنتاج يتم توفيرها من خلال ربطها بتسويق المنتجات النهائية بأسعار مناسبة لمصدر المادة الخام الأصلية .
(ب) ربط التوسعات الإنتاجية في بعض المشروعات الصناعية بشروط الجهات التي تمد برأس المال أو بقروض التمويل .
(ج) ربط عمليات الإنتاج بعقود التوريد لبعض المنتجات بشروط السوق الخارجي ولفترات طويلة.
(د) التحكم الزمني في عمليات إمداد المستلزمات للقطاعات الإنتاجية للاقتصاد القومي كما في حالة الإمداد بالكوك لصناعات الحديد والصلب في بعض الدول العربية .
(٣) ويترتب على هذا الوضع للصناعة حالة من الارتباط بالأسواق الدولية وخضوعها لشروطها السياسية والاقتصادية وأيضاً لتقلباتها مما يستلزم العمل على التخلص منه أو على الأقل تخفيفه.
(٤) وهذا يوضح لنا من الدراسات المتاحة عن القطاعات الصناعية أن تشغيل قطاع الصناعة لا يتم

بكامل الطاقة المخططة له بسبب نقص قطع الغيار ونقص السيولة وغيرها من الأسباب مما ينعكس في تبديد قدر من الموارد الاقتصادية القومية وفي مقدمتها موارد رأس المال والعمل ، مما يؤدي إلى استيراد بدائل مدخلاتها من الخارج تعويضاً عن نقص الإنتاج المحلي ، وزيادة الارتباط بالأسواق الخارجية ، أو لجوء هذه الوحدات المرتبطة إلى التعطل في حالة عدم إمكان الاستيراد بسبب نقص السيولة من العملات الخارجية خاصة أن أغلب هذه الدول الصناعية العربية هي من الدول الفقيرة نسبياً.

(٥) إجراءات وقاية وتأمين المنشآت الصناعية :
ان أهم جانب لتأمين إعداد الصناعة للحرب هو تأمين استمرار بقائها ، وهو ما يستلزم عدم ترك المناطق الصناعية والعمل على انتشارها حتى يسهل الدفاع عنها وبعدها عن مرمى طيران العدو وصواريخه . ويمكن تأمين استمرار بقاء (سلامة) الصناعة باتخاذ العديد من الإجراءات منها:
(أ) انتشار المؤسسات الصناعية على أنحاء الدولة .
(ب) وضع المؤسسات الصناعية في أبنية نصف مدفونة أو تحت الأرض .
(ج) الإعداد المسبق للمواد والمعدات اللازمة لسرعة إزالة آثار التدمير .
(د) إقامة المؤسسات الجديدة خارج حدود المدن وخارج المناطق الممكن إغراقها إذا دمر العدو المنشآت المائية (مثل السدود)
(ه) جعل المؤسسات قادرة على أن تحل محل بعضها إذا ما تعطلت إحداها.
(و) كفاءة الدفاع الجوي عنها ضد الضربات الجوية .

كما ان المجال هنا لا يتسع للحديث عن الصناعات الحربية والتي يلزم لكل دوله التخطيط المسبق لتحقيق نسب اكتفاء ذاتي مقبولة تدريجيا ولفترات محددة قد تطول ولكن لكي تكون في مأمن من الإمدادات -بالذخيرة والمعدات محليا وبالباقي من دول صديقة وحليفة لها.

ب-النفط والطاقة

يمكن النظر الي تأثير الاوضاع الحالية للنفط من استعراضنا للنقاط الآتية :
(١) ان عائدات صادرات الدول العربية من النفط تعتبر أهم مصادر النقد الأجنبي للعديد من الدول العربية ان لم تكن تمثل حوالي ٨٠-٩٠٪ من مصادر الدخل القومي في الدول العربية المصدرة للبترول والأعضاء في منظمة الأوبك وأصبح النفط مصدر التمويل الأساسي لخطط النمو المعمول بها داخل الوطن العربي ،وحتي هي مصدر النمو في الدول الغير مصدرة للبترول والمصدرة للعمالة للدول البترولية عن طريق تحويلات العاملين بها مثل مصر ولبنان والأردن والمغرب وتونس والسودان والصومال .
(٢) ان بعض الدول العربية المنتجة للبترول وغير الاعضاء في منظمة الأوبك تحتل مرتبة متقدمة علي مستوي العالم في سرعة استهلاك احتياطياتها من البترول .
(٣) تركز مناطق الكشف والتنقيب عن البترول في الدول العربية في المناطق الساحلية.
ويري البعض ان هذا الوضع يرجع الي استراتيجية الشركات النفطية العاملة وأغلبها شركات غربية وهو ما يهدف الي ان تكون تحت التهديد المباشر للعمليات.

(٤) شهد المجتمع العربي خلال الفترة السابقة تغييرات كبيرة طرأت علي أنماط السلوك والقيم الاستهلاكية السائدة وقد أدي ذلك الي تزايد استعمال السلع المعمرة المستهلكة للطاقة، ويتطلب الأمر ضرورة العمل علي تغيير نمط الاستهلاك بحيث يتم الاعتماد علي الغاز الطبيعي بالأساس حيث تكفي الكميات الموجودة منه في الوطن العربي تغطية الحاجة المتزايدة في المجتمع العربي

(٥) يلاحظ ان تزايد استهلاك الطاقة لم يقتصر فقط علي القطاع الفردي الخاص بل امتد ليشمل القطاعات الإنتاجية المختلفة والتي تميزت بمعدل عال لاستهلاك الطاقة .

(٦) مصادر الطاقة الأخرى

تتجه الدول حاليا لإحلال الفحم في مجال استخراج الطاقة بدلا من البترول كذلك زيادة استخدامات الغاز الطبيعي والطاقة الشمسية وطاقة الكتلة الحيوية والبديل النووي إلا أن هذه الاستخدامات مازالت محدودة ومكلفة في الوطن العربي .

وينطبق تأمين انتشار المصانع البترولية ومعامل التكرير ووجودها في مناطق آمنة وبما يحقق من استمراريتها للعمل وقت الحرب (كما تحدثنا) سابقا عن تأمين المصانع المدنية والهامة ضد هجمات العدو الجوية وبالصواريخ وخير مثال علي ذلك هو تدمير معامل تكرير البترول المصرية في مدينة السويس خلال العدوان الثلاثي الغاشم عام ١٩٥٦ وحرب الأيام الستة مع إسرائيل عام ١٩٦٧ وخلال حرب الاستنزاف بعد ذلك .

ج-الزراعة والغذاء

تعتبر الدول العربية في غالبيتها دولا مستوردة لاحتياجاتها الغذائية الأساسية خاصة الحبوب واللحوم وأن باقي الدول العربية التي تحقق حاليا اكتفاءها الذاتي ستكون مستوردة له في القريب العاجل بسبب الزيادة المستمرة في تعداد سكانها ، والملاحظ بالنسبة للأراضي الزراعية العربية الآتي:

(١) عدم اتجاه مساحة الأراضي الزراعية إلى التزايد أن لم تكن تتعرض لعمليات استقطاع سنوية في بعض الدول العربية .

(٢) اتجاه الأراضي الزراعية العربية إلى التدهور من ناحية التصنيف إلى درجات أقل وتعزي أسباب التدهور إلى مجموعة كبيرة من العوامل منها ارتفاع منسوب المياه الجوفية في الأرض وسوء نظم الصرف ،ارتفاع ملوحة التربة نتيجة لسوء استخدام الأسمدة ،عدم تجديد التربة .

(٣) وأبرز المشكلات التي تواجه الإنتاج والتوسع الزراعيين تتمثل في مدي وفرة الموارد المائية وفي درجة قابلية الاراضي للاستصلاح والاستزراع. ويري خبراء الزراعة ان معظم الاراضي الجديدة التي استصلحت أو المزمع استصلاحها هي أراضي صحراوية ذات قدرة إنتاجية وراثية منخفضة ولا تصلح إلا لعدد محدود من المحاصيل ، وإن تكاليف استصلاحها واستزراعها وتعميرها مرتفعة نسبيا ولذا فانها تحتاج لأساليب غير تقليدية في ريها وخدمتها واستخدام تكنولوجيا متطورة في زراعتها .

(٤) أما بالنسبة للموارد والاستخدامات المائية فانها تكاد تكون محدودة في أغلب الدول العربية وربما لاتسمح بالتوسع نسبيا إلا في السودان والعراق فقط .ويلاحظ ان التوسعات في مشروعات الري محدودة علاوة علي ارتفاع تكلفتها الاستثمارية .

وخلاصة القول ان إمكانيات التوسع الزراعي ضيقة للغاية بمؤشرات الأرض والمياه مع ارتفاع تكلفتها الاستثمارية ناهيك عن كونها لا تصلح لإنتاج الحبوب الغذائية الا بعد بلوغ الإنتاجية الحدية وذلك

بافتراض إمكان تذليل صعوبات الري .

(٥) مدى كفاية الإنتاج الزراعي :
لعل أبرز المشكلات التي تواجه غالبية الدول العربية هي الإنتاج الزراعي خاصة مشكلة الغذاء ،ليس فقط لكونها تهدد الاستقرار الداخلي والاستقلال الخارجي ،ولكن لتعقد المشكلة في علاقتها ببقية مكونات الإنتاج الزراعي، وعناصر إنتاجه (كالأرض والماء والعمالة والآلات)وأيضا بالتجارة الخارجية وبالاستثمار والتوسع الإنتاجي في قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى ويمكن تحديد أهم ملامح هذه الفجوة في أن خطورتها لا تكمن في وجودها ، بل في اتجاهات نموها والتي تتمثل في التالي :
(أ) أنها تكاد تشمل معظم السلع الغذائية الاساسية (الحبوب واللحوم) وتكاد تمتد لغيرها مثل الخضر والفاكهة ... الخ .
(ب) اتجاه معدلات نمو الفجوة الغذائية للتفاقم وهي ما تمثل :
- ضغطا على الموارد المحدودة من النقد الأجنبي المتاح .
- زيادة الارتباط بالعالم الخارجي ، حيث تسود أسواق المواد الغذائية أسواق احتكارية تملي شروطها ، ومن ثم جاء تعبير سلاح القمح في الفترة السابقة أثناء الحرب الباردة بين العملاقين.

د- قطاع النقل والمواصلات والطرق :

(١) حالة الطرق

بدراسة أطوال الطرق البرية في الدول العربية نجد أنها لا تتوفر بدرجة كافية ولازالت في حاجة إلى تدعيم من حيث الأطوال وعمق الرصف ولا تتمتع الطرق بالكثافة اللازمة كما أن الطرق المرصوفة ليست في حالة صلاحية تامة وفي حاجة لإعادة رصف، ويضاف لما سبق عدم اتساع الطرق رغم كثافة الحركة عليها وأن النسبة الأغلب منها فردية وينطبق ذلك على الطرق السريعة في الوطن العربي وان كانت بدأت تتحسن نسبيا في الفترة القليلة الماضية .

(٢) طاقة النقل

تتوزع وسائل النقل أساساً بين النقل البري بالطرق والنقل بالسكك الحديدية .أما النقل الجوي والنقل المائي فطاقته محدودة في الوطن العربي وتبين البيانات المتاحة عن شبكة النقل بالسكك الحديدية تعرض أوضاع وسيلة النقل هذه للتدهور ، هذا علاوة على أنها محدودة أيضا وليست بالأطوال والسرعات المناسبة ،وترجع أسباب تناقص حركة النقل بالسكك الحديدية أساساً إلى نقص الصيانة المنتظمة والمسئولة عن حوالي ٥٠٪ من عطل الطاقة المتاحة بسبب تقادم الورش والقاطرات والعربات والتي أصبحت نسبة منها غير قابلة للاستخدام وكذلك تقادم شبكة السكك الحديدية ذاتها ، وعدم ازدواجها ، بالاضافة لبطء السرعة التجارية بسبب تقادم الشبكات والقاطرات والعربات وبسبب تخلف وسائل تنظيم الحركة .
يستنتج من استعراض حالة وسائل النقل البري وبالسكك الحديدية أنها أما تتطلب تطوير صناعة وسائل النقل لمقابلة الاحتياجات الجارية المدنية او البحث عن بديل مستورد بأقل تكلفة اقتصادية ممكنة و اقل عبئاً على ميزان المدفوعات .

و اذا كانت حالة وسائل النقل غير مطمئنة في وضعها الحالي فان هذا يضع قيدا على إمكان وجود احتياطي من وسائل النقل (المدنية) القابلة للتعبئة في حالة عدم كفاية وسائل النقل العسكرية .
و هذا يقتضي وضع برنامج لإعادة تخصيص الأولويات بين الاحتياجات المدنية و العسكرية.
و هذا بخلاف عدم وجود تنسيق فيما بين الدول العربية، وتحقيق طرق مواصلات برية و سكك حديدية اساسية وتبادلية بين أجزاء الوطن العربي .

(٣) النقل النهري و البحري

تفيد أغلب الدراسات ان النقل المائي و البحري في الدول العربية لم يستغل بعد بدرجة كافية بالمقارنة بالدول الخارجية رغم انخفاض تكلفته بالقياس لوسائل النقل الأخرى .و تقدر الدراسات ضرورة إقامة مشروعات تطهير و إصلاح للمجاري المائية الحالية في الوطن العربي مع ضرورة تطوير الوحدات المتحركة و صيانتها لتطوير وسائل النقل النهري .

(٤) اما النقل البحري

فنجد أن أسطول النقل البحري العربي طاقته محدودة و المستهدف زيادتها في المستقبل الا أنها لن تتناسب مع زيادة حجم التجارة الخارجية المنتظرة للدول العربية واذا ما أخذنا في الاعتبار الاحتياجات المتزايدة في فترة الحرب (العمليات) إلى السلاح والمؤن و الذخائر . و هذا يفرض اما الاعتماد على طاقة النقل لدى الدول الموردة للسلاح او على طرف آخر وسيطاً مع ما قد يكون في ذلك من قيود زمنية (معدلات النقل) ، او تكلفة زائدة قد تقدر بالضعف أو التعرض لمخاطر كشف السرية.

(٥) الموانئ البحرية

تعتبر الموانئ البحرية محدودة في الدول العربية و تشير اغلب الدراسات إلى عدم كفاية هذه الموانئ في مواجهة النمو المضطرد في حركة التجارة الخارجية (صادرات وواردات) و إلى عدم تناسبها مع منافذ تدفق التجارة الخارجية . علاوة على ذلك فثمة مشكلات هامة تعوق كفاءة الموانئ او تشغيلها ، منها بطء عمليات الشحن و التفريغ بسبب تخلف وسائلة و بسبب ضعف طاقات التخزين الداخلية للموانئ و كذلك وسائل النقل الداخلية من الأرصفة للمخازن علاوة على تعقيد إجراءات الإفراج الجمركي . و يترتب على ذلك تعطيل جزء كبير من الطاقات الإنتاجية والتعرض للتلف بالنسبة لكثير من البضائع.

ثالثا : القيود الأساسية في وضع المخطط الإستراتيجي لإعداد الدولة للحرب :

من هذا العرض المحدود لإعداد اقتصاديات الدولة للحرب نجد أن اقتصاديات مصر والدول العربية معرضة للعديد من التهديدات الخارجية يمكن إيجازها في الآتي:

أ- أنه في حالة أي حرب في المدى القصير يتوقع حدوث انخفاض في مصادر الدخل غير اليقينية نتيجة لكون غالبية الدول العربية دولا مصدرة للمواد الأولية مما يعرضها للتهديدات من الدول المستوردة، وخير مثال على ذلك هو التهديدات التي تتعرض لها الدول العربية المصدرة للبترول حاليا من انخفاض السعر العالمي لبرميل النفط منذ أواخر عام ١٩٩٧ وإلى مستويات الدنيا مثل حالة

عام ١٩٨٦وقدر ب١١- ١٣دولاراً للبرميل الواحد حاليا .
ب- نقص الموارد من النقد الأجنبي وتفاقم الديون الخارجية على الدول العربية والخوف من أن تمارس هذه الدول الدائنة ضغوطاً على الدول العربية خاصة إذا ما كانت الدولة الدائنة حليفة الخصم، كما أن ذلك يمثل قيداً على الإنفاق على المجهود الحربي.
ج -في مجال التجارة الخارجية تمثل حركة السلع في التجارة الخارجية أحد مصادر الضغوط على اتخاذ القرار، كما أن التوزيع الجغرافي للتجارة السلعية يصيبه نوع من الاختلال يحتاج إلى إعادة ترتيب عند اتخاذ قرار الحرب .
د -التعامل التجاري المحدود بين الدول العربية وبعضها مما يحتاج إلى إعادة ترتيب وتدعيم تجنبا للضغوط الخارجية من الدول الأجنبية.

ويمكن تقسيم عوامل التهديد الخارجية بصفة عامه الي قسمين رئيسيين فمنها ما هو نتيجة لتعامل الدولة مع دولة او مجموعة دول أجنبية ونتيجة لعوامل أو تأثيرات اقتصادية عالمية ويمكن إيضاح التهديدات نتيجة للتعامل مع العالم الخارجي مثل تزايد الديون الخارجية للدولة وزيادة أعباء خدمة الدين مع دولة معينة ،ارتفاع شديد في أسعار السلع الضرورية خاصة السلع المستوردة ، تزايد الارتباط الاقتصادي او التجاري بإحدى الدول الأجنبية وهو ما تتسم به الدول العربية بصفة عامة من تركز تجارتها بنسبة ٧٧٪ مع الدول الغربية ، تعرض الدولة للمقاطعة الدولية مثلما حدث من الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول الغربية في بداية عام ١٩٨٦ تجاه ليبيا ، وكذلك ما تعرضت له سوريا من مقاطعة بريطانيا والدول الغربية الاخري في نهاية أكتوبر ١٩٨٦ من نفس العام وغيرهم من الدول العربية ، كذلك تعرض المنشآت الاقتصادية لعمليات التخريب او التدمير من دولة خارجية .

كذلك نجد ان المتغيرات الاقتصادية العالمية ذات تأثير علي الأوضاع الاقتصادية في الدولة مثلما حدث أثناء الانخفاض الحاد في أسعار البترول العالمية عام ١٩٨٦حيث انخفض سعر برميل البترول الي اقل من ١٠ دولارات للبرميل بعد ان وصل الي حوالي ٤٠ دولاراً للبرميل الواحد في بداية الثمانينات وكذلك عامي ١٩٩٧ ،١٩٩٨ وهو ما أحدث ضررا شديدا للدول العربية البترولية خاصة التي تحتفظ بنسبة كبيرة من احتياطياتها مقومة بالدولار.

وفي هذا المجال يمكن إيضاح ان الأوضاع الاقتصادية في الدول العربية مازالت تتصف بالتبعية للخارج بكل المقاييس المعترف بها ومنها:

(١) درجة الانكشاف الاقتصادي .
(٢) .درجة أهمية الصادرات .
(٣) درجة التركيز السلعي للصادرات .
(٤) درجة تصدير السلع الرئيسية بشكلها الخام .
(٥) مؤشر تنوع الصادرات وتركيزها .
(٦) التركيز الجغرافي للصادرات والواردات .
(٧) التبعية التكنولوجية.
(٨) التبعية في البناء العسكري.

هـ- في مجال الأمن الغذائي لوحظ الاعتماد على العالم الخارجي في سد الحاجة إلى السلع الغذائية الاساسية مع ملاحظة احتكار دول معينة في مجال التصدير لهذه السلع.

و- في مجال استقلالية الصناعة نلاحظ أن كثيراً من مستلزمات الإنتاج وقطع الغيار يتم استيرادها من الخارج كما نلاحظ ربط التوسعات الإنتاجية بشروط الجهات التي تمد برأس المال وبشروط السوق الخارجي.

ز- في مجال الطاقة نلاحظ اختلال ميزان الطاقة الحالي لصالح الكهرباء والنفط وإهمال مصادر الطاقة المتجددة الأخرى كما نلاحظ تبديد النفط في استخدامه كوقود وطاقة على حساب الاستخدام كمدخل لآلاف السلع الصناعية .

ح - في مجال البنية الأساسية وهي ما تحتاج إلى استثمارات ضخمة لاستكمالها ورفع كفاءتها للدرجة المناسبة وإتمام عمليات الصيانة والإصلاح والتجديد المستمر وهو ما يعرضها للارتباط بجهات التمويل والاستثمار الأجنبية هذا بخلاف ما تمثله قيود النقل البحري والذي تتحكم به الدول الأجنبية خاصة في الحرب والعمليات العسكرية .

المراجع

١-لواء دكتور جمال مظلوم ،مقالة عن الاقتصاد وإعداد الدولة للحرب، منشور في مجلة الباحث العربي الصادرة في لندن،العدد الثامن -يوليو/سبتمبر عام ١٩٨٦-صفحة ٥٦

٢- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأعوام من ٨٣ ١٩-١٩٩٧الصادر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وصندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

٣- التنمية الصناعية العربية ،الصادر عن جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية -.

٤-مجلة شئون عربية الصادرة عن جامعة الدول العربية.

٥-تنمية الموارد المعدنية في الوطن العربي .

التعقيب الأول على الورقة الأولى:

د. محمد السيد سعيد

نائب مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام

أود أن أبدأ بتهنئة قواتنا المسلحة الباسلة على انتصاراتها المبهرة فى حرب التحرير الوطني والقومي فى أكتوبر ١٩٧٣ .ان الذكريات العطرة لهذا الانتصار ستظل تنعش الروح الوطنية المصرية أبد الآبدين . كما ان حصاد الخبرات التى حصلتها الأمة المصرية فى هذه الحرب المجيدة ستظل تشكل محكا للأداء المطلوب وللممارسة الوطنية فى جميع المجالات وبصورة خاصة فيما يتعلق بالطموح لإحداث قطيعة تامة مع التخلف والانطلاق على طريق النهوض والتنمية .

ويهمنى كذلك أن أتقدم بخالص الشكر على تشريفى بالدعوة للتعقيب على هذه الورقة المتميزة . فقد قام السيد اللواء الدكتور جمال مظلوم بجهد هائل وضع فيه يده على العلاج المطلوب للعلل الاقتصادية التى تعانى منها الدول العربية وليس ذلك غريبا عن الدكتور مظلوم الذى يثرى الصحافة المصرية والثقافة العلمية القومية بمقالاته الممتازة وفكرة المستنير.

وتقدم الورقة بانوراما عريضة للغاية حول موضوع إعداد اقتصاد الدولة للحرب . وقد استعرض فى هذه البانوراما الخصائص الاساسية للقطاعات والمؤشرات الاقتصادية ذات الدلالة بالنسبة للإعداد للحرب، وما تشكله من فرص وقيود بالنسبة لصانع القرار الإستراتيجي فى العالم العربى . وبحكمة بالغة لم يكتف الدكتور مظلوم بالاشارة الى المتطلبات الاقتصادية لخوض حرب مظفرة قد يفرضها علينا الخصوم فرضا. اذ انه قدم مفاتيحا أساسية لعلاج الاختلالات الكبرى التى تعانى منها الاقتصاديات العربية ،والتى لابد من تصحيحها للانتصار فى معركة التنمية والقضاء على الفقر والتخلف .

ان المشكلة التى تواجه الباحث حول هذا الموضوع العام هى الاتساع والتعقيد البالغ الذى يكتنفه ، وهو ما يجعل من المستحيل تناول كافة عناصره وأبعاده . وقد أحسن الدكتور مظلوم إذ ركز على طائفة من القضايا الهامة ، وخاصة فيما يتعلق باستعراض الميل الركودى طويل المدى للزراعة العربية ، وما تؤدى اليه من فجوة غذائية متزايدة ، والخصائص المهارية لقوة العمل وما يتفرع عنها من مشكلات وفرص .

ويحتاج تناول هذا الموضوع تناولا مرضيا الى مكتبة كاملة ، وبالتالى الى ترسانة بحثية جبارة لكى نوفيه حقه بالنسبة للأوضاع الملموسة لمصر والوطن العربى بشكل عام . ولذلك فسوف اهتم هنا بتناول بضعة أبعاد اضافية قد تلقى ضوءا أكبر على تعقيد المشكلة وابدأ بتناول تجريدي إلى حد ما للعلاقة بين الاقتصاد والحرب ثم أعرض بسرعة لعدد من المحددات التي لا يجوز تجاوزها عند تناول هذه العلاقة ،أضيف في النهاية بضعة مؤشرات ومقاييس أساسية تهم صانع القرار الاستراتيجي وأختتم هذا التعقيب الموجز ببضعة استفسارات حول المستقبل .

أولاً : الإقتصاد والحرب :

تقدم ظاهرة الحرب في التاريخ معملاً زاخراً للتجارب والدروس الثمينة وقد تجاوزت الدراسة العلمية للحرب مرحلة التأمل والتنظير لتبحث العلاقات الارتباطية بين هذه الظاهرة والعوامل الاجتماعية السياسية والجغرافية التي قد تلقي الضوء على جذور الحرب وأسبابها والانتصار والهزيمة فيها وقد انتعشت الدراسات التجريبية التي توظف تقنيات إحصائية متقدمة حول ظاهرة الحرب في العشرين عاماً الأخيرة .

إن هذه الدراسة العلمية الإحصائية لما يسمى بالعوامل المرتبطة بالحرب والانتصار والهزيمة لم تخرج بنتائج مؤكدة وفيرة حتى الآن، ومع ذلك فهي تشكل محكاً مناسباً لاختبار التعميمات النظرية والتأملية، ويمكن القول بأنني جنباً إلى جنب مع الدراسات الإحصائية لا زلنا نحتاج إلى دراسات الحالة والدراسات المقارنة حتى نخرج بتعميمات نظرية متسقة وذات دلالة.

ويكفي أن نقوم بجولة تاريخية بسيطة لكي نكتشف أن العلاقة بين الاقتصاد والحرب أكثر تعقيداً بكثير، مما قد نستنبطه عن طريق التأمل التجريدي والمنطقي والبسيط ، فمن الناحية المنطقية قد نخرج باستنتاج يقول بأن الدول ذات الاقتصاديات الأغنى والأكثر تنوعاً وصلابة وتلك الأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية والصناعية قادرة على إلحاق الهزيمة بتلك الأفقر والأقل تنوعاً وتقدماً في مجال الصناعة والعلم والتكنولوجيا .

غير أن لدينا المئات من الأمثلة في التاريخ لحروب ظفرت فيها قوى اقل تقدماً بكثير عن غيرها . بل إن الإمبراطوريات والحضارات الكبرى في التاريخ قد تلقت ضربة الموت بفضل الغزوات العسكرية التي قامت بها قبائل رعوية بسيطة من حيث تكوينها الثقافي والاقتصادي ، إن سقوط الإمبراطورية الرومانية على يد قبائل الهون وسقوط منطقة الشرق كلها والتي حكمتها نظرياً الخلافة العباسية تحت رهن جحافل الغزاة من القبائل التترية والمنجوليين وأخيراً التركية هي مجرد أمثلة لظاهرة تاريخية كبرى .

وإذا شئنا أمثلة من التاريخ المعاصر ، فإن لدينا منها الكثير ، ربما يكون أهمها على الإطلاق انتصار فيتنام على فرنسا أولاً بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ثم ضد الولايات المتحدة ذاتها فى حرب امتدت منذ عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٧٥ عندما اضطرت الاخيرة لانسحاب مخجل من هانوى .

واذا كان من الممكن استنتاج أن القدرات الاقتصادية وبالذات الصناعية والتكنولوجية الافضل تمثل ميزة اساسية عند خوض الحرب فانه يمكن القول ايضا ان الفقر والتخلف الشديد قد يمثل بدوره ميزة مقابلة . تنبع الميزة الاولى من القدرة على دعم الجهد العسكرى لفترة طويلة . اما الميزة الاخيرة فانها تنبع من حقيقة أن الفقر يجعل المقاتلين أشد شراسة واستبسالاً لأنهم لن يخسروا شيئاً في حرب ممتدة وطويلة، وإذا دققنا النظر أكثر قد نكتشف استحالة التوصل إلى استنتاجات عامة وتجريدية . ويتطلب الأمر تحليل الواقع التاريخي المقارن بشكل ملموس في نفس المرحلة التاريخية وفي إطار استجلاء المزايا المقارنة لخصوم محددين في ساحات عمليات محددة . فكل خصومة لها ظروفها الخاصة وحساباتها ، كما أن لكل ساحة محددة من ساحات العمليات العسكرية لها خصوصيتها .

وقد تفيد التعميمات النظرية في إلقاء الضوء على التحليل الملموس لعلاقات الصراع وتطورها إلى الحرب بين أطراف محددين .

وعلى سبيل المثال فإن نظرية ابن خلدون والخاصة بدورة العصبية ودوران الدول قد تفيدنا في فهم الكيفية التي يتمكن بها طرف أقل تقدماً من الناحيتين الاقتصادية (بما في ذلك الجانب التكنولوجي) والثقافية من إلحاق الهزيمة بخصم أكبر من كل النواحي . ويؤكد توينبي الذي أفاد كثيراً من نظريات ابن خلدون على أن الحضارات الأقوى والإمبراطوريات ذات البأس العسكري قد تصل إلى قمة قوتها ثم تصاب بالركود عندما تتحلل أخلاقياً وتفقد ديناميكيتها التكنولوجية وتعجز عن المحافظة على الصحة المالية للدولة فتصبح فريسة التضخم الذي يفتك أكثر بأخلاق الموظفين العموميين بما في ذلك القادة العسكريين ، وبذلك تصبح معرضة ومكشوفة أمام غزاة يتمتعون بالانضباط وصرامة الأداء ومدفوعون بحقيقة أنهم لن يخسروا شيئاً ، وخاصة إذا كان هذا الدافع مؤسساً على عقائد دينية أو روحية أو سياسية أو أخلاقية .

وقد تفيدنا الدراسة التاريخية فى استنباط نظرية عامة تخص موضوعنا ، وهى تقول بأن أحد المحددات الحاسمة فى الانتصار والهزيمة هى مدى الديناميكية التى يتمتع بها اقتصاد أطراف الصراع ، وذلك بغض النظر عن مستوى التقدم والتخلف فى الهياكل الاقتصادية ومستوى المعارف العلمية والتكنولوجية المتاحة للطرفين . فحتى إذا اشتبكت قوة اقتصادية أكثر تقدما ولكنها تعانى من الركود (أو من التضخم) مع قوة أقل ولكنها صاعدة بسرعة ملحوظة ،فان الأخيرة قد تفوز فى ساحة القتال . وعلى وجه العموم يمكننا أيضا أن نقول بأن القوة الاقتصادية والتكنولوجية الأفضل ترجح الفوز فى ميدان القتال إذا تساوت العوامل الأخرى ،غير أن هذا القول قد لا يفيدنا كثيرا بسبب استحالة قيام هذا الشرط الأخير .

ومن وجهة نظر أخرى ، فان من المؤكد أن مستوى التطور الاقتصادى ليس عاملا حاسما فى الحرب ، الا فى نطاق معين .فالحرب -من الناحية الاقتصادية -تتوقف على البشر والتكنولوجيا . والأمر المهم بالتالى هو المستوى المهارى وقوة الدوافع التى تحرك البشر فى ميدان القتال . ويتوازى مع هذا الاعتبار فى الأهمية قدرة البشر على ادخال تجديدات تكنولوجية غير مألوفة بالنسبة للخصم ، حتى لو كانت بسيطة ، بما يعطى طرفا ما ميزة فى الاداء العسكرى . لقد كان ذلك درسا مهما فى الحروب القديمة (مثلا دخول العجلة الحربية ، والحصان فى مقابل التحصينات القوية والأفيال أو غيرها من الحيوانات) وهو لا يزال درسا مهما فى الحروب الحديثة ايضا.

ومما لا شك فيه ان التجديد التكنولوجي والذى ينعكس فى توظيف ونشر أنظمة سلاح كبرى متقدمة هو عامل متزايد الأهمية فى حروب المستقبل . بل وقد يكون العامل الحاسم ، وخاصة فى الحروب التى تدور بين قوى اقتصادية /تكنولوجية كبرى وقوى أخرى أقل تطورا ،وذلك اذا تساوت العوامل الأخرى مثل التعبئة القومية ومستويات تدريب واتساع خيال القيادات العسكرية الكبرى والوسيطة وغيرها من الاعتبارات .

غير أن هذا الاستنتاج لا يحصر قضية الفوز في المعارك المسلحة لصالح محدد التفوق التكنولوجي. فالتفوق المطلق هو شيء والقدرة على التجديد والتوظيف الصحيح لتكنولوجيات جديدة مهما كانت بسيطة في ميدان القتال هو شيء آخر تماماً .

ويعني ذلك أن الفارق الحقيقي الذي قد يحسم الصراع في حروب المستقبل ليس فجوة التكنولوجيا من ناحية المستويات المطلقة للتطور، وإنما هو الفجوة في مستوى الديناميكية التكنولوجية للاقتصاد بين خصمين . وتتوقف الديناميكية التكنولوجية على عوامل كثيرة بعضها اقتصادي بحت والأخرى قد تكون ثقافية أو سياسية أو اجتماعية، وقد نضطر هنا للقفز سريعاً على معالجات مهمة لهذه القضية بسبب قيود المساحة وذلك لإبراز عدد من التعميمات التي يجب دراستها واختبارها مستقبلاً بصورة علمية .

التعميم الأول :

والجدير بمناقشة موسعة هو أن القدرات المالية للدولة ليست هي العامل الحاسم في الفوز بالحروب الحديثة . الأمر المهم هو الصحة المالية للدولة وهو ما يتوقف على اتباع سياسات مالية وسياسات اقتصادية كلية صحيحة بما يحول دون اختلالات جسيمة تظهر إما في تضخم ممتد (وهو الأكثر خطراً على صحة المجتمع الاقتصادية والنفسية والأخلاقية والسياسية) أو في بطالة واسعة أو فيما يسمى بظاهرة الركود التضخمي .

التعميم الثاني :

هو أن القدرات الصناعية المتكامله للدولة هى اعتبار مهم ولكنه أقل أهمية من الإبداع التكنولوجي وبأوسع معانيه وذلك بالنسبة لحسم نتائج الحروب عموماً بما في ذلك الحروب الحديثة .

التعميم الثالث :

وهو أن نوع الترتيبات الاقتصادية الضرورية لإعداد الدولة تختلف تبعاً لطبيعة الخصم ونوع الحرب وساحة العمليات ويجب دائماً القيامَ بتحليل ملموس لكل هذه الاعتبارات حتى يصير من الممكن تحديد الترتيبات والإعدادات الضرورية والكافية وذلك على ضوء المعطيات التاريخية للوضع الاقتصادي للدولة .

فمن البديهي أن تكون الدول المتخلفة أقل في جميع المؤشرات من الدول الصناعية المتقدمة (ومن بينها إسرائيل) ولكن ذلك لا يعني بذاته شيئاً إلا إذا ارتبط بتحليل ملموس للمعطيات الاقتصادية المقارنة للخصوم وللصراع نفسه .

التعميم الرابع والأخير :

وهو أن المستويات المطلقة للتطور الاقتصادي هو اعتبار مهم ولكنه أقلُ أهمية بالنسبة لتقرير مصير الصراع العسكري في نهاية المطاف فباستثناء حالات الصراع العسكري الشامل والنهائي (أي الذي لابد أن ينتهي بهزيمة كاملة وانتصار كامل) فإن القدرة على إلحاق خسائر اقتصادية ذات مردود نفسي واجتماعي عال هي المسألة الحاسمة .

ويمثل هذا الاستنتاج تعميماً موازياً للقول بأن المهم في الحرب هو القدرة على توجيه ضربات غير محتملة للخصم وأن المسألة الحاسمة هي مستوى التحمل ونقطة الانتصار (Breakpoint) وليس حجم الجيوش أو مستوى إعدادها ... إلخ

فعلى سبيل المثال تعد خسائر الأرواح أكثر مردوداً بالنسبة لمجتمعات معينة عن غيرها للوصول بالأولى إلى نقطة الانكسار وبالتالي خسارة المعركة من الناحية السياسية وينبع التعميمان من مصدر واحد وهو أن الصراع العسكري هو صراع بين إرادات، ومن هنا قد لا يتحمل مجتمع أغنى بمجرد رفع مستوى الضريبة الفعلية بنسبة بسيطة ، بينما يتحمل مجتمع أفقر كل التضحيات الاقتصادية المتصورة وصولاً إلى الانتصار .

ثانياً : بعض المحددات الاقتصادية للحرب في الحسابات الشاملة للدولة الحديثة:

الحرب سواء كانت بدائية أو فائقة الحداثة تنطوي بالضرورة على تدمير الموارد ، هذا ناهيك عما تشتمل عليه من تدمير الحياة الإنسانية . غير أنها في نفس الوقت شكلت أيضاً حافزاً على الانطلاق الاقتصادي في بعض الحالات . ويمكن تلخيص ذلك كله في العلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمية .

وقد شكل بحث هذه العلاقة جوهر الحقل الدراسي المعروف بإسم الاقتصاد السياسي للدفاع ، أو اقتصاديات الدفاع of defense Economics ، وقد تنازع توجهان نظريات هذا الحقل . الأول يركز على الجانب الخاص بتدمير الموارد وإهدارها . أما الثاني فيركز على الجانب الخاص بالحفز والآثار الإنتشارية للتجديد التكنولوجي ، وغيرها من العوامل التي قد تعكس إيجابيات الأساليب الأفضل للتعبئة العسكرية ، بالنسبة لمجتمعات معينة على الأقل. ويؤكد التوجه الأول بالتالي أن الإنفاق العسكري له نتائج سلبية بالضرورة على التنمية . بينما يؤكد الثاني على أن النتائج الإيجابية تعد أكبر من النتائج السلبية .

والواقع أن الدراسات الميدانية التي تستخدم تقنيات إحصائية متقدمة تكشف بوضوح عن أن العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي (والتنمية بشكل عام) تميل إلى أن تكون سلبية . وتختلف درجة الارتباط السلبي بين الإنفاق العسكري والتنمية تبعاً لطول فترة الإعداد للحرب - أو خوضها فعلاً بالطبع - كما أن هذه الدرجة تختلف تبعاً لطبيعة الاقتصاد ولظروف المجتمع بشكل عام . وبالتالي تصير الإشكالية الرئيسية التي تواجه صانع السياسة والاستراتيجية في مجتمع ما هي كيفية تعظيم النتائج الإيجابية وتقليص النتائج السلبية للإنفاق العسكري بالنسبة للتنمية و الرفاه الاقتصادي .

وإذا افترضنا وجود الاقتصاد في حالة تشغيل كامل ، فإن النتائج النهائية للإنفاق العسكري على التنمية تتوقف على الاعتبارات التالية:

- شدة التنافس على الموارد الأفضل (البشرية والمادية) بين القطاعين العسكري والقطاع المدني ،

كماً ونوعاً .

- مستوى تلبية الطلب العسكري من جانب القطاع الاقتصادي المدني في الدولة ، وهو ما يتعلق أساساً بحجم الواردات العسكرية (بجميع أنواعها) بالمقارنة بالزيادة المحتملة في الإنتاج الوطني بفضل الطلب العسكري المحلى والخارجي.

- المحتوى التكنولوجي للطلب العسكري وآثاره التحفيزية SPIN OFF و الانتشارية SPELL OVER في الاقتصاد القومي ككل.

- سلامة السياسات الاقتصادية الكلية بشكل عام ، ونتائجها بالنسبة لهيكلية الاقتصاد ومرونته وقدرته على النمو المتواصل بقواه الذاتية أو بالاستعانة بعوامل خارجية Exogeamus مضمونة .

ويمكننا أن نضيف لهذه القائمة اعتبارات كثيرة أخرى ، وخاصة حجم الاقتصاد نفسه، وقاعدته التراكمية ، وهيكليته ودرجة تكامله القطاعي ، ودورة المعلومات فيه ... إلخ . وقد تناول الدكتور مظلوم عديداً من هذه الجوانب والاعتبارات ، وهو ما يتيح لنا الحديث باختصار عن الاعتبارات الأربعة المذكورة آنفاً .

١- شدة التنافس على الموارد والمدى الزمني للتعبئة العسكرية : يمثل هذا الاعتبار القضية الحاسمة في تحديد العلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمية وذلك أنه إذا طالت فترة التعبئة العسكرية مقاسه بالمدى الزمني الذي يرتفع فيه الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج القومي الإجمالي عن المستوى المتوسط في العالم ، (وبالنسبة للظروف العادية في ذات البلد عن مدى معين) فإنه لابد أن يؤدي الإنفاق العسكري إلى تقويض الاقتصاد وانهيار قاعدته التراكمية وحيويته الداخلية. ونتذكر هنا إنه باستثناء الحالات التي أدى فيها خوض الحرب إلى مكاسب اقتصادية، فإن التعبئة العسكرية الممتدة قد أدت إلى انهيار الاقتصاد والمجتمع في عدد لا يحصى من الحالات التاريخية . وعلى سبيل المثال ، أدت التعبئة العسكرية الممتدة في عصر صلاح الدين وخلفائه إلى وقوع الاقتصاد المصري أسيراً للانكماش المتواصل لقرون تالية . ويعني ذلك أن طول فترة التعبئة العسكرية واستمرار مستوى مرتفع من الإنفاق العسكري يؤدى إلى الإهدار الاقتصادي الذى يغلب على أى نتائج إيجابية محتملة ، والتي غالباً ما تتم في المدى القصير .

وبالتالي يصبح الاعتبار الحاسم حتى بالنسبة للمدى القصير هو شدة التنافس على الموارد المادية والبشرية الأفضل بين القطاعين العسكري والمدني ، وهو الأمر الذي يمكن قياسه ببساطة بنسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي .

ومن المحتمل أن تكون هناك ميزة معينة بالنسبة للاقتصاديات الأقل تقدماً بالمقارنة بتلك الأكثر تطوراً . ذلك أن التخلف الاقتصادي غالباً ما يعني بقاء موارد كثيرة غير موظفة على الإطلاق في القطاع المدني . وبالتالي قد يكون الإنفاق العسكري نوعاً من الطلب الإضافي الذي يؤدي إلى تشغيل موارد عاطلة .

غير أن الحقيقة هي أن الحروب الحديثة تحتاج لنوعيات من الموارد المادية والبشرية التي غالباً ما يكون الطلب عليها عالياً بالأصل في القطاع الاقتصادي المدني ، وهو ما يعني أن التنافس قد يقوم بين القطاعين العسكري والمدني على هذه الموارد . ويفضي ذلك بدوره إلى حرمان دولاب الإنتاج الاقتصادي من أفضل الموارد .

ولكي نقفز إلى بعض النتائج مباشرة ،يمكننا القول بأن الإعداد السليم للدولة للحرب يقتضي الأخذ بالإعتبارات والتوجهات التالية في السياسة العسكرية وفي الاستراتيجية القومية بشكل عام:

أ- تكميش المدى الزمني لفترة التعبئة إلي أقصى حد بدون التأثير سلبا علي الأداء العسكري في حروب محتملة .

ب- التركيز علي الدور التدريبي والتنموي للقوات المسلحة ،بحيث يمكنها الحصول علي موارد (مادية وبشرية) لم تكن إنتاجيتها عالية في القطاع المدني وبقصد تحسين نوعيتها وبالتالي إنتاجيتها أثناء وبعد توظيفها في القطاع العسكري .

ج- دمج بعض الاستعدادات العسكرية الأبسط كجزء من النشاط المدني الاعتيادي .

د- التركيز في خطط التنمية الاقتصادية ،وخاصة الصناعية والتكنولوجية علي تلك المنتجات ذات الطابع المزدوج (مدني وعسكري)وهو ما يساعد علي الوصول إلى مرونة عالية في التحول من الإنتاج المدني إلى الإنتاج العسكري وبالعكس.

٢-مستوي المكون المحلي للطلب العسكري:

يعد المكون المحلي للطلب العسكري الاعتبار الحاسم في استجلاء نتائج الإنفاق العسكري بالنسبة للتنمية .فإذا كان الجانب الأساسي من الإنفاق الإستثماري العسكري يتجه للخارج في شكل واردات سلاح أو عقود إنشاءات وتدريب وغيره، فإن المحصلة النهائية ستكون سلبية، حيث يؤدي الإنفاق العسكري إلى تنمية بلدان أخري هي المصدرة للسلاح وللخبرة KNOW HOW. والعكس كلما اتجه الجانب الأساسي للإنفاق إلى الصناعة والإنتاج والمعارف المحلية ، تحقق للأنفاق العسكري أعلي أثر إيجابي ممكناً بالنسبة للتنمية .

ويحتاج الأمر إلى تحليل الإنفاق العسكري ومكوناته المختلفة فهناك الإنفاق الجاري والذي يغطي الاجور والمرتبات والانفاق الاستثماري الذي يغطي المرافق والمنشآت العسكرية ونظم السلاح الكبري الجديدة .ويتوقف المكون المحلي علي قدرة دولاب الإنتاج عموما وصناعة السلاح خصوصا علي تغطية متطلبات القوات المسلحة من نظم السلاح الكبرى ،وأيضا من هندسة النظم SYSTEM ENGINEERING .وهنا نجد أن الدول الأقل نموا عموما تعتمد بنسبة عالية علي واردات السلاح من الخارج ،مما يجعل الأثر المتوقع علي التنمية اقل إيجابية أو أكثر سلبية .

كما نجد أن هناك فوارق واسعة بين الدول العربية ،من حيث سياساتها العسكرية. فبعض الدول العربية تعتمد اعتماداً شبه كامل علي استيراد السلاح والخبرة الفنية وعقود الانشاءات ، وتدخل جميع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي في هذه الفئة . وبالمقارنة نجد أن مصر هي الأكثر اعتمادا علي الذات فيما يتعلق بإشباع الحاجات من الواردات والمنشآت العسكرية .ويعود ذلك إلى التطور النسبي لصناعة الإنشاءات وكذلك للتطور المؤثر لصناعة عسكرية متقدمة في مصر ،وهي صناعة بدأت عام ١٩٤٩ واستمرت في التطور باستثناء الفترة الصعبة بين عامي ١٩٦٧و١٩٧٥.ومع ذلك ،فإنه لا يمكن التقليل من حجم وأهمية الطلب الخارجي المباشر وغير المباشر ،وذلك بسبب اعتماد الصناعة المصرية عموما علي الواردات بنسبة عالية (قد لا تقل عن٦٠٪ حتى الآن).

ونجد هنا إن الاعتبارات العسكرية البحتة قد تصطدم مع الاعتبارات الاقتصادية الرشيدة أو تتناسق معها .فعلي سبيل المثال ،يمكننا إثارة مناظرة هامة حول النسب المعقولة من الاعتماد علي الذات في مجال أنظمة السلاح الكبرى علي ضوء هذين الاعتبارين ،أي الاعتبار الاقتصادي والذي يمكن تركيزه في تكلفة الإنتاج والاعتبار العسكري الذي يهتم بضمان إستقرار الإمدادات ، وخاصة في حالة امتداد الحرب زمنياً.

وحتى لا نطيل ،يكفينا هنا ان نقترح الأطروحات التالية بهدف تحقيق أعلي مردود تنموي للإنفاق العسكري من حيث نسبة المكون المحلي :

أ- تسريع عملية التصنيع في البلاد ،وخاصة تصنيع الآلات والمعدات ذات الاستخدام المزدوج والتي يمكن إنتاجها بتكلفة اقتصادية .

ب- إيجاد إطار منظم لتعلية مستوي الأثر الانتشاري للتكنولوجيات الجديدة المكتشفة أو المستخدمة في القطاع العسكري وخاصة قطاع الصناعة العسكرية في الاقتصاد ككل. ويعد نشر التقدم التكنولوجي ونقله من القطاع العسكري إلى القطاع المدني أهم جوانب المردود التنموي للإنفاق العسكري.

ج- وبالارتباط مع التوصيات السابقة ،قد يجوز الاعتماد علي الواردات من أنظمة السلاح الكبرى المتاحة في السوق الدولي بأسعار أرخص من الإنتاج المحلي ،في مقابل التركيز علي هندسة الإضافة والتركيب ADD ON AND ADD UP ENGINEERING وهو الأمر الذي يقوي أثر المضاعف التكنولوجي في الاقتصاد ككل ويكون له أثر عسكري قوي للغاية في نفس الوقت.

بل ان من المعتقد أنه قد آن الأوان لنقل التركيز من التصنيع إلى البحوث والتطوير R&D في القطاع العسكري ، لأن لهذه الأخيرة أفضل مردود بالنسبة للعمليات العسكرية وللنمو الاقتصادي معاً.

٣-المحتوي التكنولوجي للطلب العسكري:

وإضافة إلي العوامل السابقة التي تخص الجانب المادي من التكنولوجيا ، يجب آن نوجه اهتماماً كبيراً للجانب غير المادي SOFTWARE والمتمثل في الخبرة الفنية KNOW HOW والتدريب والابتكار وأساليب التنظيم الإداري الأفضل . ونظن أن هذا المجال يحتمل التنافس بين القطاعين المدني والعسكري علي الموارد الأفضل .غير أن مصر لا تزال بعيدة عن التوظيف الكامل لمواردها التكنولوجية، وهو ما يجعل لكل إضافة أو تنمية لهذه الموارد من جانب القطاع العسكري مردوداً مرتفعاً بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وعلي سبيل المثال ،فإن لمصر قدرات كامنة كبيرة فيما يتعلق بتنمية صناعة المعلومات والبرمجيات SOFTWARE، وهو أمر يمكن تعزيزه من خلال القطاع العسكري حتى تصل إلى التوظيف الكامل لهذه الموارد .

ويتفق مع نفس الإطار قيام القطاع العسكري بإدخال وتطوير تكنولوجيات جديدة تملك فيها مزايا نسبية لا يملكها القطاع المدني مثل التكنولوجيات البحرية وتكنولوجيا البصريات ، والتكنولوجيا الفضائية وتكنولوجيا المواد الجديدة .

ولذلك نتوجه بهذه التوصيات إلى القطاع العسكري والي صانع الاستراتيجية القومية :
أ- آن الأوان وخاصة في ظروف الركود النسبي في صناعة السلاح العالمية لنقل الاهتمام جزئياً من التصنيع إلى أنشطة البحوث والتطوير كصناعة مستقلة وقائمة بذاتها ، كما تظهر في أنشطة العمرات التي تجري علي الطائرات والدبابات ، وكما يمكن ان تظهر بصورة افضل في هندسة الإضافة والتركيب (بمعني استحداث تعديلات وإضافة وظائف وتقنيات جديدة إلى أنظمة سلاح مستوردة أو منتجه محليا).
ب- القيام بجهد خارق في تأسيس وإدخال تكنولوجيات جديدة ارقي وخاصة تلك المشار إليها سابقا
ج-تحسين أطر النقل للتكنولوجيات الجديدة والأفضل من القطاع العسكري إلى القطاع المدني .

٤- السياسات الاقتصادية الكلية ،واختيارات التنمية :
ان سلامة السياسات الاقتصادية الكلية هو أهم ضمان في الأوقات العادية لأعداد الدولة للحرب. ذلك ان اتباع سياسات خاطئة لن يؤدي إلى دفع ضريبة اقتصادية باهظة وإهدار الموارد فحسب ، بل والي تدمير معنويات المجتمع ، وخاصة شبابه المرشحين للخدمة العسكرية ، فالتضخم كأحد أعراض ونتائج سياسات مالية ونقدية معينة يفشي الفساد ويتحيز ضد الأجيال الشابة.فيضاعف عجزها عن الحصول علي حاجاتها الأساسية ويصدق الامر بالنسبة للبطاله التي عادة ما تفتك أيضا بمعنويات الاجيال الشابه.
ومن ناحية أخري ، فإن استراتيجيات التنمية تعد حجر الزاوية في التطور الاقتصادي المؤثر علي مستويات التعبئة ومؤشرات الانكشاف .وبالتالي ، فإن أهم الضمانات الاقتصادية لإعداد الدولة للحرب يتمثل في اختيار الاستراتيجية السليمة للتنمية والتي تتوافق مع معطيات الاقتصاد والمزايا النسبية للمجتمع .
وقد انهار الاتحاد السوفيتي ليس كنتيجة لعوامل عسكرية أو حتى ايديولوجية ، وانما بسبب عوامل اقتصادية وسياسية . واذا ركزنا علي العوامل الاقتصادية فسوف نجد من بينها مؤشرات مضادة ومعروفة مثل مستوي مرتفع للانفاق العسكري لفترة طويلة ،وبالتالي عجز دولاب الإنتاج عن تطوير الاحتياجات الأساسية للقطاع المدني وللشعب كله .غير ان ثمة بعض الأسباب الأعمق والتي لم تناقش بعناية ، وما يهمنا منها هنا هو استراتيجية التنمية والتصنيع . فلأسباب تاريخية وايديولوجية سعي الاتحاد السوفيتي السابق لتحقيق الاكتفاء الذاتي شبه التام وبالتالي فرض عزلة اقتصادية دولية حوله .وقد أدت هذه العزله المفروضة والاختيارية معا -إلى حرمان الاقتصاد السوفيتي من فرص التجديد والحفز التكنولوجي.

اضافه لذلك ، فان نظام الاكتفاء الذاتي تضافر مع نشر الموارد في جبهة عريضة جدا من الصناعات (الثقيلة) بغض النظر عن التكلفة والمزايا[1] النسبية مما افضي إلى إهدار شديد للموارد ،والي ظاهرة خاصة بالاقتصاد السوفيتي وهو النمو السالب للإنتاجية .
ويدفع البعض هنا في مصر إلى تكرار نمط التصنيع السوفيتي ، وهو أمر يمكن ان يؤدي إلى نتائج أسوأ ، نتيجة لأن مصر أفقر نسبيا في الموارد بالمقارنة بإمبراطورية عملاقة مثل الاتحاد السوفيتي السابق .

وقبل حسم مسألة نمط واستراتيجية التنمية في العقود الأولي من القرن الواحد والعشرين ،فاننا نتوقع ان نقوم كخبراء مصريين بدراسات معمقة حول الاختيارات المناسبة لدفع الانطلاق والاستراتيجيات المناسبة لتحقيق الأهداف القومية الاقتصادية والعسكرية معا .

ثالثا: مؤشرات أساسية

لقد انصرفت ورقة الأستاذ الدكتور مظلوم إلى عرض الأوضاع الاقتصادية المصرية والعربية والتي تؤدي إلى مستوي مرتفع من الانكشاف VULNERABILITY الاقتصادي أمام الخصوم أو مصادر التهديد .وبذلك ابرز الدكتور مظلوم مؤشراً أساسياً للاقتصاد السياسي للدفاع وهو مستوي الانكشاف أو التعرض للتهديدات الاقتصادية الخارجية .وعند هذه النقطة بات من المناسب ان نميز بجلاء بين مفهومين هما :

- مفهوم الإعداد الاقتصادي للحرب .
- ومفهوم الإعداد للحرب الاقتصادية .

ويتمايز المفهومان علي مستويات مختلفة. فالإعداد الاقتصادي للحرب يعني بصورة أساسية بالأساس الاقتصادي للجهد العسكري قبيل وفي أثناء العمليات العسكرية . أما الإعداد للحرب الاقتصادية فيعني أساسا بتقليل مستويات الانكشاف أمام مصادر التهديد الاقتصادي أو العسكري ، أوكليهما معا (بمعني التهديد الاستراتيجي الشائع في الحرب الشاملة TOTAL WAR).

وقد تنشب الحرب الاقتصادية حتى بدون عمليات عسكرية .فالعقوبات الاقتصادية قد تكون بديلا لشن الحرب .ومن البديهي ان هذه العقوبات قد تماثل في قسوتها ونتائجها الحرب العسكرية .وأمامنا أمثله لهذه الحالة في نموذج العراق وكذلك في نموذج ليبيا والي حد أقل السودان. وتطبق الولايات المتحدة استراتيجية الحرب الاقتصادية علي نحو ٨٥ دولة في العالم. وكانت قد بدأت هذه الحرب بإصدار قانون التجارة مع الأعداء عام ١٩٤٧.

وكذلك قد تشن الحرب الاقتصادية كجزء من استراتيجية الحرب الشاملة ،وهو ما شاهدناه بوضوح كامل أثناء الحرب العالمية الثانية.

وفي الوقت الحالي، صار من الممكن ان تخوض عشرات ، بل ومئات من الدول الحرب دون ان يرتبط ذلك بالضرورة بحرب اقتصادية شاملة .وفي الظروف الاعتيادية للحروب العسكرية في المنطقة، لم تصل ولا يتوقع ان تصل الأمور إلى حد حرمان اية دولة من مصادر الإمداد الخارجي لاقتصادياتها أو حتى للمعدات العسكرية، الا من جانب الخصم المباشر، وربما وبدرجة اقل من حلفائه الخارجيين .

وبالتالي فإن علينا ان نقوم بدراسة معمقة لاحتمالات وسيناريوهات الحروب الاقتصادية تلك التي قد تشن علينا بصورة مستقلة عن الحروب العسكرية أو بالارتباط مع مثل هذه الحروب .

ومن ناحية ثانية ، فان هناك مؤشرات إضافية يجب الحرص علي دراستها بصورة معمقة ومتأنية باستيعاب حصاد الخبرات السابقة واستشراف احتمالات المستقبل .

ومن ناحيتنا نود ان نضيف إلى مؤشر الانكشاف الاقتصادي مؤشرين إضافيين :

الأول : هو مرونات التحويل .

الثاني : هو القدرات اللوجيستية للدولة .

ويعني المؤشر الأول بحقيقة الاستجابة المحتملة للحروب الاقتصادية سواء كانت مستقلة عن الحرب العسكرية أو بالارتباط معها .
إذ لن يكون من الحكمة صياغة هيكلية الاقتصاد أو استراتيجية النمو علي أساس تعبئة عسكرية دائمة أو معظم الوقت . فالأصل في الأشياء هو السلام ، كما ان الأصل في الأشياء هو المردود الاقتصادي لأي إستثمار. إذ قد يترتب علي صياغة الهياكل الاقتصادية علي أسس عسكرية لفترة ممتدة إهدار واسع للموارد ، وهو الامر الذي يؤدي إلى تقويض قدرة الدولة علي الصمود الاقتصادي والاجتماعي.
ونستنتج من ذلك ان تطبيق سياسات تعبوية في المجال الاقتصادي يجب ان يتم لأقصر فترة زمنية ممكنة وان يتخذ القرار به في آخر لحظة زمنية ممكنة قبل وقوع العمليات العسكرية .

وتتحدد تلك النقطة الزمنية بمرونة الاقتصاد والتحول من حزمة معينة من المنتجات إلى حزمة أخرى ، أومن بائع أو مشتر خارجي إلى آخر مضمون بدرجة اكبر.
وتعد مرونة تحويل الموارد في اقتصاد ما ، وقدرته علي تحمل هذا التحويل في الزمن (وهي مسألة نسبية في كل الحالات) من أبرز مؤشرات الإعداد الاقتصادي للحرب ، وهو مؤشر لابد ان يضعه صانع القرار الاستراتيجي عندما يفكر في خططه وقراراته العسكرية ، بما في ذلك قرار خوض حرب من عدمه .
والواقع ان مصر بالذات أظهرت مهارة ومرونة عالية في تحويل الموارد في الفترة الصعبة بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٥ . غير ان ذلك قد تم بالطبع علي حساب التضحية بالاستثمارات الضرورية لتعويض الإهلاك وللتوسع و النمو الاقتصادي . و كان من المحتم أن تستغرق المسألة وقتا طويلا نسبيا بعد نهاية حرب أكتوبر ١٩٧٣ . غير أنة كان ثمة مشكلات كثيرة في تحويل الموارد و مرونات هذا التحويل .
ان القدرات اللوجيستية للدولة تعد مؤشرا حاسما في خوض الحروب الحديثة . ومن المفهوم ان هذه القدرات تعني أساسا بالشأن العسكري الصرف والخاص بالإمدادات في منطقة جغرافية واسعة ، تبعا لمدي وطبيعة مسرح العمليات . ولكن هذه القدرات العسكرية لها أساس اقتصادي ، كما ان لها إمتدادات مدنية .
ولم تحظ هذه المسالة بالأهمية التي تتمتع بها سواء علي الجانب الاقتصادي أو علي الجانب العسكري . وقد آن الآوان لوضعها كجزء لا يتجزأ من عملية إعداد الدولة للحرب ، وخاصة في إطار الرد علي سياسة «الذراع الطويلة» الإسرائيلية ، أو في إطار مشاركة مصر التي تحظى بتقدير عالمي في عمليات حفظ السلام .

خاتمة « استبصارات مستقبلية »

الأرجح أن مصر سوف تظل لفترة معينة في المستقبل أقل تقدما و أقل حصانة بالمقارنة بالاقتصاديات المتقدمة ، بما فيها إسرائيل . ولذلك ، فإن مفهوم الإعداد الاقتصادي للحرب لا يجب أن يفهم بمعنى الوصول إلي حالة مثالية ، أو إلى حصانة كاملة .

و إنما تتمثل المسألة في الوصــول إلى أعلى مستــوى من الكفاءة في « إدارة التعرض The management of vulnerability» و تعنى هذه الإدارة فـوق كل شئ بالوصــول إلى أفضل مردود اقتصادى للإنفاق العسكرى (و خاصة في الفترة التعبوية السابقة على العمليات العسكرية) من الناحية التنموية ، وتقليص الانكشافات الأسوأ ، و إيجاد بدائل و تحسين مرونات الاقتصاد بهدف الصمود لأطول فترة ممكنة أمام الحرب الاقتصادية ، و تقديم أفضل ما يمكن من بدائل اقتصادية لدعم المجهود الحربي .

وعلى وجه العموم ، فان حروب المستقبل ستكون تكنولوجية و متوقفة إلى حد بعيد جدا على المستوى المهارى للمواطنين (و بالتالي قوة العمل في الاقتصاد و الجندية في الحرب)

و من هنا ، فان أفضل المداخل للإعداد للحروب المستقبلية هو التركيز على شقين :

الأول : هو التنمية البشرية السريعة و العميقة .

و الثاني : هو التركيز على الإبداع التكنولوجي و نشر التقدم التكنولوجي في عموم الاقتصاد والمجتمع .

التعقيب الثاني على الورقة الأولى :

د. محمود محيى الدين

مستشار وزير الإقتصاد

بداية أود أن أوجه تحية تقدير واعتزاز وتبجيل للقوات المسلحة المصرية ولكافة قطاعات الاقتصاد المصرى التى ساندت هذه القوات ولولا بذل وتضحية وفداء من هذا الجيل الذى عاصر فترة الحرب وأعد لها ما استطاع و لما كان اجتماعنا على النحو المشهود اجتماعا للفخر وتقييم التجربة بإجلال .
ولقد أحسنت القوات المسلحة باختيار هذا الأسلوب ،أسلوب الحوار والنقاش وتبادل الرأي والفكر حول هذا الحدث العظيم فى تاريخ امتنا ، بما جعل هناك دوراً إيجابيا للباحثين والأكاديميين وأهل الرأي في الاحتفاء والاحتفال بهذا اليوم. وأن يبروا ، ولو بالنذر اليسير ، شهداء أبرارا ودماء ذكية وأبطالا أفذاذا صدقوا ما عاهدوا الله عليه ،وأمة كانت على قلب رجل واحد عملا وإنتاجا وتضحية وفداء ، وتاريخا استحضرناه نستمد منه الأمل ونشحذ به الهمم ونحيل اليه ما يثبت قدرة المصرى حين يخلص ويريد أن ينجز .

لى فى هذه الجلسة دوران الأول أن أعقب على ورقة اللواء/ جمال مظلوم، والثاني أن أتلو تعقيب د/ محمد السيد سعيد الذى اضطر للسفر وفقا لالتزام سابق.
ولكن فى إطار ضيق الوقت وعملا بمبدأ الكفاءة سوف أدمج الدورين ، علما بأن د. محمد السيد سعيد قد أرسل تعقيبه مكتوبا فى ٢٤ صفحة لمن يريد أن يطلع عليه ، وسوف يدرج فى الأعمال المنشورة للندوة وسأقوم بالإشارة إلى بعض مما أورد من تعقيب ،بادئا بالاتفاق معه فى ان الدكتور جمال مظلوم قد قام بجهد ملحوظ فى هذه الورقة حيث تناول مسألة إعداد الاقتصاد الوطني للحرب كواحد من عدة اتجاهات يستكملها بإعداد القوات المسلحة ، وإعداد الشعب ومؤسسات الدولة ، وإعداد أراضى الدولة كمسرح للعمليات العسكرية ، وإعداد السياسة الخارجية بما يتلاءم وأهداف

الدولة السياسية والعسكرية .
ولعلكم تتفقون ومعنا الدكتور /جمال مظلوم على ان موضوعا مثل إعداد اقتصاد الدولة للحرب بالعناصر التى تفضل بتناولها كاتب الورقة وهى الخصائص الاقتصادية للدولة والقطاعات الاقتصادية للدولة ، والقيود الأساسية فى وضع المخطط الإستراتيجي ،تستلزم ما يتجاوز ورقة بحثية أو ورقة مناقشة خاصة اذا ما انتهج الباحث ما انتهجه الدكتور/ مظلوم ، ليتجاوز ما قد تطلبه الحرب من معطيات اقتصادية ،ليقدم مداخل لعلاج الاختلالات الاقتصادية التى تعانى منها الدول العربية بنسب متفاوتة.
وإن كان لى ان اقترح شيئا للشكل النهائي للورقة فهو ان يضم الجزء الخاص بالتحليل القطاعي الجزء الخاص بالخصائص الاقتصادية للدولة فى إطار مناقشة لمكونات الناتج القومى.
وفى إطار مناقشة القيود الاساسية فى وضع المخطط الإستراتيجي يحدد الكاتب بقدر عال من التركيز المحددات التى يجب على المخطط الإستراتيجي أن يضعها فى الاعتبار عند إعداد الدولة للحرب حيث أورد :-

- تقلب ومحدودية مصادر الدخل .
- أثر المديونية الخارجية .
- التركز السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية .
- ضعف العلاقات الاقتصادية العربية - العربية (وان كانت تجدر الاشارة إلى أن تصور العلاقات لا يقتصر على التجارة البينية المتدنية ولكن تشمل مجالات العلاقات الاقتصادية الأخرى كانتقال رؤوس الأموال وعنصر العمل).
- التبعية التكنولوجية .
- التبعية فى البناء العسكرى .
- الامن الغذائي .
- استقلال الصناعة .
- الطاقة .
- تواضع البنية الاساسية .

ولكن فى بعض هذه الأمور التي قد تخضع ببساطة لتحليل وفهم الرجل العادي common sense فمثلا لا يمكن على وجه القطع أن نذكر ما هو التكوين أو الهيكل الأمثل للناتج المحلى الإجمالي .
ففى مصر حيث يبلغ الناتج المحلى الإجمالي ٧٠ مليار دولار تقريبا ،يمثل القطاع الزراعي ٢٠٪ والقطاع الصناعى ٢١٪ وقطاع الخدمات ٥٩٪ ونجد أن سيادة قطاع الخدمات لا تختلف كثيرا عن متوسط الوضع فى الدول الصناعية حث يبلغ النصيب النسبي لقطاع الخدمات ٥٦٪ ويتقاسم القطاعان الزراعي والصناعي باقي الناتج .
يورد الدكتور /محمد السيد سعيد ملاحظة هامة مؤداها أن القوة والفقر الاقتصادى ليسا محددين وحيدين للانتصار أو الهزيمة بل هو يذهب نصا إلى انه «اذا كان من الممكن استنتاج أن القدرات الاقتصادية وبالذات الصناعية والتكنولوجيا الأفضل تمثل ميزة أساسية عند خوض الحرب فانه يمكن القول أيضا ان الفقر الشديد قد يمثل بدوره ميزة مقابلة».

ويفسر ذلك بان القوة الاقتصادية تنبع من القدرة على دعم الجهد العسكرى أما الفقر فيجعل المقاتلين أشد شراسة واستبسالا لأنهم لن يخسروا شيئا -وهو يذكرنا بانتصار فيتنام علي فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية وعلي الولايات المتحدة في حرب امتدت منذ عام ١٩٦٣ وحتي عام ١٩٧٥-وسقوط الخلافة العباسية تحت أقدام جحافل قبلية وربما تجدر إضافة حالة أفغانستان والاتحاد السوفيتي .

لذا ينبغي التعرف على المزايا المقارنة الاقتصادية وغير الاقتصادية للخصوم على ساحات محددة وفى أوقات وظروف محددة والأوضاع الداخلية للدول المتصارعة وهو ما أشار اليه ابن خلدون فى آرائه عن دور العصبية ودوران الممالك وتفكك الحضارات الأقوى ذات البأس بعد وصولها إلى قمة قوتها وشدة بأسها .

وللدكتور/ محمد السيد سعيد أربعة تعميمات هامة :

التعميم الأول:

هو ان القدرات المالية للدولة ليست هى العامل الحاسم فى الفوز بالحروب .

والتعميم الثاني :

هو ان القدرات الصناعية هو اعتبار هام ولكنه أقل أهمية من الإبداع التكنولوجي.

والتعميم الثالث:

ان الترتيبات الاقتصادية للحرب تختلف تبعا لطبيعة الخصم ونوع الحرب

والتعميم الرابع :

هو ان المهم فى الحرب هو القدرة على توجيه ضربات غير محتملة للخصم أو نقطة الانكسار التى تنهار بعدها قوى الخصم او العدو .

ومن هذا المنطلق فان العوامل التالية تعتبر هامة فى اطار السياسة العسكرية :

- تقليل المدى الزمني لفترة التعبئة .
- التركيز على الدور التدريبي للقوات المسلحة خاصة التدريب التحويلي لموارد مهدرة أو خاملة فى القطاع المدني.
- مدى دمج الانشطة المدنية كأنشطة مساندة للاستعدادات العسكرية .
- التركيز فى خطط التنمية على المنتجات ذات الطابع المزدوج .
- مستوى المكون المحلى فى الطلب العسكرى سواء كان طلبا استهلاكيا او استثماريا .
- المحتوى التكنولوجي للطلب العسكري .
- مدى الاهتمام بالبحوث والتطوير وأطر نقل التكنولوجيا .
- سلامة الاقتصاد الكلى .
- القدرة على التحول من القطاع المدني إلى العسكري بكفاءة دون التضحية باستثمارات تعوض الإهلاك الرأسمالي او التوسع او النمو ويبدأ هذا بمستوى المنشأة.
- دور التنمية البشرية .

وهناك قضية أود التوقف عندها وهى دور الإنفاق العسكري فوفقا لأرقام الأمم المتحدة (تقرير التنمية البشرية) انخفض الإنفاق العسكري من٢ ,٧٪ عام ١٩٨٥ من الناتج المحلى الإجمالي إلى

٤,٥٪ عام ١٩٩٥ ،كما انخفض نصيب الفرد عام ١٩٩٥إلى ٤٣ دولار بعد أن كان ٧٣ دولار عام ١٩٨٥وهو بهذا يعد أقل من متوسط الدول التى تنتمي إلى شريحتنا الاقتصادية والتنموية وفقا لتقسيم الأمم المتحدة ونلاحظ ان دولا مجاورة يصل فيها هذا الرقم عدة أمثاله(٣٩٥ دولار فى حالة إسرائيل و ١١٠ دولار فى حالة تركيا).

ولكن تشير أدبيات اقتصاديات الدفاع إلى ما يلي :

- ان ألامن بالمفهوم الواسع يتعين علية أيضا أساليب غير عسكرية كالسياسات التجارية (الإنفاق العام على مشروعات تحتل أولوية قومية) .
- ان أثر الإنفاق العسكري على التضخم لا يعد بالضرورة أكبر من أنواع الإنفاق العام الأخرى وذلك وفقا لدراسات تطبيقية مقارنة عقدت فى الثمانينات .
- فى حالات الكساد والركود يتزايد أثر مضاعف الجنيه المنفق على الدفاع .
- وفقا لأولويات الإنفاق العسكري قد يكون لهذا الإنفاق وفورات إيجابية spill_over ef-fect على الاقتصاد المعنى من خلال الإنفاق على مجالات البحث والتطوير والتدريب والمجالات التكنولوجية وان أثر هذا الإنفاق على تخفيض معدلات البطالة (او على الأقل ترحيله) لا يمكن التقليل من أهميته .
- كما أن هناك أثاراً قطاعية وإقليمية للإنفاق العسكري قد تكون اكبر مما يلاحظه التحليل على المستوى الماكرو اقتصادي .Macro- Economic
- وقد يكون من المناسب توجيه معاهدنا الأكاديمية للاهتمام بعلم اقتصاديات الدفاع كعلم غزير ومعقد ينتمي إلى حقل الاقتصاد العام واقتصاديات المالية العامة .
- فان كانت الحرب هى حالة تدخلها الدول من وقت إلى أخر ولكن الدفاع حالة دائمة تزداد أهميتها في السلم.

المناقشات :

مناقشات أسامة غيث
نائب رئيس تحرير الأهرام

لا يمكن الحديث عن الحرب فقط فى نطاق استخدام « القوات المسلحة » بحكم أن خبرات العالم القديم و الحديث تتحدث عن أشكال عديدة و متنوعة من « الحروب » تدخل تحت مظلتها « الحرب الاقتصادية » كما يدخل أيضا فى نطاقها حديث « الحرب التجارية » .. ونموذج سقوط الإمبراطورية السوفيتية القطب العالمي العملاق عسكريا و حربيا و فضائيا تحت معاول « الانهيار الاقتصادي » يقدم دليلا بالغ الوضوح لمدى عنف و قسوة و مرارة الحرب على جبهات الاقتصاد و ما تؤدى إليه من نتائج نهائية تفوق فى تأثيراتها الحرب على جبهات القتال المشتعلة .. و لا يقل عن ذلك وضوحا و بروزا ما ارتبط بأحاديث الحرب التجارية بين اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية و السقوط المدوي للاقتصاد الياباني فى دوامات الركود والانكماش و التراجع تحت معاول الحرب التجارية والأهمية الكبيرة لسلاح حرب أسعار الصرف التى مارستها أمريكا و أدت إلى ارتفاع فلكي لسعر صرف الين اليابانى و هو ارتفاع تلاشت معه قدرة الصادرات على المنافسة و ضاع معه الكثير من أحاديث المعجزة الاقتصادية اليابانية واتسعت حلقاته حتى طالت دول النمور الاقتصادية الأسيوية وتبخرت أحلامها بصورة فجائية و حادة فى جميع مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع.

و قد يكون مقبولا من باب التبسيط العلمي و النظرى البحت الحديث عن اقتصادات الحرب بمعنى إعداد اقتصاد الدولة للحرب و لكنه من غير المقبول - علميا أو نظريا - الحديث عما يسمى « اقتصاد السلام »بحكم أن العالم يعرف دائما عند سكوت أصوات المدافع الانتقال إلى ما يسمى -

علميا و نظريا - « باقتصاديات الصراع » و هى تعنى اقتصاديات المواجهة والتحدى بحكم أن الحرب ما هى إلا صورة من صور الصراع و شكل من أشكاله و هى « صورة مؤقته » و ما عداها من صور الصراع الاقتصادى و الحضارى و السياسى والاجتماعى يعد من قبيل «الصور الدائمة » التى تحكم علاقات البشر و دولهم و أممهم وشعوبهم و أجناسهم على امتداد التاريخ و على امتداد الأرض

و مشكلة المشاكل أن يتم استدراج البعض للحديث المطلق و الحديث المبسط عن اقتصاد السلام باعتباره الحالة التى - تلى أو تسبق - الحديث عن اقتصاد الحرب أو اقتصادات حالة الحرب .. و يؤدى هذا التسطيح - العمدي أو الفورى - إلى تناسى درجة التحدى العالية التى تحملها أوضاع عدم اللجوء إلى القوة المسلحة و هى تحديات تتطلب من الدول و الأمم والشعوب درجة عالية من اليقظة و التنبه و العمل و الإنتاج و الحرص على اكتساب كل « عناصر القوة » و فى مقدمتها القوة الاقتصادية و القوة السياسية و القوة الحضارية والعلمية والتكنولوجية حتى تكون قادرة على إدارة الصراع مع الغير و الآخرين على مستوى المواجهة العالمية القائمة على « التنافسية و التنافس » و هى مواجهة تحدد فى النهاية و البداية قدرة الدولة على البقاء و قدرة المجتمع على التماسك و كل انعكاسات ذلك فى المحصلة النهائية للصراع الأبدى بين الدول و الأمم حول السيادة و الوزن و التأثير والفاعلية .

التقدم و اقتصادات الحرب

و تحتاج الأحاديث المطلقة و العمومية و العفوية للربط الكامل و الشامل بين اقتصادات الحرب و التخلف و تراجع التنمية و التقدم و هو ما يستوجب درجة معقولة و عالية من الضبط و التصحيح و التصويب على الأخص فى الحالات و الأوضاع التى تؤكد فيها خبرة التاريخ القديم و الحديث أن الحرب كشكل من أشكال الصراع تعد من قبيل «القدر المحتوم» لبعض أمم الأرض و من بينها «مصر » من منطلق الدفاع عن المصالح المشروعة و الذود عن تراب الوطن و الحفاظ على البقاء و الاستمرار فى مواجهة «عدو» تتعدد أشكاله و ألوانه و أهدافه و مراميه على مر العصور و الأزمنة و هو ما يدخل تحت بند حالة الدفاع الدائمة و المستمرة عن النفس فى مواجهة الطامعين حتى لو كانوا مجرد « مخالب قط » لقوى إقليمية أو دولية لا تتحقق مصالحها الاستراتيجية العليا إلا فى ظل مصر الضعيفة و الخانعة و الخاضعة.

و تؤدى تلك الأوضاع فى الدول ذات الرسالة الحضارية مثل مصر و التى يدرك يقينها الانسانى و الحضارى أن « الحرب شر لابد منه » دفاعا عن الحقوق المشروعة و إعلاء لقيمة العدالة و قواعد الحق الانسانى و التمدين ان يكون هناك و بصورة دائمة إدراك ووعى بالتحضير و الاستعداد للحرب على الأخص إذا كان هناك على الحدود من يتحدث بلغة الحرب و القتال و لا يجيد إلا لغة التهديد و التلويح بالدمار و التدمير و لا يجد مستقبله إلا من خلال التهام مصالح الآخرين و مقدراتهم و ثرواتهم و أرضهم .. و فى مثل هذه الأوضاع والحالات فإن الوعى بدرجات الحرب يصبح فى مقدمة اولويات الأمن القومي ويتحول إلى السياج الضرورى و الحتمى للحفاظ على التقدم و التنمية و كل إنجازات البناء و طموحات الانتعاش و القوة الاقتصادية .

و قد حقق السادس من أكتوبر « نقلة كيفية » بالغة الضخامة و التأثير حيث نقل الحرب من « حالة منتظرة و متوقعة و ساخنة » كانت تفرض على مصر أن تتمسك بأولوية قصوى تؤكد أن « لا صوت

يعلو على صوت المعركة » إلى حالة بعيدة المنال - و إن كانت محتملة .
كما حقق نصر أكتوبر جلاء العدو عن الأرض المحتلة كاملة - بمعايير ٥ يونيو ٦٧ - وهو ما أعاد لمصر كامل سيناء و ثرواتها و حولها إلى محور مهم من محاور التنمية و التقدم وأتاح الفرصة لتأمين المجرى الملاحى لقناة السويس بكل ضروراته للملاحة البحرية العالمية و بكل ما يصب من إيرادات فى صالح الخزانة العامة لمصر، و الأهم من كل ذلك أن « الانفاق العسكرى » تحول من استنزاف يومى فى ساحات القتال إلى إنفاق منتظم للبناء والتحديث و الاستعداد للقوات المسلحة بالمعدلات التى تضمن حماية أمن الوطن و أمن المواطن و تحفظ لمصر سيادتها و تصون حقوقها المشروعة من التقدم و التنمية و تضمن نفوذها و تأثيرها باعتبارها القوة الإقليمية الأعظم و الأكبر بمعايير الموقع و الموضع وبمعايير البشر - عددا وعلما ومعرفة - و أيضا معايير القدرة و القوة الاقتصادية و بكل معايير التاريخ و المصالح المشتركة و المنافع المتبادلة التى تربط بين أبناء العالم العربى .
و بالرغم من كل نزيف الخسائر فى فترة اشتعال الحرب و القتال على امتداد سنوات حرب الاستنزاف الطويلة و القاسية و البطولية إلا أن الاقتصاد المصرى تمكن من امتلاك القدرة الذاتية على مواجهة احتياجات الحرب و متطلباتها و تمت تعبئة الموارد و الإمكانيات المحلية لمواجهة متطلبات القتال و تم استنهاض القدرات و الإمكانيات المحلية لرفع كفاءة المواجهة والصمود .. و تمكنت مصر بالفعل من التنفيذ الواقعى و العملى لشعار «يد تبنى و يد تحمل السلاح » و نتائجه المشهود لها بالانتصار الكبير فى السادس من أكتوبر و تحرير كامل الأرض .
و قد ارتبط امتلاك مصر للقدرة على الانتعاش و التنمية و التقدم بيقين كل العالم بقدرة مصر على الحفاظ على سلامتها و سيادتها و أراضيها فى مواجهة القوة الخارجية الإقليمية و بالتالى قدرتها على تأمين أرضها و شعبها و ثرواتها و ممتلكاتها فى مواجهة أطماع الغير و الآخرين، و يعكس ذلك المعنى الحقيقى للحديث عن الانتصار الكبير و الانجاز التاريخى الضخم فى السادس من اكتوبر لارتباطه باستعادة مصر - من خلال الإنجازات الأسطورية للجيش المصرى فى ساحات القتال - لثقة العالم فى قدراتها و إمكانياتها الفاعلة و المؤثرة التى تتناسب مع وزن مصر و حجمها و دورها المحورى فى العالم العربى والاقليمى ... و هو ما يعنى أيضا بلغة العسكريين و الاستراتيجيين أن امتلاك القدرة على الحرب و على الانتصار فى الحرب يعتبر المانع الأول و الأساسي لنشوب الحرب و قيامها وهو ما يؤدى دائما إلى الحرص على « قوة الجيوش » و يقظتها و دوام استعدادها و قدرتها حتى تظل « خيارات الحرب » متوارية و قابعة فقط فى الأعماق الدفينة للأعداء و تحركهم للالتزام بشروط وقواعد عدم الاعتداء .

العدو الجنوبى و حدة الصراع

و حديث نتنياهو عن العدو الجنوبى وهو مصر يعبر عن جهل فاضح بحقائق المعارك الكبرى والفاصلة فى التاريخ الانسانى و البشرى مثل عين جالوت و حطين .. و لا يقتصر الجهل الفاضح عليه فقط بل يمتد لهؤلاء الذين تحدثوا عن «التعادل بالنقاط » و كأن السادس من أكتوبر مباراة فى الملاكمة و صفاقة البعض الآخر الذى تحدث عن«الانتصار الإسرائيلى» ومشاركة البعض فى الترويج لأحلام اليقظة بترجمتها العربية و إثارة اهتمام مشبوه حولها حيث تثبت ذاكرة تاريخ العالم أن المعارك الكبرى تعتبر « كبرى » فى ظل نتائجها وتأثيراتها التالية و قدرتها على التغيير الجذرى لمعطيات

الواقع الذى كان قائما قبلها و التوصل إلى واقع جديد «مغاير تماما» .. و كما حدث فى حطين من إعلان عن انتهاء المد الصليبى فى مواجهة العالم العربى حدث فى عين جالوت بالإعلان عن انتهاء المد المغولى الذى كان قبلها يقوم باكتساح «كل العالم» و هو ما حدث فى أكتوبر بالضبط و اليقين حيث تم الإعلان عن نهاية التوسع الإسرائيلى و التراجع النهائى إلى جيتو الأرض المحتلة فى فلسطين انتظارا لحكم « محكمة التاريخ » التى لا تملك القدرة على أن تكذب أو تتجمل .
ومحصلة كل ذلك كان ولابد أن تصب فى خانه التنمية و التقدم و التحديث و التطوير لمصر و اقتصادها مع امتلاك الثقة فى حماية الحاضر و تأمين المستقبل و أكبر دليل على ذلك ثقة الشعب المصري فى نفسه و فى دولته و قيادته و جيشه و إقباله الضخم على البناء والتشييد والعمل و النشاط فى شتى مجالات التنمية و الاتساع المتزايد لرغبة الاستثمارات الخارجية العربية و الدولية لأن تضخ أموالها و ثرواتها و معارفها الفنية و التكنولوجية إلى عمق الاقتصاد المصري، لا تشعر فقط بما يقدمه الاقتصاد المصري من مزايا للربح و الفائدة والعائد و لكن شعورا بالأمان من المخاطر الخارجية الطارئة و القادمة عبر الحدود ... وهو ما أكدته ممارسات مصر من الحرص والالتزام بقواعد السلام العادل و الشامل لكل الأطراف العربية و ارتباط مسار تعاملها مع إسرائيل بمدى وفائها بالتزامات السلام مع الأطراف العربية و فى مقدمتها الطرف الفلسطيني و فرض واقع «السلام البارد »
مما اثبت لكافة الأطراف أن مصر بالفعل أصبحت بعد السادس من أكتوبر المالكة لقرار الحرب و قرار السلام و أن رسالتها الحضارية هي التى تغلب الانحياز القوى لكل الأطراف إلى خيار السلام باعتباره الخيار الوحيد لبناء المستقبل بالرغم من كل غطرسة أوهام و أساطير السيطرة وتغيير حقائق الواقع الجغرافي والديموجرافية بالقوة الغاشمة .

التنمية و توازن الرعب النووى

و نظرة سريعة و عاجلة على أوضاع التقدم فى الدول الغربية و أمريكا تؤكد أن الانتعاش والنمو و التقدم العلمي الضخم و الواسع النطاق لن يتم تحت ظلال واقع دولي يقول « بالحرب الباردة » فى ظل توازن الرعب النووي الذي فرض نفسه كحقيقة لا جدال فيها على قطبي الصراع الدوليين « أمريكا و الاتحاد السوفيتي » و لولا يقين طرفي الصراع الدولي بامتلاك كل طرف لقدرة « الردع النووي » المؤدية إلى التدمير الشامل و الكامل للطرفين معا لكان الكثير من قرارات العالم و قواه الكبرى قد تغير على امتداد سنوات الحرب الباردة بين الكتلتين المتصارعتين على سيادة العالم و مقدراته .
و عندما أفرز التقدم العلمى و التكنولوجى ريادة سوفيتية فى الفضاء و درجة ما من درجات السبق و التفوق كان القرار الأمريكي للرئيس ريجان بمد نطاق المواجهة من الأرض إلى الفضاء وأعلن الرئيس الأمريكى ريجان عن برنامج حرب النجوم الذى قدرت تكاليفه بنحو ٣٠٠٠مليار دولار « ٣ تريليونات دولار » و ظهر فى تلك اللحظة أن المواجهة العسكرية وامتداداتها إلى مجال جديد من مجالات التفوق و البروز العلمي و التكنولوجى لابد ان تصب فى النهاية فى خانة التقدم الاقتصادى الامريكى و الغربى بحكم الأموال الضخمة التى ستوجه للأبحاث و التطوير و التى لا تقدر عليها المؤسسات و المنشآت الاقتصادية المدنية مهما تكن بالغة الكبر و مهما تكن ميزانياتها و أرباحها السنوية لأن الدولة دائما هى الأقدر من خلال ميزانيتها العامة على تخصيص عشرات و مئات و آلاف المليارات للأبحاث و التطوير.

و قد انطلقت الإدارة الأمريكية فى ظل حكم ريجان من حقائق الواقع القائلة بأن ظروف الحرب الباردة و عقلية توازن الرعب النووى و ما أدت إليه من تضخم فى الميزانيات والإنفاق العسكري قد أسهم فى تحديث و تطوير و إنعاش وحدات الاقتصاد القومي الأمريكي إلى حد كبير و قاد مسيرة التقدم التكنولوجي بكل إنجازاتها الفذة و العظيمة ... و هي أيضا خبرة سنوات الحرب العالمية الثانية و ما أفرزته من تقدم تكنولوجي ضخم انعكس على الجوانب المدنية للإنتاج و النشاط و تحول معه الاقتصاد الأمريكي إلى القوة الاقتصادية الأعظم عالميا مع انتهاء الحرب الساخنة و بداية الحرب الباردة .

و تؤكد خبرة العالم المتقدم أن الانتعاش و التقدم بمعدلات مرتفعة و سريعة يحتاج دائما إلى أجواء «الصراع الدولي » و تتعارض تماما مع أوضاع « الاسترخاء الدولي »بحكم أن حقائق الحياة الإنسانية تعتمد فى تماسك الدول و بقائها على فكرة العدو و على حتمية وجود « الخطر الخارجي » ليس فقط لقيام « التماسك المجتمعي » و لكن لتهيئة الظرف الأمثل للتنمية و التقدم و توزيع الناتج القومى للأمم وفقا لأولويات أكثر توازنا و أكثر صوابا لا تركز فقط على الحاضر، و لكنها تركز أيضا على البقاء المستقبلى و هو ما يحتاج إلى قاعدة الإحساس بالتهديد و الإحساس بالخطر القادم عبر الحدود و هي نوعية من الخطر لا تعتمد فقط على تهديد قيم ومثل الحياة الإنسانية و نمط الإدارة و العمل و النشاط .. و هو ما جعل العالم الغربي و فى مقدمته أمريكا يطرح بإلحاح بعد سقوط الإمبراطورية السوفيتية و سقوط الشيوعية فكرة البحث عن « عدو » جديد حتى لا تفتقد تلك المجتمعات هاجس الشعور بالخطر الخارجي و تتقاتل فيما بينها و على رقعة أرضها و مجتمعها .

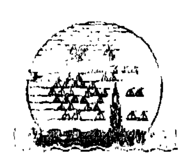
و مشكلة المشاكل فى عالم اليوم أن بروز الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العالمية الأعظم الوحيدة فى العالم و ما يمكن أن يعنيه من مفهوم « سلام عالمي » قد أدى إلى إشعال نيران حرب اقتصادية و الحرب التجارية العالمية بين صفوف « شركاء الأمس » فى ظل أوضاع الاستقطاب و الحرب الباردة الدولية و يكاد يدفع بالعالم إلى حافة أزمة اقتصادية عالمية كبرى تشابه الكساد الكبير فى أوائل الثلاثينات من القرن الحالي، و دخل العالم فى ظل ما يسمى بالسلام العالمي إلي مرحلة تكسير العظام الاقتصادية للدول بكافة الأسلحة الاقتصادية المتعارف عليها و فى مقدمتها لعبة أسعار الصرف للعملات و فرض أسعار متدنية للسلع الاستراتيجية التى تنتجها الدول النامية مثل سلعة البترول وصولا إلى فرض قواعد للعولمة والاندماج الاقتصادي الدولي والتى تحقق مصالح الأقوياء و الأكثر تقدما ولا تلقى بالا إلى الحد الأدنى من المصالح المشروعة للدول النامية الأقل تقدما ، ووصلت الحرب الاقتصادية فى حدتها و عنفوانها إلى تكسير العظام الاقتصادية للدول والأمم التى تخرج عن التعريف التقليدي «للعالم الغربي » و هو ما يهدد العالم بالدخول فى نسق جديد للعلاقات يحاكى مرحلة «السلام الروماني » و الذي فرضت من خلاله الإمبراطورية شروطها الخاصة جدا للسلام وهي شروط كانت مساوية تماما لحتمية قبول الغير للتبعية المطلقة لسلطة ونفوذ و أوامر الإمبراطورية الرومانية مهما كانت غير عادلة و جائرة و متعسفة، و هو ما يمكن ان يصل بالأحاديث عن السلام إلى الحديث عن الاستسلام بكل أبعاده و معانيه و هو ما يؤكد أيضا أن السلام الحقيقي لا يتحقق إلا بامتلاك كافة عناصر القوة القادرة على ردع الطموحات غير المشروعة للآخرين.

لقد أثبتت انتصارات السادس من أكتوبر أن العنصر البارز و المهم يكمن فى التأكيد على قدرة الإرادة المصرية فى مواجهة إرادات الغير و الآخرين و على تفوق الإرادة المصرية فى ساحات القتال بما

تعكسه من قدرات إدارية و تنظيمية و تكنولوجية و أيضا بكل ما تعكسه من إمكانيات بشرية و عقيدة قتالية ، قدرات على الحشد و التعبئة لسنوات طويلة انتظارا للساعة الفاصلة للحسم و المواجهة و أن كل ما حدث على ساحة الاقتصاد المصري من تنمية و تقدم و انتعاش يرجع إلى الثقة فى القدرة المصرية على مواجهة قدرات الآخرين و إمكانياتهم مما اوجد واقعا جديدا يؤكد الثقة فى مصر و اقتصادها و مستقبلها و قدرتها على إدارة الصراع إقليميا و دوليا بكفاءة والخروج من كافة جولات الصراع بكافة صوره و أشكاله و هى فى مصاف الفائزين القادرين فى عالم لا يحترم إلا الأقوياء و لا يتعامل مع الضعفاء

و من خلال بروز عناصر القوة المصرية الكاسحة فى أرض المعركة و مع أحاديث كانت تؤكد للعالم كله أن مجرد العبور ضرب من المستحيل فإن الاقتصاد المصرى تجاوز كافة أوهام الدخول فى مرحلة اقتصاد الاستسلام تحت الشعارات الزائفة للأحاديث المنمقة الخادعة عن اقتصاد السلام فى ظل إدراك لا يخطئ أن كل العالم لا يتقدم إلا تحت ظلال اقتصاد الصراع و اقتصاد المواجهة بكل ما تعنيه من امتلاك القدرة على إدارة اقتصاد الحرب القادر على تحجيم الأعداء و المتربصين .

و لا نقاش فى أن الحاضر و المستقبل يرتهنان دائما « بشكل إرادة الحرب » لدى الآخرين « وشكل إرادة المواجهة » باعتبارها الضمانة الأولى و الأخيرة لصياغة مناخ ملائم للتقدم والانتعاش و القوة



الورقة الثانية :

إعداد الإقتصاد المصرى لحرب أكتوبر

د./ محمد رضا العدل

العميد السابق لكلية تجارة عين شمس

مقدمة

عقب الهزيمة فى معركة يونيو ١٩٦٧ حدث إجماع وطني مصرى يلتقى معه إجماع عربى بأن « ما أخذ بالقوة لايسترد إلا بالقوة » . ولم تكن الأراضي المحتلة هى ما يتعين إسترداده فقط بل أيضا وفى المقام الأول الكرامة الوطنية والقومية . ومن ثم وضع المجتمع المصرى فى حالة حرب ، وصار واضحا أن معركة كبرى سوف تشتعل نيرانها ليس فى الأجل الطويل بل فى زمن وشيك . وكان الضغط كبيراً على كافة مستويات العمل التنفيذى والشعبى لإستئناف معركة إسترداد قناة السويس وسيناء والأراضى العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ ، ومن ثم إتسم المجتمع بحالة التأهل للحرب . وكان المحور الإقتصادى أحد المحاور الإستراتيجية فى إعداد الدولة للحرب . وكان جليا عقب إتضاح هزيمة يونيه ١٩٦٧ أن الإقتصاد القومى يتعين أن يصير إقتصاد حرب ، وكان هناك إجماع على ذلك سواء بين المفكرين الإقتصاديين أو صانعى السياسة . وكان ثمة بديلان :

إما إقتصاد حرب على النمط الذى ساد الإتحاد السوفيتى فى حربه الوطنية العظمى ضد الزحف الهتلرى النازى فى الحرب العالمية الثانية ، أو إقتصاد حرب على النمط الإنجليزى الذى شهدته بريطانيا خلال تلك الحرب . وقد ساد الإتجاه الثانى الذى ينطوى على إدارة كفؤة للإقتصاد من جهة وتقليل التوتر الإجتماعى فى المجتمع من جهة أخرى ، بحيث تكون البلد فعلا فى حالة حرب وفى نفس الوقت تبدو فى ظروف عادية ، الأمر الذى خدم خطة الخداع الإستراتيجى لشن الحرب فيما بعد .

وينبغى أن يفهم أن الإعداد الإقتصادى للدولة للحرب لم يبدأ قبل ٦ أكتوبر ١٩٧٣ مباشرة بل بدأ عقب ٩و١٠ يونيو ١٩٦٧ ، حيث تجلى إجماع شعبى على أن الحرب لم تنته ، وتأكدت الثقة فى أنه إذا كنا قد خسرنا معركة فإننا على ثقة فى النصر فى الحرب مع العدو . ومن ثم ففترة إعداد

الإقتصاد المصرى لحرب أكتوبر تنصرف إلى الأعوام من ٦٧ /١٩٦٨ إلى عام ١٩٧٣ .
وتستهدف هذه الورقة الكشف عن ذلك ، وكيف تمكنت القيادة السياسية ممثلة فى البداية فى الرئيس عبد الناصر ، ثم بعد ذلك فى الرئيس محمد أنور السادات من إدارة المجتمع والإقتصاد بحيث أمكن تحقيق معادلة صعبة فى آن واحد : تدبير متطلبات الإعداد للحرب من جهة والسير فى التنمية والحفاظ على الإستقرار الإجتماعى ووحدة المجتمع من جهة أخرى .
وتتكون الورقة من جزئين :-
١- الإقتصاديون المصريون وتلاحمهم فى المعركة الكبرى وإسهامهم فى إعداد التوجهات الفكرية الأساسية لبرنامج إعداد الدولة للحرب .
٢- السياسات الإقتصادية والخطط الإقتصادية كما تنعكس فى أداء الاقتصاد القومى حتى عام ١٩٧٣ .
كما تتضمن فى النهاية خلاصة عامه .

أولاً : إسهام الإقتصاديين المصريين فى إعداد التوجهات الفكرية الأساسية لبرنامج إعداد الدولة للحرب .

كانت إستجابة الإقتصاديين المصريين لنداء الوطن فورية عقب يونيو ١٩٦٧ ، وقد تنادوا من خلال جمعيتهم العريقة (الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والأحصاء والتشريع) إلى ندوة تناقش إقتصاد الحرب . وإذا كانت الندوة قد عقدت فى ١٧-١٨فبراير١٩٦٨ فمعنى ذلك أن الأعداد لها قد جرى فى صيف ١٩٦٧ . وإستعراض أسماء المساهمين فيها يكشف أنها قد ضمت شخصيات يمكن أعتبارها ذات إتجاهات فكرية مختلفة من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين على المدى الواسع للتصنيف السياسى ، الأمر الذى أعطى لهذه الندوة قوة وحجية(١) .
ورغم تباين المنطلقات الفكرية فأنه يمكن إستخلاص إتجاهات عامة إتفق عليها المساهمون فى الندوة مثل :-
١- أن أعداد الدولة للحرب يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع الأستمرار فى التنمية الإقتصادية ما أمكن .
٢- ولما كان الإعداد للحرب ينطوى على تحويل موارد من الأستخدام المدنى إلى الأستخدام العسكرى فينبغى أن يتم ذلك على حساب الإستهلاك : إستهلاك القطاع العائلى والإستهلاك العام .
٣- أنه ثمة إحتياطيات كامنة فى الإقتصاد يتعين تعبئتها ، إذ توجد فرص لزيادة الإنتاجية ولا سيما فى القطاعات السلعية الأمر الذى يسهل ،إذا ما جرت هذه التعبئة أن يحافظ على النمو الإقتصادى وفى نفس الوقت توفر الإمكانات للأستعداد للحرب.
٤- أن ضغط الإستهلاك الفردى يتعين أن يوجه إلى الشق الترفى منه لا الضرورى ما أمكن ، وكذلك ضغط الإستهلاك العام ينبغى ألا يكون على حساب الشق الموجه للخدمات الأساسية ما أمكن .
٥- أن أقتصاد الحرب قد ينطوى على تفاقم الإتجاهات التضخمية ومن ثم قد يؤثر ذلك على الأستقرار الإقتصادى والإجتماعى والذى يشكل الظرف الملائم للتعبئة العامة لخوض الحرب ، ومن ثم يتعين إنتهاج سياسة إقتصادية يقظة تستهدف ضمن ما تستهدف تقليل الميل التضخمى ، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال السياسة النقدية (ضبط خلق النقود) ، والسياسات الهيكلية الموجهة لزيادة

الأنتاجية ، بحيث يسيطر على الفجوة بين نمو المعروض النقدى ونمو الناتج الحقيقى .
٦- إن إقتصاد الحرب يعنى زيادة المخزون وحسن التوزيع الأقليمى له ، وهو الأمر الذى تعد تكلفته جزءا من التكلفة العامة لإعداد الدولة للحرب .
٧- إن جبهة العلاقات الإقتصادية مع العالم الخارجى ذات بعد هام فى إستراتيجية إعداد الدولة للحرب ، فنسبة المكون الأجنبى فى الناتج المحلى عالية نسبيا ، ويتمثل هذا المكون فى واردات سلع إستهلاكية ووسيطة وإستثمارية ، ومن ثم يتعين إدارة هذه العلاقات بما يكفل إمداد الإقتصاد القومى بما يحتاجه من الضرورى من هذه السلع ، ولما كان التوسع فى التصدير أمرا قد لا يكون ممكنا فى ظروف الإقتصاد المصرى وقتئذ فإن قصر الواردات على السلع الضرورية فى ظل الثبات النسبى للصادرات يمكن أن يوفر الأساس لتوازن ميزان المدفوعات.
وباختصار يفهم من أستقراء الأوراق التى قدمت إلى الندوة والمناقشات التى إنطوت عليها أن الإقتصاد المصرى يتضمن عناصر قوة تتيح إعدادا جيدا للدولة لإستئناف الحرب التى كان يراها المشاركون وشيكة وربما تكون طويلة . وعليه يمكن أعتبار هذه الندوة إستجابة طبيعية من جانب الإقتصاديين للروح الوطنية العامه التى سادت المجتمع المصرى وقتئذ ، ولا نبالغ إذا قلنا أنها ربما تكون قد أعطت لصانعى السياسة دفعة إيجابية وثقة أكبر بقدرات هذا الوطن .

ثانياً : التخطيط والسياسة الإقتصادية لإعداد الدولة للحرب كما يعكسها الأداء الإقتصادى :

كان الإقتصاد المصرى وقتئذ يدار من خلال التخطيط الإقتصادى كما كانت السياسة الإقتصادية جزءا مكونا فى نظام التخطيط ، وإذا أخذنا فى الأعتبار الوزن الكبير الذى كان للقطاع العام وقتئذ يمكننا أن نقول أن التدخل المكثف للدولة فى إدارة الإقتصاد القومى وتوجيهه، وهو المصاحب عادة لإعداد الدولة للحرب ، كان أمرا سلسا فى الحالة المصرية ، ولم يشكل نقله نوعية جديدة فى أسلوب ومنهج إدارة الإقتصاد القومى .
ويمكن إستخلاص إتجاهات التخطيط للتنمية والحرب ونتائجه على النحو التالى :-
١- يبلغ متوسط معدل النمو الإقتصادى السنوى بالأسعار الثابتة خلال الفترة ٦٧ /٦٨ حتى ٧٢ / ١٩٧٣ ٣,٥٪ (٢) ، وهو الأمر الذى يشير إلى أن السير فى التنمية الإقتصادية لم يتوقف.
٢- إن حرب الإستنزاف وبناء قواعد الصواريخ وتحصينات الضفة الغربية لقناة السويس وما خلفها خلال الثلاث سنوات التى أعقبت يونيو ١٩٦٧ كان معجزة مصرية بكل المعايير وشكل ذلك منطلقات أساسية لنجاح عملية إقتحام وعبور قناة السويس فى أكتوبر ,١٩٧٣
٣- يمكن أن يرجع النمو الإقتصادى الملموس ونجاح عملية التعبئة للحرب إلى التحسن فى الإنتاجية وتفادى إنخفاض الإستثمارات . فبلغت معدلات النمو السنوية فى الإنتاجية بالأسعار الثابتة ٣,٢٪ و ٢,٧٪ و ١٪ فى أعوام ٧٠ / ١٩٧١ و ٧١ / ١٩٧٢ و ١٩٧٣ ، وكانت معدلات نمو الأستثمارات الأجمالية بالأسعار الجارية فى هذه السنوات كالآتى :٣,١٪ و ٢,٨٪ و ٢,٧٪ ، كما يلاحظ أنه لم يحدث نقص ملحوظ فى الإستثمار الخاص فى هذه الأعوام حيث وصل فى هذه الأعوام إلى ٣٧,٢ و ٣٦,١ و٣٨,٦ مليون جنيه ، ومن ثم لا نلمس حالة إنكماش حاد طرأت فى الإستثمار الخاص (٣) .
٤- إتسمت السياسة النقدية بالحذر ، فبينما وصلت نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلى الإجمالى نحو ١٠,٦٪ عام ٦٠ / ١٩٦١ نراها تصل إلى ٨.٨٪ فى عام٧٠ / ١٩٧١ .وكان

المتوقع أن ينطوى تمويل الاستعداد للحرب على توسع أكبر فى المعروض النقدى (٢) ، وأنعكس ذلك على الرقم القياسى للأسعار فبلغ معدل النمو فيه (بالنسبة للرقم لعام ٦٩ / ١٩٧٠ = ١٠٠) نحو ١,٧٪ و ٤٪ و ١٢,٥٪ فى أعوام ٧٠ / ١٩٧١ و ٧١ / ١٩٧٢ و١٩٧٣ (٣) ، ومن ثم قد يباح لنا الإستنتاج بأن معدلات التضخم الصريح إبان فترة الأستعداد للحرب تعتبر فى حدود المعقول فى ظروف الأستعداد الضخم لحرب أكتوبر.

٥- جرى التوسع فى القطاع العام فى مجال توزيع السلع الإستهلاكية وفق نظام غير جامد لتحديد أسعارها . ولم تسجل ظواهر قصور حاد فى المعروض من السلع الإستهلاكية الضرورية بالقياس إلى التجارب المسجلة فى عدد من الدول الأوربية المتحاربة خلال الحرب العالمية الثانية . ولا تشير الأحصاءات إلى تدهور كبير فى نسبة الأنفاق الإستهلاكى النهائى إلى الناتج المحلى الإجمالى . فوصلت هذه النسبة إلى ٦٥,٥٪ و ٦٤,٥٪ و ٦٣,٢٪ و ٦١,٥٪ فى الأعوام ٦٩ / ١٩٧٠ و ٧٠ /١٩٧١ و ٧١ / ١٩٧٢ وعام ١٩٧٣ (٣) .

٦- إنطوت العلاقات الإقتصادية الخارجية فى فترة الأستعداد للحرب على تزايد فى عجز ميزان العمليات الجارية الذى بلغ بالمليون جنيه ١.٢١ و ١.٩٤ و ٢.١٠٦ فى الأعوام ١٩٧٠/٦٩ و ٧٠ /١٩٧١ و ٧١ / ١٩٧٢ ، الأمر الذى أستدعى من المخطط الإقتصادى إعطاء مزيد من الاهتمام ، فشهد عام ١٩٧٣ فائضا فى هذه العمليات بلغ ٤.٣٠ مليون جنيه (٣) .

٧- تم تكوين صندوق للطوارئ كجزء مستقل نسبيا فى نظام الموازنة العامة للدولة ، وذلك لأعطاء قدر من المرونة لصانع السياسة لمواجهة الطوارئ التى تستلزمها حالة الأستعداد للحرب . وقد قدرت إستخدامات وموارد هذا الصندوق بربط الموازنة العامة لعام٦٨ /١٩٦٩ بنحو ١٢٧,٤ مليون جنيه ، وهى السنة الأولى لهذا الصندوق . وقد تكفل هذا الصندوق بتغطية تكاليف التهجير والتعويضات وبعض إحتياجات الدفاع المدنى وغيرها . ويعكس إنشاء هذا الصندوق داخل إطار الموازنة العامة حرص صانع السياسة على أن المرونة اللازمة لمواجهة الطوارئ يمكن تحقيقها داخل إطار الأنضباط المالى العام.

٨- كان صانع السياسة على إدراك ليس بضرورة حشد وتعبئة الإمكانيات الداخلية فحسب بل أيضا حشد الإمكانات الخارجية . وعقب معركة ١٩٦٧، جرت مصالحة عربية عكسها مؤتمر الخرطوم ، وقدمت الدول العربية المصدرة للبترول فيه دعما يعوض النقص فى الإيرادات الناجم عن غلق قناة السويس ، وواصل الرئيس السادات نفس الإستراتيجية بمزيد من تحسين العلاقات مع الأقطار العربية ، وعندما أندلعت حرب أكتوبر ١٩٧٣ كانت العلاقات المصرية العربية فى أحسن حالاتها ، ولم يكن رد الفعل العربى مساندة ومشاركة معنوية فحسب بل مثل الدعم العربى السنوى الذى قدم إلى مصر مساهمة حيوية ، فوصلت أرقام هذا الدعم إلى ١٣٩,٣ و ١١٨,٣ و ٢٢٢,٣ و ٢٥٣,٧ مليون جنيه فى أعوام ٦٩ / ١٩٧٠ و ٧٠ / ١٩٧١ و ٧١ / ١٩٧٢ و ١٩٧٣ على الترتيب. ويتضح مغزى هذا الدعم إذا نسب إلى إجمالى الإستثمار الثابت المحلى حيث وصلت نسبته إلى ٣٩,٧ و ٣٤٪ و ٦٤٪ و ٦٠٪ فى السنوات المشار إليها على الترتيب، أو نسبة هذا الدعم إلى الواردات حيث وصل متوسط هذه النسبة خلال هذه السنوات الأربع إلى ما يقرب من نصف الواردات ، وكانت خلال هذه السنوات كالآتى : ٤٣٪ و ٣١,٦٪ و ٦٥,٩٪ و ٥٧٪ . إن قيمة هذا الدعم الحقيقية تفوق قيمته النقدية ، فقد دلَ على قومية الحرب ، وعلى الآمال التى تعقدها الأقطار العربية حكومات وشعوبا على أداء مصر لدورها التاريخى فى الذود عن أمتها العربية .

وهكذا يمكن القول أن المخطط وصانع السياسة الإقتصادية إنتهج بشكل عام القواعد والتوجهات التى تنطوى عليها إقتصاديات الحرب إلا أن إستمرار نمو الإنتاجية والأستثمار بمعدلات متواضعة يعكس خضوع هذا المخطط لقيد المحافظة على أستقرار النظام الإجتماعى والسياسى الذى شكل ظرفا ضروريا ملائما للحرب المتوقعة .

بعض الدروس المستفادة :

أ - مثل إعداد الدولة للحرب بجانب المحافظة على نمو موجب للإقتصاد مشروعا قوميا ، فهمه الشعب واستجاب له ، كما وعته القيادة الوطنية الممثلة فى عبد الناصر ثم أنور السادات ، ومن ثم هذا الأجماع الوطنى هو الذى شكل الخلفية الإجتماعية السياسية العامة لنجاحه .

ب - كان من الصعب إحداث طفرة فى جبهة الإنتاجية فى ظل الظروف التى عمل فيها الإقتصاد القومى وقتئذ ، وكان من المتوقع أن ننشط فى هذه الجبهة بعدئذ أى فى سنوات الإنفتاح الإقتصادى إلا أنه للأسف الشديد لم يتحقق ذلك بالقدر المأمول ، ورغم النمو الهائل فى الناتج السنوى الإجمالى الذى تحقق فى ظل سياسة الإنفتاح إلا أنه كان محفزا على الأكثر بعوامل خارجية وبمزيد من الإستثمار مما هو محفز بزيادة الإنتاجية. ومن ثم علينا أن نولى هذه الجبهة إهتماما كبيراً .

ج - القطاعات السلعية تظل هى الدعامة الأساسية للإقتصاد القومى ، ومن ثم علينا أن نؤمن دائما أهمية سبق نمو هذه القطاعات لنمو القطاعات الأخرى .

د- المكون الأجنبى فى الناتج المحلى الإجمالى كان ولايزال عاليا ، ومن ثم إذا كنا مستهدفين نموا عاليا فى هذا الناتج وفى نفس الوقت من الصعب تقليل هذا المكون تقليلا حادا فى الزمن المتوسط تصبح زيادة الصادرات المنظورة وغير المنظورة - كما هومعروف- قضية أساسية ، يتعين حشد الجهود لإنجازها .

هـ - أثبت الأستعداد لحرب أكتوبر بعد هزيمة قاسية أن وضوح الهدف والإجماع الوطنى حوله وحشد الجهود وتعبئتها وتوجيهها لتحقيقه هو منهج تحقيق المنجزات .

المصـــادر

١- ندوة إقتصاد الحرب :نظمتها الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع بالأشتراك مع المركز العربى للدراسات السياسية والإقتصادية، ١٧ - ١٩ فبراير ١٩٦٨ ، ونشرتها « مجلة مصر المعاصرة » عدد أبريل ١٩٦٨ .

٢- د . عبد المنعم راضى : « حرب أكتوبر ١٩٧٣ والإقتصاد المصرى » بحوث ودراسات ندوة أكتوبر ، ٢٢ - ٢٣ أكتوبر ١٩٧٧ ، جامعة عين شمس .

٣- أ / سيد البواب : قضايا النمو الإقتصادى فى مصر فى النصف الأول من السبعينات ، القاهرة ١٩٩٧ .

■ التعقيب على الورقة الثانية :

د./ على عبد العزيز سليمان

وكيل أول قطاع التعاون العربى والأفريقى بوزارة الإقتصاد

مقدمة :

بداية أود أن اشكر القوات المسلحة على تنظيم هذه الندوة الهامة التى تعيد إلينا ذكريات مجيدة من تاريخ مصر الحديث وتعيد إلينا أحداث أيام وضح فيها معدن هذا الشعب الصابر ،المؤمن، للاختبار وخرج منها بكافة قطاعاته المدنية والعسكرية فى قمة المجد و الفخار.
إن الحديث عن الإعداد لحرب أكتوبر المجيدة هو حديث عن ملحمة تعبئة ، وتنظيم ، وتوجيه موارد هذا الشعب ،بل موارد وقدرات أمة بأكملها لمعركة العرب الكبرى .معركة استعادة العزة والكرامة. معركة تحقيق النصر.
وبقدر ما احتاج العمل العسكري من تخطيط ومن إعداد ومن تدريب ،كان هناك على الجانب الاقتصادي جهد مشابه تم فى ظروف صعبة من إغلاق لقناه السويس نتيجة للعدوان ،ونقص النقد الأجنبي ،ومن التدمير المستمر بواسطة العدو للمرافق والمناطق الصناعية وبالذات فى مدن القناة ، فى وقت حرمت فيه مصر من أبار البترول فى سيناء التي كانت تكون معظم مصادر البترول داخل جمهورية مصر العربية ،والى جانب هذه التحديات الداخلية كانت المواجهة مع الدول الغربية التي تفاقمت في السنوات السابقة لحرب ١٩٦٧ ،قد نتج عنها قطع المعونات من الولايات المتحدة عام ١٩٦٥ وتوقفت المعونات الاقتصادية من ألمانيا الاتحادية ،وفقد أسواق تصدير القطن إلى الكثير من هذه الدول مما زاد اعتماد الاقتصاد المصرى على أسواق الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية.
وتشير ورقة الدكتور رضا العدل إلى بعض ما تم على الجبهة الاقتصادية الداخلية فى الإعداد للحرب .وتشير إلى أن القرار قد أتخذ فى الأشهر الأولى بعد نكسة ١٩٦٧ ،إلا أن الإعداد للحرب

لا يمكن أن يتم على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية .وذلك أن تحقيق أهداف الإعداد للحرب اعتمد على شقين : يد تبني ويد تحمل السلاح وكان الغرض من ذلك ليس فقط محاولة تحقيق أهداف التنمية من حيث رفع مستوى المعيشة وتعويض الخسائر الاقتصادية لحرب ١٩٦٧ ،ولكن أيضا اعترافا بأن أسباب النكسة ترجع أيضا لعدم تنظيم الاقتصاد والمجتمع المصرى ، وحالات التسيب وعدم الكفاءة فى الإدارة والاقتصاد.

ويعرض د.رضا العدل إلى بعض ملامح السياسات الاقتصادية فى فترة الإعداد لحرب أكتوبر المجيدة ،وكذلك لنشاط جمعية الاقتصاد والتشريع والاقتصاديين المصريين عموما فى الإعداد للحرب ،وهى تبين تلاحم الاقتصاديين فى الإعداد لهذه الحرب وسوف نعرض فيما يلي خطوات التخطيط والسياسة الاقتصادية لاعداد الدولة للحرب.

١- التعبئة الداخلية للموارد

يشير الكاتب إلى أن نجاح الإعداد للحرب اعتمد على سياسة التخطيط الاقتصادي وإدارة الدولة للموارد الاقتصادية الذى سهل من سيطرة الدولة على معظم القوى الإنتاجية فى مجال الصناعة والإنشاءات عن طريق القطاع العام .

ولقد وصلت نسبة القيمة المضافة فى القطاع العام حوالي ٥٠٪ من الناتج المحلى الإجمالي .هذا إلى جانب سيطرة الدولة على توزيع وتصدير الناتج الزراعي عن طريق بنك التسليف الزراعي والجمعيات الزراعية وشركات التصدير .

وبرغم محاولة الدولة الحفاظ على نسب الاستثمار السابقة لعام ١٩٦٧، إلا أن هذا بالطبع لم يكن ممكنا بسبب توجيه الموارد إلى النشاط الحربي .ويشير الكاتب إلى أن معدل الاستثمار الاسمي قد ثبت تقريبا فى القطاعين العام والخاص . مع ذلك ونتيجة لارتفاع الأسعار كان هناك انخفاض حقيقي فى حجم الاستثمارات وصل إلى حوالي ٢٪ عام ١٩٧٢/٧١ و١٠٪ عام ١٩٧٣/٧٢

وبرغم انخفاض الاستثمار الحقيقي فقد أمكن زيادة الإنتاجية خلال الثلاث سنوات السابقة للحرب بمعدل ٢٪ سنويا فى المتوسط . ولعل هذا الرقم الأخير الذى يوضح زيادة إنتاجية العامل خلال فترة الإعداد للحرب يلخص المغزى الأهم للأعداد للحرب ، ألا وهو ترشيد استخدام الموارد وحسن تنظيم استخدامها بحيث تحقق أفضل النتائج بأقل تكلفة .

وتتأكد أهمية هذه التعبئة والاستخدام الأفضل للموارد فى ظل توجيه الاستثمارات إلى تقوية الدفاع عن طريق إنشاء الاستحكامات العسكرية وإنشاء حائط الدفاع الجوى الذى يحمى المجتمع والإنتاج من عربدة سلاح الجو الإسرائيلي .

ولعلنا نضيف إلى ما ذكره الدكتور /رضا العدل أن القطاع العام المصرى استطاع ان يحقق فائضا قدره ١٢ ٪ من الناتج المحلى الإجمالي عام ١٩٧٠(١)

وقد تمثل نجاح الدولة فى الإعداد للحرب فى تنشيط وتعبئة كافة قدرات المجتمع فى الجهد الإنتاجي ويمكن أن أضيف ثلاثة مجالات لذلك :

أ - إن الدولة لم تهمل جهود القطاع الخاص ، بل عملت على تنشيطه بعد اللطمات التى تلقاها فى فترة التأميمات في أوائل الستينات .

وجاءت ورقة مارس ١٩٦٨ لتؤكد هذا الدور .وبالفعل نشط القطاع الخاص فى مجال الإنتاج والاستثمار ومثلث صادرات القطاع الخاص فى ظل الصفقات المتكافئة مكونا هاما فى سياسة التصدير.
ب - انه بالإضافة إلى التخطيط للحرب كانت هناك جهود لاستكمال البنية الصناعية اللازمة للسلام. ويمكن ان نذكر هنا بعض أمثلة لعمليات استثمار كبيرة تمت في القطاع الصناعي في القطاعين الخاص والعام .وكما شهد بعض رجال الصناعة في القطاع الخاص كانت فترة أواخر الستينات هي البداية الحقيقية للقطاع الخاص الصغير والتنافسي لمصر .واستفاد بعض المنظمين الصناعيين من غياب الاحتكارات السابقة للتأميم للانطلاق إلى مجالات أكثر رحابة في مجالات تستخدم التكنولوجيا المتطورة التي أصبحت متاحة من أوروبا الغربية (٢)
كذلك تم الإنتهاء من التوسعات في مصنع الحديد والصلب في حلوان، وتطوير مصانع السماد والسلع الهندسية. بل أن نقص النقد الأجنبي شجع الكثير من المصانع على تطوير قدراتها بالجهود الذاتية وبداية صناعة قطع الغيار وغيرها من المعدات الرأسمالية اللازم الإحلال والتجديد.
جـ- إستمرت جهود الإعداد لفترة ما بعد الحرب ولعل مرفق قناة السويس يمثل مثالاً جيداً للنظرة المستقبلية التي تعدت غياهب ليل الهزيمة إلى آفاق ما بعد السلام فقد خطط القائمون على قناة السويس لفترة إعادة التشغيل بخطط طموحة تضمنت توسيع القناة وتعميقها. كذلك إنشغل القائمون عليها بالدخول في قطاع المقاولات وإدارة الموانئ داخل مصر وخارجها مما ساعد على تشغيل القوى العاملة والمعدات التي عطلها الإغلاق(٣).

٢-تعبئة موارد الأمة العربية :

أ- يشير الكاتب إلى أهمية المصالحة العربية التى عكسها مؤتمر الخرطوم حيث قدمت الدول العربية المصدرة للبترول دعما يعوض النقص فى الإيرادات الناتج عن غلق قناة السويس. وكانت هذه مقدمة لحشد الجهود العربية فى خندق واحد يساهم في الإعداد للحرب ، ويمنع النزيف الذى نتج عن الاستقطاب العربى إلى معسكر للدول الثورية وآخر للدول الرجعية الذي انفجر في صورة نزاعات عربية نحن فى غنى عنها.
ولقد وصل مقدار الدعم العربى إلى حوالي ٢٥٣ مليون جنيه فى عام ١٩٧٣ أو قبل بدء الحرب وهو ما يصل إلى حوالي نصف قيمة الواردات المصرية فى ذلك العام.
ب - إلى جانب جهود الرئيس محمد أنور السادات فى جمع شمل الصف العربى ، حيث ساهمت جهوده فى تحويل مسار الاقتصاد المصري إلى مزيد من الاعتماد على المبادرة الفردية والاستثمار الخاص والى جذب استثمارات وأموال عربية لم تكن لتتقدم لمصر فى أحوال الانشطار العربى السابق .
وساهم فى تشجيع دخول هذه الأموال صدور أول قانون للاستثمار العربي والأجنبي عام ١٩٧١ .
ج- استفادت جهود التعاون في فترة الإعداد للحرب بالتنظيمات العربية التى تم إنشاؤها فى أوائل الستينات .ومنها اتفاقية السوق العربية المشتركة التى دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٧٠/١٩٧١ .ولقد مكنت هذه الاتفاقية انطلاق الصادرات المصرية بلا رسوم جمركية إلى أربع دوَل عربية أخرى هى الأردن وسوريا والعراق وليبيا .
كذلك فان إنشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول « الأوبك» مكنت فيما بعد من تنسيق جهود المقاطعة العربية للدول التى تدعم إسرائيل مما حقق الثورة النفطية فى أعقاب حرب أكتوبر المجيدة .

٣- استمرار جهود بناء الإنسان المصرى

لعل أهم صور الإعداد لحرب أكتوبر كانت في استمرار جهود تدريب وتعبئة وتنمية الإنسان المصري في الفترة السابقة للحرب .وتم هذا فى المجالين العسكري والمدني .

وفى المجال المدني استدعى انتباهنا ان الموارد المخصصة للتعليم والتدريب قد زادت زيادة كبيرة فى السنوات التالية لحرب ١٩٦٧ .

هذا بالرغم من ندرة الموارد وظروف الإنفاق العسكري . وتوضح نظرة قريبة للموازنة العامة للدولة ان التنمية الاجتماعية لم تتوقف بل استفادت من الإعداد للحرب . حيث زادت مخصصات الإنفاق على التعليم بشقيه الجاري والاستثماري بصورة كبيرة فزاد نصيب التعليم من أبواب الموازنة الجارية من ١ , ٢١٪ عام ٧٠/١٩٧١ إلى ٢٤٪ عام ٧٣/١٩٧٤ أي من ٨ , ١٢٩ مليون جنيه إلى ٦ , ١٧١ مليون جنيه .كذلك زاد الإنفاق على المنشآت التعليمية من ٩ , ٩ مليون جنيه إلى ٧ , ٢٥ مليون جنيه أي ٧ , ٢٪ الى ٧ , ٥٪ فى ذات الفترة .

وهكذا نرى أن نجاح الإعداد لحرب أكتوبر المجيدة تمثل فى الاهتمام بالعنصر البشرى وبتعبئة كافة الموارد البشرية والمادية المصرية والعربية لتحقيق النصر .

والله الموفق ،،،

المراجع

(1)Khalil Ikram, Egypt Economic Management in Period of Transition, A World Bank , Country Economic Report, 1980, P57

(٢) أنظر د علي سليمان، رواد الصناعة، دراسة للمنظم الصناعي المصري، دار عالم الكتب، القاهرة ١٩٩١ .

(٣) انظر في ذلك شهادة الأستاذ مشهور أحمد مشهور في كتاب رواد الصناعة، السابق ذكره.

المناقشات :

رئيس الجلسة

في تاريخ الأمم علامات فاصلة وأحداث جسام لا تنسى، تغير وجه الحياة في جميع الأنشطة البشرية بما تحدثه من تأثيرات وانعكاسات تتوالى في موجات متلاحقة لفترة طويلة من الزمن كقوة دفع.

ويأتي نصر أكتوبر كإحدى أهم العلامات الفاصلة في تاريخ الشرق الأوسط بما أحدثته من تغييرات شاملة ليس في المنطقة فقط بل وفي العالم كله في كل المجالات وفي مقدمتها المجال الاقتصادي ، فقد كان لنصر أكتوبر تأثيره البالغ والسريع في كل قطاعات الاقتصاد المصري.

ولعل التغيرات والتطورات المتلاحقة التي تشهدها قطاعات الاقتصاد المصري حالياً بعد مرور ٢٥ عاما على ذلك النصر العظيم تعبر عن نفسها كحقيقة يلمسها المواطن وأشاد بها الخبراء والمؤسسات والمنظمات العالمية، وتلك هي الثمار لروح هذا النصر الذي يقود مصر نحو مزيد من النمو والازدهار ليرتفع معدل النمو ويتضاعف مستوى دخل الفرد ويتواصل تدفق الاستثمارات الأجنبية في شرايين الاقتصاد ويتيح مزيداً من فرص العمل أمام الأجيال الجديدة.

وأبرز هذه التطورات يمكن إبرازها من خلال آراء وتحليلات المسئولين والخبراء والمراقبين حيث أكد المشاركون في أعمال الندوة الاستراتيجية لحرب أكتوبر قوة الاقتصاد المصري على مواصلة النمو بمعدل ٨٪ حتى عام ٢٠٠٥ .

تعقيب السيد وزير الاقتصاد

أكد الدكتور يوسف بطرس غالي وزير الاقتصاد أن قدرة الاقتصاد المصري على النمو تعادل أربعة أمثال قدرة الاقتصاد الاسرائيلي ، ولدينا برنامج للإصلاح استمر عشر سنوات وسبقته ١٨ عاماً للتحول من اقتصاد الحرب .

وفي تعقيبه عن أن معدل دخل الفرد في إسرائيل يعادل ١٧ ضعفا لدخل الفرد في مصر قائلاً : انه يوجد فعلاً فرق كبير بين معدل دخل الفرد في إسرائيل والمعدل نفسه في مصر ، ولكن المقارنة بين

اقتصادين لا تتم في مستوى ثابت ، ولكن من المهم أن نتساءل هل سيظل هذا الفرق موجودا باستمرار مشيراً إلى أن الاقتصاد الإسرائيلي يتراوح معدل نموه ما بين ٢٪ و ٣٪ وقد يحقق طفرات أحياناً ليصل إلى ٤٪ بينما الاقتصاد المصري كاقتصاد ناشئ قادر على تحقيق معدل نمو يصل إلى ٨٪ سنوياً

د. محمود محي الدين

وأوضح الدكتور محمود مخي الدين مستشار وزير الاقتصاد أن أرقام الأمم المتحدة أشارت إلى أن الأنفاق العسكري المصري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض من نسبة ٧,٢٪ عام ١٩٨٥ إلى نسبة ٤,٥٪ عام ١٩٩٥ ، وقد يكون الرقم المطلق قد تزايد أو أن كفاءة الاستخدام قد ارتفعت.

وذكر أحد المشاركين بالمحور الاقتصادي ان البعض قد فهم ان نصر أكتوبر هو إنهاء للإعداد للحرب وتصور توجيه غالبية الموارد إلى التنمية إلا أن ظروف بلد كمصر يتم النظر لها على أنها في حالة صراع ، كما أن السلام يعني حالة صراع من أجل التميز ، ومن هنا فقد آن الأوان لصياغة فكرة اعداد الدولة للحرب حتى تكون مصر قادرة على إدارة الصراع سواء استمرت مسيرة السلام أم توقفت.

ثم ذكر الدكتور محمود محي الدين أنه لم تعد لدى مصر مشكلة إدارة للمديونية الخارجية ولكن توجد مشكلة مديونية خارجية ، ولقد أصبحت الصورة الآن أن خدمة الديون الخارجية تشكل فقط نسبة ٩٪ من الصادرات كما أن الديون الخارجية تقل عن ٢٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وقال ان دراسة أجريت على ٨٢ دولة قد أشارت إلى أن الإنفاق العسكري قد لا يحدث تضخماً إذا اعتمد على موارد حقيقية، وقد يكون للإنفاق العسكري وفورات إيجابية بالاستثمار في التكنولوجيا والبحوث والتدريب وتقليل البطالة .

د .سمير طوبار

واعترض الدكتور سمير طوبار رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطني قائلاً ان الإنفاق العسكري له اثر تضخمي اكثر من أي إنفاق آخر ، لأن أي إنفاق يولد دخولاً وهذه الدخول تتجه للسوق، فإذا لم يكن بالسوق سلع ظهر التضخم ، ففي الإنفاق العسكري نحن نولد دخولاً ولا نطرح سلعاً ، وفي الإنفاق العسكري يزداد معدل الإهلاك حيث يمكن أن يتم تدمير المعدات في ثوان .

لواء عبد المنعم سعيد:

وقال اللواء عبد المنعم سعيد محافظ مطروح الأسبق أن التعبئة العامة ليست فقط للحرب ولكن لحماية أمننا القومي ، ولهذا فإن التعبئة مطلوبة للحماية من التهديدات ليس فقط العسكرية ، ولكن الناتجة من الزلازل والسيول والاضطرابات فهي أزمات تمثل تهديداً للبلد.

ولا بد أن ندرك ان نجاحنا في التعبئة في حرب أكتوبر جاء مع مبادرتنا نحن بالتعبئة ومن هنا يجب أن نستعد للتعبئة، تحت ظروف مغايرة عندما يبدأ العدو بالعدوان، ولا بد من أن نلاحظ أن التعبئة التي تمت مع حرب أكتوبر كانت في ظل قطاع كانت تحت سيطرة الدولة وهي ظروف تغيرت حالياً مما سيؤثر في شكل وأسلوب التعبئة المطلوبة بعد تزايد دور القطاع الخاص .

الجلسة الثالثة:

المراحل الرئيسية لإدارة الحرب وتطوراتها

رئيس الجلسة : د. محمد سلطان أبو على

أستاذ الإقتصاد بكلية التجارة جامعة الزقازيق ووزير الإقتصاد والتجارة الأسبق

الورقة الأولى :

أسلوب التعبئة لموارد الدولة الشاملة في مصر والإعداد للحرب

د./ حسن علي شكري

رئيس الإدارة المركزية للتعبئة بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

مقدمة:

لقد أثبتت خبرة الحروب السابقة وأكدتها حرب أكتوبر ١٩٧٣ ان النصر علي العدو لا يمكن ان يتحقق الا من خلال قوة الدولة التي تتوقف علي كفاءة وقدرة إستعداد القوات المسلحة يساندها القطاع المدني بإمكانياته وموارده الاقتصادية والمادية والبشرية والمعنوية. ومن هنا تجئ أهمية إعداد الدولة للحرب لمواجهة اي تهديدات خارجية او داخلية في ظل المنظومة الشاملة للأحداث الدولية المحيطة بنا وبصفة خاصة عدم الوصول إلي سلام حقيقي مع إسرائيل وإستمرار سباق التسلح في المنطقة.

إن إعداد الدولة للحرب عملية متكاملة شاملة يتحمل مسئوليتها جميع أجهزة ومؤسسات الدولة من خلال التعاون والتنسيق وتكامل الخدمات وفقا لخطة شاملة مدروسة بموضوعية وعلي أسس علمية سليمة لواقع وطبيعة الدولة وفي إطار استراتيجيتها وأهدافها.

وفي هذا الإطار فإن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء يتبني استراتيجية فاعلة لتعبئة القوي يسهم بها بالتعاون والتنسيق والتكامل مع القوات المسلحة وأجهزة الدولة ومؤسساتها في إعداد الدولة للحرب، وذلك من خلال الوقوف علي كافة الإمكانيات والموارد المادية والبشرية للقطاع المدني مع إعداد ما يلزم من دراسات وبحوث تعبوية ووضع الخطط الكفيلة بتحقيق أفضل إستخدام لهذه الموارد والامكانيات في وقت السلم لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية وفي وقت الحرب لغرض تكريس امكانيات الدولة لخدمة المجهود الحربي ومواجهة التهديدات والأزمات. ولذلك فإن الورقة

البحثية تتناول ثلاثة موضوعات :

١-الموضوع الاول:

التعبئة العامة في حرب أكتوبر ١٩٧٣.

٢-الموضوع الثاني:

استراتيجية تعبئة قوي الدولة وإعداد الدولة للحرب.

٣-الموضوع الثالث :

رؤية مستقبلية في ظل ثورة المعلومات والتكنولوجيا.

أولاً : التعبئة العامة في حرب أكتوبر ١٩٧٣

لقد أثبتت خبرة الحروب السابقة وأكدتها حرب أكتوبر ١٩٧٣ أن النصر علي العدو لا يمكن أن يتحقق الا من خلال قوة الدولة التي تتوقف علي كفاءة ومقدرة واستعداد القوات المسلحة يساندها القطاع المدني بامكانياتة وموارده الاقتصادية والمادية والبشرية والمعنوية.

ا- في هذا الاطار تركزت الفكرة المحورية لاستراتيجية التعبئة العامة لموارد الدولة الشاملة إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣ في النقاط التالية :-

أ- إن حجم تعبئة القوات المسلحة هو عبارة عن الفرق بين حجم الحرب وحجم السلم للقوات المسلحة وتؤثر هذه الأحجام الثلاثة بعضها علي البعض الآخر في علاقات متشابكة ومتبادلة.

ب - إن نظام التعبئة الكفء يحقق متطلبات الأمن القومي بأقصي طاقة ممكنة ومنظمة للاستفادة بالموارد المتاحة بمختلف قطاعات الدولة.

جـ - إن تحقيق هدف التعبئة العامة لايمكن ان يتم بنجاح وكفاءة في وقت العمليات الحربية لضمان التحويل المنظم لقوي الدولة في الشكل والحجم الذي تكون عليه وقت السلم الي الشكل والحجم المقرر لها وقت الحرب وفي أقل وقت ممكن الا من خلال إجراء تجارب الاستدعاء قبل الحرب وتقييم نتائج هذه العمليات ومواجهة السلبيات والمشاكل بأسلوب علمي واجراء التعديلات وهو ما حدث إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣.

د- إن تجارب الاستدعاء لتعبئة القوي، كانت أحد اساليب الخداع الاستراتيجي عندما بدأت العمليات الحربية.

هـ إن إعداد الدولة للحرب عملية متكاملة شاملة يتحمل مسئوليتها جميع أجهزة ومؤسسات الدولة من خلال التعاون والتنسيق وتكامل الخدمة وفقا لخطة شاملة مدروسة بموضوعية وعلي أسس علمية سليمة لواقع وطبيعة الدولة وفي اطار استراتيجيتها وأهدافها القومية.

٢-أهداف التعبئة العامة :

تأسيسا علي ما سبق فقد تم تحديد أربعة أهداف للتعبئة العامة في مرحلة اعداد الدولة للحرب في عام ١٩٧٣ والتي كانت بمثابة البوصلة المرجعية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في عملية التخطيط والتنفيذ، **وهذه الاهداف هي:-**

أ - توفير مطالب واحتياجات القوات المسلحة من القطاع المدني.

ب - ضمان عدم توقف مختلف أجهزة القطاع المدني والسيطرة عليها لضمان استمرار أوجه النظام ذات الصلة بالمجهود الحربي تحت مختلف الظروف.
جـ - وضع الاجراءات الاستثنائية التي حددها القانون موضع التنفيذ لتوفير مطالب القوات المسلحة وتأمين سلامتها.
د- تقييد استهلاك المواد البترولية والسلع الحرجة حسب ما تقتضيه الظروف.

٣- تعبئة قوي الدولة إبان حرب ١٩٧٣:

(أ) بالنسبة للأهداف والمرافق الحيوية :

ان الظروف التي مرت بها البلاد قبل وإبان حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما اكتنفها من احتمالات نشوب عمليات حربية وقيام العدو بعمليات ضرب جوي مفاجئه لأهم الأهداف والمرافق ذات الخطورة القصوي علي اقتصادنا القومي بغرض محاولة التأثير علي الجبهة الداخلية وشل مراكز الأعصاب في مختلف نواحي النشاط وإضعاف الروح المعنوية متابعة منه لتعزيز المهام التي قام بها في يونيو ١٩٦٧ شكل تهديدا خطيرا للأمن القومي.

ولذلك قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بتحديد الأهداف والمرافق ذات الخطورة القصوى ودراسة مدي ما يصيب الاقتصاد القومي من أعباء إضافية خطيرة في حالة تدميرها كليا أو جزئيا ومدي انعكاس ذلك علي باقي أوجه النشاط. وكان المثال الصارخ آنذاك ما قام به العدو بضرب مدينة السويس وانتقي وقتها بالذات معامل التكرير، وقد أمكن بالتعاون والتنسيق مع أجهزة الدولة والقوات المسلحة وضع الخطط البديلة لحماية هذه الأهداف الحيوية والعمل بكل الطرق والأساليب لضمان عدم توقفها عن أداء مهامها سواء بالمطالبة بتحديد البدائل أو اتباع أسلوب انتشار المصانع وعدم تركيزها أو بإعادة النظر في سياسة التخزين الاستراتيجي للسلع الحرجة المرتبطة بهذه المراكز والأهداف الحيوية

ونظرا لأن الموانيء البحرية تعتبر الشريان الحيوي لاتصالنا بالعالم الخارجي من ناحيتي الاستيراد والتصدير، بالاضافة الي المخزونات التي تتواجد بها والتجهيزات المختلفة المقامة عليها فقد تم تحديدها كأحد الأهداف الحيوية ذات الخطورة القصوى وبالدرجة الأولى ميناء الإسكندرية لوجود ضرورة للدفاع الجوي عن هذا الميناء بأكبر تركيز وبأعلى درجة في الكفاءة بالإضافة إلي مطالبة التعبئة العامة بضرورة إخلاء الميناء من البضائع والمهمات المخزونة والمكدسة وسحبها داخل البلاد مع إعداد أسطول بري للنقل أول بأول إلى الداخل منعا من تكدس البضائع في منطقة الميناء وتقليلا للخسائر المحتملة.

وتتلخص الأهداف والمرافق الحيوية في الآتي :

(١) شركة الاسكندرية للبترول و معملي البترول بالسويس ومستودعات تخزين المواد البترولية الرئيسية.
(٢) ميناء الإسكندرية.
(٣) محطات توليد وتوزيع القوي الكهربائية.
(٤) محطات المجاري الرئيسية.
(٥) القناطر والسدود الرئيسية.
(٦) المراكز الصناعية الرئيسية.

(٧) مراكز المواصلات الرئيسية.

ب - تعبئة الموارد البشرية والمادية في حرب ١٩٧٣:

لم تكن تعبئة قوى الدولة في حرب أكتوبر ١٩٧٣ بهذا الحجم الكبير وفي التوقيتات المحدودة وبكفاءة غير مسبوقة وليدة الصدفة. وإنما جاءت نتيجة عمل علمي جاد قام به الجهاز سواء في التخطيط لعمليات التعبئة أو التنفيذ الجاد أو المتابعة الدائمة.

فقد قام الجهاز بجمع وتقييم وتحليل البيانات والمعلومات الخاصة بكل نوعية في القطاع المدني وعمل التصنيفات والمواصفات والأدلة الخاصة بكل نوعية واعداد ما يلزم من دراسات وبحوث تعبوية لوضع الخطط الكفيلة بتحقيق أفضل استخدام لها طبقا للأسبقيات التي تقتضيها ظروف التعبئة العامة، وذلك من خلال اللجان الدائمة للتعبئة العامة المشكلة بأجهزة الحكومة والقطاع العام تطبيقا للقانون رقم (٨٧) لسنة ١٩٦٠ في شأن التعبئة العامة والقوانين المعدلة ولقرار رئيس الجمهورية رقم (٢٣٤٥) لسنة ١٩٦٠ بتحديد الجهات الادارية المختصة لشئون التعبئة العامة في جمهورية مصر العربية.

ولقد تم تحديد مطالب القوات المسلحة من القطاع المدني علي النحو التالي :

(١) الافراد.

(٢) العربات.

(٣) المعدات الفنية والبحرية.

(٤) المنشآت.

(٥) المستشفيات.

(٦) مراكز النقاهة.

كما تم تحديد مراكز التعبئة المعدة لاستقبال المعدات الثقيلة المتحركة والافراد.

والجدول التالى يوضح حجم ما تم تنفيذه في تعبئة بعض قوي الدولة لتلبية مطالب القوات المسلحة في حرب ١٩٧٣.

منشآت متنوعة	المخابز		المستشفيات		دور النقاهة		الثلاجات		
	عدد	إجمالي الجراية يومياً	عدد	إجمالي الأسرة	عدد	إجمالي الأسرة	عدد	السعة بالطن	
								تبريد	تجميد
٢٦٧	٩٢	٢٧٦٠٠٠	١٢٠	٢٤٤١٥	٨	١٠١٠٠	٤٦	٢٨٠	٩٥٠

تشمـــل :

(شركات ومصانع قطاع عام وقطاع خاص لإنتاج مستلزمات معينة أو تقديم خدمات مختلفة مثل خدمات إصلاح المدرعات ومعدات القتال).

كما تشمل : (الشركات التابعة لهيئة الطرق والكباري التي تختص بدعم القواعد والمطارات وإمدادها بالخلطة الإسفلتية).

مراكز المعدات الثقيلة المتحركة :

تختص باستقبال المعدات الثقيلة المتحركة لمدة اقصاها ١٥ يوما حتي وقت صدور الأمر بالتعبئة العامة أما المعدات الثابتة فتعبأ في مواقعها وطبقا لتوقيتات التعبئة ولصالح المناطق العسكرية وكان عدد هذه المراكز (١٠ مراكز).

مراكز استدعاء وتكليف الافراد :

وعددها إبان الحرب ٣ وتختص هذه المراكز باستقبال الافراد الذين تم تكليفهم للعمل بالقوات المسلحة خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣.

وقد عملت بهذه المراكز اطقم من بعض الافراد المدربين تدريبا عاليا في الجهاز بالاشتراك مع إدارات القوات المسلحة المختلفة.

ثانياً : استراتيجية تعبئة قوي الدولة وإعداد الدولة للحرب

استراتيجية الجهاز في شأن التعبئة العامة

يقصد بالتعبئة العامة الانتقال بالدولة بمختلف قطاعاتها من حالة السلم الي حالة الحرب دون توقف عجلة الانتاج أو الاستهلاك عن طريق حصر امكانيات الدولة البشرية والمادية والمعنوية ووضع الخطط التي تحقق استخدامها وحشدها وتعظيم الاستفادة منها لصالح المجهود الحربي في الحدود التي تضمن قيام كل من القطاعات المدنية والعسكرية بدورها طبقا للأسبقيات الموضوعة وتحقيقا للسياسة التي يضعها مجلس الدفاع الوطني تنفيذا للقانون رقم (٨٧) لسنة ١٩٦٠ في شأن التعبئة العامة.

وحتي يمكن تحقيق أهداف التعبئة العامة فإن الجهاز يتبني إستراتيجية تعبئة القوي من خلال الوقوف علي كافة الإمكانيات والموارد المادية والبشرية في القطاع المدني مع إعداد ما يلزم من دراسات وبحوث تعبوية ووضع الخطط الكفيلة بتحقيق أفضل استخدام لها طبقا للأسبقيات التي تقتضيها ظروف التعبئة العامة.

وفي سبيل ذلك تقوم مختلف أجهزة الحكومة وقطاع الاعمال العام والقطاع الخاص، ولا سيما ذات الصلة المباشرة منها بالمجهود الحربي في إعداد خطط التعبئة العامة بكل منها عن طريق اللجان الدائمة للتعبئة العامة المشكلة بها تحقيقا لإستراتيجية الجهاز، وفي إطار هذه الاستراتيجية يصير من المهم ان تتناول موضوعين رئيسيين علي النحو الاتي :

١- تخطيط التعبئة العامة في جمهورية مصر العربية :

إن قوة الدولة الحقيقية تعتمد علي قيمتها من الناحية الاقتصادية ولا يمكن الوصول الي تحقيق اقتصاد سليم للدولة الا بعد القيام بحصر شامل لموارد الدولة من امكانيات بشرية وموارد طبيعية

وانتاجية ثم وضع الخطط التي تكفل أفضل استخدام لهذه الموارد في وقت السلم وتعبئتها في وقت الحرب بهدف حشد كافة الموارد المادية والبشرية بهدف تلبية احتياجات القوات المسلحة من القطاع المدني مع ضمان استمرار هذا القطاع في تأدية واجبة علي الوجه الاكمل.
ولكي يمكن حشد كافة الامكانيات كان لزاما علي الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ان يتعرف علي كل ما تنتجه ارضنا من غلات وما يستهلك منها وما يستورد وما يصدر وان يتعرف علي انتاجنا الصناعي وطاقات مصانعنا القصوي والمستغلة والعاطلة واحتمالات توقف اي صناعة لأي سبب داخلي أو خارجي وان يتعرف علي الامكانيات المالية والتجارية بل والثقافية أيضا.

وبذلك يكون الجهاز قادرا علي وضع الخطط الفرعية الاستراتيجية لتعبئة القوة وهي:-

أ- حصر كافة امكانيات القطاع المدني المادية والبشرية.
ب- توفير مطالب واحتياجات القوات المسلحة من القطاع المدني وتخصيصها.
ج- تخطيط التعبئة العامة في جمهورية مصر العربية.
د- أسلوب تلبية مطالب القوات المسلحة.
هـ- تعبئة الاحتياجات من الافراد.
و- تعبئة العربات والمعدات الفنية.
ز- تعبئة المنشآت والمستشفيات المدنية ومراكز النقاهة.

محتويات الخطة:

٢- وتطبيقا للمادة (٣) من القانون رقم (٨٧) لسنة ١٩٦٠ في شأن التعبئة العامة والقوانين المعدلة له ولقرار رئيس الجمهورية رقم (٢٣٤٥) لسنة ١٩٦٠ يتحديد الجهات الادارية المختصة لشئون التعبئة العامة في جمهورية مصر العربية وذلك بعد اعتماده من مجلس الدفاع الوطني ويشتمل التخطيط علي خمسة أقسام تأتي علي النحو التالي:

أ-القسم الاول: وينقسم الي ثمانية أبواب تتناول الآتي :-

الباب الاول : يتناول التعريف بأهداف التعبئة العامة.
الباب الثاني: المناطق والاهداف الحيوية.
الباب الثالث: خطة تقييد استهلاك السلع الحرجة.
الباب الرابع : خطة تعبئة المواد البترولية.
الباب الخامس: الخطة التبادلية للمرافق الرئيسية.
الباب السادس: التنظيم العام لاجهزة الحكومة والقطاع العام والاعمال العام.
الباب السابع : المخصص لصالح القوات المسلحة من القطاع المدني.
الباب الثامن : تعبئة أجهزة الحكومة والقطاع العام.

ب - القسم الثاني: الإمكانيات التعبوية البشرية والمادية بالوزارات.
ج - القسم الثالث: الإمكانيات التعبوية البشرية والمادية بالمحافظات.
د - القسم الرابع : الإمكانيات التعبوية البشرية والمادية بالهيئات.
هـ - القسم الخامس: الإمكانيات التعبوية البشرية والمادية بالشركات القابضة والشركات التابعة لها.

تعبئة القطاع المدني :

أ-تعبئة أجهزة الحكومة وقطاع الاعمال العام :

وتهدف الي :-

(١) تنفيذ خطط التعبئة العامة بالوزارات والمحافظات والهيئات والشركات القابضة والشركات التابعة لها.

(٢) توفير مطالب واحتياجات القوات المسلحة عند الحاجة.

(٣) ضمان عدم توقف مختلف هذه الجهات عن عملها تحت مختلف الظروف.

(٤) حصر وتوفير الاحتياجات اللازمة لخطة التخزين الاستراتيجي.

(٥) توفير الاحتياجات الضرورية للمواطنين من السلع الرئيسية للتعبئة العامة.

ب - تعبئة القطاع الخاص :

وتهدف تعبئة هذا القطاع الي :-

(١) المساهمة في توفير بعض مطالب واحتياجات القوات المسلحة عند الحاجة.

(٢) تلبية مطالب المجهود الحربي حسب مقتضيات الاحوال وفي إطار السياسة العامة للدولة.

ج- ولضمان عدم توقف أجهزة القطاع المدني فإن الأمر يقتضي :

(١) حصر الاشخاص شاغلي الوظائف القيادية بمستوي الادارة العليا بالوزارات والمحافظات والهيئات والشركات القابضة والشركات التابعة لها بسجلات خاصة لإمكان السيطرة عن طريقهم علي نشاط تلك الجهات في ظروف التعبئة العامة.

(٢) السيطرة الكاملة علي جميع أوجه النشاط ذات الصلة بالمجهود الحربي لضمان استمرار انتاجها او تمويلها وفقا لما تقتضيه الظروف فور اعلان التعبئة العامة.

(٣) وضع أسبقيات لمختلف أوجه النشاط الاقتصادي بحيث يمكن قصر الانتاج علي المنشآت ذات الاهمية الحيوية القصوي.

(٤) توفير الخامات ومختلف الاحتياجات الضرورية لضمان عدم توقف النشاط الانتاجي.

أسلوب التعبئة لموارد الدولة الشاملة

١ - المجالات وأسلوب الحصر :

يقوم الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء بحصر اوجه نشاط مختلف القطاعات في الدولة ودراسة كافة إمكاناتها وقدراتها مع بلورة النتائج من واقع ما تسفر عنه الدراسات والبحوث الشاملة المتخصصة في المجالات التالية :-

أ-الموارد الإنتاجية :

يقوم الجهاز (قطاع التعبئة العامة) بحصر الإمكانيات والموارد الإنتاجية بمختلف قطاعات الدولة والقطاع الخاص بهدف الحصول علي البيانات الخاصة بهذه القطاعات من مصادرها ثم تجري عليها سلسلة من العمليات الفنية من توصيف وتصنيف وتبويب وتحليل ودراسة لاستخلاص النتائج ومن خلال هذه المعلومات والدراسات يكون قد توافر لدى الجهاز العناصر التالية:

(١) الوقوف علي الموارد الفعلية ذات القيمة للقطاعات الإنتاجية الرئيسية سواء أكانت هذه الموارد قوى عاملة او مالية او تنظيمية او خامات او آلات او معدات او منتجات أساسية او فرعية.

(٢) التعرف علي الطاقة الإنتاجية الكاملة والقدرة الإنتاجية الفعلية والقيود التي تحكمها وخاصة في القطاعات الصناعية الهامة.
(٣) الوقوف علي تطور حجم الطلب الفعلي للمنتجات والسلع المختلفة ومدى الارتباط بين الإنتاج والاستيراد والتصدير والاستهلاك.
(٤) التعرف علي مدى وفاء القدرة الإنتاجية للاحتياجات الفعلية في السلم والحرب مع حصر وتحديد اوجه القصور فيها وتعيين مواضع الاختناق في الطاقة الإنتاجية.
(٥) الوقوف علي المخزون من الإنتاج التام بالشركات الصناعية وكذا المخزون من الخامات وقطع الغيار والوقود.

ب- وسائل النقل والمواصلات :

يقوم الجهاز (قطاع التعبئة العامة) بحصر وتقييم وسائل النقل والمواصلات علي اختلاف أنواعها شاملة للمواصلات البرية والنهرية والبحرية بهدف توفير البيانات الكاملة الصحيحة عن مختلف هذه الوسائل من ناحية الماركة والموديل والحمولة ونوع الوقود و أسماء مالكيها وعناوينهم ، كما يقوم قطاع التعبئة العامة بمتابعة هذه البيانات بصفة دورية منتظمة للوقوف علي آخر تعديلات تطرأ عليها هذا بالإضافة الي حصر المعدات الفنية من وسائل الرفع والجر ورصف الطرق ... الخ.

ج – المستشفيات المدنية ومراكز النقاهة :

يقوم الجهاز(قطاع التعبئة العامة) بدراسة إمكانيات المستشفيات من حيث إعداد الأسرة والأجهزة الطبية وما الي ذلك من تجهيزات أخرى، هذا بالإضافة الي إمكانيات مراكز النقاهة.

د- القوى البشرية :

تعتبر القوى البشرية أولى عناصر الإنتاج ومصدر القوة والدفع والتنفيذ وعلي قدر دراسة التقييم الحقيقي للقوى البشرية، وعلي قدر الحصر الحقيقي لإمكانيات القوى البشرية تكون الاستفادة كاملة وشاملة فتنعدم الارتجالية في العمل ويسهل التوجيه وحسن الاستخدام وتقل الأخطاء والتكاليف ويعظم الإنتاج.

ولذلك فان الجهاز يقوم بحصر وتقييم قطاع القوى البشرية عن طريق مشروعات متعددة وهي:-
(١) مشروع حصر العاملين بالقطاعين العام والخاص المنظم حيث يوفر هذا المشروع كافة البيانات عن العاملين وهي (الاسم - بيانات تحقيق الشخصية - بيانات الميلاد - الجنسية -الديانة- المعاملة العسكرية - تاريخ التعيين - المهنة -بيانات المؤهل - البيانات المالية السنوية).
(٢) مشروع حصر وتقييم البطاقات الشخصية والعائلية حيث يوفر هذا المشروع البيانات المدونة في البطاقات التي يحملها المواطنون.
(٣) مشروع حصر وتقييم الكفايات العلمية ويوفر هذا المشروع البيانات الدقيقة عن الكفايات العلمية والفكرية ويوضح التخصصات الحرجة والدقيقة وذات الأسبقيات العليا.

والهدف من هذا الحصر الوصول الي المعلومات السليمة التفصيلية عن مختلف القطاعات بغرض الأتي:

(أ) تدبير احتياجات الدولة من القوى البشرية فور إعلان التعبئة العامة.
(ب) وضع الخطط الكفيلة باستغلال القوي البشرية بالنسبة للمؤهلات والمهن والحرف المختلفة بما يتفق وخطة التعبئة العامة للجمهورية.
(ج) الاشتراك وقت السلم مع الجهات المختلفة في وضع أسس القوي البشرية من مختلف النواحي

حتى يمكن تحقيق الأهداف التي توصي بها خطة التعبئة العامة.
(د) إعداد الخطة اللازمة بالاشتراك مع الجهات المعنية بالقوات المسلحة والجهات ذات الصلة بالمجهود الحربي لتوفير احتياجات هذه القوات من القوي البشرية عند إعلان التعبئة العامة.

٢- توفير مطالب واحتياجات القوات المسلحة من القطاع المدني :
أ- تقوم القوات المسلحة من جانبها بتحديد مطالبها مسبقا من القطاع المدني مقسمة الي عناصرها مختلفة تشمل الآتي :

ب- يقوم قطاع التعبئة العامة من جانبه بدراسة هذه المطالب دراسة شاملة لبحث مدي إمكانيات تنفيذها من مختلف جهات القطاع المدني حيث تتولى الإدارة المركزية للتخطيط التعبوي توزيع مقررات هذه الاحتياجات علي مختلف أجهزة الحكومة وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص وفقا للإمكانيات المتاحة ثم يقوم بتخصيص المطالب منها مع إضافة نسبة للتخلف وعدم اللياقة والصلاحية من واقع الخبرة التي اكتسبت في هذا المجال ضمانا للتنفيذ عند استدعاء وتعبئة مطالب واحتياجات القوات المسلحة.

ج - ولا يفوتنا في هذا المجال إلا ان نتعرض للجهود التي تبذل في أجهزة الحكومة وقطاع الأعمال العام بواسطة اللجان الدائمة للتعبئة العامة بغرض إعداد خطة تعبئة كل فرع علي حدة بالإضافة الي الجهود الأخرى التي تبذل داخل الإدارة المركزية للتعبئة العامة لتجميع هذه الخطط ومراجعتها وتنسيقها ومتابعة بياناتها وتعديلها وتطويرها الي ان يتم إخراجها في شكل تخطيط التعبئة العامة لجمهورية مصر العربية والذي يصدر سنويا وصالحا للتنفيذ في أي وقت من الأوقات عند إعلان التعبئة العامة.

أسلوب تلبية مطالب القوات المسلحة
١- وعندما تبدأ العمليات يقوم قطاع التعبئة العامة بتعبئة مطالب واحتياجات القوات المسلحة من أجهزة الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص طبقاً لأوامر الاستدعاء التي تصدر من هيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة وذلك في حينه بإصدار أوامر تعبئة عامة إلى مختلف الجهات متضمنة على ما تقرر تعبئته طبقاً للإعداد والتوقيتات المحددة بأوامر الاستدعاء سالفة الذكر.
ويصدر قطاع التعبئة العامة تعليمات وأوامر تعبئة عامة لتلبية احتياجات القوات المسلحة بطريقتين رئيسيتين :
أ- الطريقة العادية :
وتتبع عندما يكون هناك متسع من الوقت أساساً لإنهاء إجراءات الاستدعاء.
ب - الطريقة التبادلية :
وتتبع في الأحوال التي لا تناسبها الطريقة العادية حسب الأحوال.

٢- الطريقة العادية :
أ- تعبئة الاحتياجات من الأفراد :
يحتفظ قطاع التعبئة العامة بتجمعات هذه الأفراد حسب أسمائهم ومؤهلاتهم ومهنهم المختلفة وجهة

العمل وأماكن أقامتهم، كما تقوم بمتابعة المجتمعات بصفة دورية ومنتظمة للوقوف على أخر تعديلات تطرأ على هذه المجتمعات.

وبناء على طلب القوات المسلحة - يطلب قطاع التعبئة العامة الأعداد والمهن المختلفة من أجهزة الحكومة والقطاع العام جزئياً أو كلياً حسبما تقرره القوات المسلحة وذلك تنفيذاً لما سبق أن تخصص في أوامر التعبئة العامة والتي تصدر إلى مختلف الجهات مشتملة على الأعداد والمهن المختلفة وتاريخ ومكان الانضمام.

كما تقوم القوات المسلحة بفتح مراكز تعبئة الأفراد وتشغيل أماكن التجمع وفقاً للأسلوب المتفق عليه في هذا الصدد.

ب - تعبئة العربات والمعدات الفنية :

(٢) يحتفظ قطاع التعبئة العامة بمجتمعات العربات والمعدات الفنية حسب ماركاتها وموديلاتها وحمولاتها ونوع الوقود وأسماء مالكيها وعناوينهم ويقوم عن طريق إدارات المرور وأصحاب العربات - بمتابعة هذه المجتمعات بصفة دورية منتظمة للوقوف على أخر تعديلات تطرأ على هذه المجتمعات.

(٢) بالنسبة لأجهزة الحكومة وأفراد القطاع العام :

يصدر قطاع التعبئة العامة أوامر تعبئة عامة إلى جهات القطاع العام لاستدعاء العربات والمعدات الفنية التي تقرر استدعاؤها لتنضم على مراكز التعبئة العامة في التوقيتات التي يتفق عليها.

(٣) بالنسبة للقطاع الخاص :

تطلب العربات التابعة للقطاع الخاص عن طريق اللجنة الدائمة للتعبئة العامة بوزارة الداخلية لكي تقوم مديريات الأمن المختلفة باستدعاء العربات التي في دائرة اختصاص كل منها بموجب أوامر استدعاء العربات على نماذج (٢٧٨ ت.ع) موضحاً بها رقم العربة واسم المالك وعنوانه ومواصفات العربة كذا مكان ووقت تسليم العربة إلى مراكز التعبئة العامة التي تدار بمعرفة القوات المسلحة من القطاع المدني.

(٤) وعندما تبدأ العمليات الحربية يتم تعبئة العربات والمعدات الفنية المطلوبة للقوات المسلحة (فرع التعبئة) وذلك بإصدار أوامر تعبئة عامة إلى مختلف الجهات المعنية بالأمر مشتملة على الأعداد والأنواع المختلفة منها ومكان ووقت التسليم.

(٥) تعبئة المنشآت والمستشفيات المدنية ومراكز النقاهة: وتشمل « المنشآت - المستشفيات المدنية - مراكز النقاهة » ويتم تعبئتها لأغراض المجهود الحربي وتلبية لاحتياجات القوات المسلحة في إحدى الصور الآتية :

(أ) الاستخدام كلياً أو جزئياً لتدار بمعرفة القوات المسلحة.

(ب) تكليفها للقيام بواجبات معينة بناء على طلب القوات المسلحة.

(ج) الإستفادة ببعض أو كل منتجاتها أو ملحقاتها لصالح القوات المسلحة.وفي هذه الحالات تصدر الإدارة المركزية للتعبئة العامة أوامر التعبئة العامة وفقاً لما تطلبه القوات المسلحة تلبية لما سبق أن تم تحديده في خطة تعبئة احتياجاتها من القطاع المدني.

هذا وقد أتاح قطاع التعبئة العامة فرصاً متتالية ليقوم الضباط المختصون في القوات المسلحة بالمرور على المنشآت المدنية للمعاينة والتدريب على إدارتها.

ج - تعبئة المنشآت عندما تبدأ العمليات الحربية:

يتم تعبئة المنشآت سواء كانت كلياً أو جزئياً للقوات المسلحة طبقاً لأوامر الاستدعاء الصادرة من هيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة (فرع التعبئة) وذلك بإصدار أمر تعبئة عامة إلى مختلف الجهات مشتملة على اسم المنشأة والتخصص المطلوب وبالنسبة للمستشفيات ودور النقاهة على الأسرة المعبأة وتاريخ بدء التعبئة.

٣- الطريقة التبادلية :

أ-تتسم هذه الطريقة بالمرونة في التنفيذ لمواجهة بعض الاحتمالات غير العادية من حيث التوقيتات أو ما يترتب على ظروف القتال أو ما شابه ذلك وبناء على هذه الطريقة قام قطاع التعبئة العامة بالاحتفاظ في كل بندر / مركز/ قسم - ستجرى استدعاءات منه بما يسمى بمحفظة التعبئة العامة - وهي عبارة عن محافظ خاصة تحتوي على أوامر استدعاء العربات وإخطار التكليف لسائقيها، ومدون بها مكان الانضمام (التجمع)، وقد تركت خانة التوقيت على بياض لكي يقوم كل قسم من أقسام الشرطة بتدوين هذا التوقيت عندما يصدر إليها الأمر صريحاً بذلك من اللجنة الدائمة للتعبئة العامة بوزارة الداخلية تنفيذاً لأمر تعبئة عامة يصدر خاصاً بذلك، ثم تقوم مديريات الأمن وأقسام الشرطة ذات الاختصاص بتسليم أوامر الاستدعاء إلى أصحابها وفقاً لما يصدر في أوامر التعبئة العامة وبما يتمشى مع التعليمات المنظمة لذلك الموجودة في محفظة التعبئة العامة.

وهذه الطريقة تتيح إمكانية تعديل مكان مركز التعبئة العامة الذي ستضم عليه العربات وسائقيها إذا اقتضى الموقف ذلك كما أنها توفر كثيراً من الوقت لملاءمة ظروف الاستدعاء ويتم تطويرها لإمكانية استخدامها في أقصى سرعة ممكنة لتحقيق أغراض التعبئة العامة من منظور إدارة الأزمات.

ب-إحتياطياً لمواجهة احتمال ضيق الوقت عند طلب استدعاء المهنيين فقد تم تقييدهم بمعرفة القوات المسلحة وأخطرت بذلك جهات عملهم عن طريق اللجان الدائمة للتعبئة العامة وقد أضيف إلى تخطيط استدعائهم بالطريقة العادية أسلوب تبادلي لمواجهة سرعة الاستدعاء حسب الأحوال ويتضمن هذا الأسلوب احتفاظ تلك اللجان ووحدات العمل بأسماء هؤلاء المهنيين ومهنهم لكي يتم استدعاؤهم عند الطلب في حالة العمليات الحربية بإخطار مباشر إلى اللجان الدائمة للتعبئة العامة لكي يتم الانضمام للمهن المطلوبة لكل تشكيل عسكري حسب الخطة الموضوعة والأسماء الموجودة لدى جهات عملهم (دون إعادة ذكر الأسماء والمهن لتوفير الوقت) ووفقاً للتوقيت الزمني الذي يتقرر بمعرفة هيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة (فرع التعبئة).

ثالثا:رؤية مستقبلية في ظل ثورة المعلومات والتكنولوجيا :

١-إن التطور المذهل الذي حققته العلوم التطبيقية خلال حقبة قصيرة يضعنا أمام احتمالات ضخمة قد لا يكون موعدنا معها بعيداً.

وإذا نظرنا إلى تاريخ الدراسات المستقبلية وإذا علمنا أن الخمسين سنة الماضية هي الأخطر على صعيد التقنية العلمية في عمر الإنسان المتطور كله على سطح هذا الكوكب، لأدركنا أن النظرة العلمية الجادة إلى المستقبل بصيغة الدراسة والبحث ارتبطت بالإنجازات العلمية التي أثرت بدورها تأثيراً جدياً على مجمل ما شهده العالم من متغيرات سياسية واقتصادية منذ النصف الثاني من عام ١٩٨٩.

مما جعل الاستراتيجيين ومفكري المستقبل يعتقدون أننا نعيش الآن مرحلة ما بعد العصر الصناعي

ومن أهم مميزات هذه المرحلة أن المجتمع دخل كلياً عصر « الكمبيوتر » وهو عصب الثورة العلمية في العالم الحديث وأنظمة التحكم الآلي، أي أنه أصبح عصر المعلومات حسب تسمية « دانيال بل ».
فالمعرفة الإنسانية ستتضاعف كل عشر سنوات بصورة مذهلة.. والثورة التقنية المقبلة ستعتمد على الإلكترونيات الدقيقة والكمبيوتر والذكاء الصناعي وستحدث ثورة في أنظمة الدفاع العسكري وأدوات الحرب الحديثة، وبذلك سيزداد حجم التهديدات للوطن.
وتأسيساً على ذلك فإن عمليات صناعة وإنتاج المعلومات واستخداماتها سوف تصبح أساس الثورة والقوة وآلية مواجهة التحديات.. وإن العلم والتكنولوجيا هما البوابة الذهبية للعبور إلى القرن الواحد والعشرين.

٢-وفي هذا الإطار نجد أنفسنا وجهاً لوجه أمام تقنية نظم المعلومات كأحد نواتج الثورة العلمية والتقنية الهائلة والتي زاد الاهتمام بتطويرها معتمدة على تكنولوجيا الحاسب الآلي بهدف أساسي هو تحقيق سهولة ودقة وسرعة جمع إنتاج وتقييم وتحليل المعلومات ونشرها وتخزين واسترجاع وتحديث البيانات والمعلومات التي هي أساس التخطيط لتعبئة القوى « الموارد والإمكانيات المادية والبشرية » في القطاع المدني ليس فقط لخدمة إعداد الدولة للحرب وإنما لإدارة الأزمات والكوارث التي تواجه مصر كالزلازل والسيول وعناصر أخرى لم تكن معروفة في مصر منذ فترة من الزمن وكذلك لخدمة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة في المشروعات الكبرى التي تجري على أرض الوطن.

٣- كل هذه الأمور قد وضعها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في فكره عند تطوير العمل بقطاع التعبئة العامة بحيث تم إنشاء قواعد البيانات وتبني أسلوب نظم المعلومات في التعامل مع البيانات والمعلومات الاستراتيجية حتى يساير الثورة العلمية والتكنولوجيا الحديثة، ويكون قادراً على تحقيق أهداف التعبئة العامة.

ويمكن الإشارة هنا إلى بعض قواعد البيانات التي أنشأها الجهاز لخدمة أغراض التعبئة العامة:

أ - قاعدة بيانات القوى البشرية (خريجو الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة والتعليم الثانوي الفني)
ب - قاعدة بيانات الحاصلين على الدرجات العلمية (دبلوم / ماجستير / دكتوراه)
ج - قاعدة بيانات العمالة في القطاع العام والخاص (الحجم والخصائص)
د - قواعد بيانات التجارة الخارجية (صادرات / واردات / ميزان تجاري)
هـ - قاعدة بيانات حركة الإنتاج والتجارة الخارجية.
و - قاعدة بيانات سيارات النقل والمعدات الفنية موزعة على المحافظات.

ولم يبق إلا أن أؤكد على أن البيئة الموضوعية التي تتخذ في إطارها إعداد الدولة للدفاع بيئة شديدة التعقيد والاتساع ومتعددة الأطراف وتواجه كثيراً من الصعوبات والمشاكل مما يجعل الحديث عن نظم المعلومات التي يتبناها الجهاز وكيفية إدارتها الكلية والجزئية أمرا هاماً للغاية لسببين :
(١) حجم المعلومات الكبيرة والخاصة بالموارد والإمكانيات المطلوب الوقوف عليها لتنفيذ تعبئة القوى في مصر.
(٢) التطورات السريعة والتغيرات التي تطرأ على هذه الموارد والإمكانيات يزيد من مسئولية الجهاز في هذا الصدد والذي يتحملها بكل شرف وأمانة.

المراجع

١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - تخطيط التعبئة العامة في جمهورية مصر العربية - القاهرة ١٩٩٦.

٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء- الموارد البشرية والإمكانيات المادية بخطط التعبئة العامة - القاهرة ,١٩٩٦

٣- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء-دليل المعلومات والخدمات الإحصائية - القاهرة ,١٩٩٦

٤- د.حسن شكري - أثر نظم المعلومات على اتخاذ القرارات الاستراتيجية -جامعة القاهرة ,١٩٩٦

٥- د. حسن شكري - الأساليب الحديثة في إنتاج وتنظيم ونشر المعلومات - وزارة القوى العاملة والهجرة - القاهرة ,١٩٩٦

٦- د. حسن شكري - حقائق التاريخ في أزمة الخليج - مكتبة مدبولي الصغير -القاهرة ١٩٩١

■ التعقيب على الورقة الأولى :

لواء/ عبد المنعم سعيد

رئيس هيئة العمليات ق.م الأسبق

عام :

أدت التعبئة العامة دورها فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ على أكمل وجه و حققت الأهداف التى تم تحديدها و مكنت بذلك القوات المسلحة المصرية من تحقيق مهامها بنجاح فى العمليات الحربية .وكما وضح من الورقة البحثية المقدمة فإن قوة الدولة الحقيقية لا تتوقف فقط على قدرتها العسكرية بل تعتمد أيضا على قيمتها من الناحية الاقتصادية و ما يمكن أن تقدمه القاعدة الاقتصادية للمجهود الحربى.

١- أود أن أضيف إلى تعريف التعبئة العامة أن هناك تعبئة للقوات المسلحة كجزء من التعبئة العامة و تعنى تحويل القوات المسلحة من الشكل والحجم الذى تكون عليه (وقت السلم) والحجم المقرر لها وقت الحرب فى أقل وقت ممكن لضمان تنفيذ الإجراءات الخاصة بالفتح التنظيمى لهذه القوات مع ضمان استعواض الخسائر أثناء العمليات.

أ- أنواع التعبئة

(١) من حيث الحجم

(أ) تعبئة شاملة : و هى تعبئة القوات المسلحة و تجهيزها بكافة الإمكانيات المتيسرة لإعدادها للعمليات الحربية المنتظرة

(ب) تعبئة جزئية : وهى تعبئة لجزء من القوات المسلحة لتنفيذ مهمة محدودة

(٢) من حيث أسلوب الإنذار

(أ) تعبئة سرية : يتم فيها كافة الإجراءات للتعبئة دون إعلان رسمي عنها.

(ب) تعبئة علنية : يتم فيها كافة إجراءات التعبئة باستخدام الأسلوب العلني عن طريق وسائل الإعلام المختلفة

(٣) من حيث الغرض :

(أ) لأغراض العمليات : و هي غير محددة المدة و تنتهى بانتهاء العمليات الحربية أو حالة الحرب.

(ب) لأغراض التدريب : تجرى دوريا على مدار العام التدريبى لتدريب الاحتياط أثناء تنفيذ المشروعات.

(ج) لأغراض الاستكمال :

بهذا يمكن القول أن التعبئة فى حرب أكتوبر ٧٣ خططت لتكون تعبئة عامة على مستوى الدولة و للقوات المسلحة تعبئة شاملة و سرية و لأغراض العمليات.

أذكر ذلك حيث أننا نتعرض لنوع آخر من التهديدات تتمثل فى الأزمات و الكوارث سواء الطبيعية أو من صنع الإنسان و هي تحتاج إلى تعبئة من نوع خاص لمجابهة هذه الأزمات و الكوارث بشكل مدروس و منظم مع أهمية إنشاء مراكز لإدارة الأزمات على المستوى القومى و المحلى والتخصصى أسوة بما يتم فى معظم دول العالم حتى يمكن التغلب على الأخطار الناتجة و تحجيم الخسائر لأقل ما يمكن لما له من تأثير على الوضع الاقتصادى للدولة.

٢- العوامل التى أثرت على التخطيط للتعبئة فى حرب أكتوبر ٧٣ :

أ-الموقف السياسي و السياسي العسكري.

ب- الإمكانيات الاقتصادية للدولة .

ج- القوى البشرية للدولة .

د- الوعي القومي و الرأي العام.

هـ إمكانيات النقل و المواصلات.

٣ - الاعتبارات التى بنيت عليها خطة التعبئة :

أ-أن يتم الاستفادة من حجم القوات المسلحة و الذى كانت عليه قبل بدء العمليات الحربية حيث كانت إلى حد كبير تقترب من الحجم المطلوب من حيث الأفراد، نظرا لاتباع أسلوب الاستبقاء للمجندين و عدم تسريحهم بانتهاء فترة التجنيد الإجبارى.

ب- نظرا لاتساع مسرح العمليات الذى اشتمل على مساحة جمهورية مصر العربية كلها فإنه يلزم أن يتسع نطاق التعبئة ليشمل كل الجمهورية و لا يقتصر على منطقة العمليات الحربية فقط.

ج- إن حجم الموارد و الاحتياجات المطلوبة للدولة يجب ان يحقق الاكتفاء الذاتى بما يغطى فترة الحرب و ما بعدها لاحتمالات تعرض الموانئ و المطارات للتوقف وبالتالى توقف عملية الاستيراد.

د- أهمية السرية و الإخفاء فى عملية التعبئة حتى لا تكشف النية لبدء الحرب (بل أنه تم استغلال خطط التعبئة ضمن خطة الخداع الإستراتيجي بأجراء تعبئة للأفراد عدة مرات ثم تسريحهم) و فى الفترة السابقة لشن الحرب مباشرة تم استغلال المشروع الإستراتيجي الخداعى فى إجراء التعبئة للأفراد ثم تسريحهم مع الاحتفاظ بالأفراد المطلوبين فعلا فى خطة الفتح التنظيمى للقوات المسلحة.

هـ - دراسة الأعمال العدائية المنتظرة و مدى تأثيرها على نظام و أسلوب التعبئة وعلى المنشآت الاقتصادية و الأهداف الحيوية و المرافق العامة.
و- أهمية التدريب المستمر على أعمال التعبئة و تطويرها أولا بأول و استغلال فترة الإعداد للحرب فى تقييم النتائج و حل ما يظهر من سلبيات و مشكلات.
ز- المتابعة المستمرة و التنسيق الكامل مع إعداد الدولة للحرب و التى شملت الاتجاهات العامة التالية :-
(١) إعداد القوات المسلحة (التدريب - التسليح - التخطيط للعمليات - تدبير الاحتياجات ...)
(٢) إعداد الاقتصاد الوطنى (وضع السياسات الاقتصادية اللازمة) التركيز على القاعدة الاقتصادية القوية (القطاع العام) لتوفير الاحتياجات المطلوبة (تغطية التكاليف الباهظة لإعداد الدولة للحرب - توفير المنح و القروض من الدول الصديقة - السيطرة على عمليات الاستيراد و التصدير ...)
(٣) إعداد الشعب (ثقافيا - بدنيا - معنويا...)
(٤) إعداد أراضى الدولة كمسرح للعمليات (إنشاء المطارات - الموانئ - الطرق و الكبارى -وسائل المواصلات - تأمين و حماية الأهداف الحيوية - إنشاء المواقع العسكرية ...)
(٥) الإعداد السياسى للمسرح الدولى (بالمحافل الدولية - الأمم المتحدة - الاتفاقات).

٤ - بعض البيانات و الدلائل التى تشير إليها الدراسات التى تمت عن التعبئة فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ :

أ- إن هناك من ٤-٥ أفراد يعملون فى مجالات الصناعة و الزراعة و المواصلات وباقى المجالات الأخرى لخدمة المجهود الحربى فى مقابل كل فرد مقاتل فى القوات المسلحة و بترجمة ذلك فإن حوالى ٤ - ٥ مليون مواطن مصرى كانوا فى خدمة المجهود الحربى مقابل المليون مقاتل فى القوات المسلحة
ب- إن حجم التعبئة فى حرب أكتوبر ٧٣ كانت أقل نسبة من حرب ٦٧ - فقد كان حجم القوات المسلحة فى حرب ٦٧ يعادل ١٦٥ ألف مقاتل ثم تعبئة ٨٢ ألف مقاتل أى ما يعادل ٤٨٪ من حجم القوات بينما فى حرب أكتوبر ٧٣ كان حجم القوات المسلحة يعادل ٨٨٠ ألف مقاتل ثم تعبئة ١٤٦ ألف مقاتل أى ما يعادل ١٦٪ فقط من حجم القوات.
ج- يتأثر نسبيا حجم العملة فى قطاعات الدولة المختلفة نتيجة للتعبئة، و قد وجدت الدراسة حجم التأثير بالآتى :-
قطاع الصناعة ٢٥٪ .
قطاع التشييد و البناء ٢٢٪ .
قطاع النقل و المواصلات ٢٠ ٪.
قطاع الزراعة ١٨ ٪.
قطاع الكهرباء ١٨ ٪.
د- نتيجة للتعبئة من القطاع المدنى فقد زادت طاقة نقل الاحتياجات للقوات المسلحة بمقدار ١٠٠.٠٠٠ طن يوميا - كما زادت طاقة الإخلاء بعربات الإسعاف بمقدار ١٠.٠٠٠ مصاب يوميا.

(بالإضافة إلى طاقات النقل و الإخلاء العسكرية)..
هـ بالرغم من توقف الملاحة بقناة السويس، و بالتالي توقف إيراداتها كمصدر رئيسي من مصادر الدخل (هيئة قناة السويس) إلا أن الهيئة استغلت بعض إمكانياتها ومعداتها خاصة الأحواض العائمة فى استنباط مصادر دخل مناسبة - فى نفس الوقت الذى قدمت فيه و رشها و ترساناتها البحرية الكثير للقوات المسلحة بالجبهة و ساهمت فى إنشاء شبكة المراقبة بالأبراج المعدنية و الاستفادة من معداتها الميكانيكية كالأوناش.
و-لم تقتصر تعبئة السكك الحديدية على القطارات المخصصة للمجهود الحربى بل قدمت ورشها جهودا فى عمليات الإصلاح بالمشاركة مع هيئة النقل العام لمدينة القاهرة.

٥ - تقييم خطة التعبئة لحرب أكتوبر ٧٣ :

تم تنفيذ الخطة بنجاح تام و يدل على ذلك ما يلى :-
أ- خروج القوات المسلحة بعد الحرب بنفس الحجم الذى بدأت به العمليات الحربية تقريبا مما يدل على نجاح أسلوب تعويض الخسائر أثناء القتال أولا بأول.
ب- لم تتعرض الطرق و المواصلات إلى أخطار رئيسية و تم إصلاح ما تعطل منها أولا بأول مما ساهم فى تنفيذ التحركات المطلوبة فى توقيتاتها المحددة.
ج- لم تتعرض الدولة لأى نقص فى المواد التموينية و الاحتياجات الرئيسية المختلفة طوال فترة الحرب و استمر قطاع الإنتاج فى أداء عمله دون انقطاع.
د- تمكنت الأهداف الحيوية و المرافق العامة من إنجاز أعمالها دون توقف.

٦ - التوصيات :

أ- إن حدوث تغيرات جذرية فى المناخ السياسى و الاقتصادى و الاجتماعى بعد حرب أكتوبر ٧٣ أدى إلى تحول الاقتصاد إلى اقتصاد السوق بدلا من اقتصاد الدولة ولاشك أن لذلك تأثيره على خطط التعبئة خاصة أن معظم المنشآت الاقتصادية تتحول إلى القطاع الخاص كذا فإن معظم الاستثمارات الجديدة يملكها القطاع الخاص
ب - إن القوات المسلحة المصرية الآن تعتمد على نوعية المجندين من المستويات الثقافية المرتفعة الذى عادة ما تعمل فى المنشآت الاقتصادية الإنتاجية و الخدمية ويتطلب مراعاة ذلك عند إعداد خطط التعبئة.
ج - عدم إغفال الحقائق التالية :
(١) ارتفاع كفاءة الجندى الاحتياط المدرب فى حرب أكتوبر ٧٣ حيث أمضى خدمة إلزامية + فترة الاستبقاء تصل إلى حوالى ٦ سنوات قبل تسريحه إلى الاحتياط و استدعائه قبل مرور أكثر من عام واحد فى خدمة الاحتياط.
(٢) إن حرب أكتوبر ٧٣ كانت عملية هجومية مدبرة و كان حجم القوات المسلحة قبل الحرب حوالى ٨٥ ٪، أى تقترب من حجم الحرب و عليه لم تختبر التعبئة تحت أسوأ الظروف و هى حدوث عدوان مفاجئ.
د- أهمية إنشاء مراكز قومية و محلية و متخصصة لإدارة الأزمات و هو ما يتطلب تعبئة

خاصة لبعض الموارد الاقتصادية لمجابهتها.
هـ - أهمية المعلومات و دقتها و سرعة الحصول عليها يتطلب تطويرها و الحصول عليها منذ لحظة نشأتها ثم المتابعة المستمرة لتحديث بياناتها ، و يجب توحيد و تجميع مراكز المعلومات فى إطار شبكة معلومات قومية و ليست مراكز منفصلة.

و باعتبار أننا نتحدث فى المحور الاقتصادى يمكننى القول أن الاقتصاد الوطنى لعب دورا رئيسيا فى حرب أكتوبر ٧٣ ، فإن الاقتصاد الوطنى سيتزايد دوره فى مرحلة السلام بعد أن تحول الصراع العربى الإسرائيلى من صراع عسكرى إلى صراع حضارى تلعب فيه القدرة الاقتصادية دورا أكبر فى ظل قوة عسكرية تحمى السلام.

المناقشات :

السؤال من مقرر المحور

فى إطار تحول مصر إلى إقتصاد السوق وتشجيع القطاع الخاص لتحمل المسئولية الكاملة للتنمية الاقتصادية فى البلاد ، ألا تجدون معي ضرورة تعديل بعض نظم التعبئة والقوانين التى تحكمها حتى تلتزم الشركات والأفراد بأوامر التعبئة التى تصدر إليهم سواء كانت وسائل نقل أو مستشفيات أو منشآت وخلافه ؟

إجابة الدكتور حسن شكري

فى الحقيقة ان الجهاز يبذل جهدا مضنياً بهدف تحقيق الحصر الكامل لكافة احتياجات الدولة فى ظروف التعبئة سواء أن كانت لحالات الحرب والدفاع أو سواء كانت فى حالات الكوارث والأزمات، كما ان الجهاز خلال الفترة الماضية لم يجد أى صعوبة فى أسلوب، أو فى إلتزام الجهات التى يطلب منها هذه الوسائل وبصفة عامة فإن القوانين صارمة وتعرض المسئولين للمساءلة المباشرة فى حالة عدم التنفيذ أو التخلف.

د/طه عبد العليم (تعقيب)

كان تحقيق الهدف العسكري والسياسي لحرب أكتوبر شرط التحول من إقتصاد الأوامر الى اقتصاد السوق، وذلك بعد تحقيق الهدف السياسي والهدف العسكري للحرب وتحرير تراب الوطن من الاحتلال الإسرائيلي، أى بعد انتهاء آخر القيود التى فرضت إقتصاد التعبئة وهيمنة الدولة فى الاقتصاد وهو أولوية تحرير سيناء.

ويمثل هذا التحول استجابة للدعوات الى تحرير الاقتصاد المصرى والقطاع العام منذ ما قبل العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧ والأهم أن هذا التحول يمثل أساس ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية النادرة ورفع الإنتاجية وتحقيق الكفاءة وتعظيم التنافسية.

وكانت حرب أكتوبر نقطة الارتكاز فى اتجاه الاقتصاد المصرى للانتقال من التنمية داخلية التوجه الى تنمية خارجية التوجه، ليس فقط بفضل تحقيق السلام وتجاوز ما تفرضه حالة الحرب من ضرورة تحقيق أقصى درجة من الاكتفاء الذاتي وإنما أيضا لأن الحرب مع إسرائيل كان وجهها الآخر هو الصراع مع الغرب وفى ظل السلام والانتقال من الصراع الى بناء مصالح مشتركة وادارة التناقضات بعيدا عن الصدام العدائي أصبح من الممكن للاقتصاد المصرى ان يقدم على المخاطرة المحسوبة لتحقيق الطموح الى تغطية التصدير والرفاهية عبر بناء أسس الاندماج المتكافئ فى الاقتصاد الدولي الذي تتسارع عولمته، وبهدف تجنب مخاطر التهميش فى الاقتصاد العالمي.

الورقة الثانية :

إستخدام البترول فى حرب أكتوبر ١٩٧٣

د. / حسين عبد الله

وكيل أول وزارة البترول سابقا

أولا – البترول وحرب السويس الأولى

البترول اخطر سلاح في الحرب والسلم، فهو مصدر الطاقة التي تحرك معدات الحرب، او تغذى برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل وكل متطلبات الحياة، بما تحتاجه من قوة محركة. ولهذا ينبغي، ونحن نسترجع ذكريات الماضي، ان نركز النظر على تحديات المستقبل، وان نوليها اكبر قدر من الاهتمام.
وتعتبر المشكلة البترولية مشكلة أسعار وتمويل في المقام الأول، إذ لم تكن مشكلة عجز إمدادات الا أثناء حرب السويس الأولى عام ١٩٥٦ عندما فوجئ العالم بإغلاق قناة السويس. وكانت أوروبا الغربية قبل إغلاق قناة السويس تعتمد على الاستيراد لمواجهة نحو ٩٠٪ من احتياجاتها البترولية، وكان نحو ٧٥٪ من وارداتها البترولية يأتيها من الشرق الأوسط شرقي قناة السويس. فلما نشبت الأزمة تمثلت المشكلة الرئيسية في عجز إمكانيات النقل إلى أوروبا. فالناقلة التي كانت تعمل بين الخليج العربي وأوروبا مارة بقناة السويس لم تكن تستطيع نقل اكثر من ٦٠٪ مما تنقله سنويا باستخدام طريق رأس الرجاء الصالح والدوران حول أفريقيا. كذلك أدى توقف الضخ بالأنابيب الموصلة بموانى شرق البحر الموسط إلى نقص طاقة الناقلات العاملة بينها وبين باقي موانى البحر المتوسط. وكان الأسطول العالمي للناقلات موزعا خلال عام ١٩٥٦ بحيث يخدم ربعه موانى الساحل الشرقي للولايات المتحدة ونصفه موانى أوروبا والباقي لخدمة الباقي من الحركة العالمية للبترول. كذلك كان هذا الأسطول عند نشوب الأزمة في حالة تشغيل كامل على أساس استخدام قناة السويس، ومن ثم فان أية زيادة في متوسط طول الرحلة لابد ان يهدد الإمدادات بالنقص.
وقد اهتز اقتصاد أوروبا اهتزازا شديدا نتيجة لغلق القناة مما دعا دول منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي إلى تنشيط أجهزتها المحلية والمشتركة لامتصاص اثر الصدمة وتوزيعها فيما بينها بحيث لا

يقع عبؤها الأكبر على الدول ذات الموقف البترولي الأضعف. وقد ساعد على وضع وتنفيذ الخطة الشاملة المنسقة ان شركات البترول العالمية كانت تسيطر على مصادر البترول وعلى أسطول الناقلات، وان هذه الشركات بحكم جنسيتها او ملكيتها كانت تابعة لدولة او اكثر من دول المنظمة الأوروبية. كذلك تفرع عن الموقف إنشاء العديد من الاجهزة التي تضم الحكومات والشركات. ففي الولايات المتحدة أنشئت لجنة بإشراف الحكومة الأمريكية وتشترك فيها شركات البترول الأمريكية التي تمتلك مصالح بترولية في الخارج، كما أنشئت لجنة مقابلة في أوروبا بإشراف حكومات بريطانيا وفرنسا وهولندا واشترك فيها أهم الشركات الأوروبية وذلك بالاضافة إلى مندوبي الشركات الأمريكية. كذلك تفرع عن هاتين اللجنتين المركزيتين عدد من اللجان المحلية في كل دولة. وهكذا أدى العمل الجماعي المنسق على ضفتي المحيط الأطلسي إلى تحقيق اكبر فائدة من الإمدادات البترولية المتاحة عالميا ومن الأسطول العالمي للناقلات. ومما يجدر ذكره ان الولايات المتحدة قامت في ذلك الوقت بإعفاء شركاتها البترولية من الخضوع لقوانين مكافحة الاحتكار التي تمنعها من المشاركة في خطط مشتركة مستندة في ذلك إلى قانون الإنتاج لأغراض الدفاع الصادر عام ١٩٥٠.

وبغير الدخول في التفاصيل، فقد تحققت الدول الغربية المستهلكة للبترول من ان نجاح الخطة المنسقة بين الحكومات والشركات قد فتح أفاقا جديدة لمواجهة المشاكل مستقبلا حتى لو نشأت خلال فترات السلم. ولذلك قررت عدم حل هياكل اللجان المحلية، بل وكلفتها بوضع التوصيات المناسبة لمواجهة المشاكل اذا تكررت ولتدعيم القوة التفاوضية للدول المستهلكة للبترول. وكان من أهم القرارات الاستراتيجية التي تبنتها تلك الدول في ذلك الوقت : (١) تكوين أرصدة كبيرة للمخزون من البترول داخل أوروبا (٢) توفير اكبر قدر من المرونة لوسائل نقل الزيت عبر الطرق البديلة ولعمليات تكرير الزيت، ومن ثم اتسعت سعة وحجم الناقلات كما توطنت صناعة التكرير في الدول المستهلكة وحرمت من ثمارها الدول المصدرة للبترول (٣) تنويع مصادر الإمدادات البترولية ومن ثم اهتمت الشركات بتنمية حقول شمال وغرب إفريقيا وبحر الشمال والآسكا وغيرها (٤) التشاور المتبادل والتخطيط المناسب عن طريق الحكومات والشركات، على أن يؤخذ في الاعتبار مصلحة المستهلكين ووضع أوروبا في مركز افضل لمواجهة أي انقطاع مؤقت في الإمدادات البترولية او توقف إمكانيات النقل.

ثانيا – كيف استخدم البترول كسلاح في حرب أكتوبر ؟

في ظل السياسة الغربية المنسقة، وبمعاونة شركاتها العالمية، ارتفع تدفق البترول العربي من نحو مليون برميل يوميا عام ١٩٥٠ إلى نحو ٢٠ مليون قبيل حرب أكتوبر، كما خفضت الشركات العالمية أسعاره الاسمية عام ١٩٥٩ وعام ١٩٦٠ وهو ما دعا لإنشاء منظمة أوبك. كذلك تآكلت القيمة الحقيقية لتلك الأسعار، إذ انخفض سعر البرميل من الزيت العربي الخفيف من نحو ٢.٢ دولار عام ١٩٤٧ إلى نحو ١.٨٠ عام ١٩٦٠ حيث استمر ثابتا عند هذا المستوى حتى عام ١٩٧٠، بينما ارتفعت بنسبة ٣٠٠٪ أسعار صادرات الدول الصناعية، والتي كانت الدول البترولية تنفق عليها حصيلة صادراتها البترولية. بذلك صار سعر البرميل عام ١٩٧٠ مقوما بدولارات ١٩٤٧ لا يزيد على ٧٠ سنتاً، كما لا يتجاوز نصيب الدول المصدرة للبترول نصف ذلك السعر (أي ٣٥ سنتاً).
اما المشكلة البترولية خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ فلم تكن مشكلة عجز إمدادات، كما كانت أثناء حرب السويس الأولى، بل كانت مشكلة ارتفاع أسعاره إلى أربعة أمثال ما كانت عليه قبيل الحرب. وكان

الاعتقاد السائد حتى نشوب القتال في حرب أكتوبر ١٩٧٣ ان شوكة العرب قد انكسرت إلى الأبد بهزيمة ١٩٦٧، وبالتالي فان ثروتهم البترولية سوف تستمر في التدفق إلى الدول الصناعية المستهلكة للبترول وبالأسعار التي تراها تلك الدول مناسبة. ومن دلائل ذلك الاعتقاد ان احمد زكي يماني، وزير البترول السعودي وقتذاك، كان قد طلب في سبتمبر ١٩٧٢ عقد اتفاقية بترول تجارية خاصة تقوم بموجبها الولايات المتحدة بإزالة القيود المفروضة على البترول السعودي، والسماح للسعوديين بالاستثمار في سوق البترول الأمريكية، وذلك مقابل ضمانات سعودية طويلة الأجل بعدم انقطاع الإمدادات البترولية. ألا أن هذا العرض السعودي قوبل بفتور في واشنطون التي كانت على يقين بان البترول سوف يستمر في التدفق بأسعاره المتدنية وان الدول الغربية المستوردة للبترول ليست في حاجة إلى الضمانات السعودية.

كذلك استند هذا الاعتقاد إلى ما كان يذاع من ان الدول العربية المصدرة للبترول قد اقتنعت تماما بضرورة فصل البترول عن السياسة، ومن ذلك ما صرح به الملك فيصل لمجلة المصور يوم ٤ أغسطس ١٩٧٢ حيث قال « انى اذكر ان البعض طرح تلك الفكرة في مؤتمر قمة الرباط، ولكن اعترض عليه من قبل جمال عبد الناصر على أساس انه سيؤثر على اقتصاديات الأقطار العربية، ويتعارض مع قدرتها على تدعيم القدرة العربية على الاحتمال. وفى نفس الوقت فان مثل هذا الإجراء لن يؤثر على أمريكا لأنها ليست في حاجة إلى بترولنا او بترول أي قطر آخر في الخليج العربي قبل عام ١٩٨٥. لذلك اعتقد ان هذا الاقتراح يجب ان يستبعد، وانى لا أعتقد بفائدة اعادة مناقشته في هذا الوقت ».
واستبعد أيضا ما تردد من ان الرئيس السادات قد اقنع الملك فيصل باستخدام سلاح البترول أثناء زيارته للسعودية في نهاية أغسطس ١٩٧٣، لأن ذلك القول كان يتعارض مع حرص السادات الشديد على تكتم قراره بدخول الحرب، وكان من شأن طلب دخول البترول سلاحا في الحرب الكشف عن نواياه واحتمال تسربها إلى العدو. بل ان تصرفات السادات، ومنها ترحيل الخبراء الروس عام ١٩٧٢، كانت توحي بأنه لن يحارب. ولذلك لم يكن معقولا ان يطلب من الملك فيصل استخدام سلاح البترول في حرب يعتمد نجاحها في المقام الأول على مباغتة العدو.
هل كان الاعتقاد السائد بان البترول لن يستخدم كسلاح ضد الدول المساندة لإسرائيل، وبصفة خاصة الولايات المتحدة، جزءا من حملة التمويه التي اعتمد عليها العرب لتضليل اسرائيل وتأكيد استنامتها حتى تؤتى المفاجأة العسكرية نتائجها المرجوة ؟

ان سرد الواقع التاريخي يمكن ان يقدم الإجابة على هذا التساؤل وان يوضح الكيفية التي استخدم بها البترول كسلاح في حرب أكتوبر. فبعد ان عجزت أوبك خلال عقد الستينات في تحقيق مكاسب ذات قيمة لأعضائها من الدول المصدرة للبترول، وبعد ان اشتد الطلب العالمي على البترول نتيجة لتآكل أسعاره على نحو ما سبق شرحه، أخذت الدول المصدرة للبترول في الضغط على الشركات لرفع الأسعار. وقد نجحت الثورة الليبية - بالاضافة إلى ظروف أخرى لا محل لشرحها - في ابرام اتفاقية طرابلس مع الشركات العالمية عام ١٩٧٠، كما أعقبتها اتفاقية طهران التي أبرمتها مع الشركات دول الخليج البترولية في مستهل ١٩٧١. وبذلك زيد سعر البترول في الخليج بنحو ٣٥ سنتا للبرميل، كما تقررت زيادة سنوية بمقدار ٥ سنت للبرميل و٥ , ٢٪ لمواجهة التضخم النقدي العالمي وانخفاض قيمة الدولار الذي يستخدم في تسعير البترول. كذلك تضمنت اتفاقية طهران ثبات الأسعار على هذا الأساس لمدة

خمس سنوات.

غير ان قيمة الدولار لم تلبث ان تدهورت أثر قرار تعويمه في ١٥ أغسطس ١٩٧١ وما تبعه من تخفيض قيمته رسميا في ١٧ ديسمبر ١٩٧١، مما دعا دول أوبك إلى المطالبة بتعويض النقص في القيمة الحقيقية لأسعار البترول. وانتهت المفاوضات إلى ابرام اتفاقية جنيف الأولى التي زيدت بمقتضاها الأسعار بنحو ٨,٥٪. فلما خفضت قيمة الدولار للمرة الثانية في ١٣ فبراير أبرمت اتفاقية جنيف الثانية في يونيو ١٩٧٣ متضمنة زيادة الأسعار بنحو ١١,٩٪ مع النص على تصحيح الأسعار شهريا تبعا لتقلب العملات. هكذا كان الوضع خلال الشهور التسعة التي سبقت حرب أكتوبر والتي اشتد خلالها أيضا الطلب العالمي على البترول نتيجة للانتعاش الاقتصادي الذي ساد خلال الفترة ١٩٧١-١٩٧٣. ومع ان اجل اتفاقية طهران كان يمتد حتى ١٩٧٥، إلا أن دول أوبك أخذت تطالب بإعادة النظر فيها وتعديلها بما يتلاءم مع الظروف التي استجدت، وخاصة بالنسبة لمعدل تصحيح اثر التضخم الذي حددته الاتفاقية عند ٢,٥٪ بينما تراوحت زيادة أسعار صادرات السلع المصنعة في الدول الغربية حول ٦-٨ ٪ سنويا خلال السنوات ١٩٧٠-, ١٩٧٢

ومع ان تلك المطالب كانت تنحصر في اطار العلاقات التجارية القائمة بين الدول البترولية والشركات المتعاملة معها، إلا أن نيكسون رئيس الولايات المتحدة آنذاك لم يتردد في تحذير القادة العرب بصورة علنية في المؤتمر الصحفي الذي عقد في البيت الأبيض يوم ٥ سبتمبر ١٩٧٣ بأنهم سيخسرون أسواقهم اذا استمروا في المطالبة بزيادة الأسعار ومذكرا إياهم بمصير دكتور مصدق عندما قام بتأميم البترول الإيراني. هكذا كانت الغطرسة المقتنعة بان شوكة العرب قد انكسرت إلى الأبد، وان قدرتهم على المطالبة بزيادة الأسعار لا يمكن ان تتجاوز الحدود التي تقدرها الدول المستهلكة للبترول وتقوم بتنفيذها شركات البترول العالمية، كما سنبين بعد قليل.

وقد عقد اجتماع وزاري استثنائي لدول أوبك في فيينا يومي ١٥-١٦ سبتمبر ١٩٧٣ حيث تقرر ان تتفاوض الدول بصورة فردية او جماعية مع الشركات لرفع الأسعار وتحدد لبدء المفاوضات بين مجموعة الخليج والشركات في فيينا يوم ٨ أكتوبر ١٩٧٣. وكانت المعارك قد سبقت هذا الموعد بيومين ومع ذلك التقى مندوبو الطرفين في الموعد المحدد حيث عرض ممثلو الشركات تعديل اتفاقية طهران فيما يخص معدل تصحيح التضخم بجعله ٨٪، وكان السعر قد بلغ نحو ٣ دولارات، وبذلك يرتفع السعر إلى ٣,٢٥دولارا للبرميل.

وكانت نتائج المعارك على الجبهة المصرية أخذت تؤكد ان الجانب العربي سوف يفلح في استرداد كرامته، ومع ما هو معروف من ارتباط أسعار البترول بالسيادة الوطنية، اشتدت عزيمة المفاوضين العرب، ومعهم إيران، فرفضوا مقترح الشركات في فيينا. أدركت الشركات حقيقة ما يجرى في ساحة القتال، فعادت تعرض رفع نسبة الزيادة إلى ١٥٪ لكي يصبح السعر ٣.٤٦ دولارا للبرميل، الا ان فريق الخليج - الذي عززت المعارك موقفه التفاوضي - رفض مرة أخرى اقتراح الشركات وطالب - من منطلق تفاوضي - ان تكون الزيادة ١٠٠٪، ولو انه كان مستعدا لقبول ٧٠٪ بحسب دراسة أعدتها في ذلك الوقت منظمة أوبك. عندئذ قام مفاوضو الشركات بالتشاور مع مجالس إداراتهم فجاءهم الرد بان الشركات لا تستطيع ان تذهب إلى ابعد من ذلك بدون التشاور مع حكومات الدول المستهلكة للبترول (وهذا ما

يؤكد مرة أخرى ارتباط البترول بالسياسة، ابتداء من حرب السويس الأولى ١٩٥٦ مرورا بعام ١٩٦٧ واستمرارا منذ ١٩٧٣ وحتى الآن).

وبعد ان توقفت المفاوضات يومين (١٠-١٢ أكتوبر) استطلعت الشركات خلالهما آراء عدد من الحكومات الرئيسية المستهلكة للبترول ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ، فيما اذا كان يجب عليهم تحسين الأسعار إلى الحد الذي يجعلها مقبولة من دول أوبك، جاء رد الحكومات سلبيا وبالإجماع تقريبا. عندئذ طلب ممثلو الشركات في فيينا من دول أوبك يوم ١٢ أكتوبر تأجيل المفاوضات لمدة أسبوعين لإجراء مشاورات أخرى مع الحكومات المستهلكة للبترول. وكانت بشائر الانتصار العربي في الحرب قد تأكدت، فرفض وزراء الخليج ذلك الاقتراح وتوقفت المفاوضات.

وفي يوم ١٥ أكتوبر خرجت طائرة مصرية تحمل وفدا بتروليا برئاسة وزير البترول المصري آنذاك، المرحوم احمد هلال، ثم توقفت في الرياض لكي يصعد إليها وفد سعودي برئاسة احمد زكي يماني، واتجهت بعد ذلك إلى الكويت حيث شهد فندق شيراتون بها اخطر القرارات التي نقلت السيادة كاملة على صناعة البترول إلى أصحابها الشرعيين.

بدأ الاجتماع يوم ١٦ أكتوبر بمشاركة وزراء البترول في دول الخليج الأعضاء في أوبك، وهي السعودية والكويت والعراق والإمارات وقطر بالاضافة إلى إيران، حيث تقرر، من جانب واحد ولأول مرة في تاريخ صناعة البترول، زيادة سعر البترول بنسبة ٧٠٪ وبذلك ارتفع السعر من ٣ دولارات إلى ١٢.٥ دولار للبرميل. ولم تشارك مصر علنا في هذا الاجتماع لأنها لم تكن عضوا في منظمة أوبك، وكان القرار صادرا باسم المنظمة. ولكن مصر كانت تحمل المسئولية الكاملة عن القرار بحكم انتصارها في المعارك التي استردت الكرامة العربية، والتي استهانت بها الدول المستهلكة للبترول إلى الحد الذي جعلها ترفض عرض اليماني ضمان استمرار الإمدادات البترولية كما ذكرنا.

في اليوم التالي (١٧ أكتوبر) عقد اجتماع لوزراء الدول العشر الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) وكانت مصر عضوا بها. ولأن الاجتماع كان يتسم بالصفة السياسية فقد اجتمعت الوفود تحت عنوان « مؤتمر وزراء البترول العرب » بدلا من الاجتماع العادي لمجلس وزراء المنظمة. وقد تقرر في ذلك الاجتماع خفض إنتاج البترول فورا بنسبة ٥٪ شهريا، كما تلاه اجتماع ثان يوم ٤ نوفمبر حيث تقرر أثناءه ان يكون الحد الأدنى للخفض ٢٥٪ حتى ذلك التاريخ مع الاستمرار في الخفض الشهري بنسبة ٥٪. ولأن إنتاج دول أوبك كان عند الطاقة الإنتاجية القصوى خلال سبتمبر ١٩٧٣ لم يكن بمقدور الدول غير العربية تعويض الخفض في الإنتاج العربي. وبذلك انخفض إنتاج البترول العربي من نحو ١٩,٩ مليون برميل يوميا خلال سبتمبر ١٩٧٣ إلى نحو ١٥,٣ مليون ب/ى بنسبة ٢٣٪. اما باقي دول أوبك وهي إيران وفنزويلا ونيجيريا وإندونيسيا فلم يرتفع إنتاجها خلال الفترة المذكور بأكثر من ٣٪ (من ١٢,٨ مليون ب/ى إلى ١٣,١ مليون). وبذلك انخفض إنتاج أوبك نتيجة لانخفاض إنتاج الدول العربية الأعضاء بها من نحو ٣٢,٦ مليون ب/ى إلى ٢٨,٤ مليون بنسبة ١٣٪.

وكان من بين الدول العربية من يرى المبادرة فورا بتأميم البترول والمصالح الاقتصادية للدول المساندة للعدو الصهيوني، وبخاصة المصالح الأمريكية والهولندية، بينما رأت السعودية الاكتفاء بإدانة موقف أمريكا والتنبيه إلى الثمن المرتفع الذي ستدفعه الدول الصناعية نتيجة للدعم الأمريكي غير المحدود لإسرائيل. فلما أعلن نيكسون يوم ٢٠ أكتوبر عن صفقة مساعدة عسكرية مقدارها ٢,٢ مليار دولار لإعادة تسليح اسرائيل، انضمت السعودية إلى باقي المنتجين العرب حيث أعلنت المقاطعة البترولية لكل من الولايات المتحدة وهولندا التي تبنت موقفا معاديا أثناء اجتماع السفراء العرب في لاهاي، واضيفت البرتغال إلى الدول المقاطعة لسماحها باستخدام مطاراتها في إمداد اسرائيل بالمعدات العسكرية.

غير ان المقاطعة البترولية العربية لم تلبث ان أخذت في التراخي وتلاشت إلى حد كبير في نهاية مارس ١٩٧٤، عندما تم رفعها بالنسبة للولايات المتحدة، وقد أيدت مصر هذا الاتجاه إذ كانت الولايات المتحدة تشترط إزالة الحظر البترولي قبل ان تقوم بجهد أمريكي جدي للتوصل إلى حل سلمي في المنطقة. اما سوريا والعراق وليبيا فقد استمرت في مقاطعة الولايات المتحدة لفترة من الزمن بعد ان رفعتها غالبية الدول.

ونعود إلى اثر حرب أكتوبر في تحقيق المكاسب البترولية، حيث تأكد منتجو البترول انهم لن يعاملو بعد الانتصار المصري على انهم جزء ثانوي في الاقتصاد الدولي الذي تسيطر عليه الدول الصناعية الغربية وشركاتها البترولية الكبرى. كذلك تأكدت هذه الثقة بالنفس بعد ان قبلت الشركات صاغرة زيادة الأسعار التي تقررت في اجتماع ١٦ أكتوبر وساندتها قرارات المقاطعة في ١٧ أكتوبر بتقليص المعروض دون بدائل في أسواق البترول. وكانت هذه هي المرة الأولى التي ينجح فيها أي تجمع لمنتجي المواد الأولية في العالم الثالث في السيطرة على مواردهم الطبيعية بمثل تلك الصورة الحاسمة. ولما طلبت الشركات عقد جلسة في فيينا في أواخر نوفمبر ١٩٧٣ مع ممثلي الدول المصدرة للبترول من اجل «استيضاح» السياسة السعرية الجديدة، أصرت منظمة أوبك على ألا تكون الجلسة بأي حال جلسة مفاوضات، وانه مهما يكن هيكل الأسعار في المستقبل، فانه سيتحدد بقرارات منفردة من المنظمة وليس من أية جهة أخرى.

وتأكيدا لهذا الموقف اجتمع وزراء الخليج اعضاء أوبك في طهران يومي ٢٢-٢٣ ديسمبر ١٩٧٣ حيث تقرر رفع سعر البترول مرة ثانية إلى ١١,٦٥ دولارا للبرميل ساريا من أول يناير ١٩٧٤، أي بزيادة ١٣٠٪ على المستوى الذي تقرر في اجتماع ١٦ أكتوبر.

وتوالت بعد ذلك القرارات النابعة من السيادة الوطنية التي استردتها الدول البترولية تحت مظلة انتصارات أكتوبر. فقد كانت اتفاقية المشاركة التي أبرمت مع الشركات عام ١٩٧٢ تتيح للدول البترولية حق تملك ٢٥٪ من مرفق إنتاج البترول الخام على ان ترتفع تلك النسبة إلى ٥١٪ بعد عشر سنوات أي في عام ١٩٨٢. وبدلا من انتظار السنوات العشر، استطاعت دول الخليج ان ترفع نسبة المشاركة في مستهل ١٩٧٤ إلى ٦٠٪ . وتلا ذلك - كما هو معروف - سلسلة من القرارات والإجراءات التي انتهت بالتملك الكامل لكافة المنشآت البترولية القائمة على ارض الدول البترولية.

وهكذا جاءت المحصلة النهائية لتداعيات حرب أكتوبر ممثلة في اعادة هيكلة صناعة البترول بحيث ارتفعت إيرادات تصدير البترول في الدول العربية المصدرة للبترول من نحو ١٤ مليار دولار عام ١٩٧٢ إلى نحو ٧٥ مليار دولار عام ١٩٧٤ ثم تصاعدت لتبلغ ٩١ مليار دولار عام ١٩٧٧ قبل ان تقفز إلى ١٤٦ مليار عام ١٩٧٩ والى ٢١٣ مليار عام ١٩٨٠ اثر قيام الثورة الإيرانية.

اما مصر فلم تستفد من ارتفاع أسعار البترول خلال عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥، إذ عجزت مواردها البترولية عن الوفاء باحتياجاتها مما دعاها إلى استخدام حصيلتها المحدودة من العملة الأجنبية في استيراد ما بلغت قيمته من البترول ٣٠٠ مليون دولار خلال العامين المذكورين، وهو مبلغ باهظ بمعايير ذلك الوقت وحجم الموازنة المصرية.

ومن ناحية أخرى، كانت هناك ترتيبات سابقة على الحرب لكي تحصل مصر على معونات بترولية من بعض الدول الشقيقة، فأوفى البعض بما وعد، غير ان البعض الأخر والذي اغضبه توقف المعارك، أعاد الناقلات المصرية فارغة بعد ان وصلت إلى موانيه وبقيت فيها أياما تنتظر شحنها بما تم الاتفاق عليه.

ثالثا - دروس مستفادة من حرب أكتوبر

(١) اعتمد منتجو البترول على الانتصار المصري، وكسر خرافة التفوق العسكري الإسرائيلي، في استرداد حقوقهم المشروعة في مواجهة العجرفة التي كانت تبديها شركات البترول العالمية بمساندة الدول الصناعية الغربية المستهلكة للبترول أثناء التفاوض غير المجدي على نحو ما سبق شرحه.

وبذلك استطاعت الدول البترولية زيادة أسعار البترول، لأول مرة بصورة منفردة، من ٣ دولارات للبرميل يوم ٦ أكتوبر، إلى نحو ١١,٦٥ دولار اعتبارا من أول يناير ١٩٧٤. وكان أعلى سعر عرضته الشركات خلال مفاوضاتها مع دول أوبك لا يتجاوز ٣,٤٦ دولار للبرميل. وبذلك ارتفعت حصيلة تصدير البترول في الدول العربية المصدرة للبترول من ١٤ مليار دولار عام ١٩٧٢ إلى ٧٥ مليار عام ١٩٧٤ كما ذكرنا.

(٢) عجلت انتصارات أكتوبر بتنفيذ اتفاقيات المشاركة، بل وتجاوزتها، إذ رفعت دول الخليج نسبة مشاركتها في الصناعة من ٢٥٪ إلى ٦٠٪ في مستهل ١٩٧٤، بدلا من الانتظار حتى عام ١٩٨٢ لكي ترتفع النسبة إلى ٥١٪ وفقا لاتفاقية المشاركة.

(٣) اتخذت المقاطعة البترولية، وخفض إنتاج البترول العربي، صورة سلاح بترولي بما صدر عنها من إعلانات سياسية، ولكن المقاطعة ساعدت من ناحية أخرى في دعم قرارات زيادة الأسعار بما انعكس في أسواق البترول العالمية من نقص شديد في الإمدادات البترولية وعجز باقي الدول المنتجة للطاقة عن تعويضه.

وهنا يمكن القول بان المصلحة المشتركة قد التقت بين الأهداف السياسية لحرب أكتوبر وبين الأهداف المالية والاقتصادية لمنتجي البترول. أي ان البترول وان كان قد دخل متأخرا لتحقيق مكاسب مادية عجز عن تحقيقها بالتفاوض قبل الحرب وخلال أيامها الأولى، الا انه استخدم أيضا كوسيلة للضغط سياسيا بعد ان توقفت المعارك، واتجهت النوايا إلى استثمار الانتصار العسكري لتحقيق الأهداف السياسية للحرب.

(٤) لم تستفد مصر من ارتفاع الأسعار لان مواردها البترولية عجزت عن الوفاء باحتياجاتها خلال عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥ وبلغت صافي وارداتها البترولية نحو ٣٠٠ مليون دولار خلال العامين المذكورين، وان كانت قد استفادت فيما بعد عندما تحولت إلى دولة مصدرة للبترول اعتبارا من عام ١٩٧٦.

وكما ذكرنا، فقد أحجمت دولة عربية عن تقديم يد المساعدة نتيجة لاختلاف الرؤية حول إدارة المعارك واتخاذ المواقف السياسية المناسبة لظروف ما بعد وقف القتال. وفي ذلك ما ينبغي استيعابه كدرس

لمواجهة تحديات المستقبل. وبصفة خاصة لا يجب ان نتوقع الحصول على البترول كهبة او بشروط ميسرة اذا ما تحولت مصر إلى دولة مستوردة للبترول وهو ما سنعرض له تفصيلا فيما بعد.

رابعا – كيف استردت الدول الصناعية هيمنتها على البترول

تطول القصة اذا حاولنا شرح السياسات التي انتهجتها الدول الصناعية الغربية لدعم قوتها التفاوضية في مواجهة الدول المصدرة للبترول، ولاستعادة السيطرة على تدفق البترول وتسعيره. ولذلك سوف نكتفي فيما يلي بالإشارة إلى أهم معالم تلك السياسة :

(١) كما شرحنا تفصيلا، لم تلجأ المجموعة الصناعية الغربية إلى حل الاجهزة التنسيقية التي أنشأتها لمواجهة الأزمة عام ١٩٥٦، واستمرت في استخدامها حتى عندما كانت شركاتها تسيطر سيطرة شبه كاملة على صناعة البترول العالمية. فلما صدمتها زيادة أسعار البترول في ظل حرب أكتوبر، قامت عام ١٩٧٤ بإنشاء وكالة الطاقة الدولية وأدمجت فيها الجهاز الذي احتفظت به منذ ١٩٥٦ مع توسيع اختصاصاتها وإمكانياتها خدمة للمصالح الغربية في مجال الطاقة بصفة عامة وفى البترول بصفة خاصة.

ولا يتسع المجال لشرح البرامج والأساليب التي استخدمتها الدول الصناعية الغربية وتمكنت عن طريقها من السيطرة مرة أخرى على السوق العالمية للبترول. ومن ذلك إعداد وتنفيذ برامج صارمة لترشيد استخدام الطاقة عموما والبترول بصفة خاصة، والتوسع في حجم السوق الفورية، والاحتفاظ بمخزون تجارى وإستراتيجي كبير للمناورة به في أوقات الشحة البترولية، ثم إدخال البترول في البور صات العالمية التي تضارب على مدار الساعة في اسعاره، وفرض ضرائب باهظة على الاستهلاك المحلى للمنتجات البترولية كلما انخفض سعر البترول الخام مما حجب عن المستهلك اثر ذلك الانخفاض وأدى إلى تقلص الاستهلاك والواردات، الخ.

(٢) يتسم البترول، باعتباره موردا طبيعيا ناضبا، بوجود ما يعرف أصطلاحا بالريع البترولي، ويعتبر توزيعه موضع خلاف رئيسي بين الدول المنتجة للبترول والدول المستهلكة له. إذ كلما انخفض سعر البترول الخام تضاءل نصيب الدول المنتجة من ذلك الريع والعكس صحيح. ويمكن تعريف الريع البترولي بأنه يمثل الفرق بين التكلفة الكلية (إنتاج ونقل وتكرير وتسويق) وبين سعر المنتجات المكررة في أسواق المستهلك النهائي. ويتوزع الريع البترولي – بعد استبعاد كافة التكاليف وأرباح الشركات الوسيطة – بين الدول المصدرة (معبرا عن نصيبها بالفرق بين تكلفة الإنتاج وسعر البترول الخام) وبين حكومات الدول المستوردة (معبرا عنه بما تحصل عليه في صورة ضرائب تفرضها على المنتجات البترولية).

وقد دأبت الدول الصناعية المستوردة للبترول على زيادة ضرائبها البترولية في كل مرة ينخفض فيها سعر البترول الخام، سواء في صورته النقدية أم في صورته الحقيقية، وبذلك حجبت عن المستهلك النهائي الأثر المتوقع من انخفاض سعر الزيت الخام وهو زيادة الاستهلاك وارتفاع الطلب على البترول.

وتستند حصة الدول المنتجة في مشروعيتها إلى ان البترول يعتبر مصدرا طبيعيا ناضبا، وما تحصل عليه كنصيب في الريع يعوضها جزئيا عن نضوب تلك الثروة ويعتبر ثمنا لها مستقلا عن تكلفة الإنتاج. ومن ناحية أخرى، فان هذا النصيب يساعدها على توفير استثمارات تستخدم في البحث عن حقول جديدة وتنميتها لضمان تلبية الاحتياجات المتزايدة للمستهلكين مما يحميهم من الشحة البترولية وما

يقترن بها من صدمات سعرية.

ومن ناحية ثانية، فقد انتفعت بعض الدول المنتجة/المستوردة للبترول، مثل الولايات المتحدة، من عدم خضوع البترول لاتفاقيات جات فوضعت من السياسات، في أوقات مضت، ما يحمي أسعار بترولها المحلي من الانهيار أمام منافسة البترول المستورد الرخيص. ومن تلك السياسات تحديد الواردات البترولية بحصص معينة ومنح المستوردين تراخيص للاستيراد في حدود تلك الحصص. وكانت تلك التراخيص تتداول في الأسواق الأمريكية بأسعار تمثل الفرق بين سعر البترول المحلي المرتفع وبين سعر البترول المستورد.

ومن أمثلة توزيع الريع البترولي بصورة تجحف نصيب الدول المصدرة للبترول، ان برميل المنتجات المكررة كان يباع للمستهلك النهائي في غرب أوروبا بنحو ١١,٤٢ دولارا عام ١٩٧٠. وباستقطاع إجمالي التكاليف، بما في ذلك تكلفة الإنتاج والنقل والتكرير والتوزيع وأرباح الشركات الوسيطة، كان الريع الصافي يقدر بنحو ٦,٠٧دولار لم تحصل منه الدول المصدرة للبترول على اكثر من ١,٤٢ دولار وهو ما يعادل ٢٣٪ بينما كانت حكومات الدول المستهلكة للبترول تحصل على ٤,٦٥ دولار او ما يعادل ٧٧٪.

فلما استردت الدول المصدرة للبترول، في ظل حرب أكتوبر، حريتها في تحديد الأسعار، تحول توزيع الريع البترولي إلى صالحها. ففي عام ١٩٧٥ بلغ سعر البرميل للمستهلك النهائي في المجموعة الأوروبية نحو ٢٧,٩٠ دولارا بينما بلغ صافي الريع نحو ١٨,٩٠ دولارا موزعا بنسبة ٥٢٪ للدول المصدرة وبنسبة ٤٨٪ للدول المستوردة. وبلغ نصيب الدول المصدرة ذروته عام ١٩٨٠ عندما كانت تحصل على نحو ٣٤,٣٠ دولارا للبرميل (٦٤٪ من صافي الريع) مقابل ١٨,٩٥دولارا لضرائب الحكومات الأوروبية (٣٦٪)، بينما بلغ السعر للمستهلك النهائي في العام المذكور نحو ٦٥,٥٠ دولار.

غير أن أسعار البترول الخام لم تلبث أن أخذت في التآكل خلال النصف الأول من الثمانينات ثم انهارت عام ١٩٨٦ من نحو ٢٨ دولارا عام ١٩٨٥ إلى نحو ١٣ دولارا. عندئذ لم تسمح الدول الأوروبية بانتقال الانخفاض إلى المستهلك النهائي، مما كان سينعكس أثره في زيادة الطلب على البترول، بل سارعت إلى زيادة ضرائبها البترولية بحيث ارتفعت من نحو ٢٢,٥٠ دولارا عام ١٩٨٥ إلى نحو ٣٠ دولار عام ١٩٨٦ واستمرت في الزيادة إلى أن بلغت نحو ٦٦ دولاراً عام ١٩٩٥. ويأتي مشروع الاتحاد الأوروبي لفرض ضريبة الكربون بحجة حماية البيئة كعبء إضافي على هيكل الضرائب البترولية التي تتحيز لصالح الفحم رغم انه المصدر الأكثر تلويثا للبيئة.

اما سعر البترول الخام (معبرا عنه بسعر سلة أوبك تسليم أوروبا) فقد استمر في التآكل بحيث انخفض من ١٩,٣٣ دولار عام ١٩٩١ إلى ١٨,٢٢ عام ١٩٩٢ والى ١٦,٠٧ عام ١٩٩٣ والى ١٥,٥٣ دولارا عام ١٩٩٤. وإذا كان السعر قد انتعش قليلا خلال ١٩٩٦ وحافظ على بعض استقراره خلال ١٩٩٧، الا انه لم يلبث ان أنهار منذ بداية ١٩٩٨ وحتى الآن إلى مستوى غير مسبوق خلال عقد التسعينات.

وبإستبعاد تكاليف الإنتاج والنقل، من تلك الأسعار، يبلغ نصيب الدول المصدرة من صافي الريع نحو ١١ دولارا عام ١٩٨٦ ونحو ١٤,٥٥ دولار في عامي ١٩٩١-١٩٩٢ ونحو ١٢,٣٥ دولار عام

١٩٩٣ . بذلك انعكس توزيع الريع البترولي بحيث لم تعد الدول المصدرة تحصل منه على أكثر من ٢٠٪.

وإذ تعتبر المجموعة الصناعية الغربية OECD الشريك التجاري الرئيسي في مبادلة البترول بالسلع التي تصدرها المجموعة إلى دول أوبك ، فان تطور الأسعار في الجانبين يمكن أن يعبر عن القيمة الحقيقية لسعر البترول. وبعبارة أخرى فإن استبعاد آثر التضخم معبرا عنه بالرقم القياسي لأسعار صادرات المجموعة الصناعية الغربية والذي ارتفع من ١٠٠ إلى حوالي ٣٠٠ خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٩١ يوضح أن أسعار البترول الخام مقومة بدولارات عام ١٩٧٣ قد انهارت إلى نحو ٥,٩٠ دولار في المتوسط خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩١. كذلك شهدت الفترة ١٩٩١-١٩٩٨ استمرار تآكل السعر في صورتيه الإسمية والحقيقية بحيث يكاد السعر الحقيقي في الوقت الحاضر يهبط إلى مستواه قبيل حرب أكتوبر.

(٣) هكذا تآكلت المكاسب التي حققتها انتصارات أكتوبر ، كما تآكلت الاحتياطات المالية التي تراكمت نتيجة لارتفاع أسعار البترول، بل وزاد علي ذلك ما أنتجته أزمة الخليج عام ١٩٩٠ من تداعيات سلبية في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية بالنسبة للمنطقة العربية. ومن هنا نستخلص ان البترول لا يمكن ان يلعب دورا مؤثرا في مواجهة التحديات التي ستواجهها المنطقة العربية خلال المستقبل المنظور ، ما لم يدرك العرب ان مصيرهم مهدد بقوى متربصة، وان نجاتهم تتوقف على مدى وقوة التلاحم الذي يجمع بين صفوفهم.

وإذا كانت الدول الصناعية الغربية، وهى المسئولة عن نحو ٦١٪ من الاستهلاك العالمي للبترول ونحو ثلاثة أرباع الواردات البترولية، قد قامت ومازالت تقوم بتنسيق سياساتها بما يحقق مصالحها المنفردة والمشتركة، فما الذي ينبغي ان تقوم به الدول المصدرة للبترول، وبصفة خاصة المجموعة العربية التي يتوقع ان تنهض بالعبء الأكبر في توفير احتياجات العالم من البترول والغاز الطبيعي في مستهل القرن الواحد والعشرين كما سنبين فيما بعد ؟

الواقع ان تحقيق المصالح الفردية والمشتركة للدول العربية البترولية لا يحتاج سوى التنسيق بين سياساتها في هذا المجال. ولا شك انها ان فعلت ذلك فانها لا تتجاوز ما تقوم به فعلا الدول الصناعية المستهلكة للطاقة من تنسيق لسياساتها في مجال الطاقة. ولذلك نكتفي هنا بالإشارة إلى ضرورة وجود أداة عربية جماعية، قوية ومتجانسة، لكي تحمل تلك المسئولية.

والواقع ان التعاون العربي لإيجاد تلك الأداة لا يحتاج إلى المزيد من التفاوض وإبرام الاتفاقيات، إذ يكفى ان تقوم الدول العربية العشر ، اعضاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) ، بتنشيط المنظمة واعادة بنائها بحيث يمكنها حمل مسئوليات المستقبل. ومما يجدر ذكره ان المنظمة تضم مركزا لدراسات الطاقة كما تضم مركزا للتدريب البترولي، ولكن كلا المركزين يكاد يكون معطلا لأسباب لا يتسع المجال لمناقشتها.

ومع أننا نرحب بما تقوم به المنظمة العربية، على قدر استطاعتها وفى حدود ما يرصد لها من اعتمادات ويتوفر لديها من إمكانيات، الا إننا نرى ان تلك الجهود غير كافية لمواجهة تحديات المستقبل، وبصفة خاصة ما ينتج عن ازدياد اعتماد العالم على البترول العربي، وما تضعه وتقوم بتنفيذه الدول المستهلكة للبترول من سياسات منسقة. ولعل فيما نصت عليه المادة الثانية من اتفاقية الاوابك ما يفي، اذا تم تنفيذه، بتحقيق الهدف المنشود. فتلك المادة تنص على ان هدف المنظمة هو تعاون الأعضاء في مختلف

اوجه صناعة البترول، وتحقيق اوثق العلاقات فيما بينها، للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة، منفردين ومجتمعين. وتحقيقا لذلك تتوخى المنظمة على وجه الخصوص اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنسيق السياسات الاقتصادية البترولية لأعضائها، بما في ذلك تعاون الأعضاء في حل ما يعترضهم من مشكلات في صناعة البترول..الخ.

خامسا - توقعات العرض والطلب والأسعار خلال المستقبل المنظور

يستخلص من نتائج أربع دراسات لجهات معتمدة، ان معدلات النمو الاقتصادي في العالم خلال الفترة ١٩٩٣-٢٠١٠ سوف تتراوح بين ٢,٨ ٪ و٤ ٪ سنويا، كما تتراوح معدلات نمو الطلب العالمي على الطاقة خلال الفترة المذكورة بين ٢ ٪ و ٢,٦ ٪ سنويا. وبذلك يقدر المعدل المتوسط لنمو الاقتصاد العالمي خلال الفترة المذكورة بنحو ٣,٢٪ سنويا (على أساس ٢,٣٪ للمجموعة الصناعية اعضاء OECD و٢,٩٪ في الاتحاد السوفييتي سابقا و٥,٤ ٪ في الدول النامية). كما يقدر المعدل المتوسط لنمو الطلب العالمي على الطاقة بنحو ٢,٣٪ سنويا.

بذلك يتوقع ان يرتفع استهلاك العالم من الطاقة بمختلف مصادرها خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٢٠ من نحو ١٨٥ مليون برميل بترول معادل يوميا (ب/ى) عام ١٩٩٦ إلى نحو ٢٥٥ مليون عام ٢٠١٠ والى نحو ٢٨٣ مليون عام ٢٠١٥ والى نحو ٣١٤ مليون عام ٢٠٢٠.

كذلك يتوقع ان ينمو الطلب العالمي على البترول خلال الفترة المذكورة بمعدل ٢,١٪ سنويا في المتوسط، لكي يرتفع من نحو ٧١,٥ مليون ب/ى عام ١٩٩٦ إلى نحو ٩٥,٩ مليون ب/ى عام ٢٠١٠ والى نحو ٢٨٣ مليون ب/ى عام ٢٠١٥ والى نحو ١١٦,٤ مليون ب/ى عام ٢٠٢٠.

وتأتي تلك الزيادة في استهلاك البترول كمحصلة لنموه خلال الفترة المذكورة بمعدلات يبلغ متوسطها السنوي نحو ١,٤٪ في أمريكا الشمالية ونحو ٠,٣ ٪ في أوروبا الغربية ونحو ١,٤٪ في اليابان واستراليا، ثم يرتفع إلى نحو ٢,٢٪ في الاتحاد السوفييتي سابقا وشرق أوروبا، والى نحو ٣,٨٪ في الدول النامية الآسيوية وفى أمريكا اللاتينية.

وتعتمد أهم المناطق المستهلكة للبترول، وهى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان، على استيراد البترول لسد فجوة العجز في مواردها البترولية والتي يتوقع ان تتزايد من نحو ٢٣,٣ مليون ب/ى عام ١٩٩٦ لتبلغ نحو ٣٢,٦ مليون ب/ى عام ٢٠١٥ ونحو ٣٥ مليون عام ٢٠٢٠. اما دول الكومنولث المستقلة وشرق أوروبا فلا يتوقع ان تحقق بعد اكتفائها ذاتيا اكثر من ٣-٤ مليون ب/ى كفائض للتصدير خلال المستقبل المنظور. ويتزايد العجز في باقي العالم لكي يرتفع من ٦,٨ مليون ب/ى عام ١٩٩٦ إلى نحو ١٥ مليون ب/ى عام ٢٠١٠ و٢١ مليون عام ٢٠١٥ و٢٩ مليون عام ٢٠٢٠.

بذلك يرتفع العجز الكلى في العالم، والذي يتوقع ان تقوم أوبك بسد فجوته، من نحو ٢٨ مليون ب/ى عام ١٩٩٦ إلى نحو ٣٥ مليون عام ٢٠٠٥ و٤١ مليون عام ٢٠١٠ و٥٠ مليون عام ٢٠١٥ و٦٠ مليون عام ٢٠٢٠.

اما بالنسبة للعرض العالمي للبترول، فالمتوقع ان ترتفع الطاقة الإنتاجية للبترول في العالم من نحو

٧٤,٤ مليون ب/ى عام ١٩٩٦ إلى نحو ٨٨ عام ٢٠٠٥ و٩٧ مليون عام ٢٠١٠ و١٠٧ مليون عام ٢٠١٥ و١١٨ مليون عام ٢٠٢٠، وذلك بمعدل نمو ٢٪ سنويا في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٢٠.

في ضوء تلك التقديرات يتوقع ان يرتفع نصيب أوبك من الطاقة الإنتاجية العالمية من ٣٩٪ في الوقت الحاضر إلى نحو ٤٣٪ عام ٢٠١٠ و٤٧٪ عام ٢٠١٥ و٥٢٪ عام ٢٠٢٠. وفى داخل أوبك لا يوجد غير ست دول فقط ممن سيكون لديها القدرة على توسيع وتنمية طاقتها الإنتاجية بحيث تستطيع الوفاء بنحو ٤٠٪ من احتياجات العالم البترولية عام ٢٠١٥ وبنحو ٤٦٪ من تلك الاحتياجات عام ٢٠٢٠. وهذه الدول الست هي السعودية والعراق وإيران والإمارات والكويت، ثم فنزويلا. ويتوقع ان ترتفع الطاقة الإنتاجية في تلك الدول من نحو ٢٣,٥ مليون ب/ى عام ١٩٩٦ إلى نحو ٣٣ مليون عام ٢٠١٠ و٤٤ مليون عام ٢٠١٥ و٥٥ مليون عام ٢٠٢٠، وذلك بمعدل نمو ٣,٣٪ سنويا في المتوسط. اما بالنسبة لباقي اعضاء أوبك، فمن المتوقع ان يظل مجموع الطاقة الإنتاجية لديها ثابتا حول ٨ مليون ب/ى تقريبا خلال الفترة المذكورة، وان تغير نصيب كل دولة في ذلك المجموع.

وخارج أوبك يتوقع ان ترتفع الطاقة الإنتاجية للبترول من ٤٣,٥ مليون ب/ى عام ١٩٩٦ إلى نحو ٥٥ مليون بحلول ٢٠١٠ لتستقر بعد ذلك حول هذا الرقم دون زيادة حتى ٢٠٢٠.

ويستخلص مما تقدم، ان درجة التركز الاحتكاري في إنتاج البترول سوف ترتفع في مستهل القرن الواحد والعشرين، بحيث يبلغ نصيب أوبك من الإنتاج العالمي نحو نصف ذلك الإنتاج خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠. بل ان هذا الإنتاج سوف يتركز في ست دول فقط من اعضاء أوبك كما ذكرنا، كما يقع نحو ٩٠٪ من الطاقة الإنتاجية لهذه الدول الست في منطقة الخليج العربي، ويبلغ نصيب الدول العربية الأربع نحو ٧٨٪ من تلك الاحتياطات. ويضاف إلى هذه الدول العربية الأربع من تسعفه احتياطياته للمساهمة في الصادرات البترولية من باقي الدول العربية مثل عمان وليبيا والجزائر واليمن.
اما بالنسبة لسعر البترول فان اغلب الدراسات الحديثة تتوقع ان يرتفع من نحو ١٦ دولارا للبرميل عام ١٩٩٤ إلى نحو ٢٤ دولارا للبرميل (بدولارات ١٩٩٤) بحلول عام ٢٠١٠، أي بمعدل نمو حقيقي ٢,٥٪ سنويا في المتوسط. وإذا استمر في الارتفاع بهذا المعدل السنوي فان المتوقع ان يصل إلى ٢٨ دولارا (بدولارات ١٩٩٤) بحلول عام ٢٠١٧، وهو الاطار الزمني لاستراتيجية التنمية في مصر. وبإضافة ٣٪كمعدل للتضخم، يصبح معدل ارتفاع السعر ٥.٥٪ سنويا في المتوسط، وبذلك يتوقع ان يبلغ السعر بالدولارات الجارية نحو٣٨ دولارا عام ٢٠١٠ ونحو ٥٥ دولارا بحلول عام ٢٠١٧. ولا يصح ان نستغرب هذه الأرقام لأن سعر البترول سبق ان تجاوز ٤٠ دولارا بدولارات أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات وهى أعلى قيمة من دولارات المستقبل.

سادسا – موقف البترول المصري

على الرغم من ان مصر كانت تواجه بعض العجز في مواجهة احتياجاتها البترولية خلال النصف الأول من عقد السبعينات، بل وارتفعت صافى وارداتها البترولية من ٥٨ مليون دولار عام ١٩٧٢ إلى ١٢١ مليون دولار عام ١٩٧٣، فانه لم يحدث في أية لحظة ان أحس الشعب او قواته المسلحة بان ثمة عجزاً في مواجهة تلك الاحتياجات.

وكما ذكرنا، فان مصر لم تستفد من ارتفاع أسعار البترول خلال عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥، بل أضيرت بسبب ذلك الارتفاع، إذ بلغت صافى وارداتها البترولية خلال العامين المذكورين نحو ٣٠٠ مليون دولار، وردت ناقلاتنا فارغة بعد ان وصلت إلى مواني دولة عربية كانت قد وعدت بمد يد المعونة. وهذا درس لا ينبغي ان ننساه ونحن نضع استراتيجية لمواجهة احتياجاتنا من الطاقة مستقبلا.
وقد ارتفع استهلاك مصر من البترول والغاز خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٧ من نحو ٥, ٧ مليون طن إلى نحو ٣٤ مليون طن بمعدل نمو ٣, ٧٪ وبلغ ذلك المعدل نحو ٥٪ سنويا في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٧ وهى الفترة التي بدأ الاقتصاد المصري ينتعش خلالها بعد ان شهد فترة من الركود نتيجة لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣.

من ناحية أخرى، بلغ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي GDP وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي خلال السنوات المالية ٩٣/٩٤ و٩٤/٩٥ و٩٥/٩٦ نحو ٩, ٢٪ و٣, ٢٪ و٤, ٢٪ على التوالي. وبافتراض معدل ٥٪ للنمو الاقتصادي خلال السنة المالية ٩٦/٩٧، فان معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٧ يقدر بنحو ٨, ٣٪ سنويا في المتوسط. ومع ان استراتيجية التخطيط التي أعلنها السيد رئيس الوزراء تستهدف نمو الاقتصاد بمعدل يقارب ٧٪ سنويا حتى عام ٢٠١٧، الا إننا نميل لتقدير احتياجاتنا المحلية من الطاقة على أساس معدل نمو اقتصادي متحفظ ٤٪ وهو ما يكفل مواجهة الزيادة السكانية التي تقدر بنحو ٢و٢٪ سنويا ويحقق ارتفاعا محدودا في مستوى الدخل والمعيشة. ويعتبر هذا المعدل من المعدلات المرتفعة بالمعايير العالمية اذا ما تحقق على امتداد الفترة الزمنية موضع الدراسة.
ونظرا لارتباط استهلاك الطاقة بالنمو الاقتصادي عن طريق ما يعرف اصطلاحا بمعامل المرونة الدخلية (وهو ناتج قسمة معدل نمو الطاقة على معدل النمو الاقتصادي)، فان ذلك المعامل يمكن ان يبلغ نحو ٣, ١ تقريبا على أساس معدلات الفترة ١٩٩٤-١٩٩٧ (٥٪ لنمو الطاقة و٨, ٣٪ للنمو الاقتصادي).

وفى تقديرنا ان هذا المعامل يمكن ان يتحسن، اذا ما قامت مصر بوضع وتنفيذ برامج صارمة لترشيد الطاقة بحيث ترتفع كفاءة استهلاك الطاقة وينخفض معامل المرونة من ٣, ١ إلى نحو ٧٥, وهذا ما كان يستهدفه جهاز تخطيط الطاقة الذي قام الكاتب بإنشائه ورئاسته خلال النصف الأول من عقد الثمانينات، وحظى بدعم ومساندة المجلس الأعلى للطاقة الذي أنشئ عام ١٩٧٩. غير ان تلك الجهود لم تلبث ان تراخت، إذ لم يجتمع المجلس المذكور منذ اكثر من عشر سنوات وترك الأمر مبعثرا بين جهات متعددة لا تخضع لرقابة او متابعة جهة مركزية عليا.
ومن ناحية أخرى، فان الطاقة الكهرومائية بلغت حدها الأقصى عند ١٢ مليار كيلووات ساعة سنويا وهو ما يعادل ٦, ٢ مليون طن بترول معادل (Ton of oil equivalent)، وصار توليد الكهرباء يعتمد في توسعاته السريعة اعتمادا كليا على البترول والغاز، وذلك بالاضافة إلى الاستهلاك المتزايد في القطاعات الأخرى. ومن هنا نفترض ان أية زيادة في استهلاك الطاقة مستقبلا سوف تعتمد بالكامل تقريبا على البترول والغاز والذي يبلغ نصيبهما من إجمالي الطاقة المستهلكة نحو ٩٢٪ في الوقت الحاضر.

فإذا تحققت تلك الافتراضات، وانخفض معامل المرونة الدخلية من ١,٣ إلى ٧٥, كما ذكرنا، وتحقق أيضا معدل للنمو الاقتصادي كما تقدره استراتيجية التنمية وهو ٧٪ سنويا حتى عام ٢٠١٧، فان معدل نمو استهلاك الطاقة (أي البترول والغاز) يمكن ان يبلغ في تلك الحالة نحو ٥,٣٪ سنويا في المتوسط (٧٪ ×٧٥,)

اما اذا اعتمدنا على المعدل المتحفظ لنمو الاقتصاد وهو ٤٪ سنويا في المتوسط، فان معدل نمو استهلاك الطاقة يمكن ان يبلغ ٣٪ سنويا في المتوسط، وهو ما قمنا على أساسه ببناء الجدول المرفق الذي يوضح توقعات استهلاك الطاقة في مصر حتى عام ٢٠١٧.

ويوضح الجدول في عموده الثاني توقعات الاستهلاك المحلى من السوائل البترولية والغاز الطبيعي سنويا، بينما يوضح العمود الثالث مجمع ذلك الاستهلاك Cumulative، كما يوضح العمود الرابع الاستهلاك المجمع للطاقة الكهرومائية، والعمود الخامس مجمع الطاقة بعناصرها الثلاثة، والعمود السادس كمية البترول او الغاز الواجب تصديرها للمحافظة على الحصيلة الصافية للصادرات البترولية الحالية والتي تقدر بنحو ١,٣ مليار دولار سنويا (على أساس المتوسط السنوي للفترة ١٩٩٠-١٩٩٦). اما العمود السابع فيوضح مجمع الاستهلاك المحلى والصادرات من البترول والغاز معا، وهو ما يمثل العبء الذي يستنفد نصيب مصر من الاحتياطات البترولية والغازية. ويعيد العمود الثامن ترجمة العمود السابع بعد تحويله من وحدات مليون طن بترول معادل إلى تريليون وحدة حرارية بريطانية Btu على أساس معامل تحويل طن = ٤٠ مليون وحدة حرارية.
بذلك يتوقع ان ينمو الاستهلاك المحلى من البترول والغاز من نحو ٣٤ مليون طن بترول معادل عام ١٩٩٧ إلى نحو ٥٠ مليون طن عام ٢٠١٠ والى ٦١ مليون طن عام ٢٠١٧.
ومن ناحية أخرى، تقدر احتياطيات مصر في الوقت الحاضر - وفقا لبيانات وزارة البترول - بنحو ٣ مليارات برميل زيت و٣٣ تريليون قدم مكعب غاز. أي ان مجموع المصدرين معا لا يتجاوز ١,٢٥ مليار طن بترول معادل باستخدام معاملات التحويل المعروفة. فما هو نصيب مصر من تلك الاحتياطات، وكم سنة يمكن ان يكفيها هذا النصيب قبل ان تلجأ إلى الاستيراد ؟
تقضى اتفاقيات البحث عن البترول والغاز في مصر باقتسام الإنتاج مع الشركات الأجنبية العاملة في اراضيها، حيث تحصل تلك الشركات من البترول والغاز على نصيب لتغطية نفقات الاستكشاف والتنمية والإنتاج، كما تحصل على نصيب إضافي مقابل ما تحملته من مخاطر أثناء قيامها بالاستكشاف. وقد أثبتت التجربة العملية ان ما يتبقى لمصر بعد نصيب الشريك الأجنبي الإجمالي لا يتجاوز ثلثي الإنتاج. أي ان نصيب مصر من الاحتياطات المؤكدة للبترول والغاز لا يتجاوز نحو ٨٣٠ مليون طن بترول معادل.
بذلك، ووفقا لتقدير احتياجات مصر من الطاقة على أساس معدل نمو متحفظ ٣٪ سنويا، فان نصيبها من تلك الاحتياطات يمكن ان ينضب في منتصف ٢٠١٥ وذلك بافتراض التوقف من الآن عن تصدير البترول السائل والامتناع عن تصدير الغاز مستقبلا (راجع العمود الثالث من الجدول).
اما اذا استمرت مصر في تصدير البترول لتوفير حصيلة من العملة الأجنبية مقدارها ١,٣ مليار دولار سنويا كما ذكرنا، فان نصيب مصر من الاحتياطات المؤكدة في الوقت الحاضر يمكن ان ينضب في منتصف ٢٠١٢ (راجع العمود السابع من الجدول).

فإذا قامت مصر بتصدير الغاز إلى تركيا كما أعلن عن ذلك، وهو ما يقتضي تخصيص نحو ٨و٨ تريليون قدم مكعب من إجمالي الاحتياطات الغازية لمواجهة هذا الالتزام، وإذا ما استمرت أيضا في تصدير البترول، فان نصيبها من احتياطيات البترول والغاز يمكن ان ينخفض إلى نحو ٦٧٨ مليون طن بترول معادل، وهو ما يؤدى إلى استنفاد ذلك النصيب بحلول عام ٢٠٠٩ (راجع العمود السابع من الجدول).

وبوضع الأرقام المتوقعة لاسعار البترول عالميا كما سبق تقديرها، وهى ٣٨ دولارا للبرميل بحلول عام ٢٠١٠ و٥٥ دولارا بحلول عام ٢٠١٧، إلى جانب احتياجات مصر من الطاقة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٧ وما بعدها، فان النتيجة يمكن ان تبدو مذهلة وغير قابلة للتصديق. ومع ذلك، وأخذاً في الاعتبار ان مصر استوردت من البترول خلال عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥ ما قيمته ٣٠٠ مليون دولار، وان سعر البترول تجاوز ٤٠ دولارا في فترات الشحة والتي يمكن ان تتكرر، فان تلك النتيجة يمكن ان تحدث وينبغي الا نسقطها من حساباتنا ونحن نستعد لمواجهة تحديات المستقبل في مجال الطاقة.

وكما أوضحت من قبل، أثبتته التجربة في أعقاب حرب أكتوبر، لا ينبغي ان نتوقع مد يد العون من أحد الا اذا دفعنا المقابل من كرامتنا وسيادتنا، وهذا ما لن يحدث.
وختاما، فأني اطرح باختصار شديد التوصيات التالية لكي تجرى مناقشتها بهدف وضع استراتيجية طويلة الأجل للطاقة في مصر تحت مظلة المجلس الأعلى للطاقة الذي أنشئ في عام ١٩٧٩ لوضع تلك الاستراتيجية وتقديم تقارير دورية عنها للسيد رئيس الجمهورية، ولكنه لم يجتمع منذ اكثر من عشر سنوات كما ذكرت.
(١) تكثيف أنشطة البحث عن البترول والغاز، خاصة وان الاتفاقيات المصرية تعتبر من اكثر الاتفاقيات جاذبية للشركات في العالم، إذ ابرم منها نحو ١٣٠ اتفاقية خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٩٨، وتحولت مصر في ظلها من دولة مستوردة للبترول إلى دولة مصدرة له.
وقد ازداد إقبال الشركات على الاستكشاف في مصر بعد ان ادخل عليها في عام ١٩٩٤ تحسينات لصالح الشركات الأجنبية وصفتها الصحافة المتخصصة بأنها «غير مسبوقة» عالميا. وفى رأينا ان بعض تلك التحسينات لم تكن مبررة. من ذلك على سبيل المثال ان السعر الذي كانت مصر تشترى به نصيب الشريك الأجنبي من الغاز لاستخدامه في السوق المحلية، وكان يتحدد على أساس سعر المازوت وهو الوقود البديل للغاز، عدل في ١٩٩٤ لكي يتحدد على أساس افضل الزيوت الخام المصرية، وبذلك ارتفع بنحو ٤٠٪ عما كان عليه وصار يعادل تقريبا سعر الغاز الطبيعي تسليم أوروبا. والسؤال هنا: لماذا تشترى مصر الغاز المنتج في أرضها بسعر يقارب سعر الغاز تسليم أوروبا بعد إسالته ونقله إليها بحرا بتكلفة مرتفعة؟
عموما، ودون التخلي عن الأمل في ان تنجح أنشطة الاستكشاف في الإضافة إلى احتياطياتنا البترولية، لا ينبغي ان نبالغ في التفاؤل من هذه الناحية، إذ أخذت احتياطيات وإنتاج البترول الخام في التآكل خلال السنوات الأخيرة، كما ان ما يتم اكتشافه من حقول جديدة لا يضارع من حيث الحجم ما تم اكتشافه في الماضي وانما توصف الحقول الجديدة بأنها حقول صغيرة وفى مناطق اكثر صعوبة وربما أعلى كلفة.

(٢) وضع وتنفيذ برامج صارمة لترشيد الطاقة ورفع كفاءتها. وقد سبق ان أشرت إلى ما أصاب تلك الجهود من بعثرة وتفكك نتيجة لعدم اجتماع المجلس الأعلى للطاقة، وهو السلطة الوزارية العليا المكلفة بوضع استراتيجية شاملة للطاقة، ومتابعة تنفيذها. وقد قمت شخصيا أثناء رئاستي لجهاز تخطيط الطاقة خلال سنواته الأولى من ١٩٨٢ حتى نهاية ١٩٩٥ بالاشراف على دراسات فنية واقتصادية للطاقة في بعض مصانع القطاع العام فتكشف لنا الكثير من أوجه الهدر في استخدامها، وخاصة عندما كان المازوت يباع محليا بسبعة جنيهات ونصف بينما يبلغ سعره في السوق العالمية نحو ١٨٠ دولارا. وقد برهنت تلك الدراسات انه بالإمكان توفير ما لا يقل عن ثلث الطاقة المستهلكة بإنفاق قدر محدود من الاستثمار، وأحيانا بدون إنفاق، دون ان يتأثر الإنتاج او الخدمات المستهلكة للطاقة.
والآن، وعلى الرغم مما تحقق من أنشطة في هذا المجال خلال السنوات الأخيرة، بمساعدات أجنبية، الا ان الموضوع ما زال يحتاج إلى جهود اكثر جدية وتنظيما وتمويلا ومتابعة، وذلك بما يتناسب مع خطورته في اطار ما سبق شرحه بالنسبة لمستقبل الطاقة في مصر. وهنا يصدق القول المعروف « ان برميلا يتم توفيره يعادل برميلا يتم إنتاجه » A barrel saved is a barrel produced.
(٣) تنشيط وتوسيع استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة وبخاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وقد أنشئت لهذا الغرض هيئة عامة تابعة لوزارة الكهرباء منذ بداية عقد الثمانينات، وتشير البيانات الصادرة عنها ان تلك الطاقة سوف تساهم بحلول عام ٢٠٠٥ بنحو ١,٩ مليون طن بترول معادل او ما يعادل ٤٪ من استهلاك الطاقة في ذلك العام. وهنا أيضا يحتاج الامر إلى تكثيف الجهود لتطوير تكنولوجيا تلك المصادر وتشجيع التوسع في استخدامها، خاصة وان مصر تتمتع بقدر كبير من الإمكانيات في هذا المجال.

(٤) ونختتم تلك التوصيات باقتراح اعلم انه يثير الكثير من الخلاف، ولكن أمانة الكلمة وحرية الرأي مع خطورة الموضوع تلزمنا بمناقشته. وتتلخص تلك التوصية في ضرورة الاحتفاظ بالغاز الطبيعي والامتناع عن تصديره، وذلك لمواجهة الاستهلاك المحلى المتزايد للطاقة وهو ما يخدم أيضا أهداف تحسين البيئة باعتباره الأكثر نظافة والأقل تلويثا. وقد يقال ان الشركات الأجنبية العاملة في مصر ترغب في تصدير الغاز حتى تحصل على نصيبها من الاحتياطات في اقصر وقت ممكن وتعيد استثمار مواردها المالية في مناطق جديدة. ولكن هذه المقولة يرد عليها بان اتفاقيات البترول تمتد إلى نحو ٣٥ عاما وهو ما يؤمن للشركات حصولها على نصيبها مما تحتويه الحقول التي لا يزيد عمرها على تلك الفترة. ومن ناحية أخرى فان سعر شراء نصيب الشريك الأجنبي من الغاز لأغراض الاستهلاك المحلى يحقق له عائدا لا يتحقق بالتصدير إلى أوروبا وهى اقرب الأسواق. وغاية ما يطلب من الشريك الأجنبي ان يتناسب إنتاج الغاز مع الاحتياجات المحلية وتحديد سقف الإنتاج بما يحقق المصالح العليا للدولة المضيفة. ومن المعروف ان سيادة الدولة على ثرواتها الطبيعية يعتبر من الحقوق المستقرة والمعترف بها دوليا. ومن التطبيقات الشائعة لحق الدولة في تحديد حجم إنتاج البترول بما يحقق مصالحها القومية ما تقوم به دول أوبك عند الالتزام بحصتها التي قد تقل كثيرا عن حجم الطاقة الإنتاجية المتاحة، ومن ثم تقوم بخفض الإنتاج وتوزيع الحصة المخفضة بين الشركات العاملة في أراضيها بنسب تحددها الدولة وتقبلها الشركات دون منازعة. وقد استنت فنزويلا مؤخرا قانونا ينظم كيفية توزيع ما يتقرر خفضه من إنتاج البترول بين الشركات العاملة في أراضيها وذلك رغم ما يتوفر لديها من احتياطيات وفيرة تتجاوز ما لدى مصر بعشرات الأمثال. كذلك أجازت المادة ٢٠ من اتفاقية الجات للدولة ان تقوم بتنظيم الإنتاج من مواردها

الطبيعية النادرة او القابلة للنضوب وفقا لما تقتضيه مصلحتها القومية، وهو ما ينطبق على الثروة البترولية والغازية.

جدول إحتياجات مصر من الطاقة خلال الفترة من ١٩٩٧ حتى ٢٠١٧

الوحدة = مليون طن زيت مكافئ

العام	الإستهلاك السنوي زيت+غاز	المجمع زيت + غاز	طاقة كهرومائية	مجمع زيت+غاز + طاقة كهرومائية	صادرات	زيت+غاز+صادرات	تريليون وحدة حرارية
١٩٩٧	٣٤,٠	٣٤,٤	٢,٦٧	٣٦,٧	١١,٣	٤٥,٣	١٨١٢
١٩٩٨	٣٥,٠	٦٩,٠	٥,٣٤	٧٤,٤	٢٢,٦	٩١,٦	٣٦٦٥
١٩٩٩	٣٦,١	١٠٥,١	٨,٠١	١١٣,١	٣٣,٩	١٣٩,٠	٥٥٦٠
٢٠٠٠	٣٧,٢	١٤٢,٢	١٠,٦٨	١٥٢,٩	٤٥,٢	١٨٧,٤	٧٤٩٨
٢٠٠١	٣٨,٣	١٨٠,٥	١٣,٣٥	١٩٣,٩	٥٦,٥	٢٣٧,٠	٩٤٨٠
٢٠٠٢	٣٩,٤	٢١٩,٩	١٦,٠٢	٢٣٥,٩	٦٧,٨	٢٨٧,٧	١١٥٠٩
٢٠٠٣	٤٠,٦	٢٦٠,٥	١٨,٦٩	٢٧٩,٢	٧٩,١	٣٣٩,٦	١٣٥٨٥
٢٠٠٤	٤١,٨	٣٠٢,٣	٢١,٣٦	٣٢٣,٧	٩٠,٤	٣٩٢,٧	١٥٧١٠
٢٠٠٥	٤٣,١	٣٤٥,٤	٢٤,٠٣	٣٦٩,٤	١٠١,٧	٤٤٧,١	١٧٨٨٤
٢٠٠٦	٤٤,٤	٣٨٩,٨	٢٦,٧٠	٤١٦,٥	١١٣,٠	٥٠٢,٨	٢٠١١١
٢٠٠٧	٤٥,٧	٤٣٥,٥	٢٩,٣٧	٤٦٤,٨	١٢٤,٣	٥٥٩,٨	٢٢٣٩١
٢٠٠٨	٤٧,١	٤٨٢,٥	٣٢,٠٤	٥١٤,٦	١٣٥,٦	٦١٨,١	٢٤٧٢٥
٢٠٠٩	٤٨,٥	٥٣١,٠	٣٤,٧١	٥٦٥,٧	١٤٦,٩	٦٧٧,٩	٢٧١١٦
٢٠١٠	٤٩,٩	٥٨٠,٩	٣٧,٣٨	٦١٨,٣	١٥٨,٢	٧٣٩,١	٢٩٥٦٥
٢٠١١	٥١,٤	٦٣٢,٤	٤٠,٠٥	٦٧٢,٤	١٦٩,٥	٨٠١,٩	٣٢٠٧٥
٢٠١٢	٥٣,٠	٦٨٥,٣	٤٢,٧٢	٧٢٨,١	١٨٠,٨	٨٦٦,١	٣٤٦٤٥
٢٠١٣	٥٤,٦	٧٣٩,٩	٤٥,٣٩	٧٨٥,٣	١٩٢,١	٩٣٢,٠	٣٧٢٨٠
٢٠١٤	٥٦,٢	٧٩٦,١	٤٨,٠٦	٨٤٤.٢	٢٠٣,٤	٩٩٩,٥	٣٩٩٨٠
٢٠١٥	٥٧,٩	٨٥٤,٠	٥٠,٧٣	٩٠٤,٧	٢١٤,٧	١٠٦٨,٧	٤٢٧٤٧
٢٠١٦	٥٩,٦	٩١٣,٦	٥٣,٤٠	٩٦٧,٠	٢٢٦,٠	١١٣٩,٦	٤٥٥٨٤
٢٠١٧	٦١,٤	٩٧٥,٠	٥٦,٠٧	١٠٣١,١	٢٣٧,٣	١٢١٢,٣	٤٨٤٩٢

■ التعقيب على الورقة الثانية :

د./ حاتم عبد الجليل القرنشاوى

عميد كلية التجارة بنات ـ جامعة الأزهر

في البداية يشرفني أن أتقدم بكل التهنئة للقوات المسلحة ولمصرنا جميعاً على الاحتفال بالعيد الخامس والعشرين لنصر أكتوبر المجيد والذي لم يكن انتصارا لمصر وحدها بل كان علامة بارزة في تاريخ الأمة العربية كلها ، والذي اثبت أن إرادة الإنسان المصري قادرة بالقيادة الواعية والتخطيط السليم أن تحقق ما قد يعتبره البعض في عداد المستحيل.
وكما ذكر السيد رئيس الجمهورية صباح اليوم بأن الكثير من دروس أكتوبر وانعكاساته في الحياة المدنية وفي مستقبل مصر والأمة العربية مازال في حاجة لأن يسجل ويدرس ويستفاد منه.
ولا شك أن تقديم الشكر العميق للقوات المسلحة المصرية أمر واجب لتبنيها فكرة الندوة الاستراتيجية التي تمثل احتفالية علمية تليق بجلال المناسبة وتؤكد الدور الريادي للقوات المسلحة في استشراف المستقبل عبر تحليل دروس الماضي وعبرة الحاضر والتطورات الدولية المعاصرة والتي كانت حرب أكتوبر أحد مسبباتها.
فقد مثل نصر أكتوبر علامة بارزة وتحولاً أساسياً في المفاهيم والاستراتيجيات العسكرية والسياسية وأكد أن احتلال الأرض لا يعني استقرار الأمر لصالح القوة المنتصرة عسكرياً لأنها قد تقضي مؤقتاً على القدرات القتالية لكنها لا تقضي أبداً على إرادة التحرير وأكدت تجارب فيتنام وأفغانستان وجنوب لبنان والضفة الغربية في فلسطين هذا الدرس الذي تعلمه العالم من نصر أكتوبر.

وإذا كانت المفاهيم التقليدية تعتبر النصر على الأرض وسيلة لإنهاء الصراع والحصول على النفوذ والمكاسب فقد أكد نصر أكتوبر أن الإيمان الحق الذي يولد التغيير والجهد الداخلي المنظم والدؤوب وحسن إدارة الموارد والعلاقات قادرة على تحويل المواقف -وتحقيق النصر. وهو ما أكده استخدام

سلاح البترول في حرب أكتوبر- التي نعمل جاهدين على أن تكون آخر الحروب خاصة ونحن نعلم أن نصر أكتوبر لا يعني انتهاء الصراع في منطقة الشرق الأوسط والذي قد يحمل مخاطر الصدام المسلح على الماء والبترول طالما أن مفهوم الأمن الإسرائيلي لدى بعض القادة هناك ما زال في مرحلة ما قبل نصر أكتوبر والتي تربط التفوق الاقتصادي والأمن بالسيطرة على مزيد من الأرض والموارد المائية تحديداً.

ولقد أبرزت الدراسة التي أعدها أ. د. حسين عبد الله أحد رواد دراسة اقتصاديات البترول في العالم العربي مجموعة من الدروس نشير إلى أهمها فيما يلي :

١- الأولوية الكبرى للأمن القومي والتوازنات الكلية على المفاهيم والسياسات والعقائد الاقتصادية والتي في مرتبة تالية ولقد كان هذا واضحاً في قرار الولايات المتحدة الأمريكية بإعفاء شركات البترول الأمريكية خلال تلك الفترة من الخضوع لقوانين مكافحة الاحتكار.

٢- فعالية التنسيق بين الدول في ضوء التفاعل الدائم بين المعطيات السياسية والاقتصادية والعسكرية وهشاشة القول بالفصل بين الاقتصاد والسياسة - يدعم ذلك التشاور المستمر بين الشركات وحكومات الدول المستهلكة خلال تلك الفترة

٣- أهمية التخطيط طويل المدى في إدارة الصراع الاقتصادي وقد أثمر هذا التخطيط من جانب الدول المستهلكة للبترول عن تدهور نصيب الدول المنتجة من الريع البترولي من ٦٤٪ إلى ٢٠٪ وهبوط السعر الحقيقي للبترول إلى مستواه ما قبل حرب أكتوبر في الوقت الذي تراخت فيه عملية التخطيط والتنسيق بين الدول المنتجة. فالصراع طويل وإدارته تتصف بالاستمرارية وبالإدراك الكامل للمتغيرات على الساحة الدولية والمحلية.

٤- المدى غير المحدود لقدرة الإنسان إذا صحت العزيمة والتخطيط على التحدي وأحداث المفاجأة فقد أدارت الدول المستهلكة الأزمة منذ حرب السويس ١٩٥٦ من منطلق احتمال عجز الإمدادات وكانت المفاجأة ارتفاع الأسعار ثم قيود الإنتاج.

٥- الدور المحوري لمصر في إدارة العمل العربي والذي تجسد في إدارة استخدام البترول كسلاح استراتيجي لصالح الدول المنتجة ككل ولدعم الموقف المصري / العربي في التفاوض.

٦- إن البترول العربي سيظل ورقة استراتيجية في المستقبل إن أحسنت إدارته والتنسيق الإقليمي في هذا الشأن في ظل الفجوة بين الطلب والإنتاج وتزايد التركز الاحتكاري للمنتجين في صالح الدول العربية المنتجة.

ومن ناحية أخرى فالنظرة المستقبلية تشير إلى ضرورة الاستفادة من توقعات الزيادة في طلب الدول النامية على البترول في إقامة علاقات استراتيجية معها ولعلنا نبرز في هذا الصدد موقف دول جنوب آسيا والصين بصفة خاصة وضرورة تثمير هذا الموقف لصالح العمل العربي، فمعدل نمو الطلب على البترول المتوقع حتى عام ٢٠١٥ يشير إلى أن هذا المعدل سيكون ٠,٣٪ في الدول الأوروبية و١,٤٪ في اليابان و ٣,٨٪ في الدول النامية والآسيوية وبالنسبة للصين فمن المتوقع أن تتضاعف احتياجاتها البترولية ما بين عام ١٩٩٨ و عام ٢٠١٥ وهو ما يفسر محاولات الصين الدخول إلى مجال النشاط البترولي في المنطقة العربية والشرق الأوسط.

ولعل النظرة إلى استخدامات فائض البترول الذي تحقق في الفترة التالية لنصر أكتوبر والذي وجه جانب كبير منه إلى الأسواق المالية الدولية (ما يقرب من ٩٠٪ في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا) تقدم درساً أخر في أهمية الاستثمارات المباشرة التي تحقق تواجداً يمثل ثقلاً اقتصادياً في الدول المستقبلة لرأس المال وهو ما لا يقارن بالتعامل من خلال الوسطاء في أسواق النقد والمال والذي يعني فوق كل مخاطرة انقطاع الصلة المباشرة بين صاحب رأس المال ومجال التوظيف ومن ثم القدرة على التأثير في القرار الاقتصادي.

وإذا ما أريد تطبيق مختلف الدروس المستفادة من استخدام سلاح البترول في حرب أكتوبر في ضوء التغيرات العالمية المعاصرة خاصة في المجال التكنولوجي والإعلامي فإننا سنجد أنه رغم احتمالات تزايد الفجوة التكنولوجية بين الشمال والجنوب إلا أن ما تحمله التطورات المصاحبة للقفزات التكنولوجية من شفافية وتواصل على المستوى الجماهيري قد حدت من قدرة الدول المتقدمة على التواجد والاستمرار في حالات خلافها مع الدول الأصغر والأقل تقدماً، مما أفقد العمل العسكري المباشر جانباً من جاذبيته واستبدله بأسلوب فرض العقوبات والتي تواجه بدورها محدودية في التأثير نظراً لزيادة درجة التشابك بين الدول في المجال الاقتصادي بهدف تجاوز مثل هذه العقوبات وإمكان مخاطبة الجماهير إعلامياً منها بهدف استلهام روح أكتوبر والاستفادة من دروسه وتطويرها فإسرائيل تستخدم المياه المتاحة لها بمعدلات تزيد بما يقدر ب ٢٠ ٪ عن معدلات الاستعاضة الطبيعية والفجوة بين الطلب على البترول وعرضه في السوق العالمي ما يعني أن منطقة الشرق الأوسط ستظل في بؤرة الاهتمام العالمي واحتمالات النزاع الإقليمي خاصة في موضوعي المياه والبترول .

وبالنسبة لمصر فهناك حاجة ملحة إلى مخطط قومي للطاقة يوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والحاجة للتصدير و احتياطيات مصر المؤكدة من البترول والغاز الطبيعي وحسن إدارة هذه الموارد و الاحتياطيات وذلك في ضوء برنامج واضح المعالم لترشيد استخدام الطاقة ككل.

إن الدرس الأكبر من نصر أكتوبر يكمن في إمكانية استغلال المتاح وإدراة الصراع بصورة متميزة تضمن الإدراك الكامل للقدرات الكامنة والاستجابة العالية للمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية مع قدرة السيطرة على التطورات سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

ان القدرة على المبادأة وأخذ زمام المبادرة واستيعاب التكنولوجيا وتطويرها وتطويعها كانت أحد دروس النصر الذي لم نستخدمه بعد في الحياة المدنية بصورة تتناسب مع حجم ما حقق. وإذا كان من الصعب استخدام سلاح البترول بذات الصورة مرة أخرى فإن الإنسان المصري الذي صنع نصر أكتوبر قادر دائماً بإذن الله على أن تكون له إنجازات أكبر في مجال التنمية وتحقيق الرخاء.

المناقشات :

تعقيب الأستاذ أحمد عرفه (رجل أعمال)

نحن نتحدث عن التعاون العربى واستخدام سلاح البترول فى حرب ٧٣ وتحدثتم عن أن هذه الفترة كانت أحلى فترات التعاون بين الدول العربية . والحقيقة أن هذه الفترة كانت حالة فريدة جداً خاصة وإننا نتحدث اليوم عن تعاون عربى فعال، نحن كرجال أعمال نعانى أشد المعاناة للدخول إلي بعض الدول العربية بينما الأمور مختلفة تماما فى التكتلات الاقتصادية كيف يمكن لرجل أعمال أن يفكر فى تعاون عربى او فتح أسواق أو التوجه إلي بلاد يتعذر وينتظر لمدة طويلة حتى يحصل على تأشيرة دخول لهذه البلاد ، فكيف لنا أن نتعاون نحن الدول العربية مع بعضنا فى ظل هذه الظروف؟.

د.طه عبد العليم (تعقيب)

كانت حرب أكتوبر تجسيداً للعمل العربى المشترك ، واستندت إلى تبادل المصالح بين البلدان العربية، ويشهد على هذا أن قرارات الحظر الجزئي للصادرات النفطية ومضاعفة أسعاره وعوائده استندت إلى الإنتصار العسكري المصرى فى سيناء ومن جانب آخر فإن سلاح النفط كان دعما للمعركة العسكرية المجيدة التى خاضتها مصر بالتنسيق مع سوريا .

وفى ظل الخيار الإستراتيجي العربى للسلام فإن تعزيز العمل العربى المشترك والتبادل العربى للمصالح أوضح أن وجهته الرئيسية هى إقامة منطقة تجارة حرة وسوق عربية مشتركة وتعزيز كل ألوان التعاون الاقتصادى العربى لمواجهة تحديات المنافسة بعد السلام الشامل وتحديات تحرير التجارة الدولية وبناء القدرة العربية الشاملة .

تعقيب د. يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد

وحول دعوة الدكتور حسين عبد الله الوكيل الأول السابق لوزارة البترول إلي عدم تصدير الغاز المصرى والاحتفاظ به فى ظل عدم التأكد من حجم الاحتياطيات البترولية على حد قوله، عقب الدكتور يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد قائلا :أن حجم الاحتياطي من الغاز المصري ضخم وأن مسألة تصديره من عدمه تعتمد على معدلات نمو السعر العيني للغاز أعلى من اعتمادهاعلى معدل نمو الأموال المستثمرة فى السوق، فمن مصلحتنا الاحتفاظ بالغاز فى باطن الأرض إذا كان عائده أقل ، إلا أن الاقتصاد المصرى قادر على تحقيق معدلات نمو ستصل إلى ٧ - ٨٪ عام ٢٠٠٥، ومن هنا فأن العائد الاستثماري سيتراوح بين ١٥-٢٠٪ ، وبالمقابل فانه من غير المتوقع أن يرتفع السعر العيني للمواد البترولية بمعدلات ما بين ١٥-٢٠٪ ولهذا يصبح السؤال كيف نصدر الغاز ؟ وليس هل نصدر الغاز؟

الجلسة الرابعة:

نتائج حرب أكتوبر بعد ٢٥ عاما

رئيس الجلسة : د. سمير طوبار

أستاذ الإقتصاد بكلية التجارة جامعة الزقازيق ـ رئيس لجنة الشئون المالية والإقتصادية بالحزب الوطنى ـ عضو مجلس الشورى

الورقة الأولى :

تأثير نصر أكتوبر على الإقتصاد المصرى

أ/ عبد الفتاح الجبالى

رئيس وحدة البحوث الإقتصادية ـ مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام

مقدمة عامة

تؤدي الحروب عامة إلى نتائج وأثار عديدة ومتنوعة، على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويتوقف حجم هذه الآثار، وعمقها، على مدى قدرة المجتمع المتحارب، في امتصاص هذه الآثار. والفترة الزمنية الواجبة لتجاوزها. وبمعنى أخر فإذا كانت قدرة الدولة على خوض حرب معينة تتوقف، من حيث المبدأ، على العوامل الاقتصادية وقوتها الذاتية، بحيث تعد هذه العناصر أحد القيود الأساسية الحاكمة للقرار السياسي والعسكري، الخاص بخوض معركة معينة والاستمرار فيها، فإن الآثار الاقتصادية للحرب تتوقف على نتائجها بشكل رئيسي. كما تتوقف أيضاً على طبيعة وهيكل الاقتصاد قبل الحرب وأثناءها ،وفترة المعارك العسكرية وغيرها من الأمور الحياتية. وحين نتحدث عن آثار حرب أكتوبر ١٩٧٣ على الاقتصاد المصري، فإننا لا نقصد بذلك التكاليف والأعباء المباشرة، وغير المباشرة لأيام القتال الفعلي، بل سوف نحاول بالأساس تحليل الآثار بعيدة المدى التي نجمت عن الحرب، وتداعياتها الفعلية على المجتمع المصري وهنا توجد عدة ملاحظات أساسية :-

١- أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ ،تمثل نقطة فاصلة وحاسمة، ليس فقط في التاريخ الاقتصادي المصري، كما سنوضح فيما بعد، ولكن أيضاً في تاريخ المنطقة ككل. إذ أن الآثار والتداعيات التي ترتبت عليها قد شملت كافة نواحي الحياة «اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً»خاصة مع صعود دور النفط في الاقتصاد العالمي ككل وما ارتبط به من تحركات لرؤوس الأموال والعمالة والتجارة في المنطقة، ومن ثم المزيد من التشابك والتقصير في العلاقات الاقتصادية.

٢- أن مرور ربع قرن على الحرب، يجعل من الصعوبة بمكان، إرجاع التغييرات الحالية في بنية الاقتصاد إلى عنصر واحد فقط، وإهمال العناصر الأخرى. من هنا فإنه من المستحسن دراسة الفترة

الزمنية (١٩٧٤ ـ ١٩٨٤) باعتبارها الفترة الأساسية التي ظهرت فيها نتائج حرب أكتوبر، والتي وضعت الأسس الفكرية والعملية للتغييرات التي طرأت على بنية الاقتصاد المصري في الفترة الحالية.

٣- أن تقييم الآثار الناجمة عن حرب أكتوبر، يتوقف بالأساس على طبيعة الهيكل الاقتصادي الذي كان قائماً قبل هذه الحرب، وخاصة خلال الفترة (١٩٦٧ ـ ١٩٧٣) والتي اصطلح على تسميتها «فترة الاستنزاف» ونظراً لوجود أوراق أخرى مقدمة لهذه الفترة المذكورة، فإننا لن نتعرض لها بالتفصيل. ولكن فقط نشير إلى أن هذه المرحلة قد ورثت تركة اقتصادية مثقلة بالأعباء والمشاكل سواء كان ذلك راجعاً، لفترات الحروب التي دارت خلال الفترة السابقة عليها، وخاصة حرب ١٩٦٧ وحرب الاستنزاف، أو للنتائج المترتبة عليها والتي تمثلت في فقدان البلاد للعديد من مصادر الدخل الأساسية، كالأرض التي تمثلت في سيناء، والموارد النفطية فيما يتعلق بالنفط والعائدات المالية سواء لتأثيرها على حركة السياحة أو إغلاق قناة السويس في وجه الملاحة الدولية. هذا ناهيك عن التكلفة لإعداد الدولة للحرب. ولا شك أن هذه التركة قد لعبت دوراً هاماً في السياسة الاقتصادية التالية.

ولذلك فإن تقييم نتائج حرب أكتوبر١٩٧٣ سوف يدور أساساً حول عدة نقاط أساسية أولها يتعلق بالسياسة الاقتصادية الجديدة، وثانيها يتعلق بالسيطرة على الموارد الاقتصادية وثالثها يرتبط بالتوجهات الخارجية للسياسة الاقتصادية.

أولاً- السياسة الاقتصادية الجديدة :

١- تتمثل أولى النتائج الاقتصادية لحرب أكتوبر١٩٧٣، في التحولات الجذرية في مسار الاقتصاد المصري، كما تمثلت أساساً في سياسة الانفتاح الاقتصادي، التي جاءت انطلاقاً من «ورقة أكتوبر» التي تعد التعبير الأيدلوجي عن هذه المرحلة. ولهذا تشير المذكرة الإيضاحية لقانون استثمار المال العربي والأجنبي رقم ٤٣ لسنة١٩٧٤ إلى أن مصر تبدأ عهداً جديداً باسترداد أرضها الطاهرة وبعودة العرب لها، ولذلك من الطبيعي أن يواكب المرحلة الجديدة من العمل السياسي، مرحلة جديدة من العمل الاقتصادي تهدف إلى الاستغلال الأمثل لمواردها، وتنميتها من ناحية أخرى والتنسيق والمقارنة في كافة مجالات التخطيط والتنمية الاقتصادية. وعلى الرغم من أن إطلاق لفظ «الانفتاح الاقتصادي» على هذه السياسة لا يعتبر توصيفاً علمياً دقيقاً لهذه المرحلة إلا أنه يعد تعبيراً سياسياً بالأساس، قصد به التحول من النظام الاقتصادي الذي كان سائداً آنذاك، إلى نظام يختلف عنه جذرياً من حيث الأسس والآليات المعتمدة علية، وبمعنى أخر فإنه بدلا من الاعتماد على الخطط المركزية وسيطرة القطاع العام على النشاط الإنتاجي، فقد تم التحول نحو اقتصاد السوق وإفساح المجال للقطاع الخاص جنباً إلى جنب مع القطاع العام (١)

٢- وهذا التحول بالأساس في السياسة الاقتصادية المصرية، كان الهدف الأساسي منه هو التأقلم مع المتغيرات التي جرت على الساحة الدولية وأيضاً على الصعيد المحلي. إذ أن تغيير الموقف الدولي من الحرب الباردة المفتوحة، إلى وضع يشبه الوفاق، فضلا عن أزمة النظام النقدي الدولي آنذاك، وتدهور العلاقات المصرية السوفيتية من جانب، وتحسنها مع الولايات المتحدة من جانب أخر، كل هذه العوامل ساعدت في تعزيز التوجه الاقتصادي الجديد. ومما ساعد على ذلك التحولات الاجتماعية والاقتصادية، التي جرت في المجتمع المصري خلال حقبة الستينات ونقصد بذلك تحديداً نمو طبقة رأسمالية خاصة، جنباً إلى جنب مع نمو طبقة جديدة من البيروقراطيين وكبار الموظفين ورجال القطاع العام. وهي الفئات التي تراكمت روؤس أموالها خلال الحقب السابقة، ومارست ضغوطها من أجل تغيير المسار الاقتصادي

الذي كان قائماً آنذاك وجاء الانفتاح الاقتصادي كنتيجة للتفاؤل الجدلي بين هذه العوامل وبعضها البعض، خاصة وأنه قد تزامن مع «الثورة النفطية » التي حدثت بالمنطقة من جراء قيام البلدان المنتجة للنفط بعملية تصحيح لأسعار بيع البرميل الخام، والتي بمقتضاها ارتفع سعر البرميل من ٢,٨٩ دولارا إلى حوالي ١٧ دولارا للبرميل آنذاك. الأمر الذي أحدث نقلة كبيرة في العلاقات الدولية وأسواق النفط العالمية والعربية. خاصة وأن هذه الأسعار ظلت لمدة نصف قرن تقريباً تتراوح بين دولار ودولار و ٨٥ سنتاً للبرميل، في الوقت الذي تضاعفت فيه أسعار المواد الأولية والمنتجات الأخرى التي كانت تستوردها هذه الأقطار.

٣- وقد حددت « ورقة أكتوبر» عشر مهام أساسية، حتى عام ٢٠٠٠، ركزت فيها بشكل أساسي على مواصلة «الانفتاح الاقتصادي» داخلياً وخارجياً. ولهذا ارتكزت السياسة الاقتصادية الجديدة على أربعة محاور رئيسية هي :

أ- دعوة الاستثمار العربي والأجنبي للاستثمار داخل المجتمع المصري.

ب - تنشيط وتفعيل دور القطاع الخاص المصري، وبالتالي تخطي المعوقات الإدارية والإجرائية التي تحول دون تحقيق هذا الهدف.

جـ - إعادة تنظيم القطاع العام وجعله كفؤاً وقادراً على الوقوف في وجه المنافسة المحلية والدولية.

د - إطلاق حرية التجارة الخارجية وتنظيم عمليات الصرف الأجنبي.

وهذا يوضح لنا أن مصر قد حاولت آنذاك لعب دور خاص، في النظام الاقتصادي الدولي، عن طريق الاستفادة من «مزاياها النسبية» المتمثلة في يد عاملة وفيرة، قليلة التكلفة ومؤهلة، فضلا عن الموقع الجغرافي المميز بالنسبة لجميع الأسواق. وهي أمور تمثل عناصر جذب للاستثمار الخاص العربي والأجنبي.

وتشير الإحصاءات إلى أن هذه السياسة قد أسفرت عن زيادة كبيرة في حجم الاستثمار والذي بلغ المتوسط السنوي له نحو ٢٢٣٢,٥ مليون جنيه، مقابل ٣٥٩,٩ مليون جنيه خلال الفترة السابقة أي أن حجم الاستثمار قد زاد بمعدلات سنوية بلغت نحو ٣٤,٦٪ سنوياً، مقابل١٤,١٪ في الفترة السابقة. كما بدأ الرقم الأساسي لحجم الاستثمار يرتفع اعتباراً من عام ١٩٧٤ فبلغ ٣٩٦,٨٪ (على أساس سنة ٥٩/ ١٩٦٠= ١٠٠ وواصل ارتفاعه المطرد ليصل إلى ٢٣٦٢,٩ في عام ٨٠/ ١٩٨١. كما بلغ الرقم القياسي لعام ٨٠/ ١٩٨١ نحو ٥٩٥,٥٪ وذلك باعتبار عام ١٩٧٤ سنة أساس(٣).

هذا مع ملاحظة أن جزءاً كبيراً من الزيادة في حجم الاستثمار، يرجع بالأساس إلى ارتفاع قيمة الواردات من السلع الاستثمارية خلال الفترة (١٩٧٦ ـ ١٩٨١) وكذلك ازدياد التنقيب عن النفط، إذ قفز الرقم القياسي لاستثمارات هذا القطاع من ١٠٠٪ عام ١٩٧٤ إلى ٦٦٣٪ عام ٨٠/ ١٩٨١ (٤) واصبحت إستثمارات هذا القطاع تصل إلى ١١,٩٪ عام ١٩٨١ مقابل ٦,١٪ عام ١٩٧٣.

٤- وقد أدى « نصر أكتوبر» إلى استعادة مصر حقوقها النفطية الأمر الذي زاد من حركة التنقيب والكشف عن النفط، وهنا نلحظ أنه وخلال السنوات العشر (١٩٧٣-١٩٨٣) تم إبرام حوالي ٨٩ اتفاقية للبحث، بلغ إجمالي التزام الشركات بها حوالي ١٨١٣,٦ مليون دولار كما بلغت منح التوقيع، التي لا تسترد، نحو ١٧٠ مليون دولار مع ملاحظة أن منطقة خليج السويس قد استحوذت على معظم الجهود الاستكشافية، وبالتالي ساهمت بنحو ٧٠٪ من إنتاج النفط المصري آنذاك.

فمن الملاحظ أن عدد الآبار الاستكشافية «البرية والبحرية» في منطقة خليج السويس بلغت حوالي ٣٥٠بئراً، من مجموع ٥٠٠ بئر تم حفرها في مصر، خلال هذه الفترة، مع العلم بأن مساحة حوض خليج السويس، براً وبحراً، لا تتجاوز ١٠٪ من إجمالي المناطق التي يمكن البحث عن النفط في أعماقها.
عموماً ومنذ ذلك التاريخ فقد أصبحت الصادرات النفطية تلعب دوراً أساسياً في تعزيز أوضاع ميزان المدفوعات المصري وأصبحت تشكل نحو ٣٧٪ من إجمالي حصيلة البلاد من النقد الأجنبي خلال عام ١٩٨١/٨٠، مرتفعة بذلك عما كان من قبل، حيث لم تكن تشكل نسبة تذكر في هذا الميزان.
٥- وعلى الجانب الأخر زاد المتوسط السنوي لحجم استثمارات القطاع الخاص بصورة كبيرة، خلال نفس الفترة، حيث تضاعفت بنحو أثنتى عشرة مرة، عما كان عليه قبل هذه الفترة، وبلغ نحو ٤٤٣,٤ مليون جنيه، ثم أخذ في الزيادة، فوصل إلى أكثر من الضعف إلى نحو ١٠٢٥ مليون جنيه في عام ١٩٨١/٨٠.

وقد عكست هذه الزيادة في الأرقام المطلقة، زيادة مطردة في نصيب القطاع الخاص من إجمالي الاستثمار على المستوى القومي، فمن متوسط سنوي نحو ٦،٦٪ من إجمالي الاستثمار على المستوى القومي عام ١٩٦٥/٦٤، وصل إلى ١٠,٢٪ في فترة الحرب (١٩٦٧/٦٦ - ١٩٧٣) ثم ارتفع بصورة محسوسة خلال فترة الانفتاح (١٩٧٤ - ١٩٨١) فوصل إلى نحو ٢٠٪ . وأخذت في الزيادة بعد ذلك كما يتضح من الجدول المرفق (٥).

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه، وعلى الرغم من هذه الزيادة في حجم الاستثمارات، إلا أن توزيعها القطاعي لم يكن في صالح التنمية المتوازنة، حيث انخفض متوسط نصيب القطاعات السلعية إلى ٥٣,٦٪ مقابل ٦٠,٨٪ خلال الستينات.وكان من أبرز سمات هذا الاختلال هو انخفاض النصيب النسبي للزراعة والري إلى ٧,٣٪ مقابل ٢١,٨٪ خلال نفس الفترة، وكذلك الصناعة تراجعت من ٣١,٤٪ إلى ٢٦٪.
وقد أدى ذلك إلى تفاوت كبير في المعروض الكلي من السلع، ونمو الطلب الكلي عليها. ولذلك ارتفع معدل التضخم (وفقاً للرقم القياسي لأسعار المستهلكين من ٧,٢ عام ١٩٧٣ إلى ٢٠,٧٪ عام ١٩٨١/٨٠ وازدادت الضغوط التضخمية بشدة، خلال نفس الفترة.

كما ترتب على ذلك أيضاً انكماش الحجم الحقيقي في الصادرات السلعية عموماً، والزراعية والتحويلية منها على وجه الخصوص، كما ارتفعت نسبة الاعتماد على الخارج في تدبير القسم الأكبر من الاحتياجات المجتمعية، فارتفعت الواردات الغذائية والاستثمارية بصورة كبيرة خلال نفس الفترة (كما يتضح من الجدول المرفق) كما أدى الخلل في التوزيع القطاعي للإستثمارات إلى قيام قطاع الخدمات باستيعاب الجزء الأكبر من الزيادة في القوى العاملة حيث استوعب أكثر من ثلثي هذه الزيادة، بينما ذهب الثلث الباقي إلى قطاعي الزراعة (١٠٪) والصناعة (١٢,٨٪). ويمكن إرجاع ذلك - في جزء منه - إلى طبيعة النمط التكنولوجي المستخدم في الصناعات الجديدة، والذي تميز بارتفاع الكثافة الرأسمالية، فضلا عن صغر الحجم الكلي للقطاع الصناعي. مع ملاحظة أن معدل نمو التوظف في قطاع الصناعات الهندسية والمعدنية كان أكثر من معدل نمو التوظف في الصناعة ككل.

ثانياً- السياسة النقدية والائتمانية :

٦- اقتضى تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، انتهاج سياسة للصرف الأجنبي ملائمة لها، ومن هنا كان إنشاء السوق الموازية، بالقرار الوزاري رقم ٤٧٧ لعام ١٩٧٣. والذي تم في نطاقه التعامل طبقاً لأسعار الصرف «التشجيعية» وهي عبارة عن سعر الصرف الرسمي مضاف إليه علاوة تسمى «العلاوة التشجيعية» والتي حددت بواقع ١٠٪ من السعر الرسمي للشراء، على أن يزيد السعر التشجيعي للبيع على السعر التشجيعي للشراء بنسبة ٥٪ .

وقد تم رفع هذه العلاوة عدة مرات حتى وصلت إلى ٧٩٪ من الأسعار الرسمية للشراء يضاف إليها ٢٪ للوصول إلى سعر البيع التشجيعي، وتم تطوير هذا السوق في عام ١٩٧٤ حيث أجاز المشرع للمصريين الحائزين على موارد بالنقد الأجنبي لتحويلها للبلاد في شكل عيني، واتسع نطاق هذا النظام وتصاعد أهميته بصدور القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ والذي تقرر بموجبه أن يكون استيراد احتياجات البلاد السلعية عن طريق القطاعين العام والخاص. وقد أدى هذا القانون للقطاع الخاص بحرية ممارسة الاستيراد والتصدير، بما في ذلك إنشاء وكالات تجارية للاستيراد.

وكانت موارد هذه السوق عبارة عن حصيلة مدخرات وتحويلات المصريين العاملين بالخارج وإيرادات السياحة وحصيلة الصادرات السلعية باستثناء السلع التقليدية (القطن الخام ومنتجاته والأرز والبترول والبصل والأسمنت).

من هنا، وبنهاية عام ١٩٧٥ كانت السوق الموازية هي السوق التي تجري في داخلها كل تقلبات سعر صرف الجنيه المصري.

ومما تجدر الإشارة إليه أن العمليات التي تمت خلال السوق الموازية، قد ازدادت في البداية حيث يلاحظ ازدياد المبالغ المحولة بالعملات الصعبة عن طريق الجهاز المصرفي من مدخرات العاملين بالخارج من ٨٣,٢ مليون جنيه عام١٩٧٤ إلى ١٠٥,٧ مليون عام ١٩٧٥ و ١٣٣,١ مليون عام ١٩٧٦ و ١٩٣ مليون عام ١٩٩٧، أي بنسبة زيادة ١٣٣٪ خلال هذه الفترة (٦) . وهذا بلا شك يعكس كفاءة السعر التشجيعي للنقد الأجنبي في جذب هذا النوع من الموارد إلى داخل البلاد هذا على الرغم من أن هذه المبالغ كانت لا تتناسب بأي حال من الأحوال، مع عدد المصريين العاملين بالخارج ولا مع مستويات دخولهم المرتفعة.

ومن الملاحظ أيضاً أن سيطرة الدولة على موارد هذا السوق، قد أدت إلى تحكمها في استخداماتها وبالتالي التحكم في نوعية الواردات القادمة عبرها، حيث اقتصرت على مستلزمات الإنتاج والسلع الاستهلاكية التي ترى الدولة ضرورة سد النقص فيها للحد من ارتفاع أسعارها. ولهذا فإن الجانب الأكبر من موارد السوق الموازية قد استخدم بالفعل في تمويل استيراد الآلات والمعدات الإنتاجية والمواد الخام اللازمة للقطاعين العام والخاص.

وفي إطار هذه السياسة ولاستكمال تحرير التعامل بالنقد الأجنبي، صدر القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي والقاضي بالسماح للأفراد والمؤسسات بحق الاحتفاظ بالنقد الأجنبي وحيازته. وبالتالي أصبح الأصل هو الحيازة للنقد الأجنبي، على عكس القانون السابق رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الذي كان يحظر الحيازة. وبمقتضى هذا القانون أصبح للأفراد حق الاحتفاظ بالنقد الأجنبي، بكافة أشكاله، خارج وداخل البلاد، سواء لدى المصارف أو كحيازة شخصية، وعدم الالتزام باسترداده داخل البلاد (٧) .

كما أجازت اللائحة التنفيذية للقانون، حق البنوك المعتمدة في فتح حسابات خاصة بالنقد الأجنبي، وإمكان تحويل مركز الحساب الحر والخاص بالنقد الأجنبي من عملة لأخرى، بناءاً على طلب صاحب الحساب.

وقد ترتب على ذلك أن ألغى القانون المذكور صفة «المقيم »وغير «المقيم» من الناحية النقدية وهي الصفة التي يقوم عليها الأساس في الرقابة على النقد، حيث أن دول العالم تضع قواعدها النقدية على أساس المعاملات التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين.

٧- وعلى الجانب الأخر فقد صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ والذي أعطى البنك المركزي كافة السلطات لتنظيم السياسة النقدية والائتمانية والإشراف على تنفيذها وفقاً لخطط التنمية المعمول بها.

كما سمح القانون للبنك المركزي بتحديد أسعار الفائدة المدينة والدائنة دون التقييد بالحدود المنصوص عليها في أي تشريع آخر.

وجدير بالذكر أنه كان متعذراً، من قبل هذا القانون، استخدام سعر الفائدة بفاعلية ضمن مجموعة أدوات السياسة النقدية والائتمانية نظراً للقيد الوارد في التشريع المدني والقاضي بأن يكون الحد الأقصى للقانون هو ٧٪.

وفي أول يناير ١٩٧٦ قام البنك المركزي برفع الحدود القصوى لأسعار الفائدة، ثم تم رفضها عدة مرات حتى آخر يونيه ١٩٨٤، وقد أدت هذه الزيادة إلى ارتفاع الودائع لدى الجهاز المصرفي. إذ ارتفعت أرصدة الودائع الجارية بالعملة المحلية من ٥ , ٢٥٧ مليون جنيه في نهاية ديسمبر ١٩٧٠ إلى ٧ , ٦ , ٧ مليون في نهاية ديسمبر١٩٧٥ ثم توالت زياداتها حتى بلغت ٧ , ٧ , ٢٥ مليون جنيه في نهاية ١٩٨٣(٨)

وبالمثل ارتفعت الودائع الادخارية بالعملة المحلية من ٦ , ٣٣٦ مليون جنيه في نهاية ديسمبر ١٩٧٠ إلى ٤ , ٥٨٥ مليون في نهاية ديسمبر١٩٧٥ ثم توالت زياداتها حتى بلغت أرصدتها ٩ , ٥٩٨٩ مليون جنيه في نهاية يونية ١٩٨٣.

ولا شك أن هذه القوانين قد مهدت الأرضية المناسبة لإدخال التغييرات الجديدة في السياسة النقدية وذلك بمقتضى سياسة الإصلاح الاقتصادي المطبقة منذ بداية التسعينات.

ثالثاً - انتقال العمالة والتحويلات :

٨- أدى تصحيح أسعار النفط، عقب حرب أكتوبر، إلى زيادة حجم العائدات الناجمة عن تصدير النفط العربي، وقد ارتبط بذلك حدوث تحرك في سوق العمل العربي. نظراً لزيادة حجم الاستثمارات المنفذة لدى البلدان النفطية، والتي تتميز بندرة السكان والعمالة بها، في حين أن البلدان الأخرى تميزت بارتفاع الكثافة السكانية وحجم العمالة. وقد كان لهذا التناقض أثره في حركة انتقال العمالة بين الأقطار العربية النفطية والتي اعتمدت على العمالة الوافدة بصورة كبيرة. وكانت مصر إحدى الدول الأساسية المصدرة للعمالة. فاتسع نطاق هجرة العمالة بصورة كبيرة شملت كافة المهن الأساسية وغيرها واتسع نطاقها لتشمل كافة أنواع العمالة الماهرة وغير الماهرة. وهكذا أصبحت تحويلات العاملين بالخارج تلعب دوراً أساسياً وهاما في ميزان المدفوعات المصري.

وتجدر بنا الإشارة إلى أن موجة الهجرة خلال السبعينات تختلف عنها خلال الستينات، فقد كانت الموجات الأولى لهجرة العمالة تأخذ طابعاً انتقاليا يتركز في المشتغلين بالمهن العلمية والفنية والوظائف الكتابية، وكانت تتجه هذه الهجرة غالبا إلى الولايات المتحدة وكندا وأوروبا الغربية بينما تيارات

هجرة العمالة في السبعينات أصبحت أكثر تنوعاً وشمولا للعديد من الفئات الماهرة وغير الماهرة فهي شملت بجانب أساتذة الجامعات، خدم المنازل. وازدادت الأهمية النسبية لعمال الإنتاج والخدمات في تركيب قوة العمل المصرية المهاجرة.

٩- وقد تزايدت أعداد المصريين العاملين بالخارج بمعدلات غير عادية قدرت بنحو ثلاثة ملايين فرد، وشملت كافة السلم الوظيفي، مع ملاحظة أن نسبة العمالة الماهرة تزايدت بينما تناقصت نسبة العمالة غير الماهرة «شاغلي الوظائف الكتابية وغيرها».

وقد تعددت الآراء واختلفت بشأن آثار الهجرة على الاقتصاد المصري، بحيث يرى البعض أن الهجرة قد أحدثت العديد من الآثار السلبية، في حين يرى البعض الأخر أن العوائد الإيجابية أكثر بكثير عن سلبياتها(٩).

وقد أصبحت تحويلات المصريين العاملين بالخارج تمثل ثقلا أساسيا ورئيسيا في ميزان المدفوعات المصري. ولعبت دورا هاما كمصدر للسيولة وموردا رئيسيا للنقد الأجنبي في مصر. وترجع الزيادة الكبيرة التي حدثت في تحويلات المصريين العاملين بالخارج إلى عوامل مختلفة لعل أهمها تزايد أعداد المصريين العاملين بالخارج، بالإضافة إلى ارتفاع متوسط الأجور في الدول المضيفة لهم.

فإذا نظرنا إلى هذه التحويلات، من وجهة نظر الاقتصاد، نجد أنها ذات شقين الأول إيجابي إذ أصبحت مصدرا رئيسيا للعملات الأجنبية التي تحتاجها الدولة، لكنها أثرت بالسلب فيما يتعلق بالتحويلات الفنية، التي تمت وفقا لنظام الاستيراد بدون تحويل عملة.

فمن المعروف أن هذه التحويلات اتجهت اساسا لاشباع حاجات استهلاكية مؤجلة مثل المسكن والسلع المعمرة، أو إلى مجالات الاستثمار العقاري مثل شراء الأراضي وتملك العقارات.

وتختلف الأهمية النسبية للجزء المخصص للاستهلاك عن الجزء المخصص للادخار والاستثمار حسب مستويات الدخول والرواتب التي يحصلون عليها، وهي مرتبطة بدورها بطبيعة المهارات والمجموعات المهنية المختلفة التي تتشكل منها قوة العمل المهاجرة.

وهو الأمر الذي أحدث أثره على الاقتصاد المصري سواء من جهة تأثيرها في نمط الاستهلاك، من خلال تبني النمط الاستهلاكي السائد في المناطق التي تعمل فيها، خاصة وأن زيادة دخولها تمكنها من تبني هذا النمط ثم هي تساعد بعد ذلك على نقل هذا النمط إلى المجتمع ككل، عند عودتها الدائمة أو المؤقتة.

١٠- وعلى الجانب الأخر فقد ساهمت هذه العملية في إشعال نار التضخم في الاقتصاد المصري، من خلال ثلاثة جوانب:

أولها: القوة الشرائية الضخمة التي تجمعت لدى العاملين المصريين والتي لم يقابلها عرض مواز من السلع والخدمات المحلية وهو ما أحدث أثره خلال فجوة التضخم الناشئة عن زيادة الطلب، وخاصة على السلع التي تتميز بعدم مرونة العرض المحلي منها مثل الأراضي الزراعية والعقار، وهو ما أدى إلى ارتفاع قيمتها ارتفاعا شديدا.

ثانيها: ونتيجة لتصاعد الطلب على العاملين في قطاعات مهنية، مع عدم مرونة العرض من العاملين في هذه المهن بالقدر الكافي لمواجهة الطلب، مما أدى إلى تصاعد كبير في مستويات الأجور، وهو ما انعكس بدوره على تكاليف إنتاج السلع والخدمات في المجتمع، وهذا بدوره يغذي العملية التضخمية

«التضخم الناشئ عن التكاليف».
ثالثها : أن الطلب على السلع والخدمات المستوردة، الناتج عن عدم تلبية المعروض المحلي من السلع في الأسواق للطلب المتزايد، مما أدى إلى مزيد من الضغط على العملات الأجنبية وبالتالي الضغط على القيمة الخارجية للجنيه المصري.

التحول في علاقات مصر الخارجية :-

١١- كان من أهم النتائج المترتبة على حرب أكتوبر هو التحول الجذري في علاقات مصر الخارجية، تحولها من بلدان المعسكر الشرقي وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي، إلى بلدان أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.
وهنا نلحظ النمو الهائل في أجمالي واردات مصر وذلك من ١ , ٥ مليار دولار عام ١٩٧٥ إلى٧ , ٨ مليار دولار لعام ١٩٧٩ بمتوسط معدل نمو سنوي ٣ , ١٤٪ ثم إلى٦ , ١٣ مليار دولار في عام ١٩٨٤- ١٩٨٥ بمتوسط معدل نمو سنوي ٤ , ٨٪ فبينما لم تزيد الصادرات المصرية بنفس النسبة، الأمر الذي انعكس على عجز الميزان التجاري. هذا فضلا عن انخفاض نسبة تغطية الصادرات للواردات من ٧ , ٦٢٪ إلى ٣ , ٣٧٪ خلال عامي ٨٠/١٩٨١ و ٨٤/ ١٩٨٥ على التوالي.
١٢- ويلاحظ في هذا الصدد أيضا اختلال التوزيع الجغرافي لتجارة مصر الخارجية، بينما كانت معظم الصادرات تتجه إلى بلدان المعسكر الاشتراكي وأوروبا الشرقية، فإن النسبة الأقل من وارداتها تأتي من البلدان الرأسمالية المتقدمة. ولهذا حقق الميزان التجاري فائضا مع بلدان المجموعة الأولى خلال الأعوام ١٩٧٤-١٩٧٥-١٩٧٦ ثم تحول إلى فائض طفيف خلال الفترة التالية.هذا في حين ظل الميزان التجاري يحقق عجزا دائما مع بلدان المعسكر الرأسمالي. «كما يتضح من الجدول المرفق» عموما فمع التغيرات التي حدثت في الاقتصاد المصري، وقد انخفضت الأهمية النسبية لتجارة مصر الخارجية مع بلدان أوروبا الشرقية، وذلك لصالح أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، بحيث أصبحت السوق الأوروبية هي التي تستحوذ على النصيب الأكبر من تجارة مصر الخارجية.
١٣- ويرجع النمو الكبير في الواردات المصرية، خلال حقبة السبعينات، إلى الوفرة النسبية في موارد النقد الأجنبي التي توافرت للبلاد «خاصة من حصيلة الصادرات النفطية وتحويلات العاملين بالخارج والسياحة وقناة السويس والمعونات الخارجية» كما يرجع جزء من هذه الزيادة إلى السياسات التي اتبعتها الدولة في ذلك الوقت، خاصة ما يتعلق بتخفيض القيود على تجارة الاستيراد للقطاع الخاص، والأخذ بنظام الاستيراد بدون تحويل عملة، والإعفاء الجمركي لمشروعات الانفتاح، بالإضافة إلى منح القطاع الخاص حق استيراد العديد من السلع التي كانت محظورة من قبل.

خاتمة الدراسة

١٤- مما لاشك فيه ان حرب أكتوبر، و ما ترتب عليها من نتائج عسكرية، قد أحدثت نقلة نوعية فى إدارة الاقتصاد المصرى، حيث تحول المسار الاقتصادي من اقتصاد يقوم أساسا على التخطيط المركزي و يلعب فيه القطاع العام دورا رئيسيا، الى اقتصاد سوق يقوم أساسا على آلية العرض و الطلب فى تحديد الائتمان، مع إعطاء المزيد من الحرية للقطاع الخاص للمساهمة بدور أكبر فى النشاط الاقتصادي بالبلاد.
و قد مثلت هذه السياسة الأرضية الملائمة للتحولات الاقتصادية التي جرت بعد ذلك فى إدارة

الاقتصاد التسويقي، خاصة فى ظل سياسة «الإصلاح الاقتصادي» المطبقة حاليا، و التي أعادت التوازن، من جديد الى الموازين الكلية للاقتصاد المصرى، سواء تمثل ذلك فى الموازنة العامة للدولة أو فى ميزان المدفوعات.

١٥- و كذلك أدى نصر أكتوبر الى تغيير طبيعة و حركة الموارد الاقتصادية بالمنطقة (رؤوس الأموال و العمالة) حيث شهدت المنطقة العربية عموما، و مصر على وجه الخصوص، حركة واسعة لانتقال العمالة و زيادة كبيرة فى تحويلات العاملين بالخارج، ناهيك عن أن استرداد البلاد لثروتها الطبيعية المثلة فى حقول النفط، قد ساعد على تعزيز أوضاع ميزان المدفوعات نتيجة لزيادة المتحصلات من صادرات هذه السلعة.

فإذا ما أضفنا الى ذلك ازدياد العائدات الناجمة عن حركة الملاحة في قناة السويس، وكلها أمور أسهمت بالإيجاب في تطوير ميزان المدفوعات المصري، وجعلته قادرا على الوقوف أمام المشكلات الصعبة التي يعانيها الميزان التجاري، خاصة مع تراجع الصادرات السلعية والطفرة في الواردات السلعية التي جاءت للبلاد أبان هذه الفترة. نتيجة للرغبة في تلبية الطلب المكبوت، خلال فترة الحرب أو الإعداد للحرب وهكذا يتضح لنا أن حرب أكتوبر تمثل نقطة فاصلة في التاريخ الاقتصادي المصري ككل إذ تم بمقتضاها الأخذ بسياسة اقتصادية جديدة تماما، مهدت الطريق لمزيد من الإصلاحات في هيكل الاقتصاد المصري.

المصـادر والمراجــع

١- لمعرفة المقصود بسياسة الانفتاح انظر الدراسات الهامة في هذا الموضوع منها د/فؤاد مرسي « هذا الانفتاح الاقتصادي » دار الثقافة الجديدة القاهرة ١٩٧٨ د/جودة عبد الخالق « محرر » الانفتاح الاقتصادي الحصاد والجذور « د/محمد دويدار » الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير « دار الجامعات المصرية.

٢- محمد أنور السادات »ورقة أكتوبر« الهيئة العامة للاستعلامات.

٣- مجلس الشورى »سياسات الاستثمار« تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية رقم (٦) فبراير ١٩٩٢.

٤- المرجع السابق مباشرة.

٥- المرجع السابق مباشرة.

٦- البنك المركزي المصري « التقرير السنوي » أعداد مختلفة.

٧- عبد الفتاح الجبالي « السياسة النقدية والائتمانية ومشكلة البطالة » ورقة قدمت إلى مؤتمر مشكلات الشباب المصري - القاهرة ١٩٨٤.

٨- البنك المركزي المصري « التقرير السنوي لعام ١٩٨٤ » القاهرة ١٩٨٤.

٩- انظر في ذلك عبد الفتاح الجبالي « الآثار الاقتصادية لهجرة العمالة المصرية » السياسة الدولية - أكتوبر ١٩٨٣.

ملاحق الدراسة

هيكل الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة

(١٩٦٤/١٩٦٥-١٩٨١/١٩٨٢)

السنوات / القطاعات	١٩٦٥/١٩٩٤	١٩٧٠/١٩٦٩	١٩٧٧	١٩٧٩	١٩٨٢/١٩٨١
القطاعات السلعية	٥٧,٢	٥١,٩	٥٤,٩	٥٧,٣	٥٢,٤
الزراعة	٢٩,٦	٢٧,٥	٢٧,٥	٢١,-	١٩,٤
الصناعات التحويلية	١٨,٧	١٨,٣	١٥,١	١٣,٧	١٣,٨
البترول ومنتاجاته	٣,-	٢,٣	٦,٣	١٥,٨	١٣,٨
الكهرباء	٢,١	١,٥	١,٢	-,٨	-,٧
التشييد	٤,٧	٢,٣	٤,٨	٦,-	٤,٧
قطاع الخدمات الانتاجية	١٧,٥	١٩,-	٢٤,٤	٢٦,-	٢٨,٨
قطاع الخدمات الاجتماعية	٢٥,٣	٢٩,١	٢٠,٧	١٦,٧	١٨,٨

المصدر مجلس الشوري "سياسات الاستثمار"

تقرير لجنة الشئون المالية والإقتصادية ٦ فبراير ١٩٩٢

أهم مصادر النقد الاجنبي

السنة	صادرات القطن (١)	صادرات البترول (١)	رسوم المرور في قناة السويس(١)	الايرادات السياحية (٢)	تحويلات المصريين العاملين بالخارج (٢)	الاجمالي بالمليون جنية
١٩٧٦	١٥٤,٨	١٤٩,١	١٢١,٧	٢٦٣,٢	٣٩٣,٨	١٠٨٢,٦
١٩٧٧	١٨٢,٣	١٦١,٨	١٦٧,٤	٤٣٩,٣	٦٢٣,٤	١٥٧٤,٢
١٩٧٨	١٣١,٥	١٨٨,٦	٣٥٩,٥	٣٩٥,٧	١٢٣١,٧	٢٣,٧٥
١٩٧٩	٢٦٧,٣	٦٣٥,٤	٤١٢,١	٣١٩,٨	١٤٤٩,٨	٣٠٨٤,٤
١٩٨٠	٢٩٦,٤	١٣٧٠,٦	٤٦٤,٣	٤١٠,٨	١٨١١,٦	٣٤٥٣,٧
٨١/٨٠	٢٢٨,٤	١٩١٩,٤	٥٤٦,٣	٤١٣,٥	٢١٠٥,٢	٥٢١٢,٨
٨٢/٨١	٢٠٤	١٩١٤.٦	٦٣٦,٢	٣١٧,٥	١٣٠٦,٧	٤٤٧٩
٨٣/٨٢	٢٢٠,١	١٨٥٩,٣	٦٦٩,٦	٢٤٧,١	٣٣٢٧,٥	٥٣٢٣,٦
٨٤/٨٣	٣٢١,٣	١٧٩٦,٧	٦٨١,٨	٢٣٢,٤	٢٩٥٦,٢	٥٩٨٨,٤
٨٥/٨٤	٢٩٠	١٨٤٣,٩	٦٢٧,٧	٣٣٠,٧	٢٦٢١,٦	٥٧١٣,٩
٨٦/٨٥	٢٥٧,٤	١٦٦٤,٧	٧١٩,٨	٤٠١,٤	٣٣٦٩,٢	٦٤١٢,٥
٨٧/٨٦	٢٤٠,٣	٦٣٤,١	٨٠٣,٦	٤٨١,٢	٣٠٥٠,٦	٥٢٠٩,٨

(١) طبقا لأرقام مجمع النقد الأجنبي لدي البنك المركزي

(٢) طبقا لارقام مجمع النقد الاجنبي لدي البنوك التجارية

المصدر البنك الاهلي المصري "النشرة الاقتصادية "العدد الاول والثاني المجلد الاربعون ١٩٨٧.

السياحة

السنة	عدد السائحين بالألف					مجموع الليالي السياحية (ليلة)	متوسط مدة الإقامة في السنة (ليلة)	الإيرادات السياحية (مليون جنيه)
	عرب	الدول الصناعية المتقدمة	الدول الاشتراكية	آخرون	الإجمالي			
١٩٧٥	٤٣٧,٥	٢٧٨,٣	٣٤,٧	٤٢,٥	٧٩٣,٠	٥٨٥٤٥٨٠	٧,٣	٨٢,٠
١٩٧٦	٥٣٤,٥	٣٦٢,٢	٣٥,٤	٥١,٨	٩٨٣,٩	٦٧٩٦٠٨٠	٦,٩	٢٦٣,٢
١٩٧٧	٤٧٤,٩	٤٣٣,٩	٣٠,٧	٦٤,٣	١٠٠٣,٨	٦٣٣٨٩١٠	٦,٣	٤٣٠,٣
١٩٧٨	٤٥٥,٤	٥٠٢,٦	٢٥,٣	٦٨,٣	١٠٥١,٦	٧١٣٦٦٦٥	٦,٨	٣٩٥,٧
١٩٧٩	٣٩٦,٩	٥٧٤,٩	٣١,٤	٦٠,٩	١٠٦٤,١	٧١٠٤٣٨١	٦,٧	٣١٩,٨
١٩٨٠	٤٧٩,٤	٦٦٣,٨	٢٣,٧	٨٦,٢	١٢٥٣,١	٨٠٨٣٦٩٠	٦,٥	٤٠٤,٦
١٩٨١	٥٧٨,٨	٦٦٤,٧	٢٢,٣	١١٠,٢	١٣٧٦,٠	٩٨٠٥٧١٥	٧,١	٤١٠,٨
١٩٨٢	٦١٨,٤	٦٧٦,٩	٢٣,٠	١٠٥,٠	١٤٢٣,٣	٩٣٠١٣٩٠	٦,٥	٣١٧,٥
١٩٨٣	٥٩٨,٧	٧٥١,٦	٢٥,٦	١٢٢,٠	١٤٩٧,٩	٨٨٥٦٧٤٩	٥,٩	٢٤٥,٠
١٩٨٤	٥٩٦,١	٨٢٣,٢	٢٦,٧	١١٤,٥	١٥٦٠,٥	٨٥٧٢٢٠١	٥,٥	٢٦٥,٠
١٩٨٥	٥٦٤,١	٨١٨,٢	٢٧,٦	١٠٤,٥	١٥١٨,٤	٩٠٠٧٠٥٣	٥,٩	٣٣٣,٤

المصدر : البنك الأهلي المصري " النشرة الإقتصادية " العدد الرابع
المجلد ٣٩ لعام ١٩٨٦

التجارة الخارجية

الصادرات والواردات حسب المجموعات الاقتصادية

السنة	دول التخطيط المركزي			الدول الرأسمالية المتقدمة			الدول النامية			المجموع		
	صادرات	واردات	الميزان التجاري	صادرات	واردات	الميزان التجاري	صادرات	واردات	الميزان التجاري	صادرات	واردات	الميزان التجاري
١٩٧٤	٣٢٨,٨	٢٢٢,٤	١٠٦,٤+	١٨٢,٨	٥٧٦,٢	٣٩٣,٤-	٨١,٧	١٢١,٥	٣٩,٨	٥٩٣,٣	٩٢٠,١	٣٢٦,٨
١٩٧٥	٤٠٥,٨	٢٩٤,٧	١١١,١+	٧٩,٣	١٠٠٦,٩	٩٢٧,٦	٦٣,٥	٢٣٧,٧	١٧٤,٢	٥٤٨,٦	١٥٣٩,٣	٩٩٠,٧
١٩٧٦	٢٩١,٤	٢٢١,٢	٧٠,٢+	١٩٠,٣	١٠١٨,١	٨٢٧,٨-	١١٣,٨	٢٥٠,٦	١٣٦,٨	٥٩٥,٥	١٤٨٩,٩	٨٩٤,٤
١٩٧٧	٢٩٥,٣	٣٠٤,٢	٨,٩-	٢٣٣,٣	١٢٩٩,٣	١٠٦٦,٠	١٣٩,٩	٢٨٠,٨	١٤٠,٩	٦٦٨,٥	١٨٨٤,٣	١٢٨٥,٨
١٩٧٨	٢٣٥,٨	٣٧٩,٧	١٤٣,٩-	٢٩٨,١	١٨٢٨,٢	١٥٣٠,١-	١٤٥,٩	٤٢٤,٣	٢٧٨,٤	٦٧٩,٨	٢٦٣٢,٢	١٩٥٢,٤
١٩٧٩	٣٣٧,٠	٣٧٠,٦	٣٣,٦-	٨١٨,٣	١٩٦٢,٤	١١٤٤,١-	١٣٢,٥	٣٥٣,٢	٢٢٠,٧	١٢٨٧,٨	٢٦٨٦,٢	١٣٩٨,٤
١٩٨٠	٣٨٦,٨	٤٥٣,٨	٦٧,٣-	١٢٨٤,٠	٢٤٨٥,٦	١٢٠١,٦-	٤٦١,٧	٤٦٢,٦	٠,٩	٢١٣٢,٢	٣٤٠٢,٠	١٢٦٩,٨
١٩٨١	٣٩٩,٢	٨١٣,٤	٤١٤,٢-	١١٨٠,٥	٣٣٦٥,٠	٢١٨٤,٥-	٦٨٣,٢	٢٠٠٩,٠	١٣٢٥,٨	٢٢٦٢,٩	٦١٨٧,٤	٣٩٢٤,٥
١٩٨٢	٣٨٦,٨	٨٤٣,٣	٤٥٦,٥-	١١٦٠,٣	٤٦١٨,٠	٣٤٥٧,٧-	٦٣٧,٠	٨٩٣,٢	٢٥٦,٢	٢١٨٤,١	٦٣٥٤,٥	٤١٧٠,٤
١٩٨٣	٤١٧,٣	٩٩٩,١	٥٨١,٨-	١٠٠٠,١	٥٠٨٢,٢	٤٠٨٢,١-	٨٣٢,٩	١١١١,٤	٢٧٨,٥	٢٢٥٠,٣	٧١٩٢,٧	٤٩٤٢,٤-
١٩٨٤	٤٧٧,٣	١٠٢٩,٨	٥٥٢,٥-	١١٢٩,٠	٥٢٤٤,٦	٤١١٥,٦-	٥٩١,٦	١٢٦١,٧	٦٧٠,١	٢١٩٧,٩	٧٥٣٦,١	٥٣٣٨,٢-
١٩٨٥	٦٤٣,٣	١٠٧٨,٣	٤٣٥,٠-	١٢٢٤,٧	٤٨٩٤,٦	٣٦٦٩,٩	٧٢٣,٣	٩٩٨,٤	٢٧٥,١	٢٥٩٩,٩	٦٩٧٣,٣	٤٣٧٣,٤

المصدر : البنك الأهلي المصري " النشرة الإقتصادية " العدد الرابع المجلد ٣٩ لعام ١٩٨٦

حركة الملاحة في قناة السويس

السنة	ناقلات البترول				السفن الأخرى				إجمالي الحركة في القناة				رسوم المرور في قناة السويس بالمليون جنيه
	العدد	صافي الحمولة بالمليون طن	البضائع المتجهة شمالاً	البضائع المتجهة جنوباً بالمليون طن	العدد	صافي الحمولة بالمليون طن	البضائع المتجهة شمالاً	البضائع المتجهة جنوباً بالمليون طن	العدد	صافي الحمولة بالمليون طن	البضائع المتجهة شمالاً بالمليون طن	البضائع المتجهة جنوباً بالمليون طن	
١٩٧٥يوليو و/ديسمبر	٦٩٣	١٤,٢	٥,٤	٢,٠	٤٨٨٦	٣٦,٢	١٣,٠	١٧,٠	٥٥٧٩	٥٠,٤	١٨,٤	١٩,٠	٣٣,٢
١٩٧٦	٢٦١	٧٧,٩	٣٠,٠	٤,٠	١٤١٩٦	١٠٩,٩	٤٢,٠	٤١,٧	١٦٨٠	١٨٧,٨	٧٢,٠	٤٥,٧	١٢١,٧
١٩٧٧	٢٦١	٧٥,٨	٣٠,٨	٤,٠	١٧٠٨٣	١٤٤,٦	٤٢,٠	٥٠,٠	١٩٧٠	٢٢٠,٤	٧٢,٨	٥٤,٠	١٦٧,٤
١٩٧٨	٢٤٨	٧٣,٩	٢٨,٤	٤,٨	١٨٧٧٧	١٧٤,٤	٤١,٢	٧٥,٤	٢١٢٦	٢٤٨,٣	٦٩,٦	٨٠,٢	٣٥٩,٥
١٩٧٩	٢٦٩	٨٦,٣	٢٧,٣	٩,٠	١٧٦٦٥	١٧٩,٩	٥١,٤	٧٢,٩	٢٠٣٦	٢٦٦,٢	٧٨,٧	٨١,٩	٤١٢,١٠
١٩٨٠	٢٩٢	٨٨,٩	٢٨,٥	١٤,٠	١٧٨٧٤	١٩٢,٤	٥٨,٠	٧٥,٧	٢٠٧٩	٢٨١,٣	٨٦,٥	٨٩,٧	٤٦٤,٣
١٩٨١	٣٤٣	١٣٥,٢	٣٦,٦	١٨,٢	١٨١٣٩	٢٠٧,٢	٥٧,٣	٨٤,٣	٢١٥٧	٣٤٢,٤	٩٣,٩	١٠٢,٥	٦٢١,٨
١٩٨٢	٣٥٤	١٣٣,٧	٦٣,١	٢٠,٣	١٨٩٩٧	٢٢٩,٨	٦١,٧	٨٦,٣	٢٢٥٤	٣٦٣,٥	١٢٤,٨	١٠٦,٦	٦٥٧,٩
١٩٨٣	٣٦٠	١٣٦,٤	٨١,٢	١٧,٠	١٨٦٢٢	٢٤١,٨	٥٩,٨	٩٨,٧	٢٢٢٢	٣٧٨,٢	١٤١,٠	١١٥,٧	٦٧٨,٨
١٩٨٤	٣٥٧	١٣١,٣	٨٦,٧	١١,٠	١٧٧٨٥	٢٣٩,٧	٦٧,٥	٩٨,٣	٢١٣٦	٣٧١,٠	١٥٤,٢	١٠٩.٣	٦٤٧,٦
١٩٨٥	٣٣٧	١٢٢,٨	٨١,٨	١٢,٣	١٦٤١٨	٢٢٩,٨	٦٢,٢	١٠١	١٩٧٩	٣٥٢,٦	١٤٤,٠	١١٣,٣	٦٥٤,٤

المصدر: البنك الأهلي المصري " النشرة الاقتصادية " العدد الرابع -المجلة ٣٩-لسنة ١٩٨٦

الصادرات والواردات حسب درجة التصنيع والاستخدام

المجموعة السلعية / السنة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
أولا : الصادرات :											
الوقود	٥١,٨	١٤٩,١	١٦١,٨	١٨٨,٦	٥٣٥,٤	١٣٧٠,٦	١٤٥٧,٣	١٤٤٦,٧	١٤٠٠,٧	١٢٦٤,٠	١٧٦٧,٧
القطن الخام	٢٠١,٨	١٥٤,٨	١٨٢,٣	١٣١,٥	٢٦٧,٣	٢٩٦,٤	٣٢٠,٠	٢٨٦,٠	٣٠٨,٨	٣٤٠,١	٢٩٩,٠
المواد الخام	٤٦,٤	٧٢,١	٧٨,٥	٦٧,٣	٨٢,٦	١٠٤,٦	١٠٤,٤	١٣٤,٨	١٥٥,٤	١٤٠,٠	١٣٢,٠
السلع نصف مصنعة	٨٨,٨	٧٧,٠	٩٠,٥	١٤٧,٥	٢٠٩,٢	٢٠٨,٨	٢٢٥,٩	١٦٨,٥	١٧٦,٧	٢٠٠,٠	١٧٧,٣
السلع تامة الصنع	١٥٩,٨	١٤٢,٤	١٥٥,٣	١٤٤,٩	١٩٣,٣	١٥١,٨	١٥٥,٣	١٤٨,١	٢٠٨,٧	٢٥٣,٨	٢٢٣,٧
إجمالي الصادرات	٥٤٨,٦	٥٩٥,٤	٦٦٨,٤	٦٧٩,٨	١٠٢٨٧,٨	٢١٣٢,٢	٢٢٦٢,٩	٢١٨٤,١	٢٢٥٠,٣	٢١٩٧,٩	٢٥٩٩,٩
ثانيا: الواردات:											
الوقود	١٠٤,٢	٥٨,٦	٣٢,٩	٢٨,٧	١٤,٦	٢٣,٤	١٣٨,٤	٢٢١,٥	٣٦٧,٢	٣١١,٢	٢٣٧,٢
المواد الخام	٢٨٩,٥	٢٤٠,٩	٢٥٢,٢	٣٠٦,٥	٣٣٨,٧	٤٧٣,٦	٨٩٠,١	٨٤٩,٣	٦٩٦,٦	٧٦٧,٧	٧٢٨,٣
السلع الوسيطة	٦١٨,٧	٤٤٤,٦	٦١٨,٤	٨١٢,٢	٨٩٤,٠	١٢٧٦.٧	١٩٥٩,١	٢٠٣٣,٢	٢٣٣٨,٦	٢٤٩٤,٩	٢٧٩٢,٧
السلع الاستثمارية	٢٦٠,٢	٤٠٤,٨	٥٦٧,٣	٨٥٨,٨	٨٢٣,٣	٨٣٢,٩	١٥٨٨,٢	١٦٨٢,٤	٢١٠٥,٤	١٩٩٨,١	١٦٧٥,٢
السلع الاستهلاكية	٢٦٦,٧	٣٤١,٠	٤١٣,٥	٦٢٦,٠	٦٢٥,٦	٧٩٥,٤	١٦١١,٦	١٥٦٨,١	١٦٨٤,٩	١٩٦٤,٢	١٠٣٩,٧
إجمالي الواردات	١٥٣٩,٣	١٤٨٩,٩	١٨٨٤,٣	٢٦٣٢,٢	٢٦٨٦,٢	٣٤٠٢,٠	٦١٨٧,٤	٦٣٥٤,٥	٧١٩٢,٧	٧٥٣٦,١	٦٩٧٣,١
ثالثا : الميزان التجاري											
(الفائض أو العجز)	٩٩٠,٧-	٨٩٤,٥-	١٢١٥,٩-	١٩٥٢,٤-	١٣٩٨,٤-	١٢٦٩,٨-	٣٩٢٤,٥-	٤١٧٠,٤-	٤٩٤٢,٤-	٥٣٣٨,٢-	٤٣٧٣,٢-

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

التعقيب على الورقة الأولى:

د. عثمان محمد عثمان

مستشار ومدير مركز التخطيط العام ـ معهد التخطيط القومي

لايجب أن يتصور أحد أن الحديث عن تأثير الإنتصار في معركة عسكرية في مثل ضخامة اكتوبر المجيد على الإقتصاد هو من قبيل حديث الإحتفالات، أو هو باب من أبواب المباهاه والتفاخر ولا أن تقدير حجم هذه التأثيرات الهائلة ينطوى على أى قدر من المبالغة. يدفعنى إلى هذا القول حقيقة نعرفها كاقتصاديين: وهى أن هناك مايمكن تسميته باقتصاديات الحرب، وهو مايتناول أبعاد تعبئة أى أقتصاد للحرب، ودراسة حالة أو أوضاع اقتصاد الحرب، أى طبيعة السياسة الاقتصادية فى ظل حالة الحرب.. الخ. لكن على العكس من ذلك لم ينل الانتقال من اقتصاد الحرب الى اقتصاد السلم حظه من التحليل والدراسة، ويدخل ضمن هذا أن تأثير انتصار أكتوبر على أحوال الإقتصاد المصرى وتطوراته لم يحظ فى رأيي بالتقييم الشامل.

وبدون شك فانه لم يكن ممكنا أن تفوت مناسبة مرور ربع قرن على نصر أكتوبر دون أن تتم ولو محاولة أولية نحو هذه النظرة التحليلية الضرورية. لكن هل يمكن مع انقضاء مثل هذه الفترة الطويلة اجراء تحليل دقيق لآثار هذا الحدث الضخم؟ فى تقديرى أنه إذا كان من الضرورى التمييز بين الآثار المباشرة والآثار غير المباشرة (أى الآثار الهيكلية أو البنيوية) فانه لم يكن ممكنا الإمساك بأبعاد هذه التأثيرات قبل انقضاء فترة كافية.

من ناحية أخرى ربما يكون من السهولة بمكان حساب تكلفة الحرب وأعبائها الاقتصادية، فهل يمكن بدرجة معقولة من الدقة حساب العائد الاقتصادى للسلام؟ فى تقديرى أيضا أنه لابد من الاستعانة بالأسلوب التحليلى المعروف باسم الوقائع المعكوسة counterfactual analysis، بمعنى ماذا لو أن ذلك الحدث لم يقع؟ ونحن نعرف أن حدث أكتوبر العظيم فى سنة ١٩٧٣ أنهى حالة اللاحرب

واللاسلم. وفى رأيي أن الأثر الاقتصادى الرئيسى يتمثل فى تمهيد الطريق للعبور من اقتصاد الحرب الى اقتصاد السلام.

فى ضوء هذين الإعتبارين يمكن تحليل الآثار الاقتصادية لإنتصار أكتوبر. والبحث القيم الذى عرضه علينا الأستاذ عبد الفتاح الجبالى تضمن تحليلاً لأثر حرب أكتوبر على مستويات ثلاثة. تشمل تغير السياسة الإقتصادية والسياسات النقدية والائتمانية بصفة خاصة وأثر انتقال العمالة وتدفق تحويلات العاملين المصريين فى الدول العربية وأثر التغير فى علاقات مصر الخارجية. وأتفق مع كل ماجاء فى ورقة أ. عبد الفتاح ولكن أحاول أن أركز على بعض النقاط الاضافية.

وأرى أنه كى نحيط بقدر معقول من الموضوعية والشمول بنتائج وآثار أكتوبر يلزم أن ندرس هذه الآثار والأبعاد على محورين: الأثر على الموارد، والأثر على كفاءة ادارة الموارد وفيما يتعلق بالجانب المتصل بتعبئة الموارد أو زيادة الموارد فاننا - كما ذكرت - نميز بين الآثار الاقتصادية المباشرة والآثار غير المباشرة لإنتصار أكتوبر. وهناك فى رأيي أربع قنوات تدفقت من خلالها موارد مؤثرة للاقتصاد المصرى.

- تمثل العنصر الأول فى عودة القوى البشرية المؤهلة والمدربة من جبهة القتال الى جبهة الإنتاج.
- العنصر الثانى يتمثل فى الاتجاه إلى تخفيض نسبة الانفاق العسكرى الى اجمالى الانفاق الحكومى.
- أما العنصر الثالث فهو استعادة حقول البترول المصرية فى خليج السويس وسيناء، واعادة فتح قناة السويس.
- أما العنصر الرابع، فيتمثل فى رأيي فى بدء وتدعيم دور القوات المسلحة فى النشاط الإقتصادى من خلال جهاز الخدمة المدنية سواء فى الوفاء بالإحتياجات الذاتية للقوات المسلحة أو لتقديم هذه الخدمات الإنتاجية والإجتماعية للمجتمع ككل.

ربما يكون من الصعب حساب قيمة العنصرين الأول والرابع، ولكن عودة الكفاءات والقوى البشرية التى جندت خلال الفترة ٦٧-١٩٧٤، إلى مواقعها الإنتاجية والخدمية هو نموذج للعائد المضاع لو كانت استمرت حالة اللاحرب واللاسلم. أما قيام بعض كفاءات وإمكانيات القوات المسلحة فى المساهمة فى أنشطة ذات طبيعة مدنية هو نموذج لما نعرفه فى علم الإقتصاد بالوفورات الخارجية ex-ternalities وبغير شك فان الخبرة العسكرية ذات المكون الكبير من البحث العلمى تمثل رصيداً لاينبغى أن نستهين به، ويمكن للمجتمع أن يفيد منه أيما إستفادة.

العنصر الوحيد الذى قد نجد له بعض الإشارات هو عودة ايرادات انتاج وتصدير البترول، وايرادات قناة السويس الى الخزانة العامة. وكلنا يعرف تقديرات هذه الإيرادات لأنها مسجلة، ويمكن اضافة استغلال سيناء ومواردها السياحية والزراعية... الخ.

ما هو مسجل أيضا ولكن قليلاً ما تتم الإشارة إليه باعتباره عائداً مباشراً من عوائد نصر أكتوبر وإعادة هيكلة قواتنا المسلحة من قوات قتال الى قوات دفاع عن السلام، هو إتجاه النفقات العسكرية فى موازنة الدولة الى الانخفاض. لقد أنخفضت نسبة نفقات القوات المسلحة من حوالى ١٨٪ من اجمالى النفقات فى الموازنة العامة حتى سنه ١٩٨٣/٨٢ الى حوالى ١١٪ فى السنوات الأخيرة. واذا نظرنا الى نسبة هذه النفقات الى الناتج المحلى الاجمالى نرى أنها انخفضت الى النصف تقريباً

من حوالى ٧٪ الى ٣,٢ فى ١٩٩٧/٩٦. واذا عرفنا أن مصر لاتبخل على تطوير وتدعيم قواتها المسلحة، فان هذا الانخفاض فى النفقات يعد بدون شك عائداً حقيقياً ملموساً، يمكن الدولة من توجيه مزيد من الموارد الى بناء رأس المال البشرى، وفى مقدمته التعليم الذى إرتفع نصيبه الى حوالى ١٦٪ من اجمالى نفقات الموازنة العامة.

ومن أهم الآثار الى أحدثتها حرب أكتوبر هو ما أدت إليه من تغير جوهرى فى بنية الإقتصاد العربى، والاقتصاد العالمى ككل وانعكاس ذلك على الاقتصاد المصرى. لم يكن الأمر محصوراً فى مجرد زيادة أسعار البترول والايرادات المترتبة عليها، وإنما فيما أكده هذا الحدث العظيم من أهمية استراتيجية للمنطقة وأهميتها للإقتصاد العالمى. هذه الأهمية التى أدى تجاهلها - أو عدم الاعتداد بها - الى تفجر حرب الخليج الثانية. من ناحية أخرى فان المنافسة العالمية على الاستفادة من ايرادات تصدير البترول كانت وراء تراكم ثم تفجر مشكلة الديون الخارجية على دول العالم الثالث، ومن بينها مصر. هذه التداعيات كانت مقدمة ونتيجة فى نفس الوقت لإندماج مصر والمنطقة العربية فى الإقتصاد العالمى، وبدأت فى ابراز موقع ومكانة مصر فى الشرق الأوسط، ولعل المثال على ذلك هو أهمية الموقف الذى اتخذته مصر من الغزو العراقى للكويت، ودورها فى التحالف الدولى لتحريرها، وارتباط ذلك بتخفيف عبء الدين الخارجى على مصر... الخ.
وكذلك الأمر بالنسبة لتحويلات العاملين، التى تعكس أيضا التغير فى بنية الإقتصاد العربى، ولكنها ترجع فى الحقيقة إلى ماتوفر لمصر من ميزة نسبية تمثلت فى وفرة ومهارة القوه العاملة المصرية.

ما أقوله باختصار هو أن هيكل الموارد والإستخدامات فى ظل نصر أكتوبر ومابعده اختلف تماماً عن صورة الإقتصاد المصرى كاقتصاد حرب. وبدون شك فلقد جنت مصر عائداً اقتصاديا تستحقه نتيجة لهذه التغيرات الهيكلية فى بنية الاقتصاد العربى والدولى نتيجة حرب أكتوبر المجيدة.
والحديث عن الميزة النسبية وإستغلالها ينقلنا إلى الشق الثانى من تأثير نصر أكتوبر، وهو المتعلق بكفاءة ادارة واستخدام الموارد فى ظل التغيرات التى أشرت اليها فى هيكل موارد الاقتصاد المصرى. والاستاذ عبد الفتاح الجبالى أفرد للتغير فى السياسة الإقتصادية القسم الأول من بحثه، وكما ذكر فى البحث صراحة فان التحول فى السياسة الإقتصادية كان بغرض التأقلم مع المتغيرات المحلية والدولية، ولاشك فى هذا. لكن هنا أيضا ينبغى عدم التوقف عند تفسير سياسة الانفتاح الاقتصادى بدواعى الإستجابة لضغوط جماعات المصالح فى الداخل ومحاولة التقاط الفرصة المتاحة لقضم شريحة من الكعكه النفطية. وفى رأيى أنه اذا ميزنا بين الفترة ٧٤-٨٢، وفترة ٨٢- حتى الآن: الفترة الأولى هى فترة الانفتاح غير المنضبط - أو غير المحسوب، بينما الفترة الثانية هى فترة التحرير الاقتصادى، وهذه الفترة الأخيرة اذا قسمناها الى فترتين ربما يتضح لنا لماذا أعتبرت السبعينات انفتاحاً غير مدروس. الثمانينات بدأت بوقفة مع النفس ومحاولة تدارس الأمر، والمؤتمر الاقتصادى الذى دعا اليه السيد رئيس الجمهورية كان مثالاً بارزاً على هذا المنحى المنضبط فى التعامل مع الأمور، لكن الأهم كان البدء على الفور وبكثافة غير مسبوقة فى إعادة تأهيل وتدعيم البنية الأساسية للاقتصاد، وبعد قطع الشوط الأكبر فى هذا الطريق جاء مع التسعينات الاصلاح المالى والنقدى الفعال، ممكناً وناجحاً وممهداً للانتقال من الاستقرار الاقتصادى الى النماء والتنمية.

لاشك أن نصر أكتوبر وما أدى إليه من تغير جذرى فى هيكل الاقتصاد المصرى، فتح الطريق للتعامل مع العالم الخارجى - اقتصادياً وسياسياً - بثقة فى النفس، واستعداد للاندماج فى السوق العالمى. وربما يكون راسم السياسة الاقتصادية قد رأى بوضوح هذه الامكانية المتاحة فكان الانفتاح لكنى ربما لاأتفق مع القول بأن سياسة الإنفتاح وورقة أكتوبر قد استهدفت الانتقال بصراحة الى اقتصاد السوق. ويؤيد ما أدعيه أن أشكال تدخل الدولة فى نظام الحوافز، أى هيكل الأسعار النسبية فى هذه الفترة فاقم الاختلالات الاقتصادية، ولم يترك لآليات السوق أن تبدأ فى العمل. وأعتقد أن ضرورة هذا التحول لم تصبح واضحة الا منذ منتصف الثمانينات على الأقل، وأصبح فعلاً ملموساً مع بداية التسعينات.

إن عبرة أكتوبر تجسد أمامنا دائماً وبوضوح ان الانتصار فى معاركنا يستلزم التضحية، ولكنه يتطلب باستمرار قاعدة صلبة من البناء، وكفاءة عالية فى ادارة الموارد المتاحة المادية والبشرية. عبرنا الهزيمة بروح أكتوبر، ويمكن بنفس الروح أن ننتصر فى معركة التنمية.

تبقى ملاحظة أخيرة تتصل بموضوع هام كنت أتوقع أن تتناوله ورقة الزميل عبد الفتاح الجبالى ويتعلق بالسلام وتطبيع العلاقات الاقتصادية مع اسرائيل، خاصة وأنه سبق له البحث فى هذا الموضوع. لأنه لو كان قد تعرض له كان سيتيح لنا الفرصة لرصد التطورات فى هذا المجال، وانعكاساتها وضوابطها، وكذلك محاولة الاجابة على بعض التساؤلات التى يثيرها موضوع التطبيع الاقتصادى.

وطالما أنه لم يتعرض لهذه المسألة فسأكتفى بالاشارة الى نقطتين فى جملتين:

الأولى: أى حديث عن تطبيع العلاقات - اقتصادية أو غير اقتصادية - لايعنى اعطاء اسرائيل وضعاً متميزاً أو علاقة خاصة، فضلاً عن أن اقامة علاقات عادية أو طبيعية معها مرهون، - كما هو واضح - بالسلام الشامل على كل الجبهات العربية.

الثانية: أن المخاوف التى أبداها البعض من مخاطر الهيمنة الاقتصادية لاسرائيل ربما تعكس فى نظرى توهم قوة اقتصادية وتكنولوجية فائقة لإسرائيل، تذكرنا بما حاولت اسرائيل أن تروجه عن تفوق عسكرى لاقبل لنا بمواجهته، وهو الوهم الذى أطاحت به حرب أكتوبر. المنافسة الاقتصادية واردة فى حالة العلاقات الطبيعية لكن الحديث عن هيمنة أو تحقيق مكاسب على حساب الاقتصاد المصرى.. الخ أمور لا أعتقد أن لها اساس اقتصادى سليم.

المناقشات :

السؤال الاول (حسن حافظ رئيس الاتحاد المصرى للتأمين)

لماذا لم يحرز القطاع الاقتصادى نتيجة لانتصارات حرب أكتوبر نفس المستوى من الإنجازات التي تتناسب مع كافة القطاعات برغم ترابط القطاعات مع بعضها البعض ؟

السؤال الثانى (عزت عبد الحى أبو زيد)

يقول نحمد الله ان فى مصر رجال اقتصاديون فى هذا المستوى وهو ما يؤكد الثقة فى الاقتصاد المصرى بالرغم من ان الدول التى تدخل فى أى مواجهات عسكرية تظل متأثرة لهذه الحرب لمدة مما يؤثر على متوسط دخل الفرد بينما مصر فى عام ٦٧ وحتى عام ٧٣ لم يحدث لها تأثر اقتصادى ادى الى تحولات حادة وذلك لسرعة رد الفعل المصرى فى تحديد السياسات الاقتصادية المناسبة وهو ما تجلى في نمو الاقتصاد المصرى والسؤال هل سيكون هناك رد فعل نتيجة دخولنا عالم الجات ؟

السؤال الثالث حلمى محمد حسن (هيئة الشئون المالية)

المطلوب معرفة تأثير الحرب على المواطن المصرى ومعرفة متوسط دخل الفرد بالجنيه قبل ٧٣، ومعرفة التضخم قبل ٧٣ وحتى الآن وايضا معرفة الديون الخارجية قبل ٧٣ وحتى الآن؟

السؤال الرابع د/على سليمان (وكيل وزارة التعاون الدولى)

يقول كنت اتمنى ان نناقش التأثير المباشر لحرب أكتوبر فى المجالات التالية

أ-تأثير الحرب فى زيادة التعاون العربى وبالذات فى خلق مؤسسات للتعاون العربى.

ب-استعادة ثروات سيناء ودخولها ضمن برامج التنمية، وفتح مصر الخط الملاحي نويبع /العقبة، وربط مصر بباقى العالم العربى، وفتح قناة السويس وتطويرها

السؤال الخامس د/محمد صبحي
اعتقد اننا يمكننا ان نكون بدرجة عالية من الثقة فى أن إحدى النتائج الايجابية لانتصار اكتوبر هى درجة الإندماج بالاقتصاد المصرى فى اطار الاقتصاد العالمى، وهذا مكن الاقتصاد المصرى ان يبدأ فى حل ثغرة الاختلالات الهيكلية حتى يصبح الاقتصاد المصرى عنصرا فاعلا قويا فى الاقتصاد العالمى، وفي هذه العملية لابد من مساندة عالمية على مستوى الهيئات الدولية .

السؤال السادس محمد ابراهيم
هل كان التحول الاقتصادى بعد حرب اكتوبر من الاقتصاد الشمولى الى الانفتاح الاقتصادى ضرورة حتمية لاقتصاد الحياة أم اختياراً اجبارياً؟.

السؤال السابع احمد عبد المنعم الابيارى
فى ظل النتائج التى تحققت عن نصر اكتوبر هل كان يمكن البدء فى اجراء الاصلاح الاقتصادى فور انتهاء الحرب وبدء عملية الخصخصة التى بدأت فى مراحل متأخرة وبالتأكيد نهاية هذا الاصلاح أفضل بكثير وشكرا.

السؤال الثامن مصطفى نصر على سليم (هيئة الشئون المالية)
نتائج حرب أكتوبر ومقارنة ما بعد الحرب فى الاوضاع الاقتصادية واعتقد ان هذه النتائج لابد ان تقارن ايضا مع ما كان يجب ان يتحقق فى اطار الاقتصاد المصرى أى ما غيرته الحرب فى النشاط الاقتصادى لابد ان تقارن بين ما حققته وما كان ممكناً ان يتحقق فى ظل استثمار النتائج ؟
الإجابة يدلى بها سيادة الوزير الدكتور يوسف بطرس غالى

ردا على السؤال الذى يقول لماذا الجانب المالى لم يواكب الإصلاحات الأخرى عقب حرب اكتوبر ؟ يتعرض هذا السؤال لأعقد المسائل فى الإصلاح الاقتصادي مسألة التسلسل الزمنى للإصلاحات، فالإصلاح يجب ان يتم فى كافة القطاعات فى آن واحد لكن عمليا لا يمكن لانه يحتاج الى قدر كبير من الفنيين يتعذر على أى دولة نامية لأنها لا يكون عندها العتاد ولا الافراد والتسلسل يبدأ من ٨٠-٨١-الخ ...وهو التسلسل الذى ثبت انه السليم.

إذن المرحلة الأولى من الإصلاح: إتاحة حد أدنى من البنية الأساسية المشجعة للمستثمر سواء أجنبياً أو مصرياً وبالتالي يجب أن أضع بنية متوفرة فيها التوازنات المالية لكن التضخم كان ٤٠٪ فى السنة لان التوازن المالى يعكس عدداً من المؤشرات:
اولا: معدل التضخم سيجده من ٣٠-٤٠ ، فلابد ان ارجع إلى التوازنات المالية بمعنى ان الجهة الأساسية التى تستطيع تحقيقه هى الحكومة.

بمعنى أدق ارجع الموازنة إلى المستويات المقبولة وأتأكد أن الموارد من النقد الأجنبي تساوى استخداماتها من النقد المصرى ونحن زودنا الاثنين وتأكد أن الضغوط الموجودة على السيولة المحلية ضغوط محكومة، أى اننا نلغى هذه الضغوط على الاقتصاد المصرى هو ما نعنيه بإعادة التوازن وبالتالي إعادة التوازنات المادية فى إطارها الصحيح وإلا ظهر الخلل مرة أخري فلابد من تغيير التركيبة الأساسية فى الاقتصاد القومى بحيث هذه التوازنات تستمر وذلك بوضع مؤسسات تحرر الجهاز المؤسسي وتحرير سوق النقد الأجنبي وهذه تضمن لى استمرار التوازنات.

كما يجب ربط الضريبة بالمبيعات وتبنى المؤسسات المالية والاقتصادية التى تضمن ان الموازنات المالية تستمر سنة بعد سنة من غير تدخل منى اما عن عدم مواكبة الجهاز المالى لهذا التطوير لان الجهاز المالي محصلة التطوير فى كافة القطاعات الأخرى بمعنى أننى سوف أحرر الجهاز المصرفي وأقول له انك تسعر القروض فالجهاز المالى يمس كل أسرة فكل إنسان لديه مدخرات فى البنك، وما سوف أقوله هو أن أخصص والناس سوف تقلق، وبالتالى الدخول فى تحرير القطاع المالى فى التيارات المنافسة صعب وهذا عكس القطاع العام لان الناس ترى ان الحاجة ليست موجودة . واعتقد تسلسل الإصلاحات التى اتبعناها من ٨١الى ٩٨ ثبت انه التسلسل السليم حتى التسلسل الداخل فى كل مرحلة منهم وثبت أن طريقة رسم هذه السياسات كانت هى الطريقة المثلى بدليل ان الدول طلبت المعونة الفنية من مصر لأننا سلسلنا التحرير بطريقة عكس الدول النامية لان ظروفنا كانت مختلفة وفى النهاية ثبت اننا كنا على حق.

الورقة الثانية :

تأثير نصر أكتوبر على الإقتصاد العربي

د./ حمدي عبد العظيم

عميد مركز البحوث ـ أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

أفاق العالم من غفلته عن حقيقة أصالة الجندي المصري وجسارته ظهر يوم السادس من أكتوبر ١٩٧٣ الذي فاجأ الجميع بعبوره قناة السويس وتحطيم خط بارليف وتحرير أراضي شرق القناة في سيناء، وهو ما قرر الخبراء العالميون في الاستراتيجية العسكرية أنه معجزة بكل المقاييس، قلبت كافة الموازين ودعت إلى إعادة النظر في الأفكار والنظريات والتكتيكات الحربية المتعارف عليها في ذلك الوقت. وكان نصر أكتوبر مفاجأة بقدر ما أذهلت العالم وبقدر ما أفقدت إسرائيل صوابها وهي التى كانت قد أقنعت العالم من خلال حملاتها الإعلامية والدعائية الكاذبة بأن الجيشين المصري والعربي لن تقوم لهما قائمة بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧، وأن قضية فلسطين قد ماتت ووراها التراب إلى الأبد. وقد خضع العالم لهذه الحملات المغرضة والمضللة زهاء سبع سنوات كان خلالها المارد العربي يعد العدة لرد اعتباره وتحرير أرضه وفضح أباطيل إسرائيل المزعومة. وكان ذلك كله في إطار من السرية والتخطيط العلمي والاستراتيجي والتنسيق بين قيادات الجيوش العربية والحكام العرب حتى تحقق النصر المؤزر وعادت للعرب كرامتهم واحترام العالم لهم ولحضاراتهم العريقة وتحققت لهم المهابة والثقة بالنفس في عالم لا يعرف غير الأقوياء علمياً وحضارياً واقتصادياً وعسكرياً، وأنهم قادرون على استخدام أو استثمار القوة الاقتصادية العربية لصالح القضايا القومية العربية خاصة قضية فلسطين والوقوف بحزم في مواجهة الدول المساندة لإسرائيل. ومن هنا اتفق العرب على دخول النفط العربي المعركة مع العدو كأداة ضغط اقتصادي وسياسي في آن واحد، ففي اليوم الحادي عشر لحرب أكتوبر ١٩٧٣ اجتمع وزراء البترول العرب الأعضاء في دول الأوابك بمدينة الكويت لدراسة استخدام النفط في المعركة وقرروا اتخاذ ما يلي:

أولاً : فرض حظر على تصدير النفط العربي إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتدخلها السافر إلى

جانب إسرائيل في الحرب ودعمها لها في مختلف المجالات (وقد امتد هذا الحظر بعد ذلك ليشمل هولندا التي اتخذت مواقف عدائية من العرب وقضيتهم)
ثانياً : تخفيض حجم الإنتاج اعتباراً من ١٧/١٠/١٩٧٣ بنسبة شهرية متكررة لا تقل عن ٥ ٪ ثم تبدأ في الشهور التالية منسوبة إلى رقم الإنتاج المخفض في الشهر السابق وقد وصلت نسبة التخفيض في ديسمبر ١٩٧٣ إلى ٢٥٪ .
وبعد أن تم إحراز تقدم سياسي في موضوع فصل القوات في سيناء برعاية الولايات المتحدة الأمريكية وتوسطت مصر لدى الدول العربية لرفع الحظر عن أمريكا وتحقق ذلك يوم ١٨ مارس ١٩٧٤، كما انتهى التخفيض الشهري في حجم الإنتاج في نفس التاريخ أيضاً.
وقد ترتب على القرارات العربية إلحاق الضرر باقتصاديات دول أوروبا الغربية مما جعلها تصدر بياناً عن السوق الأوروبية المشتركة في السادس من نوفمبر ١٩٧٣ تطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وتشير إلى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بعد أن كانت تتجاهلها قبل ذلك.

وبطبيعة الحال فقد ترتب على نصر أكتوبر واستخدام سلاح النفط العربي عدة آثار اقتصادية عالمية جعلت أوروبا وأمريكا واليابان وهي القوى الاقتصادية العالمية المتنافسة تعاني من نوع جديد من الأزمات الاقتصادية حيث شهدت الكساد مع التضخم في آن واحد فيما عرف بأزمة الركود التضخمي (Stagflation) طوال حقبة السبعينات، واتجه العالم الثالث إلى البحث عن إعادة صياغة للنظام العالمي الجديد في إطار من الحوار بين الشمال والجنوب لإعادة تقسيم العمل الدولي كما اتجهت الدول العربية إلى إعادة صياغة علاقتها مع القوى الكبرى اقتصادياً ومع دول الجنوب ومع المؤسسات الدولية. وفي نفس الوقت فقد حرصت على إعادة هيكلة اقتصادياتها في ضوء الظروف السياسية والاقتصادية التي أعقبت نصر أكتوبر، سواء من حيث توظيف فوائض النفط أو المساعدات الدولية أو تجارتها الخارجية وتجارتها البينية، أو نمط إنفاقها العام المدني والعسكري، أو التنمية الاقتصادية العربية بصفة عامة.
وفي هذه الورقة نتناول أهم الأثار الاقتصادية التي ترتبت على نصر أكتوبر على الاقتصاد العربي حيث نوضح أثر ذلك على برامج التنمية في الوطن العربي، وعلى موازين المدفوعات العربية، وعلى المديونية الخارجية وقيمة العملات العربية مقابل العملات الأجنبية وعلى حركة عناصر الإنتاج العربية وعلى التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

أولاً : أثر نصر أكتوبر على برامج التنمية في الوطن العربي :
ترتب على استخدام سلاح النفط في المعركة ارتفاع أسعار البترول عالمياً من ٥ دولارات للبرميل قبل الحرب إلى ١٢ دولارا للبرميل عقب إعلان الإجراءات العربية في أكتوبر ١٩٧٣، ورغم اتجاه الدول الصناعية المتقدمة إلى استخدام بدائل للبترول العربي وترشيد استخدامات الطاقة فإن سعر البرميل لم ينخفض سوى بنسبة قليلة حيث بلغ السعر ٣٤ دولارا للبرميل في عام ١٩٨١ .
وقد ساعد ارتفاع الأسعار العالمية للنفط على تحقيق فوائض مالية عربية ارتفعت من ١٣ مليار دولار عام ١٩٧٣ إلى ٢٠٠ مليار دولار عام ١٩٨١. واتجهت الدول العربية البترولية إلى استثمار معظم هذه الفوائض في الدول الصناعية المتقدمة من خلال أسواق المال والنقد العالمية بحيث أصبحت رؤوس

الأموال العربية المودعة في الخارج تمثل ٣٤٪ من الدخل القومي العربي وحوالي ٤٢٪ من الدخل القومي للدول المنتجة للبترول.

وقد بلغت نسبة توظيفات المملكة العربية السعودية ٥٢٪ من إجمالي التوظيفات العربية في الخارج عام ١٩٨٠. وجاءت بعدها الكويت بنسبة ٢٠٪ ثم الإمارات العربية المتحدة بنسبة ١٠ ٪ والعراق ٩٪ ليبيا ٥٪ وقطر ٤٪ . وقد ذهبت هذه الأموال بنسبة ٩٠٪ إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية مناصفة. وقد أدى وجود هذه الأموال في الخارج إلى تعرضها للانخفاض نتيجة زيادة معدلات التضخم العالمية،حيث كانت تفقد ما يتراوح بين ١٦٪ ـ ١٧٪ من قيمتها الحقيقية كل عام.

ورغم ما سبق فقد تمكنت الدول العربية من استخدام بعض الفوائض النفطية في إقامة العديد من مشروعات البنية الأساسية من طرق ومطارات وأنابيب المياه والكهرباء، وتدعيم وإنشاء العديد من مؤسسات الخدمات الاجتماعية من مدارس ومساكن ومستشفيات وغيرها. ذلك بالإضافة إلى العمل على تنويع هياكلها الاقتصادية بدلاً من استمرار الاعتماد على النفط الذي كانت أسعار تصديره عالمياً تتجه إلى الانخفاض بعد انتهاء الحرب والدخول إلى مرحلة السلام. وقد ركزت الدول العربية الخليجية على الصناعات التحويلية التي تشمل تكرير البترول والكيماويات الوسيطة والنهائية وغيرها، وقد تراوح معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي خلال الفترة (١٩٧٢-١٩٨٢) بين ٣, ٣٧٪ في المملكة العربية السعودية، ٥, ٣٩٪ في الإمارات العربية المتحدة، ١, ٢٠٪ في الكويت.

وفيما يتعلق بالإنفاق العام على القطاعات غير النفطية فإن نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ارتفعت من ٦, ٥٦٪ عام ١٩٧٢ إلى ٣, ٧٤٪ عام ١٩٨٢.
وإذا نظرنا إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية البترولية نجد أنه ارتفع بنسبة ٨, ٤٠٪ في السعودية، ٩, ٣٤٪ في البحرين، ٢و٣٢ ٪ في الإمارات، ٣و٢٨ ٪ في سلطنة عمان، ٨و٢٦ ٪ في قطر، ١و٢٦٪ في الكويت بينما لم تتجاوز هذه النسبة ٧و٢٪ في الدول النامية، ٩و٨٪ في الدول الصناعية المتقدمة خلال الفترة (١٩٧٢ ـ ١٩٨٢) ويجدر الإشارة إلى أن الدول العربية غير البترولية استطاعت الحصول على العديد من المنح والمعونات من الصناديق العربية التي أنشئت خلال حقبة السبعينات، حيث أنشئ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي عام ١٩٧٣ برأسمال قدره ١٠٢ مليون دينار كويتي (٣٥٠ مليون دولار) وتم رفع رأس ماله إلى ٤٠٠ مليون دينار كويتي عام ١٩٧٧. كما أنشئ صندوق النقد العربي عام ١٩٧٦، وأنشئت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عام ١٩٧٥، وذلك بالإضافة إلى بعض الصناديق القطرية مثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وصندوق أبو ظبي للتنمية الاقتصادية العربية، والصندوق السعودي للتنمية الخارجية والصندوق العراقي للتنمية الخارجية والصندوق العربي للمعونة الفنية للأقطار العربية والإفريقية وصندوق التضامن الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية بجدة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا وصندوق الأوبك، والصندوق العربي للتنمية في إفريقيا.

وقد بلغ نصيب الدول العربية من المساعدات الرسمية العربية حوالي ٦٠ مليار دولار تمثل نحو ٦٠ ٪ من إجمالي المساعدات التي قدمتها الدول والصناديق العربية للدول النامية خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٨٧) وقد ساهمت السعودية وحدها بأكثر من نصف مجموع المساعدات الإنمائية خلال تلك الفترة.

وقد ساعدت هذه المعونات بالإضافة إلى تحويلات الأيدي العاملة العربية التي تعمل في دول النفط العربية والتي بلغت حوالي ٣٢ مليار دولار خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٨٢) على تنشيط برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي في الدول العربية غير المصدرة للنفط والتي تمكنت من إعادة هيكلة اقتصادياتها وتعمير ما دمرته الحرب مع إسرائيل والقيام بالإحلال والتجديد للمرافق العامة ومشروعات البنية الأساسية والخدمات العامة... الخ.

وقد ساعد مناخ السلام بعد نصر أكتوبر على تحسين مناخ الاستثمار في تلك الدول حيث اتجهت إلى جذب المدخرات العربية النفطية والأجنبية للاستثمار في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي مع تحرير سياساتها الاقتصادية وزيادة درجة انفتاحها على العالم الخارجي، وهو الأمر الذي ساهم في خلق فرص عمل جديدة للمواطنين في هذه الدول وإنشاء بعض المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة، ونقل التكنولوجيا المتقدمة من خلال المشروعات المشتركة وفروع البنوك والمشروعات الأجنبية. غير أن زيادة الانفتاح على العالم الخارجي بشكل كبير أدى إلى زيادة معدل التضخم داخل الدول العربية غير النفطية واستيراد التضخم العالمي حتى تراوح هذا المعدل بين ٢٠٪ ـ ٣٠٪ في بعض الدول العربية خلال حقبتي السبعينات والثمانينات.

وبصفة عامة ساعد نصر أكتوبر على إعادة هيكلة الاقتصاد العربي وتطبيق برامج للإصلاح بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات الدولية، مما أدى إلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة العربية وعودة جانب من الفوائض العربية النفطية المستثمرة خارج الوطن العربي والتي تقدر بنحو ٦٧٠ مليار دولار منها حوالي ٢٥ مليار دولار استثمارات مباشرة في الدول العربية غير النفطية خلال (١٩٧٣ ـ ١٩٨٢).

ثانياً : أثر نصر أكتوبر على موازين المدفوعات العربية والمديونية الخارجية وقيمة العملات العربية :

نظراً لأن الاقتصاديات العربية تتصف بارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي لها نحو الخارج فإن التجارة الخارجية لها تمثل نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي حيث تراوحت بين ٥٠٪ عام ١٩٧٥، ٨٧٪ عام ١٩٨٢ (آخر سنة في الارتفاع المستمر في أسعار النفط عالمياً منذ نصر أكتوبر ١٩٧٣).

ورغم اتجاه أسعار النفط إلى الانخفاض بعد ذلك إلا أن هذه النسبة لم تنخفض عن ٧٧ ٪ خلال حقبة الثمانينات.

وقد ترتب على ما سبق زيادة حصيلة صادرات الدول العربية بمعدل ٦٪ في المتوسط سنوياً خلال الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٤) بينما ارتفعت قيمة الواردات العربية بنسبة ١٣٪ خلال نفس الفترة نتيجة توسع الدول العربية النفطية في الاستيراد لأغراض الاستهلاك ومستلزمات الإنتاج، أي أن معدل نمو الواردات بلغ أكثر من ضعف معدل نمو الصادرات ومع الاتجاه التنازلي في أسعار النفط عالمياً بعد ذلك اضطرت الدول العربية النفطية إلى السحب من احتياطاتها فضلا عن الاقتراض من

الخارج بينما اتجهت الدول العربية غير النفطية إلى ترشيد الواردات لعدم وجود احتياطيات لديها كما اتجهت إلى زيادة مديونيتها الخارجية بشكل كبير خاصة مع اتجاه أسعار السلع تامة الصنع المستوردة من الدول الصناعية المتقدمة إلى الارتفاع كنتيجة لارتفاع أسعار النفط الخام خاصة وأن الواردات العربية تركزت مع الدول الرأسمالية المتقدمة بنسبة ٤و٦٤٪ من إجمالي الواردات العربية، بينما بلغت نسبة الصادرات العربية إلى هذه الدول ٥٣,٩٪ أما نسبة التجارة العربية البينية فإنها لم تتعد ٨,٢٪ عام ١٩٨٣.

وقد ظل الميزان التجاري العربي مع العالم الخارجي يحقق فائضاً حتى عام ١٩٨١ ثم تحول إلى عجز اعتباراً من عام ١٩٨٢. ومع اتجاه معونات الدول العربية النفطية للدول العربية غير النفطية إلى الانخفاض فقد اتجهت الأخيرة إلى رفع الأسعار المحلية وإلغاء الدعم السلعي وفقاً لنصائح صندوق النقد الدولي إلا أن ذلك ترتب عليه حدوث أعمال عنف في كل من مصر وتونس والجزائر والمغرب والسودان والأردن. وقد اضطرت هذه الدول إلى إلغاء قرارات رفع الأسعار والاتجاه إلى المديونية الخارجية والمعونات الأجنبية مما أدى إلى ارتفاع حجم المديونية الخارجية للدول العربية والتي بلغت نحو ١٠٥ مليار دولار عام ١٩٨٥.

وقد ساهم في تفاقم مشكلة المديونية العربية ارتفاع قيمة الواردات العربية من السلاح الأوروبي والأمريكي بحوالي ٤,٥ مليار دولار ما بين عامي ١٩٧٩، ١٩٨١ مع استمرار زيادة معدل الإنفاق العربي السنوي على استيراد السلاح طوال حقبتي الثمانينات والتسعينات وقد كان للأوضاع السابقة أثار سلبية على قيمة العملات العربية مقابل العملات الأجنبية بعد اتجاه أسعار النفط إلى الانخفاض على عكس ما كان عليه الحال خلال سنوات طفرة أسعار النفط خاصة عملات الدول العربية النفطية دون عملات الدول العربية غير النفطية التي شهدت أسواقاً سوداء وأزمات عنيفة في المعروض منها في ظل تمسك دولها بسياسة الرقابة على النقد قبل تحريره تدريجياً بعد ذلك خلال حقبة التسعينات التي شهدت اتجاه هذه العملات إلى الاستقرار نسبياً في ظل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع المؤسسات الدولية ونجاحها في تكوين احتياطيات كبيرة للنقد الأجنبي.

ثالثاً :أثر نصر أكتوبر على انتقال عناصر الإنتاج داخل الوطن العربي :

كان لنصر أكتوبر واتجاه الدول العربية إلى إعادة بناء هياكلها الإنتاجية وتطوير مشروعات البنية الأساسية والخدمات العامة أثر هام على حركة الأيدي العاملة داخل الوطن العربي حيث اتجهت العمالة إلى التدفق من دول الفائض السكاني مثل مصر والسودان واليمن والأردن وسوريا ولبنان وفلسطين إلى دول العجز في الأيدي العاملة وهي دول الخليج العربي وليبيا والعراق حيث قفزت أعداد العمالة العربية إلى هذه الدول من ٦٨٠ ألف عامل قبل عام ١٩٧٣ إلى ١,٣ مليون عامل بعد تحقيق نصر أكتوبر، ثم ارتفع العدد إلى ٢,٣ مليون عامل عام ١٩٨٠.

وقد ترتب على هذه الهجرة زيادة حجم تحويلات الأموال إلى الدول العربية غير النفطية بما قدره خمسة عشر مليار دولار سنوياً خلال تلك الفترة. ويلاحظ أن اتجاه الدول العربية النفطية إلى استخدام عمالة آسيوية كان له أثر سلبي على التحويلات إلى الدول العربية غير النفطية حيث بلغت نسبتهم حوالي ٢٣٪ من إجمالي العمالة الوافدة. وقد ضاعف من هذه الأثار السلبية اتجاه الدول النفطية إلى إحلال

العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة وتخفيض أجورهم والاستغناء عن أعداد كبيرة منهم الأمر الذي كان له أثار سلبية على برامج التنمية في الدول العربية غير النفطية.
وفيما يتعلق بانتقال رؤوس الأموال داخل الوطن العربي فقد بلغت تدفقات رؤوس الأموال الخاصة من الدول العربية البترولية إلى الدول غير النفطية العربية و التدفقات الرسمية الثنائية حوالي ٢٥ مليار دولار خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٨١). وبلغت قيمة إجمالي عمليات التحويل الإنمائي لمؤسسات التنمية العربية القطرية والإقليمية للدول العربية حوالي ٢,١١ مليار دولار تمثل ٥١,٣٪ من إجمالي مدفوعات دول النفط العربية إلى الدول النامية بصفة عامة، وقد زاد عدد المشروعات المشتركة بين الدول العربية إلى ٨٣٠ مشروعاً برؤوس أموال قدرها ٣٥,٧ مليار دولار ما بين مشروعات عامة وخاصة ومختلطة.

ومنذ أن اتجهت أسعار النفط إلى الانخفاض بعد عام ١٩٨٢ فقد اتجهت قيمة الاستثمارات العربية ومساعدات التنمية للدول العربية إلى الانخفاض تبعا لذلك مما كان له أثر سلبي على قدرة الدول غير البترولية على الاستمرار في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي دون التوسع في المعونات الأجنبية والديون الخارجية في ظل ضآلة نسبة الاستثمار المباشر العربي داخل الدول العربية والذي لا يتعدى نسبة ١٢٪ من الاستثمارات الكلية في الدول غير البترولية.

رابعاً : تأثير نصر أكتوبر على التكامل الاقتصادي العربي :

اتجهت الدول العربية بعد استيعاب درس نجاحها في استخدام سلاح النفط في المعركة عام ١٩٧٣ وتحقيق النصر في أكتوبر إلى تدعيم هذه الروح بتقديم المعونات من الدول النفطية العربية إلى الدول العربية غير النفطية مع الاتجاه إلى زيادة حجم التجارة البينية وتفعيل التكامل الاقتصادي فيما بينها، حيث أنشئ مجلس التعاون لدول الخليج العربي عام ١٩٨١ وتم التوقيع على اتفاقية تنمية وتسيير التجارة بين الدول العربية عام ١٩٨١، ثم بدأ العمل بمنطقة التجارة الحرة العربية من أول يناير ١٩٩٨ للعمل على إزالة الرسوم الجمركية على التجارة العربية خلال عشر سنوات، كما اتجهت كثير من الدول العربية إلى عقد اتفاقيات ثنائية للتجارة الحرة فيما بينها.

■ التعقيب على الورقة الثانية :

د./ عبد الرحمن حسن صبرى

مدير بالإدارة العامة للشئون الإقتصادية ـ الجامعة العربية

أولاً : اود ان اشكر القوات المسلحة علي دعوتي للمشاركة في هذه الندوة الهامة ، فسعادتي بها لا توصف لانني كنت جنديا إبان حرب اكتوبر وما يثيره ذلك من ذكريات عزيزة علي .

ثانياً : اود ان اشكر الباحث علي بحثه القيم الموجز المفيد وأود ان التقط منه الخيط لأضيف للأبعاد الثلاثة التي ذكرها ما يلي:-

١- ان التنمية التي تعيشها مصر اليوم لم تكن لتتحقق لولا نصر أكتوبر . فتخفيض الانفاق العسكري وسياسة الانفتاح والاصلاح الاقتصادي عقب نصر أكتوبر هو الذي يمكننا اليوم من ان نطالب بتدفق رأس المال الأجنبي لمصر - بعد أن تغيرت صورة الشخصية المصرية لدى الآخرين وهنا يقودنا تحليل WITH AND WITHOUT اي ماذا سيكون عليه الوضع لو لم تكن حرب اكتوبر ؟ اعتقد ان الاجابة ستكون في غير صالح التنمية في مصر نتيجة لاستمرار حالة اللاسلم واللاحرب .
ويكفي ان نذكر الزيادة التي طرأت علي الدخل القومي من تحويلات العاملين ومن السياحة ومن البترول وسياسة الباب المفتوح كلها كانت قوام دعم التنمية الاقتصادية في الفترة الماضية .

٢- ان التعاون العربي قبل واثناء وبعد حرب اكتوبر وصل الي افضل حالاته ،وكان في ذروته ولو استمرت قوة الدفع لتحقق لنا الكثير اليوم. ويكفي للدلاله علي ذلك استخدام البترول كما اشار الباحث .

٣- ان البعد الدولي لاستخدام البترول تجلي في عدة محاور:-

المحور الاول

ظهور فوائض بترولية عربية اثرت علي السيولة الدولية ووضع العالم خططاً لاعادة تدوير هذه الاموال للخارج RECYCLING. كما تسابق العالم علي التعامل مع المنطقة العربية التي كانت في ذلك

اليوم قوة وصفها البعض بأنها القوة السادسة في العالم .الا ان الاقتصاديين بدأوا يتحدثون عما يعرف بالقدرة الاستيعابية A.C للإقتصادات العربية علي امتصاص الفوائض البترولية وبالتالي فإن التنمية العربية هي نتاج مباشر لنصر اكتوبر ١٩٧٣.

المحور الثاني

عقب النصر المؤزر للقوات المسلحة وفي اليوم الحادي عشر من الحرب تدخلت الولايات المتحدة بثقلها لتمنع الجيش المصري من مواصلة انتصاراته وأعلنت حالة الطوارىء في القوات الامريكية في اوروبا دون استشارة حلفائها الاوروبيين مما أدي بالمجموعة الاوروبية للسعي لاقامة علاقات مباشرة مع الدول العربية اعترافا بقوتها وقدرتها علي الساحة الدولية، فكان بيان القمة الاوروبية في كوبنهاجن في نهاية اكتوبر ١٩٧٣، ورد عليه مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر في نوفمبر ١٩٧٣ بالرغبة في اقامة علاقات خاصة بين الجانبين العربي والأوربي وبدأ الحوار العربي الاوروبي علي اعلي مستوي في نهاية ١٩٧٤ وكان هذا في اوروبا في جزء منه إقتصادياً من خلال إعادة تدوير الأموال العربية بإقامة صندوق مشترك لتمويل المشروعات رأسماله نصف مليار دولار ولكن هذا التوجه لم يتم ولكن بقيت العلاقات الاوروبية العربية في تطور مستمر منذ ذلك الحين . وظهر فيما بعد ما يعرف بإتفاقات المشاركة العربية الاوروبية .

المحور الثالث

تعاظم القدرة المالية العربية أدي الي انشاء المنظمات المالية العربية الثلاث علي غرار مثيلاتها الدولية كما ذكره الدكتور حمدي

- الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي .
- صندوق النقد العربي .
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار .

ووصل عدد المنظمات العربية التخصصية الي ٢٢ منظمة عام ١٩٨٠

وعقد مؤتمر القمة العربي الافريقي في مارس ١٩٧٧ وانشأ آلياته وأجهزته المالية .

- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا .
- الصندوق العربي لمعونة التنمية للدول العربية والافريقية وتنمية العلاقات العربية الاوروبية والافريقية .

المحور الرابع

قيام علاقات تنقلات العمالة التلقائية بين الدول ذات الكثافة السكانية العالية والدول العربية النفطية مما نتج عنها من تفاعلات ايجابية لازلنا نري آثارها الي اليوم، وما يترتب عليها من تدفقات مالية بين الدول العربية.

مجمل القول ان التضامن العربي خلال وقبل وبعد نصر اكتوبر دعم من النظام الاقليمي العربي كقوة مساعدة لها ارتباطات أوروبية وافريقية وأمريكية علي اسس جديدة.

وعلي المستوي النظري مكن البلاد العربية من أن تسعي للتنمية المستمرة من ثبات واستقرار من أجل رفع مستوي معيشة الفرد العربي والذي ارتفع متوسط دخله في دول الخليج الي حوالي ١٥ ألف دولار

سنويا ،وهذا المعدل من اكبر المعدلات في العالم.

وعلي صعيد العلاقات العربية/ العربية نقول بصفة عامة أنها كانت في أفضل حالاتها في الفترة ١٩٧٢-١٩٧٩ واصبح النظام الاقليمي العربي في اقوي تفاعلاته وأبرزت ان امن الدول العربية قضية عربية/عربية اولاً واخيراً.

وفي المجال الاقتصادي انشئت عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ مشروعات عربية مشتركة كثيرة .ويكفي القول ان المشروعات العربية العربية والعربية الاجنبية المشتركة في مجال المال والاستثمار فقط بلغت روؤس اموالها حوالي ١٧ مليار دولار وانشئ ايضا العديد منها في مجالات الصناعة والزراعة وباقي المجالات وذلك فضلا عن إستثمارات الاموال العربية المباشرة في الدول العربية غير النفطية .

اكرر الشكر الي معالي وزير الاقتصاد والي القوات المسلحة ورئيس الجلسة وللباحث علي بحثه الهام .

المناقشات :

تعقيب د. سمير طوبار

اكرر تهنئتي للدكتور حمدي على الورقة و لكن الحقيقة وفي عجالة سريعة أكاذ أكون مختلفاً جذرياً مع ما ذهب إلية الاثنان معا لأنه و نحن نتحدث في محفل علمي يجب أن أكون صريحاً للغاية، وبالتالى يجب أن نفرق بين ما حدث أثناء حرب أكتوبر ، وتداعيات ما حدث في حرب أكتوبر على صعيد العلاقات العربية، فقد حدث تدهور وتراجع من مشروعات عربية مشتركة حتى من مؤسسات عمل عربي مشترك إلى تعاون ثنائي.

هذا تراجع في حد ذاته حيث تم إعلاء النعرة القطرية في الأقطار العربية على حساب النعرة القومية العربية بشكل عام، و تلك كانت قضية محورية أساسية حتى حرب الخليج، و مع موضوع حرب الخليج و أحداثه، وتلك قضية أخرى والدليل على ذلك،أولا:أن دور صناديق التنمية العربية في تنمية المنطقة العربية تحتاج إلى وقفة خاصة و إنها تمت على أسس ثنائية وليست على أسس جماعية، تمت وهى مرتبطة بشروط معينة كانت تشير إلى أنها تطبق نموذجاً وضعه كاملاً صندوق النقد الدولي صندوق النقد العربي وإن لم يسهم بوضع أي أطر لحل قضية المديونية العربية آلتي شكلت هاجسا عربيا لدى صانعي القرار في الثمانينات بشكل يتلاءم مع خطورة القضية في ذلك الوقت اقصد أن صندوق النقد العربي لم يتبن حلاً جماعياً لقضية المديونية العربية فاضطرت الدول إلى الذهاب فرادي للتفاوض مع صندوق النقد العربي أما فيما يتعلق بالتجارة البينية، لا يوجد أي تحرك في هذه المسألة منذ نهاية حرب ١٩٧٣ حتى الآن، وبالتالي أؤكد أن العبارة التي ذكرها د. عبد الرحمن صبري (أن التضامن العربي وصل إلى ذروته) ،أنا أعتقد أنها تنطبق على حالة حرب أكتوبر فقط ولا تنطبق على المسألة الهامة ،أنها الحقيقة أن حرب أكتوبر أحدثت شرخا، ولا أقصد حرب أكتوبر بمعنى النصر، ولكن ما ترتب عليها من ثروة نفطية لدى الأقطار الغنية التي تصورت أن الثروة هي المبتغى الأساسي لها، و

بالتالي اعتقد أنها تعاملت من منظور مخالف للمنظور القومي فيما يتعلق بقضايا التحرير العربي، وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية بشكل أساسي، و لم يتم تفعيل التكامل الاقتصادي حتى انشئ مجلس التعاون الخليجي أو المجلس الحزبي أو حتى مجلس التعاون العربي ،اعتقد أنها كانت فكرة و الهدف منها بشكل أساسي هو ضرب مؤسسة جامعة الدول العربية، و هو ما تم بالفعل، على الأقل الحد من سلطات جامعة الدول العربية فيما يتعلق بقدرتها على اتخاذ قرارات اقتصادية معينة فيما يتعلق بالعمل الجماعي العربي المشترك، أسف لهذه المداخلة ولكن وجدت انه من الضروري أن أبرزها.
وأنا في الحقيقة وصلني سؤال يقول لماذا لم تنجح كل المحاولات العربية نحو إنشاء مناطق تجارة حرة أو زيادة التجارة البينية برغم وجود الرغبة السياسية و الإرادة الحقيقية للتعاون؟.

و هناك سؤال للسيد على إبراهيم يقول لقد أظهرت جليا حرب أكتوبر أهمية و تأثير الوحدة الاقتصادية العربية ما هو التصور المستقبلي لصور التعاون الاقتصادي العربي القابلة للتنفيذ في ظل القيود التي تفرضها اتفاقية الجات على التسهيلات البينية، و هل في ظل هذه الصعوبات و التردد العربي سنسقط من حسابنا حلم الوحدة العربية اقتصاديا؟.

هناك ورقة من د. هدى محمد صبحي تقول إن الورقة ركزت على الأثر المباشر لحرب أكتوبر بمعنى أنها استعرضت باستفاضة أوجه التعاون العربي للفترة التي تلت حرب أكتوبر وحتى بداية عقد الثمانينات و الواقع أنه يجب أن نأخذ في الاعتبار أن هذا الموقف العربي الرائع يجب أن لا ينتهى أثره أو مظاهره في فترة إعادة البناء آلتي تلت حرب أكتوبر مباشرة ولكنة بالتأكيد يمثل أساساً متيناً لاستمرار التعاون العربي و الذي قد تختلف صوره في الفترة التي تلت حرب أكتوبر مباشرة عن صوره المستمره و حتى يومنا هذا وهذا ما أود أن ألقى الضوء عليه.

الدكتور على سليمان له مداخلة أنا سعيد .. بأوراق هذه الندوة لكونها متراكمة حيث تعطى خبرة بمعنى أن بعض الأوراق قد تغفل إحدى النواحي و تركز على ناحية أخرى بين الورقة الأخرى تكمل في هذا المعنى. أنا سعيد بورقة د. حمدي عبد العظيم و التعقيب الذي قدمه الدكتورعبد الرحمن صبري في تأكيد الأثر في مجال المنظمات العربية آلتي خلقت بعد حرب ٦٧ لابد مع ذلك أن نفرق تفرقة نظرية ولكن هناك أشياء حدثت بعد حرب ٦٧ وهى سبب لـ٧٣ لا شك وهذا واضح من أوراق أمس أن التعاون العربي قبل الحرب في مقررات مؤتمر الخرطوم و أثناء الحرب وبعد الحرب بأيام في مقاطعة البترول وخلافة كان له أثر كبير جدا في أنها تكمل مسيرة الجيش لأن العبور وحده كان يتطلب توازنا معينا كان موجوداً وخلق واقعاً جديداً هذا الواقع أيده سلاح البترول و سلاح الأموال العربية بعد ذلك والتعاون العربي الذي ظهر كان نتيجة من نتائج حرب أكتوبر بمعنى أن صندوق النقد العربي الذي خلق أو الصندوق العربي للإستثمار الاقتصادي و الاجتماعي أو مؤسسة ضمان الاستثمار العربية وخلافة هذه المؤسسات خلقت كأنها صورة من صور التعاون الذي نتج عن الحرب و بسبب روح الحرب و بسبب الفوائض العظيمة التي نتجت من ارتفاع أسعار البترول. وهذه المؤسسات لم تحقق طموحات معينة أو انحرفت عن مسارها والى آخره طبعا ذلك أننا نتكلم عن فترة ٢٥ سنة إنما نتائج أكتوبر لا يمكن أن ننساها في هذه الناحية و هناك حقيقة أخرى مهمة و أشار إليها الدكتور حمدي وأيضا التعقيب و هي تواجد أموال لدى العرب مع وجود برامج تنمية لدى هذه الدول التى استخدمت الخبرات المصرية

واستخدمت الكفاءة المصرية لرفع مستوى التعليم كما في السعودية أو في دول الخليج عموما حيث كانت الأمية ٩٥ ٪ والذين يعرفون القراءة و الكتابة ٥ ٪ اليوم الوضع اختلف متوسط عمر الفرد كان ٣٧ سنة و ٤٠ اليوم متوسط عمر الفرد وصل ٦٠ و ٦٥ في الكويت و دول الخليج ،إذن مؤشرات التنمية البشرية الناتجة عن الثروة النفطية التي لم تكن لتحدث بدون حرب أكتوبر واضحة وموجودة. اليوم يجب أن نكون موضوعيين في هذه الرؤية طبعا طموحات التعاون العربي كبيرة و ما نرغب أن يتحقق كثير و اعتقد أن هناك أسئلة في هذه الناحية و لكن لا يوجد شك أن وضعية العرب ومكانتهم في العالم اختلفت اختلافاً كبيرا بعد حرب ٦ أكتوبر ١٩٧٣.

يبدو أننا كاقتصاديين محترفين نتعامل مع الاقتصاد والارقام والحقائق كدليل فما الهدف وراء كل ذلك، أن الدرس الأساسي لحرب أكتوبر الذي انعكس على الموقف هو ارتفاع أسعار البترول وبالتالى الثراء العربي ، السؤال هو كيفية استخدام هذا الثراء العربي؟ و أنا في تقديري أننا نحن كاقتصاديين قد نتكلم عن تحسن مستوى الدخل و مؤشرات التنمية العربية في السعودية و في العراق و اليمن و في كل مكان و انتقال العمالة العربية و نشأة المؤسسات . هل استخدم هذا المال العربي لمحاولة الوصول إلى الحق العربي؟ لقد حررنا سيناء بدم الجندي المصري وشكرا للدعم العربي في رفع الأسعار واستخدام سلاح النفط و لكن ما تحقق من استخدام هذا السلاح لماذا تركناه يصدأ ؟ أين الأرض الفلسطينية أين الجولان ؟ من يدافع عنها كيف يستخدم هذا الثراء العربي الذي تراكم و الأرقام الذي قالها الدكتور حمدي، الفوائض التي لم يمكن استخدامها في حينها، و اضطر إلى إعادة التدوير والى آخره و ٩٠ ٪ منها في أوروبا و الولايات المتحدة لماذا لم تستخدم بنفس المنطق الذي استخدم به النفط في ٧٣ للضغط على الولايات المتحدة حتى هذه اللحظة ؟ لماذا لم يستخدم السلاح العربي (المال العربي) للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية ولو بأن نعاتبها لماذا لا نوقف نتنياهو عند حده؟ أين هو هذا الثراء العربي ما هي قيمته ؟ وكيف تتحسن مستويات المعيشة إذا لم نكن نستخدم هذه الموارد التي جاء بها أكتوبر وجاء بها كفاح الشعب المصري لقد دعونا في هذا المحفل ـ أنا لا أتكلم من موقع ـ إن نتدارس حقيقة لماذا لا نكرر الدرس أو نكمل المسيرة؟

الدكتور حمدي عبد العظيم

طبعا التعقيبات التي ذكرت كلها تدور في مسائل خلفية كوجهات نظر بين الباحثين و الاقتصاديين و لكن الوضع الذي ترتب على حرب أكتوبر ٧٣ لو قورن بما كان عليه الحال قبل ٧٣ سنجد أن هناك إيجابيات في التقارب بين الدول العربية بعضها البعض في مجالات تمويل التجارة البينية فنحن نسأل عن تسهيلات لتمويل الصادرات البينية و الواردات البينية للدول الإسلامية بصفة عامة و منها دول عربية تستفيد من هذا، وطبعا هناك تحرك تلقائي برأس المال العربي حيث يبحث عن الآمان من المخاطر ويبحث عن الأرباح المرتفعة فشئ طبيعي أن تتجه الفوائض البترولية ـ الجزء الأكبر ـ إلى الدول الصناعية المتقدمة حيث كان هناك أزمة ثقة بالنسبة لمناخ الاستثمار في اتجاهات فلسفة اقتصادية تقترب من المبادئ الخاصة بالتحرر الاقتصادي أو انطلاق القطاع الخاص في ذلك الوقت . و الناحية الثانية أيضا أن التجمعات التي تمت في المنطقة لا يمكن إغفالها لان مجلس التعاون الخليجي يعتبر نموذجاً بالفعل لتكتل اقتصادي قوى، يتم تنسيق السياسات بين الدول الأعضاء فيه بالكامل وفى تحليل كامل بالنسبة للرسوم الجمركية و بالنسبة للسلع الخليجية المنشأة بنسبة ٤٠ ٪ و يعاد النظر في

هذه النسبة معنى هذا أن حركة انتقال عناصر الإنتاج داخل مجلس التعاون الخليجي و حركة انتقال السلع و الخدمات أيضا تعتبر محررة، و تعتبر نموذجاً نأمل أن يتكرر في بقية الدول العربية الأخرى. التعاون العربي كان لأسباب سياسية ثم انتهى عصره أيضا في حدود الإمكانيات المتاحة في هذه الدول، التعاون الإقليمي لا يعتبر وليس بديل عن الجامعة العربية طبعا معنا د. عبد الرحمن صبري من الجامعة العربية ولكن لا نستطيع أن نقول أنها بديلا عن الجامعة العربية أو نلجأ إلى نظرية المؤامرة ونقول أنها كانت مستهدفة لضرب الجامعة العربية لكن الظروف آلتي أحاطت بنقل الجامعة العربية إلي تونس وعودتها مرة أخرى إلي مصر مما لا شك فيه أنها كانت لها تأثير سلبي علي العمل العربي الاقتصادي وخصوصا المشترك في هذا الوقت وعندما عادت بدأت الجهود تعود مرة أخرى ولكن بصفة تدريجية.

الدكتور عبد الرحمن صبرى :

- شكرا سيادة الرئيس أنا أشكر د.علي سليمان ود.حمدي علي الجوانب التي غطياها وانما أود أن أقول أن محاولات الفترة الماضية كانت اقل من طموحاتنا جميعا فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي في إطار الجامعة العربية إنما اليوم هناك فرصة في منطقة التجارة العربية الحره يدعمها عاملان أساسيان :

العامل الأول هو انتهاج ١٨ دولة عربية لسياسة جذب رأس المال العربي والأجنبي وإصدار قوانين وتشريعات استثمار وما يتتبعه ذلك من تحسين مناخ الاستثمار.

الأمر الثاني هو سياسة الإصلاح الاقتصادي والهيكلي الذي تتبعه معظم الدول العربية أن لم تكن كلها واثر ذلك علي توحيد السياسات الاقتصادية فيما يتعلق بطرق إدارة الاقتصاديات العربية في المستقبل من معوقات الفترة الماضية حيث اختلاف النظم الاقتصادية فنجد بعض دول عربية كانت تتبع التخطيط المركزي وبعضها تتبع نظم الاقتصاد الحر إضافة مجموعة أخرى من العوامل كثيرة جدا أدت إلى عدم نجاح مثل هذه المحاولات. إنما أنا أود أن أؤكد أن مسيرة منطقة التجارة الحرة العربية بنسبة نجاح كبيرة وأن العاملين هما اللذين ذكرتهما ، الإصلاح الاقتصادي وإصدار تشريعات الاستثمار - هو أمر كفيل بإعطاء قوة دفع لمنطقة التجارة الحره العربية.

لواء أحمد عرفه

شكرا سيادة الرئيس،الحقيقة أريد أن ابدأ الموضوع بالتعاون العربي المصري فلا شك أن حرب أكتوبر هي التي أثرت العرب وجعلت لهم وعاء مالياً غير محدود ، لم تستفد به مصر علي الإطلاق علما بان مصر هي السبب في ذلك.

١- عندما بدأت مصر تتجه إلى الاتجاه السلمي من منطلق عدم تعاون الدول العربية في دعم اقتصاد مصر المستقبلي وبناءً عليه اتجهنا جميعا إلى الحل الذي حدث منفردا بواسطة السيد الرئيس أنور السادات ووقع فعلا معاهدة الصلح مع إسرائيل وبناءً علي ذلك حدثت عزلة عربية.

٢- العاملون في الدول العربية من المصريين أسيء استخدامهم.

٣- نتكلم عن التجارة البينية فهي لم تصل إلى اليوم من ٨ إلى ٩٪ بين الدول العربية نتكلم فعلا عن السوق العربية المشتركة بينما اليوم السوق الأوروبية أصبحت اقرب لمصر من السوق العربية

المشتركة هناك دون شك عدم تفعيل للتعاون الاقتصادي العربي، ونحن في أوج الكلام عن العولمة والكلام عن الوحدة الاقتصادية العربية مازال اليوم ونحن كرجال أعمال نجد الصناديق الكويتية والصناديق العربية لم يستفد بها مستثمر عربي من القطاع الخاص حتى الآن، لأنها كانت تلتزم بشكل معين لم تلتزم لأنه كان لدينا باستمرار انخفاض سريع في العملة فكان الذي يمكن أن يأخذ عن طريق الصناديق العربية دولار اليوم كان يجب عليه أن يسدده أربعة أضعافه له في المستقبل، ولم يؤخذ أي اعتبار بالنسبة inflation الذي كان موجوداً في مصر، بالعكس كان صندوق النقد الدولي كان يستطيع أن يتجاوب معنا في هذا الاتجاه.المهم أنا لا أتكلم ولكن النظرة العربية في تصورنا هي نظرة غير صحية حتى الآن.

فعندما يطالبونا بالاستثمار في أي دولة من الدول العربية وأي رجل أعمال يواجه عقبات، ومن الممكن أن يقال له لا ،فكيف يستثمر في البلاد العربية.مازال للعملة اليوم في بعض البلاد العربية ثلاثة أسعار وأربعة أسعار، فكيف نستطيع أن نتعامل باقتصاديات حرة، الموقف العربي يحتاج لنظرة شاملة ونظرة حاسمة يمكن السوق العربية المشتركة،يمكن فيه اليوم بعض الدول لم توقع علي تخفيض الجمارك بيننا وبين الدول العربية مازال يتردد في التوقيع بالرغم من أن أول سنة ١٠٪ وليس ١٪ لبعض الدول التي تمثل ٢٪ و١٪ وتمثل صفراً في المائة ولكن مازالت بعض الدول متحفزة للدخول في السوق العربية المشتركة اكرر بدأنا جميعاً ندعم الموقف العربي وندعوه إلى زيادة التعاون وزيادة الألفة ما بين الدول العربية لأنه لا يعقل أن نتصل بزملائنا المستثمرين في الدول العربية عن طريق أوروبا وهذا أمر مشين.

نادية النمر

أحيي القوات المسلحة علي دعوتي ، في الحقيقة فكرة الندوة (روح أكتوبر) أنا أفكر فيه بالكلمة وكلمة ذكية جدا وعقد ندوة تحت هذا الاسم هو منتهي الذكاء والحكمة، ولكن أريد أن أضيف شيئاً ما سمعته اليوم وأمس يظهر الإيجابيات الشديدة التي حدثت نتيجة لحدث أكتوبر، وما أريد أن اضيفه الإيجابيات الشديدة للإنجازات الخطيرة التي تمت يجب أن لا تنتهي وتتوقف عند هذا الحد بل تكون فاتحة خير وتكون الأساس لندوة أخرى تتبعها تعتمد عليها وتكون موضوع أبحاثها هو (كيفية تجسيد روح أكتوبر والقضاء علي العقبات المختلفة) والتي يمكن بتذليل هذه العقبات أن نضيف للإنجازات التي تمت إنجازات مضاعفة في المستقبل، الحقيقة أنني اشكر الدكتور سمير طوبار الذي اعطاني الفرصة لكن أرجو تضمين ما قلته في توصيات الندوة بحيث أن يكون لها جزء آخر وهو تجسيد الإنجازات وكيفية استمرارها في المستقبل.

السيد الوزير

أنا في الحقيقة احب أن اثني علي اقتراح د. نادية أن تكون متابعة هذه الندوة بندوة أخري تناقش آليات تفعيل لروح أكتوبر وليس فقط روح أكتوبر، وطرح أسئلة. وفي مداخلة سيادة اللواء احمد عرفه ، جاء الحديث أننا مع العرب لم نستطع الدخول في تجارة حرة ،لماذا بالرغم من محاولاتنا مرة واثنتين وثلاثة وأربعة.التجارة الحرة اعقد بكثير من أن نلغي الجمارك في اتفاق التجارة الحرة بين بلدين.في حقيقة الأمر يحل حدوداً اقتصادية محل الحدود السياسية، هل أحد منا يدرك ضخامة هذا المدخل نحن نحل

حدوداً اقتصادية محل الحدود السياسية نتنازل عن الحدود السياسية فيما يخص النشاط الاقتصادي، فأنا افتح التجارة بيْن بلدين البلد (أ) والبلد (ب).
البلد(أ) لديه ميزة في إنتاج سلعة معينة أنا أنتجها فعند فتح التجارة وأحرر التجارة وارفع الجمارك المنتج للسلعة هذه سيرحل من عندي إلى عنده لان الثاني لدية ميزة مثلا المادة الخام أو العمالة المطلوبة والي آخره.وبالتالي الحدود السياسية استبدلها بحدود اقتصادية وأنا أعرف في مقابل هذا لدي ميزة في إنتاج سلعة ثانية موجودة لديه هو،سترحل من عنده وتأتي لي أما المصنع الموجود عنده سيغلق، مستثمرا من عندي سينشأ هذا المصنع إذا كان التحرير يتضمن ليس فقط التجارة ولكن تحرير رؤوس الأموال فصاحب المصنع سيفكه ويركبه عندي، لماذا؟ لأنه سيكون أرخص،الميزة أننا الاثنان سنحصل علي سلعة أرخص لكن سنحصل عليها من الذي ينتجها بطريقة ارخص. وبالتالي الحدود السياسية تلاشت وحلت محلها حدود اقتصادية جديدة.فالمنطق سيكون منطقاً آخر، منطق الميزة النسبية ،منطق التكلفة إلى آخره. عند إدراك هذا وأنا تناقشت فيها مع عدد من زملائي وزراء الاقتصاد قالوا أنها ستكون شيئاً خطيراً و يجب أن نفكر مرة ثانية.عندما ندرك أن تحرير التجارة معناه أن هناك حدوداً اقتصادية جديدة سترسم في العالم العربي، أن مثلا صناعة الأسمنت لدي ستذهب إلى السعودية أو صناعة الحديد، أن نهائي الصناعات المعتمدة علي مادة الخام البترولية ستذهب هناك لان عندهم هناك وفرة اكبر بكثير من عندنا. أصبحت أهمية تحرير التجارة تتضخم بشكل كبير.
النقطة التي تلي ذلك أن تحرير التجارة ليس فقط تحرير الجمارك،إلغاء الجمارك ما وراء الجمارك فهناك هيكل مؤسسي متكامل يجب أن يكون موجوداً وتطرق إلى هذه النقطة الدكتور عبد الرحمن صبرى ، أنني حررت الجمارك، وماهو الهدف من تحرير الجمارك .إن الذي يريد شراء سلعة سيشتريها من المكان الأرخص. وإذا كنت أنا الأرخص ستشتريها مني ، ولو لم أكن أرخص ستشتريها من عنده.إلى جانب هذا أنا لدي رقابة علي النقد تمنع تحويل العملة إلى الخارج الا بإذن وأنا أريد حماية صناعتي فأنا سأمنع تحويل العملة إلى الخارج إلا بإذن ،انا رفعت الجمارك لكن أدخلت محلها الرقابة علي النقد إذا كان لدي أذون استيراد والتي لا أستطيع أن استورد بدونها.إذا عملية تحويل التجارة ليست فقط جمارك ولكن هناك هيكل متكامل من المؤسسات وفلسفة لإدارة الاقتصاد. المؤسسات ليس فقط في فلسفة إدارة الاقتصا دبل في المؤسسات الموجودة. التجارة الحرة تستدعي أن نضمن منشأ السلعة، إن السلع المحررة فيها ميزة علي سلعة أخري في المنطقة،سلعة أوروبية مثلا اكون على علم أنها جاءت من البلد المتفق معها، فى شهادة منشأ و تصدر من مؤسسة وطنية ذات اسم تجارى تقول أن هؤلاء الناس مستوفين شروط المنشأ.وبذلك تعتبر سلعه عربية أو سلعة من الدولة (أ) المتفقة معنا «وأيضا أكثر من دولة من الدول الشقيقة قالت نصنع ونصنع، قلت هل لديكم مؤسسة تعطي شهادة منشأ؟،قالوا لا يوجد، قلت فما يمنع أن يأتي أي أحد بتليفزيونات يضع عليها صنع في كذا ويرسلها لي؟.وبذلك فأنا شجعت صناعة التليفزيون في أوروبا من خلال المنفذ الذي لديكم ،قالوا: نعمل المؤسسة قلت لهم هل لديكم الكفاءات التي تجعلني اضمن شهادته؟» وبالتالي فهي تجارة دخيلة وبالتالي تحرير التجارة ، لماذا الأنظمة الدولية لا تتكلم نفس اللغة، لن أفعل شيئا لأن ما أفعله هو شيء خطير جدا يستبدل حدودي السياسية بحدود أخرى. وبالتالى نجد أن تحرير التجارة ليس فقط جمارك لكن مؤسسات وحتى أن وجدت المؤسسات فهي سياسات أيضا، لا بد أن أدرك أن قوى السوق ستحدد ذلك، صور اقتصادية قد تختلف عن الحدود الموجودة حاليا لأن الحالي كان أساساً منطقه سياسية إذا كنت من هذه الناحية من الأفضل تكون في السعودية، إذا كنت من الناحية الأخري من

الافضل تكون في مصر.الخط سيتحرك فجأة لمفعول اقتصادي إذا كنت في تكلفتك أعلى من الخط ده ستكون في مصر إذا كانت تكلفتك أقل من هذا الخط ستكون في السعودية، إذا في حقيقة الأمر اتفاقات التجارة الحرة في العالم العربي لا تعكس الإرادة السياسية ولا تعكس الرغبة في هذه الاتفاقات ،بل تعكس طبيعة المؤسسات الاقتصادية في العالم العربي، وطالما هناك فجوة بين هذه المؤسسات أو بين هذه السياسات سنجد هذه الفجوة تنعكس مباشرة على التجارة البينية وتنعكس مباشرة على التدفقات في أوروبا ما حدث عام ٥٧ في اتفاقية روما عندما أنشأوا السوق المشتركة كان عكس العالم العربي كانوا سياسيا غير متفقين، وهم خارجون من حرب فرنسا ضد ألمانيا وإنجلترا ضد ألمانيا لكن اقتصاديا كان فيه تواؤم في المؤسسات وتواؤم في السياسات ونجحوا بالرغم من الخلافات السياسية وقتها ورغم الاختلاف في السياسات واختلاف في الرؤية السياسية واختلاف في اللغة واختلاف في المنطلق السياسي رغم هذا لأن هناك تواؤم من الناحية الاقتصادية، استطاعوا أن يخلقوا منطقة تجارة حرة، منطقة تبادل.

مؤدى الحديث أنه في حقيقة الأمر إن روح أكتوبر يجب أن تنتقل في فكر السياسة الاقتصادية ليست في مصرفقط، مصر انشأت وأسست النهضة الاقتصادية التي تراها اليوم لكن روح أكتوبر يجب أن تنتقل كما انتقلت عام ٧٣ وانشأت تواؤماً مؤسسياً لم يدم، يجب أن يعود على المستوى المؤسسي العربي الاقتصادى لانه على المستوى السياسي موجود لكن المستوى السياسي في مجال الاقتصاد لا يكفى.

الورقة الثالثة :

تأثير نصر أكتوبر على الإقتصاد العالمى

أ/ مجدى صبحى

خبير بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ـ الأهرام

تقديم:

١- دون أدنى شك فإن أهم الآثار قاطبة لحرب أكتوبر في المجال الاقتصادي الدولي والإقليمي هي تلك التي ارتبطت باستخدام سلاح النفط خلال هذه الحرب، وما تمخض عنه من ارتفاع هائل في أسعار النفط. ويبقى هذا الأثر المباشر محلا لورقة أخرى تتناولها الندوة، أما ما لم يلق عناية كافية به حتى الآن فهو الآثار المباشرة وغير المباشرة الأخرى لارتفاع أسعار النفط. وربما كانت هذه الآثار تصل إلى حد أن ما أقدمت عليه الأوبك من رفع في أسعار النفط قد ساهم إلى حد كبير في إشعال الصراع على إعادة صياغة النظام الدولي على المستويين الفكري والعملي. ولا نهدف للقول بأن حرب أكتوبر وما ترافق معها من استخدام سلاح النفط تعد هي العامل الوحيد وراء هذا الصراع، ولكن ربما كان هذا العامل من بين أكثر العوامل أهمية التي عجلت بظهور هذا الصراع للعلن في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات بعد أن شهدت دول العالم الغربي -وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية- من جهة أزمة هيكلية طاحنة كان شقها الاقتصادي فريدا من نوعه، ومن جهة أخرى فإن العديد من البلدان النامية راودها الشعور بعد ارتفاع أسعار النفط بأن تحذو حذو هذه التجربة فيما تصدره من مواد طبيعية هامة لعجلة الصناعة الغربية، بل ووصل الطموح إلى حد المطالبة بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة يتيح الفرصة أمام البلدان النامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل شروط دولية أفضل.

الأزمة الإقتصادية في الدول المتقدمة:

٢- حتى بداية السبعينيات كان من المعتقد بين الاقتصاديين على نحو كبير أن معدلات البطالة والتضخم يرتبطان بعلاقة ارتباط عكسي. فكلما كانت معدلات البطالة والطاقة العاطلة مرتفعة، كلما كانت معدلات الأجور والتضخم أقل ارتفاعا. وحيث أن مستويات النشاط الاقتصادي المنخفضة يتولد عنها معدلات منخفضة من الأرباح ولذلك فإن معدلات الاستثمار والإنتاجية المنخفضة سينجم عنها بالضرورة

معدلات تضخم منخفضة. وجاءت التطورات في السنوات الأولى من السبعينيات في كافة بلدان العالم الرأسمالي لتشكك في مدى صحة الاعتقاد بوجود علاقة سلبية بين معدلات البطالة من جهة، وبين معدلات نمو الإنتاجية والتضخم من جهة أخرى. فبداية من عام ١٩٧٤ على وجه التقريب كانت معدلات البطالة الآخذة في الارتفاع مترافقة في الوقت نفسه مع معدلات تضخم آخذه في الزيادة على نحو متسارع، بينما انخفضت معدلات النمو في الإنتاجية بشكل بالغ(١) . ويقدم الجدول رقم(١) عرضا مختصرا للحقائق الأساسية في تلك الفترة. حيث يقدم الجدول معدلات نمو الإنتاجية والتضخم في البلدان السبعة الأكبر في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترتين ١٩٦٣-١٩٧٣ و١٩٧٤-١٩٧٩. وفي كافة البلدان التي يشملها الجدول كانت هناك زيادة واضحة في معدلات البطالة والتضخم وانخفاض في معدلات نمو الإنتاجية خلال السنوات الخمس التي شهدت الصدمتين النفطيتين الأولى والثانية مقارنة بالعقد السابق على هذه السنوات.

٣- والواقع أن تاريخ النظام الرأسمالي لم يعرف قبل السبعينيات من هذا القرن إلا واحدة من أزمتين غير متزامنتين هما التضخم في فترات الانتعاش والرواج الاقتصادي، أو البطالة وانخفاض الأسعار في فترات الركود الاقتصادي. أما أن تتزامن الأزمتان وتتوحدان فتلك مشكلة جديدة لم تعهد الرأسمالية مثيلا لها، وبالتالي فإن ترسانة الفكر الاقتصادي وخاصة التيار الكينيزي الذي نجح سابقا في التعامل مع أزمات الركود الاقتصادي بابتكاره آليات اقتصادية جديدة (آليات رفع الطلب الفعال)، فقد واجه فشلا بينا في مواجهة هذه الأزمة. فبحكم بنية هذا الفكر ذاته فإنه يعد عاجزا عن تجاوز مثل هذه الأزمة، حيث لم تكن أزمة الركود التضخمي بالنسبة له أزمة ممكنة حتى يجهد نفسه في البحث عن حل لها. ومن هنا ظهرت طبعة مجددة من الفكر النيوكلاسيكي تجسدت في التيار المسمى «بالتيار النقدي» أو تيار «اقتصاديات العرض» لتقدم ما تراه حلا مناسبا للتغلب على هذه الأزمة الفريدة من نوعها. وقد دار صراع فكري بين التيارين الكينيزي والنقدي حسم في نهاية الأمر لصالح النقديين بصعود مارجريت تاتشر ثم رونالد ريجان للحكم ببرامج نقدية وهو ما نعرض له لاحقا.

٤- وقد كان من الأمور التي شهدها الاقتصاد الدولي والتي عمقت من انعكاسات هذه الأزمة على الاقتصاد الأمريكي في حقبة السبعينيات هي :

أ- التراجع النسبي في القوة الاقتصادية الأمريكية قياسا إلى البلدان المتقدمة الأخرى لاسيما اليابان وألمانيا. إذ أن النمو النسبي في الاقتصادات الأوروبية وقدرتها العالمية على المنافسة في الأسواق العالمية، بل وفي داخل السوق الأمريكية نفسها قد طبع الميزان التجاري بطابع العجز الدائم. وكانت التطورات التكنولوجية المتلاحقة خارج الولايات المتحدة -خاصة في اليابان- المرتبطة في الوقت ذاته بارتفاع الإنتاجية ارتفاعا كبيرا قد بدأت تزعزع من مكانة الولايات المتحدة كزعيمة منفردة على الأقل من الزاوية الاقتصادية والتكنولوجية للعالم الغربي (٢) . فبينما نمت الإنتاجية الحقيقية للعامل في الولايات المتحدة بنسبة ٢,٨٪ سنويا خلال الفترة ١٩٦٤-١٩٧٣، فإن النسبة بلغت ٣,٧٪ سنويا في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأخرى خلال نفس الفترة.

ب - ثاني هذه التطورات أن الأزمة قد ضاعف من أثرها أنها حدثت في وقت متزامن في جميع الدول الصناعية المتقدمة تقريبا. بحيث بات البحث عن مخرج للحل أشد صعوبة، إذ تميزت أزمات ما بعد الحرب العالمية الثانية -منظورا إليها على النطاق الدولي- بتوزيعها غير المتساوي بين هذه الدول، وعدم

تزامنها في الحدوث. وبهذا كان من الممكن للدول التي تمر بالأزمة أن تخفف من وطأة الكساد والتدهور الدوري في النشاط الاقتصادي باللجوء لقنوات التجارة الدولية (٣). وقد تعمقت أزمة السبعينيات مع بروز أزمة النظام النقدي الدولي الذي كان يدعم من قوة الولايات المتحدة باعتماد الدولار عملة الاحتياطي النقدي الدولي طبقا لاتفاقات بريتون وودز عام ١٩٤٤ وما تولد عن ذلك من ضغوط تضخمية عانت منها كافة البلدان التي تحتفظ بالدولار كعملة احتياطي. وقد بدأت هذه الأزمة في الستينات مع الانخفاض النسبي في مكانة الولايات المتحدة الاقتصادية دوليا ولصالح غيرها من الدول المتقدمة، وقد بدأ انهيار نظام النقد الدولي في عام ١٩٧١ بإعلان الرئيس الأمريكي فصل العلاقة بين الدولار والذهب. ثم تم إعلان الانهيار رسميا باللجوء إلى تعويم أسعار الصرف في مارس ١٩٧٣ وبداية تأزم العلاقات التجارية الدولية خاصة بين البلدان الرئيسية في النظام الاقتصادي الدولي.

ج - ان ثالث أهم التطورات التي شهدتها تلك الفترة هو نجاح بلدان الأوبك في رفع أسعار النفط المصدر للبلدان المتقدمة عقب فرض حظر فعلي على الصادرات للولايات المتحدة وهولندا، وهو ما بدا تعرضا حقيقيا للولايات المتحدة في واحد من الموارد الهامة التي تعتمد فيها على العالم الخارجي بشدة. بل إن الأوبك بدت كتجربة يمكن أن تحتذي بها بقية بلدان العالم الثالث المصدرة للمواد الأولية الهامة التي تدخل في عجلة النشاط الاقتصادي الأمريكي. وقد أطلقت خطوة الأوبك العديد من الأصوات الأمريكية التي تبين خطورة تعرض الولايات المتحدة في أمنها القومي لاعتمادها على مصادر إمداد خارجية غير مأمونة للعديد من المواد الهامة. وعدم قدرة الولايات المتحدة رغم أنها أكثر قوة عسكريا واقتصاديا من البلدان العربية المنتجة للنفط، إلا أنها لم يكن باستطاعتها إقناع هذه الدول بخفض أسعار النفط (٤). ورغم رواج بعض الحديث وقتها عن خطة عسكرية أمريكية لاحتلال منابع النفط.

وكان يترافق ويغلف جميع هذه التطورات الاقتصادية العديد من التطورات السياسية الهامة التي كان لها انعكاسات هامة داخل الولايات المتحدة. وكانت بداية هذه الأزمة التورط الأمريكي المتزايد في الحرب الفيتنامية وما لحقها من هزيمة أمريكية هناك في أوائل السبعينيات، ثم التشكك في أسس النظام السياسي القائم نفسه بانكشاف فضيحة ووترجيت ثم هزيمة نظم مدعومة من قبل الولايات المتحدة مثل نظام الشاه في إيران ونظام سوموزا في نيكاراجوا ثم الفشل الذي ولد شعورا بخيبة الأمل الذي صاحب محاولة تحرير الرهائن الأمريكيين في السفارة الأمريكية بطهران. يضاف إلى ذلك أن الاتحاد السوفييتي العدو الاستراتيجي في ذلك الوقت كان قد حقق مكاسب من الصعب غض الطرف عنها بدءا من فيتنام مرورا بأثيوبيا وأنجولا ونيكاراجوا (٥). وهكذا كانت الدوائر الأمريكية الحاكمة قد ضاقت ذرعا بما أسمته الهزائم الأمريكية في ظل الانفراج الدولي. وهي تلك الفترة التي بدأت باعتراف الولايات المتحدة بهزيمتها في حرب فيتنام وانتهت بالتدخل السوفييتي في أفغانستان (٦). بحيث باتت الدعوة لتجاوز العقدة الفيتنامية واستعادة الهيبة والقوة الأمريكية هي الرد الوحيد على جميع التطورات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها السبعينات. وهو الأمر الذي يجد مصداقا له في الانتصار الكبير الذي أحرزه رونالد ريجان على الرئيس جيمي كارتر في انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ١٩٨٠. وبالتالي صعد أقصى اليمين للحكم بسياساته الاقتصادية/الاجتماعية وبدعاواه الأيديولوجية والسياسية.

أفكار التيار النقدي:

٥- صعد رونالد ريجان للحكم ببرنامج أعده غلاة ما يسمى بالتيار النقدي داخل الفكر الاقتصادي

الغربي. وحيث أن «الأفكار الاقتصادية » لا تظهر أو تتطور في فراغ، وإنما ترتبط أيما ارتباط بالبيئة التاريخية التي تظهر فيها فقد كان من الطبيعي في ظل هذه الأزمة الطاغية أن يدخل الاقتصاد الرأسمالي في أزمة شديدة. وأهم معالم هذه الأزمة هو انهيار الثقة في صحة كثير من النظريات والسياسات التي كانت موضع قبول عام لدى رجال الاقتصاد والسياسة بعد أن عجزت تلك النظريات والسياسات أن تقدم تفسيرا أو علاجا للأزمة العارمة التي يشهدها العالم الرأسمالي وعند هذه المرحلة، وبالدقة في بداية السبعينيات بدأ بعض المفكرين يتحدثون عن الأزمة الثانية في النظرية الاقتصادية الغربية، بعد الأزمة الأولى التي شهدتها في خضم أزمة الكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٣) ومع ظهور هذه الأزمة الفكرية اشتعلت حرب فكرية ضارية داخل صفوف الاقتصاديين بالعالم الرأسمالي وقد قامت هذه الحرب بين معسكرين مختلفين داخل الاقتصاد الرأسمالي وهما معسكر الكينزية ومعسكر النيو كلاسيكيين(٧)

٦- وقد تلخص هجوم النقدية على الكينزية بأنها قد أدت إلى زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، الأمر الذي نتج عنه وضع كثير من القيود والضوابط على الحرية الفردية واعتداء صارخ على مصالح الاحتكارات. كما أن الكينزية قد تمخض عنها زيادة الإنفاق العام للدولة، فنتج عن ذلك تزايد واضح في عجز الموازنة العامة، اضطرت الحكومات لمواجهة هذا العجز، إلى زيادة أعباء الضرائب وحجم الإصدار النقدي والدين العام. وكلها أمور أدت في النهاية إلى العبث بمقتضيات الاستقرار النقدي والسعري. وذهب البعض إلى أن اعتناق الحكومات الرأسمالية لمبدأ ضمان التوظف الكامل قد أعطي العمال مزايا كثيرة زادت من قوتهم على المساومة في زيادة الأجور وبالتالي زيادة التكاليف، وعطلت من ثم فاعلية سوق العمل(٨).

٧- ويمكن أن نجمل الملامح الأساسية لأفكار التيار النقدي في الآتي:

أ- أول هذه الملامح يتمثل في تلك الأهمية المحورية التي يعطيها النقديون للنقود والسياسة النقدية في تفسير طريقة عمل النظام الاقتصادي. بل إن هذا الاتجاه يذهب به حد التطرف إلى حد تفسير كل ما جري ويجري وسيجري للنظام الرأسمالي من تطورات ومشاكل من خلال التداول النقدي. وتعد حركة التداول النقدي غير مرتبطة أو غير متكاملة مع الإنتاج والاستهلاك والتراكم في بناء نظري متماسك. ولذا فإن الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية يجب أن يتمثل في تحقيق الاستقرار النقدي وليس في هدف تحقيق التوظف الكامل الذي كان الكينزيون يضعونه في مقدمة أهداف السياسة الاقتصادية.

ب - النقديين ينظرون للتضخم على أنه ظاهرة نقدية بحتة لا علاقة لها بطريقة الأداء الحقيقي للنظام الرأسمالي.

ج - أن النقديين يعطون لمكافحة التضخم أهمية قصوى في إصلاح حال النظام الرأسمالي على أساس أن التضخم يمثل من وجهة نظرهم المشكلة الأولى في الدول الرأسمالية وباعتبار ظاهرة التضخم ظاهرة نقدية بحتة فإن علاجها لن يتأتى إلا من خلال سياسة نقدية صارمة. وهي سياسة تعمل على ضبط معدلات نمو النقود بما يتناسب مع نمو الناتج القومي الحقيقي ويعترف النقديون بأن الانكماش الذي سيحدث في نمو كمية النقود المتداولة سوف يكون تأثيره على الإنتاج أقوى من تأثيره على الأسعار في الفترات الأولى وهو ما يخلق حالة من البطالة والطاقات العاطلة وهو أمر مطلوب في رأي هؤلاء الاقتصاديين لإعادة المرونة المفتقدة في أسواق العمل. حيث تكون قدرة النقابات العمالية على التفاوض حول مستوى الأجور شبه منعدمة في ظروف الانتشار الكبير للبطالة.

د – أن السياسة النقدية الصارمة يجب أن تتركز على المصادر الأساسية للإفراط في عرض النقود. وأهم هذه المصادر في رأيهم هو العجز بالموازنة العامة. ولهذا لا يتردد النقديون في الدعوة لضغط الإنفاق العام بما في ذلك مجالات الرعاية الاجتماعية كوسيلة أساسية لعلاج هذا العجز. ففي رأيهم أن «الطلب الكلي» المخلوق في النشاط الاقتصادي كما تراه اقتصاديات العرض هو شيء مختلف عن قضية العدالة. وهؤلاء الذين تعد قضية العدالة الاقتصادية بالنسبة لهم قضية لها من الأهمية على الأقل نفس أهمية النمو الاقتصادي، نجدهم يرغبون دائما في رؤية الحكومات تعيد هيكلة الطلب الكلي وهي قضية مختلفة تماما عن الحوافز الاقتصادية الضرورية» (٩).

هـ – يرفض النقديون تمويل العجز بالموازنة العامة للدولة من خلال التمويل التضخمي ويرون أن السبيل الأمثل لذلك هو الاقتراض من الجمهور وهذا سيتطلب ارتفاع في معدل الفائدة. ويعتقد النقديون أن ارتفاع أسعار الفائدة في الأجل القصير أفضل بكثير من زيادة الضرائب في الأجل الطويل.

و– ترجع البطالة في رأي التيار النقدي إلى زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية على النحو الذي شل من كفاءة ميكانيزم الأسعار في سوق العمل. وأن المسؤول عن ذلك تبني الحكومات لهدف تحقيق التوظف الكامل.

٨– وفي المقابل فإن النقديين طرحوا التساؤل حول ما الذي يحتاجه المستثمرون لتشغيل الطاقات العاطلة وزيادة الإنتاج؟ وجاءت إجابتهم أنهم يحتاجون توفير الأمان والحرية المطلقة لهم وتوافر الأموال اللازمة لنشاطهم والعمل على زيادة الحوافز المشجعة لهم على الإنتاج والاستثمار من خلال تخفيض ضرائب الدخل المفروضة على أرباحهم وتخفيض الضرائب على الثروة ورأس المال. وإذا ما توافرت مثل هذه الظروف فإن الاقتصاد القومي سينتعش. فسوف يزيد الإنتاج ويرتفع الدخل القومي وتختفي البطالة ويتحقق التوظيف الكامل للموارد تلقائيا وسيؤدي ذلك كله إلى تقليل الإنفاق الحكومي الذي كانت تخصصه الدولة في مجال الضمان الاجتماعي والتأمين ضد البطالة والإعانات الاجتماعية وفي الوقت نفسه فإن دخل الحكومة من الضرائب سوف يتجه للتزايد كنتيجة مباشرة لزيادة حجم النشاط الاقتصادي وهنا تتوازن الموازنة العامة للدولة وتقل الضغوط التضخمية التي كانت تنجم عن عجز الموازنة.

٩– ولا يبقى أمامنا سوى التأكيد على أن هذا النهج الفكري الذي عرض باعتباره وسيلة لتغلب الولايات المتحدة على أزمتها الاقتصادية، عرض فيما بعد على أنه الصيغة المثلى للنمو الاقتصادي العالمي حيث نجد أن كافة هذه السمات هي بالفعل التي تقدم لدول العالم كبرامج لإصلاح اقتصاداتها عبر البرامج التي تعقد مع صندوق النقد الدولي أو عبر ما سمي ب «إجماع واشنطن» Washington Con-sensus. ولا نغالي إلى حد القول بأن ظروف الأزمة الاقتصادية في السبعينيات كانت هي المسؤولة فقط عن ظهور هذه الأفكار، حيث من الواضح أن بعضا من هذه الأفكار كانت تدفعه تطورات نظرية اقتصادية بالأساس علاوة على أن بعض أسس هذا التفكير كانت قائمة حتى في ظل سيادة الأفكار الكينزية في البلدان المتقدمة، ولكن من المؤكد كذلك أن ظروف الأزمة الاقتصادية وتفردها هي التي جعلت هذه الأفكار تلاقي قبولا واسعا، خاصة أن هذه الظروف أدت إلى انهيار النماذج الكينزية الجديدة التي سادت خلال الستينيات (١٠).

الاقتصاد الريجاني والنظام الدولي:

١٠– صعد الرئيس ريجان للحكم في عام ١٩٨١ محملا بدعاوى إعادة الهيبة والقوة الأمريكية في

المجال الدولي، ومحملا بأفكار التيار النقدي بتوجهاته الاقتصادية والاجتماعية الممثلة لأقصى يمين المجتمع الأمريكي. وكان أول برنامج اقتصادي أعلنه ريجان هو ما أسماه ببرنامج للإنعاش الاقتصادي(١١) A Program for Economic Recovery . وقد أعطى هذا البرنامج أولوية مطلقة (تبعا لأفكار النقديين) لمحاربة التضخم.

ويمكن تلخيص هذا البرنامج في الآتي:

أ- إجراء تخفيضات ضريبية ملموسة على دخول الأفراد وأرباح الشركات وعلى الإضافات الرأسمالية طويلة الأجل (الاستثمارات) مع حساب معدل عالي لإهلاك رأس المال ويجري التخفيض الضريبي بنسبة ٣٠٪ على ثلاث مراحل.

ب - إجراء تخفيضات كبيرة في النفقات الفيدرالية بالتركيز على نفقات الرفاهة الاجتماعية.

ج- تحقيق نقص ثابت في معدل عرض النقود القومي بما يكفل تقليل معدل التضخم.

د- زيادة النفقات العسكرية زيادة كبيرة وذكر الرئيس ريجان في هذا الصدد

والآن فإني على ثقة من أن هناك فرعا تنتظرون مني أن أذكره ألا وهو فرع الدفاع. إنه الفرع الوحيد في برنامجنا الذي سوف يزيد بالقيمة الحقيقية في بنود الموازنة. وأعتقد أن من واجبي كرئيس هو النصح بزيادات في الإنفاق العسكري في السنوات القادمة. فمنذ عام ١٩٧٠ قام الاتحاد السوفييتي باستثمار ٣٠٠ مليار دولار أكثر مما فعلنا في صناعة السلاح، وطبقا لعدم التوازن الذي حدث في مجالات التسلح فإن السماح له بالاستمرار أمر يشكل خطرا بالغا على أمننا القومي. وعلينا الدخول في مفاوضات مع أعدائنا للاتفاق على معاهدات واقعية ومتوازنة وقابلة للتحقيق في المجال العسكري ولكن جنبا إلى جنب مع هذه المفاوضات فإن أمننا القومي يجب أن يتم حمايته بالكامل عبر برنامج عسكري متوازن وواقعي»(١٢) .

١١- وقد هدف هذا البرنامج إلى أهداف واضحة أهمها تحقيق توازن في الموازنة الفيدرالية مع حلول عام ١٩٨٤، وتخفيض معدل الضرائب الذي بلغ ١٣,٥٪ من الناتج في عام ١٩٨٠ إلى ٧٪ فقط في عام ١٩٨٢. كما هدف البرنامج إلى زيادة النمو الاقتصادي ليصل إلى معدل ٥٪ في عام ١٩٨٢ و١٩٨٣ ويظل بعد ذلك يدور حول معدل مقبول يبلغ ٤,٢٥٪ . وفي هذا الإطار فإن البرنامج يهدف إلى زيادة معدل الإنتاجية كنتيجة لزيادة الاستثمارات بحيث يعود النمو الحقيقي في إنتاجية العامل مقاسه بنصيب العامل من الناتج القومي الإجمالي إلى معدلها الذي كانت عليه في الفترة من عام ١٩٦٤- ١٩٧٣، حيث كانت تبلغ ٢,٨٪ سنويا، قبل أن تهبط إلى نحو ١,٣٪ سنويا خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٠.

وبالتالي فقد كان من المتصور أن يتحقق تحسن في الموقف التنافسي للولايات المتحدة في حلبة الاقتصاد الدولي عبر البرنامج الذي سيقود إلى زيادة ملموسة في نمو الإنتاجية وخفض معدلات التضخم.

١٢- وقد نجح البرنامج بالفعل في خفض معدل التضخم بشكل سريع حيث انخفض المعدل من نحو ١٢,٤٪ في عام ١٩٨٠ إلى نحو ٣,٩٪ في عام ١٩٨٣. ثم النجاح في رفع معدل النمو الاقتصادي والخروج بالاقتصاد الأمريكي من حالة الركود التي مر بها خلال النصف الثاني من السبعينيات.

١٣- وربما كان من أهم الاخفاقات التي حققها البرنامج برغم الأهمية المحورية التي يعطيها الاقتصاديون

النقديون له هو تحقيق التوازن في الموازنة الفيدرالية وتبني برنامج للإنعاش الاقتصادي لهذا الطرح بوضعه تحقيق هدف توازن الميزانية في عام ١٩٨٤ . فعلى النقيض من هذا الهدف تحقق في عهد ريجان أكبر عجز تشهده الموازنة الفيدرالية على طول تاريخ الولايات المتحدة باستثناء فترة حكم الرئيس روزفلت. فقد ارتفع العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٢,٧٪ في عام ١٩٨١ إلى ٤,١٪ في عام ١٩٨٢ ثم إلى ٦,٤٪ في عام ١٩٨٣ (١٣) . وما يهمنا في سياق البحث الراهن هو التركيز على أن هذا العجز يعود بشكل أساسي إلى الإنفاق المتزايد على التسلح فقد بلغ هذا الإنفاق في موازنة عام ١٩٨١ ما يبلغ مقداره ١٥٩,٨ مليار دولار وهو ما يوازي أكثر من مرة ونصف المرة حجم العجز بالموازنة، وقد ارتفع هذا الإنفاق في موازنة ١٩٨٢ إلى ١٨٧,٥ مليار دولار ثم إلى ٢٢١,١ مليار دولار في موازنة عام ١٩٨٣ أي ما يشكل نحو مرتين ونصف حجم العجز الكلي في الموازنة.

١٤- ومن الإخفاقات الهامة أيضا فيما يتعلق بسياق البحث الراهن والتي شهدتها فترة حكم ريجان، تدهور مكانة الولايات المتحدة التنافسية في المجال الدولي. فقد كان ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية بشكل كبير في الولايات المتحدة بين عامي ١٩٨٠-١٩٨٤ سببا في جعل الدولار أكثر جاذبية للاستثمارات الخارجية خاصة مع توافر فوائض مالية هامة لدى كل من بلدان الأوبك واليابان خلال تلك الفترة، وقد دفع ذلك نحو ارتفاع سعر صرف الدولار في مواجهة بقية العملات وعمل هذا على جعل السلع الأمريكية أعلى سعرا في الأسواق الدولية وهو ما خلق مشكلات لبعض الصادرات الهامة مثل السيارات والصلب وبعض الصادرات الزراعية كالحبوب. بل وعمل سعر الصرف المرتفع على أن تصبح السوق الأمريكية سوقا مغرية للسلع الأجنبية وهو ما ساهم في ارتفاع عجز الميزان التجاري الأمريكي. وقد أدى هذا إلى تدعيم الأصوات التي طالبت بالحمائية Protectionism كمذهب للتجارة الأمريكية(١٤) ودخول الولايات المتحدة في خلافات ومفاوضات مع بقية بلدان العالم الرأسمالي وخاصة اليابان لتخفيض صادراتها للولايات المتحدة في نفس الوقت الذي تعمل فيه على زيادة وارداتها منها. وكان من الواضح أن الولايات المتحدة ترغب في الحفاظ على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إليها بالإبقاء على سعر صرف مرتفع للدولار ورفض الدخول في مفاوضات حول أسعار صرف البلدان الصناعية المتقدمة، وفي نفس الوقت فإن الإدارة الأمريكية كانت تعمل على «فرض» تحسين في ميزانها التجاري عبر تشديد الضغوط على الدول الأخرى والدعوة لعقد جولة جديدة من المفاوضات لتحرير التجارة الدولية في إطار الجات. وقد تحقق ذلك بالفعل مع بدء المفاوضات التجارية الدولية في « بونتا دل إستا » بأوروجواي في عام ١٩٨٦ والتي تمخض عنها في النهاية أكبر إطار لتحرير التجارة الدولية الذي شمل لأول مرة تحرير التجارة في السلع الزراعية والخدمات وحقوق الملكية الفكرية والاستثمارات المرتبطة بالتجارة وكلها كانت من الموضوعات التي ضغطت الولايات المتحدة لتحرير التجارة (تؤيدها في ذلك أحيانا وتعارضها أحيانا أخرى دول المجموعة الأوروبية) فيها لأنها من أهم القطاعات التي ما زالت الولايات المتحدة تمتلك فيها مزايا تنافسية واضحة. كما لا يفوتنا أن هذه الجولة من جولات التفاوض التجاري انتهت إلى تأسيس منظمة التجارة العالمية التي تعد الضلع الثالث في البناء المؤسسي للنظام الاقتصادي الدولي إلى جانب كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

الإنفاق العسكري في برنامج ريجان:

١٥- تميز عهد ولاية الرئيس ريجان لاسيما الفترة الأولي منها بتصاعد الإنفاق العسكري بمعدلات غير

مسبوقة، ورغم تحقق عجز كبير في الموازنة الفيدرالية وهو ما يتعارض بشكل واضح مع أفكار الاقتصاديين النقديين الذين صاغوا برنامج للانتعاش الاقتصادي إلا أن الرئيس ظل متمسكا بتصعيد الإنفاق العسكري. ويعود ذلك كما نرى إلى مساهمة هذا الإنفاق في الخروج بالمجتمع الأمريكي من الأزمة الهيكلية التي شهدها في السبعينيات عن طريق بعدين رئيسيين أحدهما داخلي والآخر خارجي وهذان البعدان مترابطان لا نجري التمييز بينهما سوى على نحو إجرائي فقط.

أ- أما البعد الداخلي : فهو النظر للإنفاق العسكري على أنه أداة هامة في تعبئة الرأي العام الأمريكي خلف الإدارة عبر نشر أيديولوجية بعث القوة والهيبة الأمريكية في العالم، علاوة على أن هذا الإنفاق يستجيب لمصالح رأس المال الكبير المتمثل في شركات تصنيع السلاح، وكذلك بيروقراطيو الجهاز العسكري والسياسي أو ما يعرف باسم المجمع الصناعي العسكري. ورغم أن البعض يركز على الأرباح التي يحققها فرع إنتاج السلاح كسبب لتوسع الإنفاق العسكري إلا أن السبب الجوهري وراء هذا الارتفاع هو تأدية وظائف أخرى هامة في حماية رأس المال الضخم المستثمر في خارج الولايات المتحدة، وفي حماية العالم «الحر» من أجل توفير حرية الاستثمار وحرية عودة الأرباح للوطن وفي تأمين مصادر الإمداد بالمواد الأولية الحيوية التي يحتاجها النشاط الاقتصادي الأمريكي(١٥) .

ب - أما البعد الخارجي: فهو ما يمكن القول أنه تمحور حول محاولة الولايات المتحدة تأسيس نظام دولي جديد يقوم على الهيمنة المنفردة، عبر امتلاك أدوات تكنولوجية وعسكرية فريدة وخاصة بالاستناد إلى ما عرف ببرنامج حرب الكواكب. وهو البرنامج الذي وظف بمقتضاه نحو ٢٦ مليار دولار في البحث والتطوير على مدى ثلاث سنوات فقط، وهي بذلك تعد أضخم ميزانية للبحث والتطوير في تاريخ الولايات المتحدة. **وكانت الرؤية الأمريكية في تأسيس نظام دولي جديد يقوم على الهيمنة الأمريكية منفردة استنادا إلى الانجاز التكنولوجي والعسكري يتلخص في الآتي:**

(١) تحقيق تفوق واضح على الاتحاد السوفييتي بإمكانية نجاح الولايات المتحدة عبر استراتيجية الدفاع الفضائي في تجنب الضربة النووية الأولى، أو على الأقل إجبار الاتحاد السوفييتي على الدخول في تسابق عسكري مفتوح. ولما كان الاتحاد السوفييتي يعاني من أزمة اقتصادية يمكن توصيفها بأنها أزمة التحول من توسيع الإنتاج إلى تكثيف الإنتاج(١٦) بما يحتاجه ذلك من رؤوس أموال ضخمة. وبالتالي فإن تحول الاستثمارات من المجال الصناعي إلى المجال العسكري يعد خصما من إمكانيات وفاعلية الاتحاد السوفييتي في بقية أنحاء العالم ومع عدم القدرة على الإنفاق الموسع في كل من المجالين العسكري والاقتصادي في ذات الوقت فإنه لا يمكن إنكار مساهمة هذا في إنهيار الاتحاد السوفييتي ذاته في نهاية المطاف حتى ولو لم يتخيل ذلك أي من العقول الاستراتيجية الأمريكية أو لم يكن هدفا مقصودا من تصعيد الإنفاق العسكري وبرنامج حرب الكواكب.

(٢) محاولة إعادة الهيمنة الأمريكية على العالم المتقدم لاسيما بعد التراجع النسبي في القدرات الأمريكية الاقتصادية، وبدأ تزعزع مكانتها كزعيمة ماديا وتكنولوجيا للعالم الغربي. فالولايات المتحدة كانت تستحوذ في منتصف السبعينيات على القسط الأكبر من إنتاج واستهلاك الإلكترونيات داخل النظام الرأسمالي العالمي بأسره، فقد بلغ نصيبها من استهلاك الإلكترونيات في العالم (باستثناء الدول الاشتراكية) ٤٥٪ عام ١٩٧٦ و٥٢٪ للدوائر المتكاملة مقابل ٣٥٪ و٢١٪ في أوروبا الغربية، ثم نحو ٢٣٪ في كل من أشباه الموصلات والدوائر المتكاملة في اليابان. غير أن أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات شهدت تغييرا ملموسا في توزيع القوة النسبية للصناعات الإلكترونية وأتى هذا التغيير أساسا من طرف اليابان. حيث كانت اليابان هي صاحبة أكثر البرامج تكاملا في مجال

الإلكترونيات الصناعية بدءا من المكونات الأساسية ومرورا بنظم التحكم المؤتمنة وانتهاء بالسلع الرأسمالية. ومن أجل تحقيق ذلك خصصت الحكومة اليابانية نحو ٣٠ مليار ين في الفترة ١٩٧٦-١٩٧٩ لتمويل برنامج تصميم الدوائر المتكاملة الشديدة الاتساع ولتطبيقاتها في تجهيز البيانات. وانطلاقا من هذا بدأت اليابان في تحقيق تقدم مذهل في التطبيقات الصناعية للإلكترونيات الدقيقة في نهاية السبعينيات مقارنة بالولايات المتحدة(١٧) . ولهذا فإن الولايات المتحدة كانت تهدف بالإنفاق الضخم على الثورة التكنولوجية وتطبيقاتها العسكرية، كانت تهدف إلى إعادة أوربا تحت المظلة الأمريكية، حيث كانت واحدة من النتائج الهامة المستهدفة من البرنامج الأمريكي هو إنهاء الدور الفاعل للسلاح النووي الأوروبي. كما أن التطبيقات الصناعية للتكنولوجيات التي كان من المتوقع استحداثها هو وضع الولايات المتحدة في مكانة يصعب على أوروبا واليابان اللحاق بها.

(٣) إن تأسيس نظام دولي جديد كما تراه الولايات المتحدة كان سينهي تمرد بعض دول العالم الثالث ليعيد هذا العالم بثرواته الطبيعية وغيرها التي تحتاجها الولايات المتحدة إلى الانخراط في النظام الدولي الاقتصادي والسياسي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة. فقد كان من المتصور أن هامش المناورة والحركة المتاح لدى بلدان العالم الثالث سيتقلص بشدة في حال إنجاز الولايات المتحدة لانقلاب عسكري/ تكنولوجي وفي ظل محدودية الدعم الذي يمكن أن تقدمه منظومة البلدان الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي كما فعلت هذه المنظومة قبل ذلك بنجاح.

١٦- والواقع أنه مع هذه المحاولات الأمريكية فإن إدارة ريجان لم تترك الفرصة لتبرهن على جديتها فيما عزمت عليه من استعادة هيمنتها المفقودة. فقد أخذت النزعة للتدخل العسكري تتزايد على النحو الذي تبينه الأحداث في جرينادا ومحاولة التخلص من النظام الثوري الحاكم في نيكاراجوا. وفي ظل الرؤية الواضحة بأن الحروب الصغيرة أمر يساعد ولا شك على تسيير عجلة صناعة السلاح الأمريكية. فبعد مرور فترة قصيرة بعد تولي ريجان للحكم ارتفعت مبيعات السلاح بمستويات كبيرة، فزادت مبيعات الأسلحة الأمريكية من ٨,٥ مليار دولار عام ١٩٨١ إلى ٢١,٤ مليار دولار في عام ١٩٨٢(١٨) .

الدعوة لنظام اقتصادي دولي جديد (١٩) :

١٧- وجدت بلدان العالم الثالث في خطوة رفع أسعار البترول من جانب واحد تطوراً فريداً غير مسبوق في تاريخ الدول النامية. ورأت في هذا التطور ما من شأنه أن يقدم تعزيزا لرغبتها في إقامة نظام اقتصادي دولي جديداً يراعي ظروف هذه البلدان وتطلعها لتحسين مستويات المعيشة فيها. وخاصة أن العديد من البلدان المتقدمة على الأقل في اللحظات الأولى من فرض الحظر النفطي لم تجد مفرا أمامها سوى القبول بالمستوى الجديد من الأسعار، بل ومحاولة بعضها الآخر تمييز مواقفها عن مواقف الولايات المتحدة السياسية لكي لا تقع تحت طائلة الحظر النفطي. وكان ذلك تعديلا كبيرا في موازين القوى الاقتصادية والسياسية لم تشهده الساحة العالمية من قبل.

وتعد البداية الحقيقية في الدعوة لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد هي القرار الذي اتخذه رؤساء دول مجموعة عدم الانحياز في سبتمبر ١٩٧٣ حيث كان من بين مقررات تلك القمة العمل على إقامة نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة، وأقدر على تحقيق التقدم لمجموع البشرية وصيانة السلام العالمي.

١٨- وبعد أقل من شهر اندلعت حرب أكتوبر ليصبح هذا القرار أكثر من مجرد «إعلان برغبة» تصدره الدول النامية لا تصغي إليه الدول المتقدمة إلا بأذن لاهية كما يذكر ذلك د. إسماعيل صبري عبد الله. فحينما تفجرت ما تم تعريفه بأزمة الطاقة على النحو الذي شهدناه أثناء وفي أعقاب حرب أكتوبر حاولت الولايات المتحدة وبعض من الدول المتقدمة الأخرى تصعيد الموقف إلى حد المواجهة مع الدول المصدرة للنفط. وكان رد الدول الأخيرة هو رفض هذه المواجهة بين المنتجين والمستهلكين والدعوة إلى مناقشة أعم تشمل أسعار المواد الأولية وقضايا التنمية. وبالفعل تقدم الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين بصفته رئيسا للدورة الرابعة لمجموعة عدم الانحياز، وتنفيذا لمقررات مؤتمر القمة الرابع لتلك المجموعة بطلب إلى سكرتير عام الأمم المتحدة لمناقشة قضية المواد الأولية وقضية التنمية. وقد انعقدت الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة في أبريل ومايو ١٩٧٤ لتسفر مناقشاتها عن إقرار وثيقتين: الأولى هي «إعلان بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد» و«برنامج عمل من اجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد».

١٩- وقد جاء في بداية الإعلان بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد ديباجة تقول: «نحن أعضاء الأمم المتحدة، وقد اجتمعنا في دورة خاصة للجمعية العامة لنتدارس لأول مرة قضايا المواد الأولية والتنمية، وخصصنا الدورة كلها لبحث أخطر المشكلات الاقتصادية التي تواجه العالم... نعلن رسميا تصميمنا الموحد على العمل دون إبطاء من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، قائم على العدالة، والمساواة في السيادة والترابط، والمصلحة المشتركة والتعاون بين الدول، بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية، نظام يعالج التفاوت ويصحح مظاهر الظلم الحالية ويجعل من الممكن تصفية الهوة المتزايدة بين الدول المتقدمة والدول النامية، ويؤمن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطردة، السلم والعدل للأجيال الحالية والمقبلة...»

٢٠- وكان من بين مواد الإعلان ذكر الأسباب التي تدعو إلى ضرورة تغيير النظام الاقتصادي الدولي والتي من بينها لأنه « قد ثبت أنه من المستحيل أن تحقق الأسرة الدولية تنمية متكافئة ومتوازنة في ظله، ولأن الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية ما زالت تتسع في إطار نظام أقيم في عصر لم تكن فيه معظم البلدان النامية موجودة كدول مستقلة، ويعمل في اتجاه استمرار التفاوت دائما» ثم يشير الإعلان إلى أن النظام القائم يصطدم مباشرة مع التطورات الدولية الاقتصادية والسياسية، وبالذات بروز الدول النامية في المجال الدولي ويضيف «إن التغيرات التي لا رجعة فيها في علاقات القوى في العالم تقتضي ضرورة أن تشارك الدول النامية مشاركة إيجابية وكاملة ومتكافئة، في صياغة وتطبيق كل القرارات التي تهم المجموعة الدولية».

٢١- أما برنامج العمل من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد فهو يضم النقاط التي شكلت في رأي الجمعية العامة ما يجب أن يدور حوله الحوار.

وتشمل هذه النقاط:

أ - المشكلات الأساسية المتعلقة بالمواد الأولية، وأثرها على التجارة والتنمية.

ب - النظام النقدي الدولي، ودوره في تمويل التنمية في الدول النامية.

ج - التصنيع.
د - انتقال التكنولوجيا.
هـ- الإشراف والرقابة على الشركات متعددة الجنسية.
و- ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية.
ز- تنشيط التعاون بين الدول النامية.
ح- مساعدة الدول في ممارسة سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية.
ط- دعم دور الأمم المتحدة في مجال التعاون الاقتصادي الدولي.
ي- برنامج خاص لمعونات طوارئ للدول التي تأثرت أكثر من غيرها من الأزمات الاقتصادية، ومنها الدول الأقل نموا والتي تفتقر للمنافذ البحرية.

٢٢- وليس هنا مقام التفصيل في ذكر الأسباب التي أدت إلى فشل مثل هذه الدعوة، والتي تحتاج إلى تقويم مستقل من قبل الباحثين في التاريخ الاقتصادي، ولكن يهمنا فقط الإشارة إلى عدد من التطورات التي شهدتها البلدان النامية في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات والتي تعد ذات صله وثيقة بموضوع ورقتنا البحثية.

٢٣- وربما كانت أهم تلك التطورات هو أزمة مديونية العالم الثالث التي تفجرت مع إعلان المكسيك عن عدم قدرتها على سداد ديونها في عام ١٩٨٢. وكان تقدير بعض الباحثين الواضح أنه «لا يمكن فهم أزمة المديونية إلا في ضوء الأزمة الهيكلية للاقتصاد الرأسمالي العالمي وما أفرزته من أزمات فرعية» بحيث أضحت الديون « أهم وسيلة للضغط على البلدان النامية للاستجابة لمتطلبات خروج الرأسمالية العالمية من أزمتها الهيكلية»(٢٠) .
وفي هذا الإطار يكفي الإشارة إلى البيئة الدولية التي نمت في ظلها هذه الديون. فيلاحظ أن مديونية العالم الثالث ومنذ منتصف السبعينيات قد تعاظمت من المصادر الخاصة وخاصة من قبل البنوك التجارية (نذكر مرة أخرى أن قدرة البنوك الغربية الخاصة قد زادت على الإقراض بفعل توافر أرصدة كبيرة لديها من الفوائض المالية النفطية) بينما في المقابل تراجعت القروض الرسمية ذات التكلفة الأقل، كما تراجعت المنح والمساعدات الرسمية في حجم التمويل الخارجي. ونالت البلدان المنخفضة الدخل والأشد احتياجا للقروض الخارجية نصيبا أقل منها. وقد تزايدت أعباء هذه الديون بارتفاع أسعار الفائدة المصرفية وسعر صرف الدولار والتمييز ضد صادرات البلدان النامية(٢١) ، وارتفاع أسعار السلع المصدرة إليها وهو ما يعد نتيجة للسياسات الاقتصادية التي تبناها وطبقها الجناح اليميني المتطرف في البلاد الرأسمالية المتقدمة. وكان تقدير البنك الدولي أن أسعار المنتجات الأولية بالنسبة لأسعار السلع المصنوعة عادت في عام ١٩٨٢ إلى نفس المستوى الذي كانت عليه في عام ١٩٤٥. وبينما كان النفط هو الاستثناء باستمرار ارتفاع أسعاره منذ عام ١٩٧٣ فإنه تحول ليتبع نفس القاعدة في الانخفاض بدءا من عام ١٩٨٢، وحتى الانهيار الكبير في أسعاره في عام ١٩٨٦ حينما أقدمت منظمة الأوبك على ما أسمته وقتها ب«حرب الأسعار». لهذا فإن الدعوة لنظام اقتصادي دولي جديد قد تحولت في الواقع الفعلي ليكون عقد الثمانينيات هو «العقد الضائع في التنمية» في بلدان العالم الثالث كما أطلقت عليه بعض منظمات الأمم المتحدة. ولنشاهد بدءا من منتصف الثمانينيات العديد من بلدان العالم الثالث وفي ظل إعادة الجدولة المطلوبة لديونها تعود لتبني برنامج العمل الذي يتضمنه «إجماع واشنطن».

المصادر:

(1) Jhon Eatwell , Murray Milgate and Peter Newman (eds.), The New Palgrave: A Dictionary of Economics, The Macmillan Press Limited , London, 1998,.P. 471.

(2) Jhon Cornwall, Stagflation, in Jhon Eatwell, Murray Milgate and Peter Newman (eds.), The New Palgrave: A Dictionary of Economics, The Macmillan Press Limited, London, 1998, P ٤٧١-٤٧٣.

(٣) محمد عبد الشفيع عيسى، أزمة النظام الاقتصادي-الاجتماعي في الولايات المتحدة أبعادها العالمية وآثارها على البلاد المتخلفة، المؤتمر العلمي السنوي التاسع للاقتصاديين المصريين، القاهرة، نوفمبر ١٩٨٤. ص.ر٢١

(٤) د. رمزي زكي، مأزق النظام الرأسمالي، الأهرام الاقتصادي، العدد ٧٢٦، ١٣ ديسمبر ١٩٨٢.

(5) Robert Keohane and Joseph Nye, Power and Interdependence: World Politics in Transition, Little Brown and company, USA, 1977. P ٤٩.

(٦) بالطبع لم تكن الخسارة الأمريكية في جميع المناطق وإنما نود التركيز فقط على الشعور الذي ساد بين النخبة السياسية في واشنطن في تلك الآونة.

(٧) د. فؤاد مرسي، أزمة الانفراج الدولي وانعكاساتها على العالم العربي، مجلة المنار، العدد الأول، السنة الأولى يناير ١٩٨٥.

(٨) د. رمزي زكي، مأزق النظام الرأسمالي، الأهرام الاقتصادي، العدد ٧١٧، ١١ أكتوبر ر١٩٨٢

(٩) د. رمزي زكي، الأزمة المعاصرة في علم الاقتصاد البرجوازي: أزمة فكر أم أزمة نظام. مجلة فكر، العدد ٥، مارس ١٩٨٥.

(١٠) أنظر أيضا: Supply_Side Economics: A Symposium, Economic Impact. No. 37. 1981.

(11) Irving Kristol, Ideology and Supply_Side Economics, Economic Impact, No.35. 1981.

(12) Jhon Cornwall, Stagflation, Op. Cit.

(١٣) عرض ريجان هذا البرنامج في الاجتماع المشترك لمجلسي الكونجرس في ١٨ فبراير ١٩٨١. أنظر عرض لهذا البرنامج في: President Ronald Reagan, A Program for new Recovery, Economic Impact, No ٣٥. ١٩٨١.

(١٤) نفس المصدر السابق.

(15) Jhon L. Palmer and Isabel V. Sawhill, (eds.), The Reagan Record, The Urban Institute, Ballinger Publishing Company, Washington D.C., 1984. P.108.

١٩٨٥/٤/and 11 ١٩٨٥/٤/١٠ ١٩٨٥./٤/٩ ١٩٨٥./٤/(1) Financial Times, 4
(16) Arnest Mandel, Late Capitalism, Second Impression, Lon-
٣٠٩-٣٠٨.don, 1980. Pp

(١٧) د. سمير أمين، طبيعة الأزمة العالمية الراهنة، المؤتمر العلمي السنوي التاسع للاقتصاديين المصريين، القاهرة، نوفمبر ١٩٨٤ر

(١٨) د. محمد عبد الشفيع عيسى، مصدر سابق، ص. ٢٠ر

(١٩) د. فؤاد مرسي، مصدر سابق، ص. ١٨ر

(٢٠) في هذا الجزء إعتمدنا على د. إسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٥-٢٠ر

(٢١) د. رمزي زكي، أزمة الديون العالمية والإمبريالية الجديدة، السياسة الدولية، العدد ٨٦، أكتوبر ١٩٨٦

جدول ١: المتوسط السنوي لمعدلات نمو الإنتاجية وأسعار المستهلكين والبطالة في البلدان الصناعية السبع الكبرى خلال الفترة ١٩٦٣-١٩٧٣ و ١٩٧٤-١٩٧٩

المعلومات	كندا		فرنسا		إيطاليا		اليابان		بريطانيا		أمريكا		ألمانيا الغربية	
	٧٣-٦٣	٧٩-٧٤	٧٣-٦٣	٧٩-٧٤	٧٣-٦٣	٧٩-٧٤	٧٣-٦٣	٧٩-٧٤	٧٣-٦٣	٧٩-٧٤	٧٣-٦٣	٧٩-٧٤	٧٣-٦٣	٧٩-٧٤
معدل نمو الإنتاجية	٢,٤	٠,١	٤,٦	٢,٧	٥,٤	١,٤	٨,٧	٣,٣	٣	٠,٨	١,٩	٠,١-	٤,٦	٢,٩
الزيادة في أسعار المستهلكين	٤,٦	٩,٢	٤,٧	١٠,٧	٤	١٦,١	٦,٢	١٠,٢	٥,٣	١٥,٧	٣,٦	٨,٦	٣,٦	٤,٧
معدل البطالة	٤,٨	٧,٢	٢	٤,٥	٥,٢	٦,٦	١,٢	١,٩	٣	٥,٣	٤.٥	٦,٧	٠,٨	٣,٢

المصدر: Jhon Eatwell, Murray Milgate and Peter Newman (eds.), The New Palgrave: A Dictionary of Economics, The Macmillan Press Limited, London, 1998, P. 471.

جدول ١: المتوسط السنوي لمعدلات نمو الإنتاجية وأسعار المستهلكين والبطالة في البلدان الصناعية السبعة الكبرى خلال الفترة ١٩٦٣-١٩٧٣ و ١٩٧٤-١٩٧٩

■ التعقيب على الورقة الثالثة :

د./ هــنـاء خــــــيــــــر الديــن

أستاذة الإقتصاد بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

فى مناسبة العيد الفضى لنصر أكتوبر الباهر أتوجه إلى قواتنا المسلحة الباسلة و إلى الشعب مصر العظيم بالتهنئة مع التمنيات بالإنتقال من نصر إلى نصر.

كما أود أن أشكر منظمى المحور الاقتصادى على دعوتى للمشاركة فى أعمال هذه الندوة الهامة بالتعقيب على ورقة « آثار حرب أكتوبر على الاقتصاد الدولى »

وما من شك أن الموضوع واسع و متعدد الجوانب، و من ثم قد تختلف وجهات نظر الباحثين حوله. و سواء اختلف الباحثون حول بعض النقاط أو اتفقوا، و سواء نظروا إلى الآثار من زاوية أو أخرى، فإن هذا دليل واضح على الآثار العميقة والجذرية لحرب أكتوبر - و كذلك فإن الأمانة العلمية لتقييم آثار حرب أكتوبر على الاقتصاد الدولي تقتضى عدم إغفال آثار هامة ترتبت عليها أو المبالغة فى آثار يصعب أن تنسب إلى هذا النصر العظيم... ذلك أن الأولى - إغفال بعض الآثار - لن ينقص من عظمة النصر، كما أن الثانية - المبالغة فى آثاره - لن تضيف إلى علوه و ارتفاعه شيئاً.

من هذا المنطلق أود أن اعرض على حضراتكم وجهة نظرى عن المتغيرات الدولية التى تأثرت بحرب أكتوبر و انعكاسات ذلك على الاقتصاد الدولى.

١- ارتفاع أسعار المواد الأولية :

لعل أهم هذه الأسعار هى أسعار البترول. إن أنباء نصر أكتوبر العسكرى دفع الدول الخليجية أعضاء الأوبك لأن تقرر من جانب واحد فى ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ أنها سوف تنفرد بتحديد أسعار البترول دون الرجوع للشركات المنتجة إلى جانب فرضها حظر على تصدير البترول للدول المساندة لإسرائيل، لاسيما الولايات المتحدة و هولندا و قد ترتب على ذلك مضاعفة السعر الاسمى للبترول إلى أربعة أضعاف

(من ٢,٥٩ دولار للبرميل إلى ١١,٦٥ دولار للبرميل) مما نتج عنه تضاعف السعر الحقيقي للبترول إلى ثلاثة أضعاف (مقارنا بالمنتجات المصنعة المصدرة من الدول الصناعية.
لم يقتصر ارتفاع أسعار المواد الأولية على سعر البترول و إنما شجع نجاح الأوبك فى هذا المجال المنتجين الآخرين للمواد الأولية على رفع أسعارها. ففيما بين آخر عام ١٩٧٣ و ربيع ١٩٧٤ ارتفعت المنتجات المصنعة، كما بدأت مفاوضات بين منتجي المواد الأولية لإنشاء كارتلات فيما بينها. و قد نجح على وجه الخصوص منتجو المواد الفوسفاتية و منتجو البوكسيت في رفع أسعارها بنسب ٤٠٪ ، ٥٠ ٪ على التوالي، كما نجح اتحاد منتجي اليورانيوم في رفع الأسعار و حاول منتجو المواد الأولية الأخرى المعدنية والغذائية (القمح، البن) في رفع أسعارها إلا أن حظهم في النجاح كان أكثر تواضعا.

٢- معدلات التضخم العالمية و معدلات النمو و التغير في الفكر الاقتصادي:
نتج عن هذه الارتفاعات في أسعار المواد الأولية ارتفاع معدلات التضخم في العالم مع تباطؤ معدلات النمو الحقيقي في الدول الصناعية و ارتفاع معدلات البطالة فيما سمى بظاهرة الركود التضخمي (أو التضخم الركودى) و هي بحق ظاهرة جديدة لم يعرفها العالم من قبل مما أثر على الفكر الاقتصادي السائد و جعله يعيد النظر في المفاهيم الكينزية على النحو الذي أبرزته الورقة.

٣- إعادة توزيع الموارد في العالم :
تدفقت ثروات طائلة على الدولة المنتجة و المصدرة للبترول نتيجة ارتفاع الأسعار مما ترتب عليه إعادة توزيع موارد العالم في صالح تلك الدول على حساب كل من الدول الصناعية و الدول النامية المستوردة للبترول.

٤- تراكم الأرصدة البترولية الدولارية لدى الدول الغربية :
نظرا لضعف القدرة الاستيعابية للدول النفطية و عدم قدرتها على استثمارها للفوائض المتراكمة لديها في أصول إنتاجية داخل حدودها، قامت بادخار معظمها و إيداعها في البنوك الأميركية و غيرها من المراكز المالية الدولية مما ترتب عليه تراكم أرصدة ضخمة من الدولارات البترولية لدى البنوك في الدول المتقدمة في الوقت الذي تراكم فيه عجوزات خارجية كبيرة فى كل من الدول الصناعية و الدول النامية.
واجهت البنوك المركزية فى الدول الصناعية الكبرى الخيار الصعب بين تعقيم هذه الفوائض و السماح باستمرار تباطؤ معدلات النمو و تزايد البطالة أو السماح لها بالتراكم لدى الجهاز المصرفى و اتباع سياسة نقدية توسعية مما يزيد من معدلات التضخم. و قد اختارت ان تسلك المسلك الأخير.

٥- إعادة تدوير re_cycling الفوائض البترولية و مديونية الدول النامية
سعت البنوك إلى إعادة تدوير هذه الأرصدة الدولارية البترولية و إعادة استثمارها مما أتاح مبالغ طائلة للاستثمار. إلا أنها لم تستثمر فى الدول الصناعية نظرا للتشاؤم العام الذى أصاب العالم خلال منتصف السبعينات وجعل رجال الأعمال فى الدول الصناعية - يحجمون عن طلب الإقراض - مما دفع البنوك فى الدول المتقدمة التى زادت قدرتها على الإقراض إلى البحث عن مجالات لتوظيف

هذه الفوائض فاتجهت نحو الدول النامية.

و السؤال هنا هو لماذا لم تتجه هذه الأرصدة للاستثمار المباشر فى الدول النامية بدلا من تدفقها فى صورة قروض ؟

هناك عدة أسباب منها : الأيديولوجيات السائدة المعادية للاستثمار الأجنبى المباشر و خشية تحكم المنشآت متعددة الجنسية في مصائر تلك الدول و الرغبة في تقليد ما انتهجته دول الأوبك في تقويض قوة الشركات البترولية الكبرى – و قد دفع هذا إلى خفض تيار الاستثمار الأجنبى المباشر كنسبة من الدفعات المالية الدولية من ٢٥ ٪ سنة ١٩٦٠ إلى ٢٠ ٪ سنة ١٩٧٠ ثم الى ١٠ ٪ سنة , ١٩٨٠ و قد دفعت هذه السياسة فى التوسع فى الاقتراض بدلا من السماح لهذه الموال بالتدفق نحو الدول النامية فى صورة استثمارات مباشرة إلى تراكم المديونية الخارجية لتلك الدول.

٦- تغير نمط التدفقات المالية الدولية :

منذ أوائل السبعينات اتجه نمو الاستثمارات الخارجية المباشرة نحو التباطؤ لحساب موجتين من الإقراض الدولى، أولهما للدول النامية منذ عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٨١ حيث انتهت هذه الموجة بأزمة المديونية الخارجية لتلك الدول و الموجة الثانية منذ بداية الثمانينات وهى زيادة الإقراض للولايات المتحدة.

كما تغير اتجاه الاستثمارات الخارجية المباشرة، فتحول عن دول العالم الثالث حيث واجهته المقاومة و الاتجاه نحو التأميم فى السبعينات للتوجه نحو الدول المتقدمة فى أوروبا و الولايات المتحدة.

و تغيرت أيضا مجالات هذه الاستثمارات حيث كانت تتجه نحو الصناعات الاستخراجية و غيرها من المواد الأولية فتحولت نحو تمويل الصناعات التحويلية و خاصة تلك المرتبطة بالتقنية العالية.

و أخيرا، بعد أزمة المديونية في الدول النامية في الثمانينات تحولت الدول النامية من موقفها المعادى للاستثمارات الأجنبية المباشرة و حاولت اجتذابها لتجنب تراكم مزيد من المديونية الخارجية.

٧- النظام المالي الدولي :

كان النظام المالي الدولي الذي اعتمد على أسعار الصرف الثابتة في مأزق انتهى في عام ١٩٦٨ لفك الارتباط بين الدولار و الذهب ثم إلى السماح للدولار بالتقلب مقابل العملات الأخرى عام ١٩٧١.

إلا أن تراكم الدولارات البترولية لدى مختلف البنوك في العالم -على الوجه السابق بيانه- زاد من احتياطيات هذه البنوك و أدى إلى زيادة السيولة الدولية آنذاك.

٨- الأثر على أسعار الصرف :

نتيجة ارتفاع فاتورة الواردات البترولية زاد الطلب على الدولار مما نتج عنه ارتفاع قيمته مقابل العملات الأخرى، و نتج عن ذلك تناقض القدرة التنافسية للاقتصاد الأمريكي مقابل الاقتصاديات الصناعية الأخرى لاسيما اليابان و ألمانيا.

٩- الدعوه لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد :

و هو ما أبرزته الورقة بشكل واضح ...

١٠- - تزايد تدفقات المعونة :

ترتب على حرب أكتوبر تزايد تدفقات المعونة للدول النامية مما ساند جهودها في التنمية و كانت الدول العربية البترولية مصدرا رئيسيا لتلك المعونات التى تدفقت على الدول الأفريقية و الأسيوية.

هذه هي بعض الآثار التى ترتبت على حرب أكتوبر على الصعيد الدولى - و لا جدال أننا نحتاج -كما أشار السيد رئيس الجمهورية فى خطابه الافتتاحى - إلى مزيد من الدراسات و التحليلات حتى نسجل أحداث هذا النصر العظيم، و نوفيه حقه بعد مرور ربع قرن من الزمان على تحققه، مما يمكن من التقييم الموضوعى العميق لأثر تلك الحرب المجيدة واستخلاص الدروس التي يمكن الإفادة منها فى معركتنا من أجل التنمية.

الورقة الرابعة:

إقتصاد السلام

د./ هبة أحمد حندوسة

المدير التنفيذى لمنتدى البحوث الإقتصادية

هل يستطيع المرء أن يلقي نظرة مستقلة علي الآثار الاقتصادية لحرب أكتوبر علي مصر والعرب ؟
انقضت الآن خمسون سنة علي تقسيم فلسطين، وتقف حرب أكتوبر في منتصف هذه الفترة الحافلة التي أيقظت الوعي العربي والقومية العربية في التاريخ المعاصر.وكانت الفترة الأولى من ١٩٤٨ إلى ١٩٧٣ فترة نزاع مسلح ترتب علية آثار مدمرة للعالم العربي ولا سيما بالنسبة للشعب الفلسطيني التي تعتبر قضيته لب السياسة الخارجية للمنطقة وعلاقاتها الدولية. وتحملت مصر أثقل أعباء حروب العرب الأربعة مع إسرائيل -١٩٤٨،١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣-وكانت أوضح مظاهر الدمار ما نتج عن حرب ١٩٦٧ عندما احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة.وكانت التكلفة الكبرى للاستعداد العسكري والصراع المسلح هي الاستنزاف المستمر لميزانية دول المواجهة العربية والتي كانت علي حساب احتياجات التنمية ولصالح الدفاع.

وبالنسبة لمصر كانت التكاليف المادية هي تدمير المدن الثلاث : بور سعيد والإسماعيلية والسويس وتشريد مليون من المواطنين،وتدمير معامل تكرير البترول الرئيسية ومصانع البتروكيماويات والأسمدة،وفقد سيناء وما بها من حقول البترول وإغلاق قناة السويس.وارتفعت النفقات لأغراض الدفاع لتشكل ثلث الميزانية و١٥ ٪ من الدخل القومي،وذلك علي حساب الاستثمارات العامة والإنفاق الإنمائي الذي انخفض إلى ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي.وبلغت الأزمة المالية في مصر حدا أدى إلى النقص الغذائي حيث هبط نصيب الفرد من السعرات الحرارية من ٢٧٠٠ في ١٩٦٦ إلى ٢٥٥٠ في ١٩٧٣.

وفي نهاية ١٩٧٣ كانت مصر علي حافة الإفلاس الاقتصادي.ولذا كانت حرب أكتوبر حدثا بارزا غير الاتجاه وفتح الطريق أمام الانتعاش والنمو الاقتصادي، اعتمادا علي مخاطرة السادات بالتفاوض مع الدول الغربية بالنيابة عن مصر وفلسطين والدول العربية الأخرى -لإقامة سلام يعتمد علي إعادة كل الأراضي العربية وإقرار حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم.

والآن وبعد خمسة وعشرين عاماً من حرب أكتوبر، إلى أي مدي أصبحنا اقرب إلى السلام الحقيقي ؟ من المهم أن نتبين العلاقة الوثيقة بين البعد السياسي والبعد الاقتصادي لكل من الحرب والسلام وقد كانت استراتيجية السادات ذات شقين : فإلي جانب الألتزام السياسي بإن تكون هذه الحرب هي نهاية كل الحروب، كان المتوقع أن يكون عائد السلام مبشراً بعصر من الرخاء الاقتصادي. فالمفهوم الواقعي للسلام يرتبط أساسا بانخفاض ملموس في الإنفاق العسكري بحيث يصبح عبئه معقولا علي ميزانية الدولة وعلي الناتج القومي ومن ثم فالتوصل إلى مرحلة من النمو المتواصل في فترة السلام يعتمد علي توازن بين الإنفاق العسكري والإنفاق علي باقي الخدمات العامة التي يتطلبها النمو.

وكان التحول من الحرب إلى السلام كذلك مصحوبا بتغيير شامل في علاقات مصر السياسية والاقتصادية وتحولها من الشرق إلى الغرب، مع تغيير كامل لأهم شركاء مصر في التبادل التجاري والتمويل والمشتريات العسكرية. فقد أتاحت حرب أكتوبر لمصر أن تسترد مكانتها الجيوسياسية الإقليمية والدولية. وتمكنت مصر من التفاوض من موقع القوة حول الشروط الاقتصادية المستقلة وعلاقتها الجديدة بالولايات المتحدة،أعقب السنوات الخمس والعشرين التي استنزفت الموارد المصرية عقد من الازدهار غير المسبوق،وحقق الاقتصاد معدلا متوسطا للنمو بلغ ٩٪ سنويا.

غير أن تلك السنوات العشر من الرخاء لم تستمر لعدة أسباب :فالشروط المرتبطة بالمعونة العسكرية الأمريكية لم يكن في الوسع تلبيتها، وتضخم الدين العسكري،بما في ذلك الفائدة عليه، بسرعة بحيث وصلت إلى عشرة مليارات دولار في منتصف الثمانينات ولم يسوي موضوع الديون العسكرية وشروطها المجحفة حتى حرب الخليج في عام ١٩٩٠ حيث تم إلغاؤها كليا. وقد حرصت الحكومة علي تخفيض مخصصات النفقات العسكرية منذ ذلك التاريخ حتى تمكنت من تخفيض نسبة الإنفاق العسكري السنوي ليتحدد عند مستوي ثلاثة ونصف مليار دولار وهو ما يشكل ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي و١٠ ٪ من ميزانية الدولة (IMF Occasional Paper).

ومن جهة ثانية، أدت اتفاقات كامب ديفيد إلى قطع علاقة مصر الدبلوماسية مع الدول العربية، مما كان له أثر كبير على العلاقات التجارية والاستثمارات وتدفق المعونة من العالم العربي، ولم يكن حجم المعونة الأمريكية ليعوض ذلك بأية حال. ومن جهة ثالثة كانت سياسات الانفتاح التي اعتمدت باعتبارها ركيزة أساسية للتوجه الاقتصادي المصري، سياسات جزئية مما أدى إلى تشوهات في أسعار السلع وسعر الصرف وسوق العمل وفي مختلف المؤسسات، مما أضعف نمو القطاع الخاص ومساهمته في الإنتاج السلعي داخل الاقتصاد. وأخيراً كان العامل الخارجي الذي حال دون تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا هو عدم التوصل إلى تسوية سلمية شاملة يمكن أن تحقق الاستقرار في المنطقة.

ثانياً : المكاسب الاقتصادية لحرب ١٩٧٣

هل ينبغي أن نميز بين الوضع الاقتصادي قبل كامب ديفيد وبعدها ؟

أني أجيب بقوة نعم.فقد كانت المكاسب قصيرة الأجل لحرب أكتوبر مكاسب سريعة وضخمة،

اعتمدت إلى حد كبير على التضامن والتعاون العربي. فبترول العرب كان وسيظل في المستقبل أقوى ورقة استراتيجية تستطيع الدول العربية أن تستخدمها، بشرط أن تنسق جهودها وأن تعمل بصورة متحدة. والإدارة الاقتصادية السليمة للموارد الطبيعية تتطلب التعاون في المواقف التي يكون لعدد محدود من المنتجين حصة مسيطرة من إنتاج العالم من سلعة معينة. وعندما تكون هذه السلعة غير متجددة أيضاً يكون هناك مبرر أقوى لاتخاذ قرارات تعاونية بشأن معدل الإنتاج، وشروط إعطاء الامتيازات، وتحديد الأسعار.

وكان ارتفاع أسعار البترول أربعة أمثال ما حدث في خلال فترة وجيزة نتيجة مباشرة لاستخدام العرب لسلاح البترول بصورة موحدة أثناء حرب أكتوبر وبعدها، إذ أن الزيادة الكبيرة في إيرادات الدول العربية المنتجة للنفط مكنتها من تنفيذ برامج طموحه للتنمية الاقتصادية، وتوجيه المعونة الاقتصادية إلى الدول الفقيرة في المنطقة، واستيعاب ملايين من العمال من الدول التي يتوافر لديها فائض من الأيدي العاملة. (حندوسة ١٩٩١).

وقد شهد الوطن العربي في هذين العقدين تقدماً ملحوظاً في شتى مقاييس التنمية البشرية، من تضاعف في مستوى الدخل القومي، وارتفاع العمر المتوقع بما يقارب تسع سنوات، وانخفاض معدلات وفيات الأطفال إلى النصف تقريباً، وانخفاض معدلات الأمية بشكل كبير. إلا أن تلك المؤشرات تخفي جوانب متعددة للتراجع. فخلال العقدين الماضيين أنفقت الدول العربية أكثر من ٦٦٧ مليار دولار، بالأسعار الجارية، على السلاح والمؤسسات العسكرية وفقاً للإحصائيات الرسمية المنشورة من قبل الحكومات المعنية وبهذا أنفق الوطن العربي ضعف ما أنفقته دول الناتو في نفس الفترة وقد أنفق الوطن العربي أربعة أخماس هذا المبلغ في الثمانينات (الفارس ١٩٩٣).

أما بالنسبة لعائد مصر من حرب أكتوبر فقد شكلت إعادة افتتاح قناة السويس في منتصف عام ١٩٧٥ أحد أهم تلك العوائد حيث أدخلت القناة ٨٥ مليون دولار إلى مصر في تلك السنة وقد أسس مشروع ضخم لزيادة سعة القناة وبذلك وصلت الإيرادات من القناة إلى ٥٠٠ مليون دولار ١٩٧٨.وباستكمال مشروع توسيع القناة في ١٩٨٣ إلى ١٩٨٤ وصلت تلك الإيرادات إلى قرابة المليار دولار، وكان لارتفاع سعر البترول في ١٩٧٣ وصلت أثار عظيمة أيضاً إذا زاد إيراد البترول من ٣١ مليون دولار في ١٩٧٥ إلى ٥٨٥ مليون دولار في ١٩٧٧ ثم إلى ٨٢٤.٢ مليون دولار في ١٩٨١ -١٩٨٢ وكان من المصادر الجديدة للعملة الصعبة تحويلات العمالة المصرية في الخارج، حيث زاد عدد العمالة المصرية إلى مليون عامل ولأول مرة يتحول رأس المال البشري من عبء على الاقتصاد المصري من حيث البطالة إلى مصدر من أهم مصادر الإيرادات في ميزان المدفوعات وقد زادت تلك التحولات من ١٨٩ مليون دولار في ١٩٧٤ إلى ٩٣١.٣ مليون دولار في ١٩٨٤ (حندوسة ١٩٩١). .

أما بالنسبة للسياحة، ففي ظل سياسة الانفتاح كانت السياحة من أكثر القطاعات نمواً في الاقتصاد المصري فساهمت رؤوس الأموال العربية والأجنبية في بناء الفنادق، وبالتالي زادت إيرادات قطاع السياحة من ١٣٩ مليون دولار في ١٩٧٠ إلى ٧٠٠ مليون دولار في المتوسط ما بين ١٩٧٧ -١٩٨٥، في حين تشير الإحصاءات إلى زيادة عدد الليالي السياحية من ٣,٦ مليون ليلة في ١٩٧٧ إلى ٩ مليون ليلة في ١٩٨٥ (حندوسة ١٩٩١).

وكان من مصادر العملة الصعبة في مصر في تلك الفترة، المعونات الأجنبية، فحتى عام ١٩٧٤ كانت مصر تعاني من تدفق الأموال طويلة الأجل خارج البلاد ، ولكن بحلول عام ١٩٧٥ انعكس هذا الاتجاه حيث فاقت المعونات الأجنبية قيمة استهلاك الدين الذي بلغ ٧٧٨.١ مليون دولار.وفي ١٩٧٧ زاد صافي التدفقات من القروض الأجنبية والمنح إلى ٣٢٠٠.٢ مليون، وفي الفترة ما بين ١٩٧٨ و١٩٨٥ بلغ متوسط تلك التدفقات ٥.١ مليار دولار في السنة. وبذلك زاد إجمالي إيرادات الحساب الجاري من ٥.٣ مليار دولار في ١٩٧٥ إلى ٢.١٣ مليار دولار في ١٩٨٥ وهو ما يعادل زيادة قدرها ٣٣٠٪ .

والأمر الواضح بالنسبة لمصر والدول العربية الأخرى أنه على الرغم من التدفقات الضخمة الجديدة من العملات الأجنبية التي أتاحت للحكومات القيام باستثمارات كبيرة في البنية الهيكلية وتنمية الموارد البشرية فإن هذا السبيل لم يكن قابلاً للاستمرار بسبب النفقات العسكرية الضخمة التي ظلت لازمة للحفاظ على التوازن العسكري في المنطقة.

إلى جانب ذلك فإن سنوات الرواج العشر انتهت بسبب قدرة الدول الغربية على كسر الاحتكار النفطي للاوبك الذي كان خاضعا عمليا لسيطرة الدول العربية بقيادة المملكة العربية السعودية. ولا يمكن الفصل بين إضعاف مركز العرب في الأوبك وبين قطع العلاقات بين مصر ومعظم الدول بعد اتفاقات كامب ديفيد. وقد انخفضت أسعار البترول والإيرادات العربية من النفط من الذروة التي بلغت ٢١٦ مليار دولار في ١٩٨٠ إلى ٧٤ مليار دولار فقط في ١٩٨٩ (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٨، ١٩٩٢).

والدرس المستفاد من العقدين الماضيين هو أن العرب يخسرون دائماً في العلاقات الدولية، وذلك لاتباع مسلك ثنائي وليس جماعياً، سواء على الجبهة السياسية أو الدبلوماسية أو الاقتصادية.

وعلى الرغم من أن حصة مصر من الموارد العربية للبترول والغاز حصة متواضعة، فإن ورقتها الاستراتيجية تتمثل في حجم سكانها ومواردها البشرية، وموقعها الجغرافي المركزي، والتقدم النسبي لقدراتها الصناعية والتكنولوجية والعسكرية، والأهم من ذلك إنها من الناحية الواقعية المتحدث باسم العالم العربي. وباستثناء السنوات الثماني التي أعقبت اتفاق كامب ديفيد، كشفت مصر عن كل خصائص القائد - إذا اتخذت المبادرات باسم أعضاء المجموعة، وتفاوضت بالنيابة عن العرب حول المسائل الدولية، وقامت بدور الحكم في تسوية المنازعات الإقليمية. ويتطلب التضامن العربي استمرار مساندة الدور الذي تقوم به مصر كقائد للمجموعة، كما أن مسئولية القيادة تتطلب من مصر أن تحرص على التشاور مع أشقائها من الدول العربية .

ثالثاً : تحديات النمو المتواصل للاقتصادات العربية :

لماذا يعتبر التعجيل بتكامل الاقتصادات العربية ضرورة حتمية ؟

تواجه الدول العربية تحديات خطيرة بشأن نموها وتنميتها في المستقبل. فالمنطقة تعاني من مشكلة بطالة خطيرة تمتد من المغرب إلى سوريا وعبر كل دول الخليج. ولا يقتصر الأمر على أن معدلات البطالة الظاهرة أعلى منه في أية منطقة أخرى. وبالنظر إلى مرحلة التحول الديموغرافي، من المتوقع أن يزيد الداخلون الجدد إلى قوة العمل بمعدل متسارع خلال العقد المقبل.

هناك مشكلة أخرى تواجه المنطقة العربية وهي الاستجابة البطيئة من جانب القطاع الخاص للفرص المتاحة من عملية الخصخصة والتحرير الاقتصادي، وذلك يرجع أساساً إلى جوانب الجمود التي مازالت قائمة في السياسات والإطار المؤسسي لمعظم دول المنطقة. والاقتصادات القليلة التي حققت النجاح، أنجزت التحول واستكملت برامجها للإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي، وزادت حصتها في الصادرات غير النفطية زيادة ملموسة، أما الدول التي كانت بطيئة في الإصلاح فإن تعرضها لمخاطر الصدمات النفطية ما زال نقطة ضعف جوهرية في سبيل النمو والتنمية المتواصلين.

غير أن أكبر التحديات ستكون مواجهة كل دولة عربية لعملية تحرير التجارة الدولية، في السلع وفي الخدمات وتدفقات رؤوس الأموال، والنزعة الإقليمية، وعولمة الإنتاج وشبكات التوزيع التابعة للشركات متعددة الجنسيات. وقد تحركت بعض دول المنطقة في سبيل الاستفادة بميزات الدخول في اتفاقات للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، في حين أن محاولات التكامل الإقليمي العربي كانت بطيئة للغاية. وعلى الرغم من أن فكرة إنشاء منطقة إقليمية للتجارة الحرة بدأت في الأربعينات فإن الخطوات الجارية لم تبدأ الا في يناير ١٩٩٨ ومن الفوائد الكبيرة المتوقعة،حدوث زيادة في التجارة البينية التي ما زالت تمثل ١٠٪ فقط،بالمقارنة بنسبة ٣٠الى ٥٥ في المائة في المناطق الأخرى للتجارة الحرة،مثل المنطقة الخاصة بالاتحاد الأوربي أو أمريكا الشمالية أو منطقة جنوب شرق آسيا. يضاف إلى ذلك أن إنشاء منطقة عربية للتجارة الحرة تتجنب مشكلة «المركز أو الأطراف » عندما يمتنع المنتجون في أوروبا عن الاستثمار في الدول العربية لان التصدير إليها كدول منفردة عن أوروبا يصبح أكثر ربحية.

وسوف يتطلب تحرير التجارة الإقليمية تحريرا موازيا للاتجار في الخدمات. وستؤدى زيادة التجارة عبر الحدود إلى ضرورة التوفيق بين التنظيمات الوطنية فيما يتعلق بالنقل والأعمال المصرفية والاتصالات. كما أن التشجيع على زيادة تدفق الاستمارات الأجنبية المباشرة على دول المنطقة سوف يتطلب الإسراع بتشكيل سوق عربية واحدة يستطيع المستثمرون الأجانب أن يقوموا فيها بعملياتهم بحرية.

بالمقارنة بالضرورة الملحة لتطبيق قواعد التجارة الحرة بين الدول العربية في الأجل القصير، فان اعتبارات الرؤية بعيدة المدى تتطلب كذلك الآخذ بعين الاعتبار النتائج النهائية لعملية السلام من تطبيع أو حتى تحرير التجارة وتدفقات الاستثمار بين العرب وإسرائيل، فقد أصبح من الضروري إعادة النظر في المقاطعات الاقتصادية بمستوياتها المتعددة التي طبقها الوطن العربي ضد إسرائيل منذ منتصف الأربعينات.

والواقع أن طبيعة العلاقات المستقبلية بين العرب وإسرائيل يثير خلافات في وجهات النظر فالبعض ما زال يرفض نهائيا قيام أي علاقات طبيعية مع إسرائيل والبعض الأخر يرى أن مصلحة العرب لا تسمح بأكثر من تطبيع مقيد بين الطرفين -كما هو قائم بين مصر وإسرائيل منذ عام ١٩٧٩ ،حيث لا توجد أي نوع من المعاملات التجارية التفضيلية. والفريق الثالث يرى انه لتحقيق أعلى عائد على الاقتصاديات العربية،لابد من إدماج الاقتصاد الإسرائيلي كأحد أطراف السوق الشرق أوسطية المشتركة. والسؤال هو هل الدول العربية قادرة على مواجهة التحدي الكامن للهيمنة الإسرائيلية في بعض المجالات مثل القطاع الزراعي والصناعات الكثيفة الاستخدام للتكنولوجيا خاصة إذا ما نظرنا إلى المستوى المرتفع لإنتاجية وكفاءة هذه الصناعات ؟

جوابنا على هذا السؤال بلا حيث انه من المعروف أن الزراعة في إسرائيل تعتمد على الدعم الحكومي المتضخم بشكل متزايد، أما بالنسبة للصناعات فتشير الدراسات إلى عدة مجالات للقدرة التنافسية العالية لإسرائيل في صناعات مثل الإلكترونيات والاتصالات، وعلى العكس، فبسبب ارتفاع تكلفة العمالة، فهناك أيضا الكثير من الصناعات الإسرائيلية إلى تعتبر الآن من الصناعات المتلاشية، مثل صناعة النسيج والملابس وصناعات أخرى كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة.
وبمعنى أخر. فان القطاعات الاقتصادية الديناميكية في إسرائيل تختلف تماما عنها في معظم الدول العربية، فعلى سبيل المثال، لا تحظى إسرائيل بأي ميزة نسبية في صناعات السيارات أو المنتجات الاستهلاكية المعمرة -أجهزة التلفزيونات، الثلاجات،الغسالات.... الخ -وكذلك الحال بالنسبة للصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة مثل الالومنيوم. ففي الواقع انه من وجهة نظر عربية، فان التحدي الحقيقي في دخول إسرائيل في السوق الشرق أوسطية المشتركة ليس في أن تحل السلع الاسرائيلية محل الانتاج العربي المحلي،بل في احتمال ان تحل محل السلع الكثيفة الاستخدام للتكنولوجيا والواردة من الغرب. ويكمن الخطر الحقيقي في احتمال جذب إسرائيل للاستثمارات الدولية المباشرة وتحويل رأس مال الشركات متعددة الجنسيات من الدول العربية الإسرائيلية ESC-WA AND ERF (١٩٩٧).

رابعا -استراتيجية مشتركة للمستقبل

ما هي الدروس المستفادة للجيل الجديد من حرب أكتوبر ؟

(١) انتهى عصر الأيدلوجية الضيقة مع حرب ١٩٧٣ فمع تطبيق سياسة السوق الحرة تم بالتدريج التخلي عن احتكار الدولة لكافة جوانب الحياة السياسية والاقتصادية،وحل محلها اعتماد متزايد على المبادرة الفردية.كما أن مفهوم القومية العربية أصبح يقوم الآن على المصالح العملية لكل دولة. ومصالح شعبها، ويسمح بمراعاة السمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بكل بلد.واصبح الميدان الآن مفتوحا أمام توافق الآراء العربية بشأن اتخاذ موقف إقليمي من التنمية الاقتصادية.

(٢) يحتاج العرب إلى موقف مشترك ورؤية مشتركة لمجموعة القضايا الاقتصادية التي تزداد اتساعا بصورة مضطردة. فالعولمة والنزعة الإقليمية. وتحرير التجارة، تهدد كلها بأن يصبح كل بلد في المنطقة في وضع هامشي ما لم توضع استراتيجية اقتصادية موحدة ومن الضروري التوفيق بين الأطراف المؤسسية التي تنظم التجارة والتمويل والاستثمار في كل دولة من أجل تشجيع تدفق التجارة ورؤوس الأموال بين دول المنطقة.

(٣) لم تعد السوق العربية المشتركة مجرد بديل من البدائل العملية، بل هي الخيار الوحيد الذي يتيح تعظيم الرخاء الاقتصادي مع تعزيز مصالح الأمن للدول الأعضاء. ومن شأن التكامل الاقتصادي أن يحقق منافع هائلة من حيث التعجيل بنمو الصادرات وزيادة الإنتاجية المعتمدة على التخصص وشبكات الإنتاج عبر اقتصادات المنطقة واجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر وتجنب تدفق التجارة والاستثمارات إلى الخارج من جانب الشركات متعددة الجنسيات نتيجة للمشاركات الثنائية الأوروبية المتوسطية وغيرها من الاتفاقات المماثلة.

(٤) ليس من المتوقع ان يؤدي وجود سوق شرق أوسطية تضم إسرائيل إلى السوق العربية المشتركة أن تمثل خطرا جديا على المصالح الاقتصادية العربية، كما أن ليس من المتوقع أن تحقق مزايا اقتصادية كبيرة للأطراف العربية. ولذا فان المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل واندماجها في نهاية المطاف في اقتصاد الشرق الأوسط يجب أن يظل ورقة أساسية في أيدي العرب في تفاوضهم من أجل سلام شامل.

(٥) يجب أن تستثمر مصر في تأكيد مكانتها وان تقوم بدور القائد في المنطقة. فقد توافرت لديها مهارات استثنائية في مجالات التخطيط الإستراتيجي والدبلوماسي والتفاوض وأعمال المتابعة فيما يتجاوز الحدود الضيقة لمصلحتها الوطنية ,فالقضايا المطروحة لها أهميتها، كما أن، تكاليفها ومنافعها ستكون كبيرة.

(٦) ينبغي أن تشمل خدمات القوات المسلحة في عصر السلام البعد الإنمائي بصورة متزايدة فالدفاع من الحاجات العامة - التي توفرها الدولة نيابة عن الشعب وعلى حساب الحاجات العامة الأخرى المتصلة بالتنمية مثل الصحة والتعليم والبحث العلمي. وحتى تظل حرب أكتوبر في ذاكرة الوطن نقطة تحول نحو السلام والنمو ينبغي أن تصبح المؤسسة العسكرية جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية وان تتحمل بعض المسئولية في تدريب من يؤدون الخدمة العسكرية الإلزامية على المهارات المطلوبة في العمل المدني.

(٧) لقد تحولت المعركة فى كل أنحاء العالم من المواجهة العسكرية إلى المنافسة الاقتصادية في مجالات التجارة والاستثمار. وينبغي أن تكون كل دول الشرق الأوسط على بينة من أن نجاح المعركة الاقتصادية ينبع من المعرفة الكاملة، وتعبئة الموارد بكفاءة والإدارة الاستراتيجية. ولذا يجب أن يكون في مقدمة أهداف المنطقة سرعة تنمية الموارد البشرية وتطبيق أحدث أشكال التكنولوجيا في إدارة الاقتصاد على المستوى الكلى والمستوى الجزئي.

Reference

(1) Heba Handoussa, The Impact of foreign Assistance on Economic Development, 1952 _ 1986. In Lele, Uma and(Egypt's Nabi Ijaz eds. Transitions in Development: The role of Aid and Commercial Flows, International Center for Economic Growth, San Francisco: ICS Press, 1991

(2)Heba Handoussa, òFifteen Years of US Aid to Egypt : A Critical Reviewâ. In I.M. Oweiss ed. The Political Economy of Contemporary Egypt, Center for contemporary Arab Studies,

Georgetown University, Washington D.C, 1990

(3) Heba Handoussa, òThe Economics of Peace : The Egyptian Caseò Co_author Nemat Shafik in Fischer, Stanley, Dani Rodrik and Elias Tuma eds, The Economics of Middle East Peace : Views from the Region, Cambridge : The MIT Press, 1993.

(4) ERF, Economic Trends in the Mena Region. ERF Indicators 1998 : The economic Research Forum for Arab Countries, Iran .and Turkey

عبد الرازق الفارس السلاح والخبز : الإنفاق العسكري في الوطن العربي، ١٩٧٠ - ١٩٩٠ مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٩٣.

(6) Expert Group Meeting on the Impact of the Peace Process on .Selected Sectors. Aman 23 _ 25 June 1997

(٧) التقرير العربي الموحد. أعداد مختلفة.

(8) IMF. Egypt Beyond Stabilization : Toward a Dynamic Market Economy. Occasional Paper 163. Washington D.C May 19988

التعقيب على الورقة الرابعة :

أ./ عصام رفعت

رئيس تحرير مجلة الأهرام الإقتصادى

أولا : تحية تقدير واعزاز إلي قواتنا المسلحة بمناسبة العيد الفضي للعبور العظيم الذي اعاد لنا الارض والكرامة والعزة ... واتاح لمصر ان تعيد بناء اقتصادها وان يتحول الي اقتصاد سلام ينطلق نحو تحقيق حلم «نهضة مصر» وبناء المشروعات القومية الكبري. تحية تقدير واحترام الي الرئيس محمد حسني مبارك صاحب الضربة الجوية الاولي التي فتحت الطريق الي النصر المبين والنصر الكاسح لقواتنا المسلحة . تحية تقدير ايضا الي الرئيس حسني مبارك الذي ادار ببراعة ومقدرة واقتدار اقتصاد مصر والذي عبر به من مرحلة الازمة الي مواجهة المشاكل وحصارها واقتحامها من خلال برامج وخطط للاصلاح الاقتصادي متتالية . وأود ان اشكر القوات المسلحة علي دعوتها الكريمة لي للتعقيب علي هذه الورقة الممتازة التي قدمتها الاستاذة الدكتورة هبة حندوسة عن :

اقتصاد السلام : مصر والشرق الاوسط

والتي تضمنت أربعة أجزاء رئيسية أو تساؤلات أجابت عنها ببراعة وشمول وتركيز.

وفي تعقيبى علي هذه الورقة الممتازة أجد لزاما ان أطرح في البداية ملاحظتين :-

الاولي :

أهمية السلام والاستقرار لمصر وللمنطقة لتحقيق النمو والتقدم الاقتصادي، بدون السلام ستظل الاستثمارات الداخلية والخارجية مترددية ، ولقد أدركت مصر ذلك عقب الانتصار العظيم وسارت علي الدرب متمسكة بالسلام والبناء معا.

الثانية :

ان هناك سؤالاً محدداً يجب ان نواجهه بصراحة وهو اين نحن من روح أكتوبر المجيدة والدروس والعبر التي تعطيها لنا وفي مقدمتها العمل الجماعي والتكاتف والتعاون والتنسيق .

اننا في اشد الحاجة الي استعادة هذه الروح مرة أخري لنستطيع ان نحقق ما نستهدفه من نهضة

اقتصادية وعبور اقتصادي الي القرن الجديد .

وأعود الي الورقة ، واتوقف هنا امام اول سطر فيها حين نتحدث عن نظرة علي حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وتشير الي أنه قد انقضت الآن خمسون سنة علي تقسيم فلسطين ، واوضح انه تاريخيا لم يحدث تقسيم لفلسطين وأن ما حدث عام ١٩٤٨ وماسبقه من ترتيبات هو اغتصاب لأرض فلسطين وليس تقسيماً ، وان مسألة التقسيم قد جاءت في قرار الامم المتحدة عام ١٩٤٨ ولم ينفذ حيث رفضه العرب آنذاك .

وفي هذا الجزء تتحدث الورقة عن التكاليف المادية لحرب ١٩٦٧ ، واود ان اضيف ايضا تدهور القطاع العام الذي كان آنذاك يمثل الاقتصاد المصري ككل ، وقد جاء ذلك نتيجة لتوقف امداده بالاستثمارات الضرورية لعمليات الاحلال والتجديد والتطوير وقطع الغيار ، ومع ذلك فقد أدي دورا رائعاً في الصمود الاقتصادي خلال الفترة ١٩٦٧ -١٩٧٣ .

وقد تمت قبل ١٩٧٣ ادارة الاقتصاد المصري ادارة اقتصاد حرب سواء من ناحية التخطيط من المخزون الاستراتيجي أو التقشف وضغط المصروفات او فرض بعض الرسوم والضرائب الجديدة لمواجهه الانفاق العسكري وحملت آخر ميزانية قبل الحرب عنوان ميزانية التضحية والامل .

التحول من الحرب إلى السلام لم يكن مجرد تغيير في بوصلة العلاقات المصرية من الشرق إلى الغرب كما أشارت الورقة .

ولكن كانت هناك جوانب أخري في غاية الأهمية كمؤشرات للتوجه الاقتصادي نحو السلام بين عامي ١٩٧٤-١٩٧٦ من بينها ما يلي :

١-إصدار قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ لتشجيع رأس المال العربي والأجنبي وإنشاء المناطق الحرة .

٢-بداية عملية واسعة للتعمير وإنشاء وزارة للتعمير أسندت ١٩٧٤ إلى المهندس عثمان أحمد عثمان لاعادة التعمير واعادة بناء منطقة القناة وإنشاء المدن الجديدة كالعاشر من رمضان .

٣- اعادة افتتاح قناة السويس بعد توسيعها وتعميقها في ٥يونيو ١٩٧٥ لتتمشي وتواجه التغيرات التي حدثت في أسطول الملاحة العالمي ابان اغلاقها وظهور جيل السفن والناقلات العملاقة .

٤-اصدار الرئيس السادات قرارا بتحويل بورسعيد إلى مدينة حرة اعتبارا من أول يناير ١٩٧٦ وفي تقديري ان هذا القرار يكشف عن نوايا مصر في التوجه نحو السلام باعتبار أن بورسعيد هي المدخل الشمالي لمصر وان تحويلها إلى مدينة حرة عقب افتتاح القناة يعني ان مصر مهتمة ببناء اقتصادها للسلام وتؤكد دعوتها للسلام .

اما عن ان مصر - كما اشارت الورقة - قد شهدت عقدا من الازدهار غير المسبوق وحقق الاقتصاد معدلاً من النمو بلغ ٩٪ سنويا في المتوسط .

وان تلك السنوات العشر من الرخاء لم تستمر فذلك كان لعدة أسباب :

ان شروط المعونة العسكرية لم يكن في الوسع تلبيتها وتضخم الدين العسكري وقطع العلاقات مع العرب مما اثر علي تدفق التجارة والاستثمارات والمعونات .

فان هذا الامر يحتاج الي تحليل للبحث عن اسباب هذا «الازدهار » وعما اذا كان هذا الازدهار يعتمد علي عوامل هيكلية حقيقية وتغير في محركات ومدلولات النمو .

انه نتيجة عوامل أخري غير ثابته لا تتضمن استمرار هذا الازدهار ومن ثم يصبح ازدهارا هشاً .

واقع الأمر ان هذا الازدهار هو ازدهار مظهري وليس حقيقياً حيث يعتمد علي المصادر الاربعة الكبار للنقد الاجنبي وقد تأتي لمصر فرصة تاريخية حيث زاد دخلها من النقد الاجنبي من: السياحة -قناة السويس -صادارات البترول- تحويلات المصريين الذين خرجوا للعمل بالخارج بشكل واسع فضلا عن القروض والمنح التي حصلت عليها مصر ، ومن ثم فان هذه الموارد حققت معدلا عاليا للنمو ولكنه نمو هش سرعان ما يهبط لانه يعتمد علي عوامل خارجية قابلة للتقلب ارتفاعا وانخفاضا وليس علي عوامل هيكلية وهو ما حدث بعد ذلك في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، بل أسفر ايضا عن وقوع مصر في مصيدة الديون الخارجية، وللحق فقد حذر من ذلك تقرير صدر عن البنك الدولي ١٩٨٠ خلال مؤتمر المجموعة الاستشارية DOONER COUNTRIES الذي عقد في اسوان خلال يناير ١٩٨٠ ، وبالعكس فان هذا الازدهار قد اخفي الازمة الحقيقية في الاقتصاد المصري (نقص الاستثمارات -التضخم -عجز الموازنة -عجز ميزان المدفوعات -انهيار القطاع العام).
اما عن ان قطع العلاقات عقب كامب ديفيد مع الدول العربية فان حجم الاستثمارات العربية لم يكن بالشكل المؤثر حيث أن الاستثمارات في ظل قانون الاستثمار كانت ٦٨٪ مصرية والباقي عربية وأجنبية، وان حجم المعونة الامريكية كان أكبر من حجم المعونة العربية فضلا عن أنها قد اتخذت اطارا مؤسسياً بينما خضعت المعونة العربية الي «الطلب» وقد زار الدكتور حجازي الدول العربية عندما كان رئيسا للوزراء ولم يتمكن من تعبئة اكثر من ١٠٠مليون دولار .

وبالارقام فان المعونة العربية لمصر تتلخص فيما يلي :

- الفترة من ٦٧-٧٢ تراوحت بين ٥٨,٥ مليون دولار إلى ١٣٤ مليون دولار.
- عام ١٩٧٣ زادت الي ٢٥٤ مليون دولار .
- من ٧٤-١٩٧٥ حصلت مصر علي أكبردعم عربي بلغ ٤٠٥ مليون دولار إلى ٤٢١مليون دولار .
- بدأت المعونة العربية لمصر تنخفض اعتبارا من عام ٧٦ .
- أما الودائع العربية فقد بلغت ٥٨٥ مليون دولار في عام ٧٥ وبلغت ٧٩٧ مليون دولار في ١٩٧٦وبلغت ٢٠٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٧ .

كذلك فقد بلغ رأس مال هيئة الخليج لدعم مصر ١٤٧٥ مليون دولار كانت مصر تقترضها بفائدة ٥٪ وبشرط تدوير رأس المال للحصول علي القروض .

وتتحدث الورقة عن أسباب أخري لعدم استمرار «سنوات الرخاء العشر» بان سياسة الانفتاح أدت إلى إضعاف نمو القطاع الخاص ، واذا كنا نتفق معها فيما وصلت اليه من نتائج عن تشوهات في اسعار السلع الا اننا نختلف بشأن القطاع الخاص ، فلم يكن لدينا فى ذلك الوقت قطاع خاص بالمرة و لا رجال أعمال و كل ما ظهر هو مجموعة من المغامرين و تجار الشنطة و منتهزى الفرص و لعلنا نتذكر نجوم الفساد آنذاك دون ذكر اسماء. ونؤكد ان ما حال دون الاستثمار الصحيح لسياسة الانفتاح هو عدة أمور :

- سوء مناخ الاستثمار
- المشاكل التى يواجهها المستثمرون

- البيروقراطية و تعدد الإجراءات
- انهيار البنية الأساسية
- مشاكل سعر الصرف
- عدم استقرار القرارات و القوانين
- التضخم
- مشاكل الموانئ فى التكدس
- الخلافات القانونية و صعوبة تفسيرها و حسمها

و نعود إلي استعراض اقتصاد السلام و التحولات التى حدثت بعد عام ١٩٧٦ وهى كثيرة و هامة منها :

١ - واجهت مصر أزمة اقتصادية خانقة فى منتصف السبعينات و تشكلت آنذاك ما يسمى بالمجموعة الاستشارية الدولية لبحث احتياجات مصر من النقد الاجنبى و بدأت أول اجتماعاتها فى يونيو ١٩٧٦ بباريس و تتالت الاجتماعات فى عامى ٧٧ و ١٩٧٨ ثم توقفت بعد ذلك .

وكانت ملامح الأزمة تتمثل فى :

- انخفاض الدخول.
- سوق سوداء للسلع.
- سوق سوداء للدولار.
- ظاهرة الدولرة.
- تضخم جامح.
- نقص الاستثمار.
- عجز الميزانية.
- عجز ميزان المدفوعات.
- اختلال هيكلى.

٢- في محاولة للخروج من الازمة عقدت مصر اتفاقا للإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولى نهاية عام ١٩٧٦ غير أن شروطه كانت قاسية و فى نفس الوقت اضطرت مصر لقبوله للحصول على الشريحة الأولى التي يتيحها الصندوق لمصر و هى ١٢٥ مليون دولار ، نقول اضطرت إلي إصدار قرارات يناير ١٩٧٧ المعروفة و التى أدت إلي نتائج عكسية فتوقفت عمليات الإصلاح و اقتصرت فيما بعد على مجرد زيادة أسعار السجائر و البنزين عند صدور الموازنة العامة للدولة ، و قد أدى توفر النقد الأجنبي من السياحة و البترول و القناة و تحويلات المصريين و الاقتراض إلى غض النظر عن عمليات الاصلاح الجدية و إلى التوجه إلى سياسة الانفتاح باعتبار أن تشجيع رؤوس الاموال العربية و الاجنبية سوف يؤدى إلى زيادة الاستثمارات و تدفقها.

٣- اعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى بهدف جذب الاموال الهائمة الا انها لم تنجح واقعيا الا فى فتح باب الاستيراد و تحول الانفتاح الى انفتاح استهلاكى أضر بفرص الاستثمار الحقيقى ولم يساعد على الانتاج باعتبار أن رأس المال فى التجارة أسرع منها فى الصناعة . هذا فضلا عن أن مناخ الاستثمار لم يكن مساعدا على ذلك و ظهرت العديد من العوائق منها سعر الصرف و بطء الاجراءات و عدم توافر المرافق . . . الخ.

٤- ان الحرب أدت الى أن تصبح مصر دولة مستوردة للبترول خلال عام ٦٧ الى ١٩٧٥ و عندما تحررت الارض بالعبور العظيم تحررت موارد البترول في عام ١٩٧٥ وتحولت الي دولة مصدرة تعتمد علي صادرات البترول كجزء رئيسي من هيكل الصادرات وبالارقام نقول بين عامي ١٩٧٣-١٩٩٨ .

- عدد الاتفاقات البترولية ٢٥٤ الانفاق الفعلي ٢٤,٤ مليار دولار .
- عدد الآبار الاستكشافية المحفورة ١٣٤٦.
- الاكتشافات البترولية الجديدة ٤٠٥ .
- عدد أجهزة الحفر العاملة في الدول العربية اعلاها مصر ٤٩ ثم الجزائر ٢٩ - الامارات ٢٧-عمان ٢١ - السعودية ٢٠ .
- الاحتياطي في ١٩٧٣ بلغ ٣١٣ مليون طن مكافيء (زيت وغازات)
- في ١٩٩٨ بلغ ١١٨٧ مليون طن مكافيء.
- انتاج الفترة ١٠١١ مليون طن مكافيء.
- الاحتياطي المضاف ١٨٨٥ مليون طن مكافيء.
- الانتاج في ١٩٧٣ بلغ ٨,٥ مليون طن .
- في١٩٩٨ بلغ ٥٣,٩ مليون طن.

٥- المرحلة الحقيقية للاستفادة من فرصة السلام والاستقرار لتحقيق الاصلاح الاقتصادي في مصر هي التي بدأت في بداية الثمانينات عندما تولي الرئيس مبارك مسئولية الحكم.

وقد جاء ذلك في اعقاب المؤتمر الاقتصادي الذي دعا اليه في فبراير ١٩٨٢ ، وجمع الاقتصاديين من كافة الاتجاهات وانتهي الي توصيات محددة توالت بعدها حلقات الاصلاح وكان أولها التحول الي الانفتاح الانتاجي وتشجيع القطاع الخاص .

وبإختصار كانت حلقات الاصلاح المتتالية هي:

خطة خمسية اولي ٨٢-٨٧ هدفها :

- اصلاح القطاع العام.
- اعادة بناء البنية الاساسية.
- التوسع في المناطق الصناعية.
- تأكيد شعار صنع في مصر لتشجيع الاستثمار .

خطة خمسية ثانية ٨٧- ٩٢ :

- تولي القطاع الخاص مسئولية كبيرة في الاستثمار ٥٠٪.
- الثورة الزراعية .
- محاولات الاتفاق مع الصندوق.

،٩١ تمكنت مصر من اسقاط الديون الخارجية والاتفاق مع الصندوق علي برنامج متكامل للاصلاح مالي ونقدي واقتصادي .

- تطبيق متدرج لبرنامج الاصلاح حقق نتائج مذهلة ويراعي البعد الاجتماعي .
- تحسين مناخ الاستثمار والتحول الي اقتصاد السوق.

- التوجه الي المشروعات القومية العملاقة.
- توشكي.
- درب الاربعين .
- شرق العوينات.
- شرق بورسعيد.
- ترعة السلام.
- شمال غرب خليج السويس.

ماذا بعد ؟ مرحلة الانطلاق تتطلب العديد من التوجهات منها علي سبيل المثال :
١- إصلاح نظام التعليم والتدريب .
٢- قنوات ثابتة لرجوع رجال الأعمال مع الأسواق الخارجية.
٣- تعامل ديناميكي مع المتغيرات الجديدة (العولمة) : البورصة -الإغراق.
٤- التحالف الاستراتيجي مع الشركات العالمية ومن مميزاته نقل التكنولوجيا والتسويق والتدريب.
غير أننا يجب ألا نتجاهل ما أدي اليه السلام في المنطقة من تحولات جديدة أبرزها :
-زيادة التدفقات المالية للاستثمار من اسواق المال العالمية والمنظمات الدولية وعودة رأس المال الوطني الي المنطقة .
-انخفاض اعباء الدفاع والتسليح مما يحقق عائداً يمكن استخدامه في التنمية
- التحول من الحرب والمواجهات العسكرية الي المنافسة والتكتلات الاقتصادية والاسواق المشتركة .
- ازدياد أهمية شركاء التجارة مع امريكا وخفض واعادة توزيع المعونة .
- انهاء المقاطعة العربية لاسرائيل مما يسمح بانشاء سوق شرق أوسطية .
-تطلع اسرائيل الي تعاون اقليمي في المنطقة ومشروعات اقليمية من خلال المؤتمرات الاقتصادية .

السؤال الآن

ما هو مستقبل اقتصاد السلام في المنطقة ؟

لابد ان نفترض سيناريو تعثر السلام وسيناريو انطلاق السلام فالتعثر ستكون نتائجة اقتصاديا علي الاقل مخيفة .
ورغم التعثر علينا ان نفكر في المستقبل بسيناريو استمرار السلام وتجاوز العقبات وفي هذه الحالة .
علي مستوي العلاقات العربية -العربية لابد من احلال التعاون العربي محل اية فكرة أخري كالشرق أوسطية ، ولابد من التعجيل بدفع منطقة التجارة الحرة العربية وتنفيذ التزامتها
التي بدأت في يناير ١٩٩٨ ومواجهة معوقاتها وتنمية العلاقات بين رجال الاعمال العرب وتحسين البنية الاساسية للعلاقات التجارية .
اما اذا جاء السلام فإننا لسنا مجبرين علي اقامة سوق شرق أوسطية ولسنا مجبرين أيضا علي عمل ترتيبات إقليمية للمياه أو الطاقة اذا كان تقديرنا ان ذلك لا يخدم المصلحة القومية .
إن السلام - فى رأينا - يعنى السلام الشامل الذى يسمح بإقامة علاقات عادية بين الحكومات و الأفراد و الهيئات مما يعنى قبول إسرائيل باعتبارها جزءاً من الشرق الأوسط مثل تركيا و ايران و

قبرص .

و ان التبادل التجارى معها يتفق مع طبيعة السلام و بناء على تقدير المصالح دون إقامة أية ترتيبات تفضيلية كمنطقة تجارة حرة أو سوق مشتركة .
العمل على تجريد المنطقة من أسلحة الدمار الشامل .

بقيت ملاحظة أخيرة تتعلق بما ورد فى ص ٩ من الورقة بشان أن تشمل خدمات القوات المسلحة فى عصر السلام بعد الإنماء ، و يتعين علينا هنا التأكيد على أن القوات المسلحة فى السلام قد تبوأت هذه المسئولية و لها إنجازاتها الكبيرة التي حلت الكثير من مشاكلنا المزمنة (الكباري - التليفونات) وأنوه هنا بجهاز مشروعات الخدمة المدنية حيث ظهرت فى نهاية السبعينات الحاجة إلى ضرورة مشاركة القوات المسلحة كإحدى مؤسسات الدولة فى دفع عملية التنمية تحقيقا و ضمانا لتنفيذ الأهداف المحددة بخطة مشروعات البنية الأساسية للدولة فى توقيتاتها المحددة ، وبقدر متميز من الأداء دون تحميل ميزانية الدولة المزيد من الأعباء و ذلك بدون التقصير أو المساس بالواجب الأساسي للقوات المسلحة ، من هنا بدأ التفكير فى إنشاء جهاز خاص لادارة و تنظيم و تنفيذ هذه المشروعات و الإشراف و السيطرة عليها و كان ذلك إيذاناً بمولد جهاز مشروعات الخدمة الوطنية .

المناقشات :

س : من السيد أحمد عبد المنعم الابيارى :

على الرغم من أن هناك آثارا سلبية على الاقتصاد العربى والولايات المتحدة نتيجة لارتفاع أسعار البترول عقب نشوب حرب أكتوبر المجيدة، فإنه يمكن القول بأن الدول الغربية استطاعت أن تضع الخطط لتلاقى آثار تلك الحرب أو التخفيف منها وذلك بإيجاد بدائل لمصادر الطاقة المختلفة مع وضع سياسة لترشيد استهلاك الطاقة المتاحة وفى مرحلة لاحقة استطاعت أن تحصل على معظم فوائد البترول التى تحققت للدول العربية من ارتفاع أسعار البترول، أما الدول النامية فقد تأثرت من ارتفاع أسعار البترول بمعدل أكبر من الدول الغربية، فهل هذه الحقيقة يمكن القول بصحتها ؟

الأستاذ عبد الفتاح الجبالى :

أولا فهمت من مجرى الحديث والحوار أن الحديث يتم حول اقتصاديات السلام وكأن ما يجرى الآن هو سلام بالمعنى المتعارف عليه، ولكن من وجهة نظرى هو أن المسألة حتى هذه اللحظة هى تسوية سياسية وهذه المسألة تختلف تماما عن مفهومنا للسلام ومن ثم الآثار المترتبة على تسوية سياسية تجرى بشروط معينة وظروف اقليمية ودولية معينة، على سبيل التحديد فإن الحديث عن فكرة انخفاض الإنفاق العسكرى فى أثناء هذه الفترة أعتقد أنه يتوقف على طبيعة العملية الجارية فى هذه المنطقة، فإذا كانت عملية سلام وتسوية شاملة للصراع فهذه سوف يترتب عليها ما أشارت اليه د. هبه حندوسة فى ورقتها أو فى تعقيب الأستاذ عصام رفعت.

أما إذا كانت تسوية بهذا المعنى فهى تسوية مبنية على قوى معينة على تواجد عسكرى وبالتالى من المتوقع أن تؤثر - اقتصاديا - على مستوى الإنفاق الجارى العسكرى، ولكن سوف تعيد الإنفاق

العسكرى ككل، بمعنى أن تزايد الإنفاق الاستثمارى العسكرى نتيجة لطبيعة التوقعات فيما يتعلق بهذه العملية لأنها عملية مبنية على القوى العسكرية بشكل أساسى، من هنا الحديث عن المقاطعة العربية باعتبارها ورقة استراتيجية هامة فى أوراق المفاوض العربى، وأنا اقترح أن يتم ربط المقاطعة العربية، مع التسليم الكامل بأنها قد فقدت الكثير من فاعليتها خاصة فى أعقاب المؤتمرات الاقتصادية للشرق أوسطية، أن يتم ربط التقدم على صعيد المقاطعة العربية مع قانون العودة الإسرائيلى، بمعنى أن تربط الدول العربية شرط رفع المقاطعة مع أن تقوم إسرائيل بإلغاء قانون العودة، وهذا القانون لا يتلاءم مع الحديث عن التسوية السلمية للصراع العربى/الإسرائيلى بشكل عام.
القضية الثالثة والهامة هى : ألا يُوجد - هذا التصور للدكتورة هبه حندوسة - تناقضا بين الحديث حول التعاون الاقتصادى الشرق أوسطى حتى بمعنى الدخول فى تحالف اقليمى معين بشكل صالح ..اكتفى بهذه الأسئلة وشكرا.

الدكتور حمدى عبد العظيم :

إن التعليق على الجلستين معا السابقة والحالية بالنسبة للآثار المترتبة على الاقتصاد العالمى طبعا بعد الاستمتاع بالورقة القيمة للأستاذ مجدى صبحى وتعقيب أستاذتنا الدكتورة هناء خير الدين أود أن أشير الى أن من أهم الأشياء التى كانت لها تأثير بارز فى هذه الفترة - فترة السبعينات عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ - تغير النظام النقدى العالمى واتجاه صندوق النقد الدولى الى إلغاء سياسة السعر الثابت والاتجاه الى تقنين التعويم وتعديل اتفاقية إنشاء الصندوق لهذا الغرض. وفى الحقيقة كان ذلك بهدف أن الدول النامية عندما تتجه الى التعويم سوف تتجه عملاتها الى الانخفاض باعتبارها من الدول المستوردة وليست من الدول التى لديها فائض تجارى، وبالتالى فإن هذا الانخفاض سيؤدى الى زيادة أعباء الواردات وتراجع حصيلة الصادرات، وأدى بالفعل الى زيادة عجز الميزان التجارى، ولذلك نجد أن الدول الصناعية المتقدمة استطاعت هنا أن تعوض فاتورة زيادة أسعار البترول العالمية من خلال مثل هذا التغير الذى حدث فى النظام العالمى، أيضا زيادة الشركات المتعددة الجنسيات عددها زاد وأيضا رؤوس أموالها تزايدت، والاتجاه الى الاندماج المؤسسى للبنوك والمؤسسات المالية العالمية واتخاذها أيضا شكل مؤسسات متعددة الجنسيات ودخول الخدمات والملكية الفكرية الى جانب السلع فى اتفاقيات تحرير التجارة، وتغير دور البنك الدولى إلى إتجاه برامج إقليمية فى العديد من الدول النامية بعد إعادة صياغة النظام العالمى الجديد فى هذه الفترة.
النقطة الأخرى التى أريد أن أتحدث عنها بالنسبة للجلسة الحالية وهى موضوع السوق الشرق أوسطية وهو لا يمكن أن تكون على حساب التكامل أو التعاون بين الدول العربية أو السوق العربية المشتركة، قد تكون الظروف السياسية التى نشأت بوجود حكومة نيتانياهو هى التى أدت الى الاطمئنان الى ذلك، أما قبل هذا فكانت هناك هرولة حذر منها وزير الخارجية المصرى عدة مرات وغضب منه بعض الزعماء بسبب هذا ، فكانت هناك سباقات وتصارع بين الدول العربية من أجل تصدير الغاز الطبيعى وغيرها من أوجه التعاون مع الجانب الإسرائيلى ولكن عندما تعثرت جهود السلام تعثرت جهود الشرق أوسطية. ولذلك عندما انعقد مؤتمر الدوحة ١٩٩٧ كان تمثيل لكل الذين حضروا بما فيهم إسرائيل ودول أخرى إلا أنه كان تأكيد للتعاون العربى بالفعل وزيادة عدد الصفقات التى عقدت بين رجال أعمال عرب ومستثمرين عرب وليس مع أطراف إسرائيلية.
وأود أن أشير الى نقطة أخرى وهى الخاصة بالحرب مع إسرائيل ومواجهتها ، كانت حالة توحد الدول

العربية ضد عدو واحد مشترك، ولكن بعد أن انتهى ذلك ظهرت بعض الانقسامات فى دول الوطن العربى وصلت الى حد المواجهات المسلحة بين الدول العربية الشقيقة فى حرب الصحراء وبين مصر وليبيا فى فترات قصيرة وصراعات فى دول أخرى مجاورة على الحدود كل هذا جعل مناخ السلام العربى فى حالة عدم استقرار، وعندما يكون هناك مواجهة مع إسرائيل يتوحد العرب على طريقة (أنا وأخويا على ابن عمى وأنا وابن عمى على الغريب)، هذا بالاضافة الى السلام الاجتماعى الذى تجلى واضحا خلال الاستعداد للحرب مع إسرائيل وخلال الحرب وبعدها مباشرة ولكن بعد ذلك وجدنا بعض المظاهرات فى الدول العربية من أجل رفع أسعار السلع الأساسية والغذائية وحدث كثير من المشاكل السياسية الداخلية وبالتالى مطلوب صياغة برامج لحماية سلام اجتماعى داخل الدول العربية فى ظل مناخ السلام. وشكرا.

د. طه عبد العليم :

أعتقد أن العائد الاقتصادى للسلام من أهم العوامل، ولكنى فى الحقيقة لدى ملاحظات سريعة تتعلق باقتصاد السلام وتتصل بالعائد الاقتصادى للسلام، أعتقد أن من أهم العناصر الاقتصادية للسلام فى أى منطقة فى العالم هو خفض الإنفاق العسكرى، ويصعب الحديث عن هذا فى ظل إصرار إسرائيل على التسلح النووى، ومن هنا أعتقد أن مبادرة الرئيس مبارك بنزع أسلحة الدمار الشامل وفرض رقابة على البرنامج النووى الإسرائيلى مسألة هامة جدا لتغطية العائد الاقتصادى للسلام، لأنه بدون هذا، إما مزيد من التعاقدات للأسلحة التقليدية بهدف تقليل القدرة على الردع أو التوجه لإنتاج أسلحة الدمار الشامل فى المنطقة، وعلى الأقل نرى هذا من منظور الأثر الاقتصادى بغض النظر عن أنها تستخدم أو لا تستخدم. الملاحظة الثانية تختص أيضا بالسلام الشامل، حيث أن تعثر عملية السلام نتيجة غطرسة وصفاقة الحكومة الإسرائيلية الراهنة يمثل أحد المصادر التى ينتج عنها التطرف والإرهاب، وهى من الآثار الاقتصادية السلبية أيضا القادمة.

ومن هنا أعتقد أن دعوة الرئيس مبارك لإقامة مؤتمر دولى لمواجهة الإرهاب، إحدى آلياته، هو بالتحديد الدفع باتجاه السلام، وأعتقد أن قمة شرم الشيخ كانت واضحة فى التركيز على الربط بين قضية السلام وقضايا مواجهة الإرهاب.

ولكن المسألة هنا أنه يوجد شىء اسمه الممكن والمعقول، ونحن هنا نتكلم عن السلام الضرورى والممكن، ولكن ليس السلام الذى نتمناه فى أحلامنا. فالسلام الذى نتمناه فى أحلامنا أن كل فلسطينى خرج من حيفا وتل أبيب ويافا يرجع لأرضه، فمن الممكن وإن شاء الله ربنا يفرجها وأن يتحقق فى المستقبل، وأنا أعتقد أن السلام على المدى البعيد فى تقديرى الشخصى،إن التيار الذى يمثله نيتانياهو يحمل من المخاطر لإسرائيل ومن المكاسب لنا من الكثير وهذا لم نتأمله جيدا. وهنا مسألة صورة الآخر مسألة هامة جدا فنحن أحيانا نحارب طواحين الهواء. الحكومة الإسرائيلية الحالية ليست حكومة الإندماج فى المنطقة بل هى حكومة الاستعلاء على المنطقة. ومن ثم الكلام عن المقاطعة حاليا لن يهز له شعرة لا يهتم بهذا فأنا هنا لا أدعو لإنهاء المقاطعة ولكن يجب أن نكون مدركين ما يجرى داخل إسرائيل.

والنقطة الأخيرة تتعلق أيضا بصورة الآخر، فلا ينبغى للحظة أن نقول أن إسرائيل لا تتمكن ولن تتمكن من أن تهيمن على المنطقة اقتصاديا وماليا وتجاريا. كم حجم قدراتها المالية ؟ كم حجم صادراتها وهل هى الوحيدة فى العالم التى يمكن أن يسمح لها الآخرون الكبار بالانفراد بالمنطقة،

بالصادرات وبالمال ؟ طبعا هذا غير ممكن ولكن لا ينبغى أن نهول من شأن الفجوة المتعاظمة بيننا وبين إسرائيل فى مجال العلم والتكنولوجيا وأعتقد إذا كان ثمة بطل الآن بعد ٢٥ عاماً بعد حرب أكتوبر، ففى حرب أكتوبر كان المقاتل هو الذى عبر والذى اقتحم، والبطل الآن هو العالم المخترع وهو المدير الناجح والمنتج المتفوق. وينبغى أن يكون هذا فى أذهاننا . وشكرا جزيلا.

الأستاذ أسامة غيث :

أستأذنكم فى أن أقول ملاحظة مبدئية إن ما سمعنه أمس واليوم عن اقتصاد الحرب واقتصاد السلام بالذات يدفعنى لأن أقول أننا نحن كدولة وكمجتمع وكمتخصصين نحتاج بشدة الى إعادة اختبار المفاهيم الأساسية التى نتكلم عنها فى اقتصاد الحرب والسلام وإعادة الوقائع التى نتعامل معها حتى ندرك المدلول الحقيقى لهذه الوقائع بالنسبة للجانب الأول المرتبط بالمفاهيم الأساسية.
أنا لا أعتقد على الإطلاق فى ظل خبرة العالم القريبة وليست البعيدة أن اقتصاد الحرب كان قرينا بالتخلف أو عدم النمو، إذا أخذنا وضع اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية فإن توجيه الاقتصاد الأمريكى الى أوضاع الحرب أدى الى عملية تنمية كبيرة جدا أدى الى عملية تحديث كبيرة جدا أقرت فى النهاية قيادة للولايات المتحدة الأمريكية، اقتصادية وسياسية وعسكرية للعالم، فالنظرة المبدئية لاقتصاديات الحرب أنها شر من الشرور يجب أن يعاد تهذيبها ويعاد النظر الى حقيقة مفهومها بشكل عميق. الجانب الآخر الذى يجب علينا كاقتصاديين أخذه فى الاعتبار هل عندما نتحدث بالفعل عن السلام بمعنى حسن الجوار وإنهاء المشاكل ،هل هذا يعنى بهذا المفهوم المبسط الذى يوجد فى الكتب أن فرصة التنمية والتقدم موجودة أم أن التجربة تقول عكس ذلك، عندما سقطت الجمهورية السوفيتية كان السؤال المطروح فى الغرب : من هو العدو ؟ الأمم دائما تحتاج الى نوع من اكتشاف التهديد الخارجى لكى يكون هناك إرادة تستطيع أن تصنع تكتلا داخليا، وهى التى نتحدث عنها كاقتصاديين وعسكريين وسياسيين لأن الأمم إذا لم تتكتل حول إرادة سيكون النمو عملية نظرية صرفة ونوعا من الخيال المجرد، فهم يبحثون عن التهديد حتى يستطيعوا أن يضعوا أولوياتهم.
أعتقد أننا فى هذا السياق قد آن لنا أن نكتشف ما إذا كنا بالفعل فى مرحلة سلام أم لا ؟ وأن نكتشف أيضا المفهوم المجرد للسلام، إننا نردده بشكل تلقائى ودائم فهل هو المفهوم الحقيقى الذى يتعامل معه العالم مع الأحداث، مع التنمية ومع القوة ومع الانتعاش أم لا ؟ الذى نعرفه كاقتصاديين عن التقدم التكنولوجى والتقدم الاقتصادى فى العالم المتقدم الغربى أن يكون الإنفاق الضخم على المؤسسة العسكرية والإنفاق الكبير على تحديث وتأهيل هذه المؤسسة من أكبر حوافز النمو والتقدم التكنولوجى، مثل وكالة ناسا والإنفاق عليه فى النهاية نوع من التعبير عن حرب النجوم والتى تصور بها ريجان أنه يسيطر كأمة متقدمة وهى الولايات المتحدة فى مواجهة الإمبراطورية السوفيتية فهناك أمور الاقتصاديين يجب أن لا يأخذوها بشكل مجرد. الرقم الأخير الذى نتعامل به مع الإنفاق العسكرى الإسرائيلى على سبيل المثال يقول أن إسرائيل أنفقت ١٢ مليار دولار فى الموازنة الإسرائيلية والرقم يقول أن هناك أكثر من ٣ مليارات دولار قادمة فى صورة مساعدات أمريكية مباشرة ومعنى هذا أن مقولة "التحرك نحو السلام تقلل من الإنفاق العسكرى" تحتاج الى اختبار لأن الضمان الرئيسى للسلام فى مثل الوضع العربى هو المزيد من الإنفاق على المؤسسة العسكرية لتأمين السلام ولتأمين الاقتصاد ولتأمين التحرك.

وأنا أعطى هنا مثالا واحدا، عندما فجرت الهند قنبلة نووية قررت باكستان تفجير قنبلة نووية هى الأخرى، أنا لا أعتبره قرار حرب فى التحليل النهائى فهو قرار مانع للحرب ولكنه إثبات للقدرة المجتمعية لدولة باكستان على المواجهة وليس فقط من خلال التحليلات أن هذا يملك وهذا لا يملك، وفى التقارير الصادرة فى كتاب جينز أو فى الصحافة العالمية أرادت باكستان أن تثبت من خلال الواقع الذى يلمسه كل مواطن أن لديها هذه القدرة والتى تحمى اقتصادها وتحمى مجتمعها كلمة أخيرة بالنسبة للشرق أوسطية يجب أن نأخذها فى الاعتبار بشكل مباشر فهى ليست فى عرف الاقتصاديين لكنها تعد نوعا من أنواع التعاون الاقتصادى الإقليمى. ولكن الشرق أوسطية تقول ببساطة فى كتاب شيمون بيريز، أن الحقبة الإسرائيلية قد أتت لتحل محل الحقبة المصرية والعربية فبالتالى شيمون بيريز وأطروحات إسرائيل فى المؤتمرات الشرق أوسطية كانت تطرح أمرين : السيادة التكنولوجية لإسرائيل والأهم من ذلك كانت تطرح السيادة التسويقية لإسرائيل على العالم العربى. والسيادة التسويقية ليس فقط مع العالم الخارجى وإنما فى إطار التعامل مع العالم العربى فيما بينهم البعض.

الأوراق الإسرائيلية المقدمة للمؤتمرات الشرق أوسطية كانت تقول أن مصر تتخصص فى مشروعات العمالة الكثيفة، معنى ذلك أن The New Technology فى التصور الشرق أوسطى تصور عليه علامة استفهام منذ البداية قبلناه فى المغرب لأسباب سياسية، سكتنا عنه فى عمان لأسباب سياسية ولكن عندما وصلت الأمور الى القاهرة كان هناك فيتو مصرى واضح فى كلام الرئيس فى الجلسة الافتتاحية، فى ممارسات مصر خلال كافة الجلسات، فى النتائج التى توصلنا اليها والتى أوصلت الأمر الى إنهاء مؤتمرات الشرق أوسطية. كلمة أخيرة : أرجو أن نعيد اختبار أحاديثنا عن اقتصاد السلام وأن نعيد اختبار أحاديثنا عن تأثيرات اقتصاديات الحرب على التنمية والتقدم والتحديث .. وشكرا.

سؤال :

الدكتور إبراهيم يسأل : ما هو التأثير الاقتصادى على جمهورية مصر بعد إيقاف المساعدات الامريكية عام ٢٠٠٠ ، وكيف يكون تأثير الإنفاق العسكرى على الميزانية ؟

الاستاذ مجدى صبحى : لى ملحوظتان :

الاولى : كيف استفاد الغرب من تجربته من ارتفاع اسعار المواد الأولية ، من المعروف ان هذا الأمر بدأ على الفور عام ١٩٧٤ مع سعى كيسنيجر الدائم لتأسيس منظمة مناهضة لمنظمة الأويك وهى ما تعرف بمنظمة الطاقة الدولية . ولكن فى التحليل الاخير كما اشارت الدكتورة هناء خير الدين ، رغم انه هناك ارتفاعا فى اسعار المواد الأولية مقارنة بأسعار السلع الصناعية فى النصف الثانى من السبعينات ، إلا ان الوضع كان كارثة فى العالم الثالث فى عام ١٩٨٢ ، فى الحقيقة حسب تقارير البنك الدولى : أسعار المواد الأولية مقارنة باسعار السلع الصناعية رجعت الى نفس المستوى الذى كانت عليه فى عام ١٩٤٥ ، أى أن كل ما قمنا به على مدى ثلاثة عقود ونصف انتهى بالعودة لنفس المستوى مع الأخذ فى الاعتبار طبعا فى هذا القوت مشكلة المديونية الخارجية والتى اضعفت من موقف دول العالم الثالث الى حد كبير وبالتالى بدأت فى مفاوضات مع صندوق من موقف دول العالم الثالث الى حد كبير وبالتالى بدأت فى المفاوضات مع صندوق النقد الدولى والدخول فى

اتفاقات أرغمتها فيها الدول الصناعية الكبرى على العديد من السياسات الاقتصادية لم تكن طرفا فيها .

الجزء الثانى :

لى تعقيب على ما ذكره الدكتور حمدى عبد العظيم : وهو يوضح فى الورقة كانت مكتوبة بنفس الروح : فى الحقيقة كل التغيرات فى نظام النقد الدولى لم تكن بسبب حرب اكتوبر ، كانت سابقة عليه بكثير ، بدأت كل النزاعات حول نظام النقد الدولى فى الستينات واستمرت حتى مارس ١٩٧٣ - إقرار التعويم الفعلى لأسعار الصرف - لكن وفى نفس الوقت وفى نفس العام كان هناك مجرد دعوة لتأسيس نظام اقتصادى دولى جديد مقدم من قبل دول العالم الثالث .

ما أريد قوله أن اكتوبر جاء فى وقت فيه زخم شديد علي الجانبين الغربى والعالم الثالث - كان الجو محتقنا مع أزمة اقتصادية عميقة فى الدول الصناعية المتقدمة ، وبالتالى كانت هى العامل المفجر للخلاف والنزاع حول النظام الاقتصادى الدولى قاطبة وليس فقط النظام النقدى ، وايضا النظام السياسى الدولى مع التغيرات السياسية التي شهدتها هذه الفترة ..

وشكرا .

الدكتورة هناء خير الدين :

إن مسألة التعويم كانت سابقة على حرب اكتوبر وليست لاحقة لها ، لكن الحقيقة أريد ان أتحدث عن موضوع اقتصاديات الحرب واقتصاديات السلم ، أنا أعتقد أن اقتصاديات الحرب ممكن ان تكون تنموية لو كانت الدولة تنتج السلاح وعندنا أبحاث فى هذا المجال . لكن عندما تكون الدولة مستوردة للسلاح أعتقد أن هذا يمثل صعوبة فى إعداد اقتصادها للحرب وهو قد يضر بعملية التنمية لا معضدا لها . وشكرا .

الاستاذة هبة حندوسة :

سأجيب على ٣ أسئلة أو تعليقات :

بالنسبة للمعونة من الدول العربية لمصر ومقارنتها بالمعونة الأمريكية : الارقام التى تدل على أن المعونة العربية كانت أهم بكثير وكان مقدارها ما بين سنة ١٩٧٣ و ١٩٧٩ فى المتوسط السنوى كانت ١,٦ مليارا من الدولارات ونحن نعلم أن أمريكا لم تبدأ فى اعطاء مصر المليار دولار المعونة الاقتصادية إلا بعد منتصف السبعينات ولم تصل أبدا الى اكثر من مليار . بالنسبة لتكلفة المعونة الامريكية تكلفة عالية جدا ، فحين نقارن المعونة الأمريكية لمصر مع نفس الحجم من المعونة لإسرائيل فى أوائل الثمانينات بعد كامب ديفيد معروف أن الشروط المرتبطة بالمعونة الامريكية لمصر كانت مرتفعة للغاية بسبب تدخل امريكا فى أى المشروعات التى ستقوم هى بها أو تمويلها ، فأيضا حين نقارن بين شروط المعونة العربية والأمريكية أكيد أن المعونة العربية كانت لها فوائد أكبر بكثير .

بالنسبة لأكبر تكلفة أيضا حين ننظر للمعونة الامريكية لمصر الاقتصادية هو بالتوازى ، لا نستطيع تجاهل تكلفة المعونة العسكرية . أى عندما يكون مليار دولار معونة عسكرية وشروطها مجحفة على أساس دفع فوائد سنوية بأسعار السوق التى أوصلتنا فى خلال عشر سنوات أن يكون هناك دين عسكرى متراكم لأمريكا عشرة مليار هذا يدل على أن التكلفة باهظة .

كذلك إذا قارنا العتاد الامريكى معروف أنه اضعاف الاضعاف لتكلفة العتاد من دول شرق أوروبا أو

حتى غرب أوروبا . إذا نظرنا على المعادلة لا نستطيع تجاهل تكلفة هذا العتاد ، ففى خلال عشر سنوات منذ كامب ديفيد ٧٩ الى ٨٩ صرفت مصر على العتار العسكرى من أمريكا ١٣ مليار ، وكان يمثل المصروفات على العتاد من الدول المختلفة ٤٠٪ من الاستيراد من أمريكا . بالنسبة للقطاع الخاص (بعد قانون ٤٣) وكان كله من نوع النشاط الذى نطلق عليه غير مجدٍ - هذا غير صحيح .

الأنشطة الاقتصادية مجدية وكان قد وصل سنة ١٩٧٨ - أى فى خلال أربعة سنوات - قيمة الاستثمارات المتراكمة فى ظل قانون ٤٣ وحدها إلى ٦ مليار دولار ونحن نعلم أن أكثر من نصفها كان من الرأسماليين المصريين.

أما بالنسبة للسوق الشرق أوسطية أعتقد أنه لابد دائماً أن نميز بين ما هى فكرة أو نظرة إسرائيل وما هى رؤيتنا نحن، ماذا يمكن أن نستفيد منه أو نخسره فى السيناريوهات المختلفة، وكل ما أقوله هو أننا لا يمكن أن ندخل فى كل المجالات فى اتحاد اقتصادى تام مثل المجموعة الأوروبية، هذا هو ما نريده مع العرب، أما بالنسبة لإسرائيل لابد أن ننظر فى إمكانية الدخول فى اتفاقية تجارة حرة، أى أن السلع يتم تبادلها دون جمارك، وهذه يمكن أن يكون فيها مكاسب كبيرة جداً للدول العربية، والتحليل الآن يبين أنه لا يوجد أى ضرر على الدول العربية من أن السلع الإسرائيلية تدخل الأسواق العربية وتغمرها وتكون هناك مشاكل من هذا التبادل، وشكراً !

الأستاذ/ عصام رفعت :

الحقيقة لدى أربع أو خمس نقاط سريعة :

- بالنسبة للاتفاق العسكرى اعتبره ضرورياً لأنه يعتبر نوعاً من أنواع الاستثمار وضرورياً لعمليات الصيانة للمعدات فى القوات المسلحة، ومهم أيضاً للتقدم التكنولوجى والتطوير التكنولوجى.
- بالنسبة للمقاطعة العربية لإسرائيل لقد أسقطت فى مؤتمر كازابلانكا بالمغرب فى أكتوبر ١٩٩٤ وهذا كان الثمن الذى دفعته الدول العربية حتى تقعد مع إسرائيل وتبدأ عمليات السلام.
- بالنسبة لإيقاف المعونات الأمريكية وتأثير هذا على الإنفاق العسكرى .. المعونة الأمريكية بالنسبة لمصر وبالنسبة لإسرائيل ستخضع لعمليات تخفيض. إسرائيل قدمت طلباً العام الماضى، مصر لم تقدم بعد، وهنا يجب أن نفرق بين المعونة العسكرية الأمريكية والمعونة الأمريكية المدنية أما بالنسبة للمعونة العسكرية فلا يوجد أى مساس بها، ولكن فيما يتعلق بالمعونة المدنية أو الاقتصادية فهى التى ستخضع لعمليات تخفيض.

اتفاق إسرائيل هو أن كل تخفيض يتم على المعونة المدنية أو الاقتصادية يحول إلى المعونة العسكرية، أما الصورة بالنسبة لمصر أعتقد أنها هنا غير واضحة.

- المعونة العربية لمصر خلال السبعينات تنقسم إلى قسمين : معونة مباشرة وهذه كانت منخفضة، لكن هناك معونة عربية أخرى كانت تعتبر نوعاً من الودائع لدى البنك المركزى وهى حوالى٦,٧ مليار دولار وتم التنازل عنها بعد حرب الخليج عام ١٩٩٠.
- بالنسبة للمعونة الاقتصادية الأمريكية : شرط من شروط الحصول على المعونة الاقتصادية هو أن يكون هناك معونة عسكرية. وشكراً !

وقد عقب الدكتور سمير طوبار قائلاً :

فى نهاية هذه الجلسة الرابعة كان يتعين على أن أعلق الكثير من الموضوعات ولكن لضيق الوقت كنا منشغلين بأربع ورقات فى هذه الجلسة، وفى ذات الوقت المداخلات كانت كلها مداخلات قيمة للغاية، آثرت أن أختزنها لأنقلها إلى وضع السياسة الاقتصادية فى مصر، كى نأخذها فى الاعتبار. لا نتوقع أبداً أن وضع برنامج طويل الأجل أن يصب فى كل ما استهدفه من متغيرات أو صوب توجهات أهدافه نقاط معينة لابد بالتأكيد ألا ينحرف عنها، لأن فى التجربة العملية ظروفاً كثيرة تجد ومتغيرات كثيرة تجد وبالتالى لابد أن نعيد النظر فى صياغة هذه السياسة وتصويبها مرة أخرى إذا انحرفت عن الاتجاه، وبالتالى لا يمكن أن يكون هناك لا دولة ولا واضع سياسة معصوم من الخطأ، وبالتالى لابد أن يكون مثل هذا الحوار فيه فائدة للتقييم ووقفة لهذا التقييم والتعرف على الآراء المختلفة حول ما أنجز ونحن بهذا نحاول أن نضع الأمر فى أفضل صورة ممكنة، وأنا اعتقد أنه بروح المثابرة وبروح أكتوبر والتذكرة بأن العزم والعزيمة والتنفيذ الجيد قد أدى إلى نتائج عظيمة باهرة، هو نفسه ينقلنا إلى أننا عندما نصمم ونضع الأهداف السليمة وبالعزم والتأكيد يمكن أن نصل إلى الأهداف آخذين فى الاعتبار أن هناك تحديات تواجهنا كثيرة ونحن ندخل القرن الـ ٢١، ونحن ندرك كذلك أن واضع السياسة الاقتصادية لا يأخذ فى اعتباره أن تستمر هذه الدولة تتلقى المعونات ولا يمكن أن يخطر ببال المحلل الذى يشاهد التغيرات العالمية أن هذه المساعدات سوف تستمر .. هذه المساعدات فى مفهوم المحلل الاقتصادى لابد أنها ستنتهى والنظام العالمى الجديد يؤكد أنه سوف تنتهى، وبالتالى واضع السياسة الاقتصادية فى مصر يأخذ فى اعتباره أنه يبنى القواعد والقدرات الذاتية للاقتصاد المصرى التى تغنيه عن تلقى هذه المساعدات. نحن نحاول أن نبنى ونضع القواعد التى ننطلق منها بقدرات ذاتية حتى التوجه فى النمو المتوسط لا لاعتماده على التصدير، أعتقد أنه اعتماد مرحلى قد يمتد إلى عشر أو خمس عشرة سنة ولكنه مرحلى، لأن نستطيع أن ننمى بتوسيع الأسواق والانطلاق يؤكد إرتفاع مستوى المعيشة، وحين تزيد دخول الناس يتسع حجم السوق المحلى فتزيد قدرات المجتمع.

إذن المنظور هو تدعيم القدرات الذاتية وليس الاستمرار فى أن نعتمد على المساعدة الخارجية، مثال بسيط عليها: لو كان عندى سيارة بطاريتها ضعيفة، وأدفعها حتى تدور، لكن الموتور سليم، والذى سيدفعنى لابد أن يدفعنى مرة واحدة ولكنى لو ظللت كل يوم أذهب إلى عملى والناس تدفعنى لن يدفعنى أحد بعد ذلك، فلابد أن نبنى قدرات ذاتية ومن يضع السياسة الاقتصادية فى مصر يضع هذا فى عمق أنه سيأتى اليوم الذى لا نتلقى مساعدات ولا نحتاج إلى هذه المساعدة.

أشكركم وأشكر السادة الباحثين والسادة المعقبين ومدخلات حضراتكم القيمة ولاشك أننا جميعا أستفدنا من التشاور مع بعضنا البعض فى هذا الأمر ونرجو أن تأتى ذكرى أكتوبر فى كل عام لنلتقى سويا ونحتفل بهذا اليوم العظيم ويؤكد لنا استمرار العزم والتأكيد على مواصلة المسيرة نحو تحقيق الأهداف القومية لمصر وتحقيق الرفاهية للمواطن المصرى. شكراً

المحور الإقتصادى

بحوث قدمت إلى الندوة لإثرائها

التعبئة الشاملة والتعبئة العسكرية للقوات المسلحة

لواء أ.ح / عبد المنعم حسين الريس

مقدمة :

١- إن الأمن القومى كان وسيظل دائماً هدفاً رئيسياً للدول وذلك بإنشاء جيش قوى دائم الاستعداد للدفاع عن الوطن ضمن إطار الاستراتيجية الشاملة للدولة التى تؤثر فيها عناصر القوة الشاملة للدولة.

- القوة السياسية
- القوة العسكرية
- القوة الاقتصادية
- القوة الإعلامية
- القوة الاجتماعية

وهناك بعض الآراء بإضافة قوة الروح المعنوية لدى الشعب والقوات المسلحة إلى قوى الدول الشاملة.

٢- إن الاحتفاظ بقوات مسلحة دائمة الاستعداد أصبح يمثل تكلفة باهظة ليست متوفرة لجميع الدول الأمر الذى يتطلب المواءمة بين الموارد البشرية والاقتصاديات وإمكانيات الدول ومطالب القوات المسلحة. ومن هنا استقر الرأى على احتفاظ الدول بقوات مسلحة دائمة يتناسب حجمها مع إمكانيات الدولة فى زمن السلم مع تنفيذ التعبئة الشاملة من أفراد ومعدات وباقى إمكانيات الدولة فى حالة الحرب تنفيذاً للاستراتيجية العسكرية التى يحددها التوجه السياسى العسكرى من القيادة السياسية.

٣- أن التعبئة الشاملة للدولة لا تعنى فقط تعبئة الأفراد المقاتلين بل تشمل أيضاً تعبئة الأفراد العاملين بقطاعات الدولة المختلفة (صناعة - مواصلات - خدمات) لصالح المجهود الحربى بل أن الأمر قد يتعدى ذلك إلى تعبئة احتياجات أخرى مثل المصانع - وسائل النقل - السفن - المستشفيات ..

ويجب أن يكون واضحا أن التعبئة الشاملة ليست لصالح أمن القوات المسلحة بل إنه فى الحقيقة أصبح الموضوع حيويا وبالغ الأهمية لأنه يتعلق بالأمن القومى للدولة.

٤- إن الخيار العسكرى هو دائما آخر الخيارات أمام القيادة السياسية بعد إستنفاذها لجميع أدوات التعامل الدولى بقنواته الشرعية والدولة لتحقيق مطالبه المشروعة أو الدفاع عن الوطن فى حالة فرض أمر واقع من صور إعلان الحرب طبقا لمفهوم القانون الدولى.

٥- يتضح لنا أن الاحتفاظ بقوات مسلحة ضخمة دائمة الاستعداد يمثل عبئا مالياً ثقيلاً على موارد

الدولة بل ويؤثر تأثيراً سلبيا على خطط التنمية ومطالبها من إنشاء بنية أساسية قوية يعتمد عليها لتحقيق الرخاء للوطن والمواطنين ومن هنا يبرز دور وأهمية التعبئة الشاملة للدولة.
ونستشهد بذلك بقوله تعالى : بسم الله الرحمن الرحيم
"لإيلاف قريش إيلافهم رحلة الشتاء والصيف فليعبدوا رب هذا البيت الذى أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" صدق الله العظيم
٦- لقد تعددت الآراء فى أسبقية التفضيل؟ هل تكون لخطط التنمية أم تواجد قوات مسلحة كاملة ودائمة فى جميع الأوقات؟ وما تتطلبه من نفقات كبيرة خصوصا بعد التطور الدائم والسريع للتسليح والمعدات. ولقد استقر الرأى على أنه من الأفضل إيجاد توازن بين متطلبات التنمية ومطالب القوات المسلحة وذلك بتنفيذ خطط التنمية مع الاحتفاظ بقوات مسلحة فى حجم السلم تصل إلى الحجم الكامل للحرب بالتعبئة الشاملة. ويتحكم فى هذا الإطار التهديدات والعدائيات التى يواجهها الوطن.

القسم الأول : نبذه تاريخية :
٧- كانت مصر وستظل دائماً هدفا للقوى العالمية لكى لا تأخذ مكانتها رغم ما تمثله من حضارة وقوة بشرية ووضع جيوبولتيكى وموقعها الجغرافى بل أثبتت تجارب التاريخ أن العسكرية المصرية عندما يتاح له أسباب التقدم العسكرى فى التسليح والمعدات تصبح قوة مؤثرة فى الشرق الأوسط وأفريقيا. ولقد ظهر ت عظمة العسكرية المصرية تخطيا وتدريبا واستعدادا فى حرب عام ٧٣ رغم عدم توافر الامكانيات الكاملة مقارنة بالقوات المعادية.

٨- مراحل التطور من عام ١٨٢٣ حتى عام ١٩٥٢ :
أ- وصول تعداد الجيش المصرى فى الفترة من ١٨٢٣ إلى عام ١٨٣٣ ليكون ٩٧,٠٠٠ جندى نظامى و٦٨,٠٠٠ جندى إحتياط (رديف) وفى عام ١٨٣٩ وصل تعداد الجيش المصرى ١٣١,٠٠٠ جندى نظامى و٤٨,٠٠٠ جندى إحتياط (رديف)، و٤٢,٠٠٠ جندى غير نظامى. وكانت مدة الخدمة الإلزامية وإحتياطية غير محددة ثم تحددت بعد ذلك لتكون ٧ سنوات خدمة إلزامية و٧ سنوات خدمة إحتياطية.
ب- فى عام ١٨٨١ كان تعداد الجيش المصرى ٢٣,٠٠٠ جندى نظامى وفى عام ١٨٨٢ فى الثورة العرابية ثم رفع هذا الحجم إلى ١١٠,٠٠٠ نظامى لمجابهة الغزو البريطانى وتم تخفيض حجم القوات المسلحة بعد الاحتلال لتصل إلى ١٥,٠٠٠ جندى للمحافظة على الأمن الداخلى ومعاونة قوات الشرطة. وفى خلال هذه المرحلة تم سن قوانين فاسدة تعطى الكثير من الإعفاءات لايجاد تفرقة بين طبقات الشعب (البدلية) وكان نتيجة ذلك أن تدهور المستوى الثقافى للجندى المصرى.
جـ- وصل تعداد الجيش المصرى بعد معاهدة الاستقلال الصورية عام ٣٦ إلى ١٢,٠٠٠ جندى وبدأت محاولات إعادة بناء الجيش ولكنها تعثرت ولم يكتب لها النجاح لوجود قيادات عسكرية أجنبية بجانب انشغال الحكومات الحزبية للوصول للحكم وضعف الاعتمادات المالية وبدأ تعداد الجيش فى أزدياد بطىء عام ١٩٤٨ وصل تعداده ٥٤,٠٠٠ جندى وكان يوجد فى هذه الفترة نظام احتياط ولكن ليس بالحجم والنوعية مع انعدام التدريب تقريباً، هذا بالاضافة إلى أسلحة ومعدات غير حديثة نتج عن ذلك كله هزيمة الجيش المصرى عام ١٩٤٨ بجانب تقاعس عربى.

٩- المرحلة بين ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى ٥ يونية ١٩٦٧ :

كان من أهداف ثورة ٢٣ يوليه قيام جيش وطنى قوى وتحقيقا لهذا الهدف تم تعديل قانون التجنيد وصدر القانون ٥٠٥ عام ١٩٥٥ وكان من أهدافه :

أ- رفع المستوى الثقافى للجندى.

ب- الحد من الاعفاءات والتخلف عن التجنيد.

جـ- تحقيق المساواة بين طبقات الشعب (الغاء البدلية).

ووصل تعداد القوات المسلحة فى شهر يونيو ٦٧ إلى حوالى ٢٥٠,٠٠٠ جندى وكانت نسبة الاستكمال العامة حوالى ٦٠٪ استنادا إلى استدعاء الاحتياط وصولا إلى مرتبات الحرب إلا أنه عند التطبيق ظهر بها مشاكل وعيوب أدت إلى فشلها وكان ذلك من أحد الأسباب فى نكسة عام ١٩٦٧ ونوجزها فى الآتى

أ- عدم الاهتمام والتخطيط التنفيذ لتدريب قوات الاحتياط.

ب- إلغاء أساسيات الأسلحة البرية المنوط بها تدريب الاحتياط.

جـ- عدم وجود احتياطى من الأسلحة والمعدات بالمستودعات بكميات كافية لتعبئة الاحتياط.

د- تضارب تنفيذ الخطة للاستدعاء والتعبئة حيث كان المخطط استدعاء ٤٠,٠٠٠ جندى وتم استدعاء إضافى ٤٣,٠٠٠ جندى خارج الخطة.

هـ- عدم كفاءة وكفاية مكاتب التعبئة حيث كان عددها ٨ مراكز تعبئة.

و- التسجيل اليدوى للأفراد الاحتياط وما ترتب عليه من أخطاء كثيرة فى تعيين الأفراد بالوحدات.

ز- عدم دقة التوصيف الوظيفى (التخصص) للفرد حيث كان يسجل م ط فقط أو م د فقط دون تحديد نوع السلاح المدرب عليه الفرد.

١٠- المرحلة فى يونيو ٦٧ إلى أكتوبر ١٩٧٣ :

أ- قامت القوات المسلحة بمراجعة جميع الاجراءات الخاصة بها بعد نكسة ٦٧ وتحليل الأسباب والنتائج ومنها مراجعة نظام التجنيد والتعبئة مع ايقاف نقل المجندين إلى الاحتياط بعد عمليات ٦٧ لاعادة بناء القوات المسلحة ووصولا إلى حجم الحرب الكامل وقد وصل تعداد القوات المسلحة فى حرب أكتوبر ٧٣ إلى قرابة مليون جندى.

إلا أنه فى يوليو ٧٢ تم تسريح حوالى ١٣٠,٠٠٠ جندى وكانت نسب الاستكمال للقوات بين ٨٠ - ٩٠٪ وذلك نتيجة لحالة اللاسلم واللاحرب.

تم تنفيذ التعبئة فى المرحلة التحضيرية للعمليات فى ٧٣ مع خطة الخداع الاستراتيجى والتعبوى فى سرية تامة وبنجاح كامل. مع الوضع فى الاعتبار أن عمليات أكتوبر ٧٣ هى عمليات مدبرة ولم تختبر التعبئة تحت أسوأ الظروف وهى قيام العدو بهجوم مفاجىء لا يوفر ساحة زمنية كافية للاستعداد والتعبئة.

ب- الاجراءات التى تم إتخاذها لتطوير نظام التجنيد والتعبئة :

(١) رفع المستوى الثقافى للجندى باختيار عناصر المؤهلات العليا / المتوسطة.

(٢) انتقاء وتقييم الفرد للمهنة العسكرية طبقاً لمستواه الثقافى والفكرى والطبنى.

(٣) إنشاء أفرع تجنيد وتعبئه بالمحافظات والأقسام بلغ عددها حوالى ٨٠ مركز تعبئة.

(٤) استخدام الحاسبات الآلية فى تسجيل البيانات.

(٥) اجراءات للتجارب المستمرة للتعبئة.

(٦) التدريب المستمر لأفراد الاحتياط.
(٧) تحقيق مبدأ ربط الفرد بوحدته التى نقل منها على الاحتياط.

القسم الثانى : مفهوم التعبئة الشاملة والتعبئة العسكرية :

عـــام :

إن التعبئة الشاملة للدولة هى نظام لتحقيق الأمن القومى لها بجانب تعبئة القوات المسلحة وصولاً من حجم السلم إلى الحرب.

١١- تعريف التعبئة الشاملة :

تعنى أن تضح جميع أجهزة الدولة قواها الشاملة السياسية والاقتصادية والعسكرية والاعلامية والاجتماعية والعالمية فى خدمة الهدف القومى الذى أعلنت من أجله التعبئة الشاملة والذى ستقوم بتحقيقه القوات المسلحة حتى تكون قادرة على تنفيذ المهام.

١٢- أشكال التعبئة الشاملة :

كما سبق أن أوضحنا فى تعريف مفهوم التعبئة الشاملة وجميع نواحى وقطاعات الدولة التى تشملها التعبئة الشاملة فأن التعبئة كالآتى :

أ- تعبئة القوات المسلحة وصولاً إلى حجم الحرب.
ب- تعبئة جميع أجهزة الأمن للأمن الداخلى.
جـ- تعبئة قوات الدفاع المدنى وإجهزته.
د- التعبئة الاقتصادية.
هـ- تعبئة جميع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة.
و- تعبئة القوات العاملة لخدمة المجهود الحربى.
ز - تعبئة المستشفيات .
ح - تعبئة وسائل النقل المختلفة طبقا لاحتياجات القوات المسلحة.

١٣ - ويهمنا فى هذا المقام التعرف والتركيز على التعبئة الاقتصادية حيث انها تمثل دعما حيويا وكبيرا على القوات المسلحة وعلى المثال المخزون الاستراتيجى ومدى ما يوفره من متطلبات للقوات المسلحة ومطالب الدولة عامة ويؤثر ذلك على فترة اعمال القتال بل احيانا يؤثر على تخطيط العمليات .

تعريف التعبئة الاقتصادية :

هى مجموعة ضخمة ومتواصلة من الاجراءات المبنية على خطط مسبقة تضع جميع الموارد والامكانات الانتاجية والصناعية فى خدمة المجهود الحربى دعما لاعمال قتال القوات المسلحة تحقيقا لهدف قومى وحفاظا على الأمن القومى للدولة .

مع الوضع فى الاعتبار ان قياس القدرة العسكرية للدولة لم تعد كما كان فى الماضى تقاس بما تملكه من قوات ومعدات بل ان الحروب اصبحت حروبا شاملة تدخل فى حساباتها ليست القوة العسكرية فقط بل قدرات الدولة الصناعية والزراعية والعلمية والانتاجية وما تملكه من شبكات المواصلات والنقل والطاقة .

١٤ – تعتبر التعبئة للقوات المسلحة جزءا من اعمال التعبئة الشاملة للدولة وهى جزء من منظومة كاملة للاجراءات التى تتخذها الدولة مبكرا فى زمن السلم .

تعريف تعبئة القوات المسلحة :

هى احد العناصر الرئيسية للفتح التنطيمى عند رفع درجات استعداد القوات المسلحة وتنفيذ الفتح الاستراتيجى للقوات طبقا للعدائيات والتهديدات ولتحويل القوات المسلحة من حالة السلم الى حالة الحرب لتمام الاستعداد القتالى .

ويتزامن الفتح التنظيمى قبل وأثناء وبعد الفتح الاستراتيجى طبقا لنسب استكمال التشكيلات التعبوية واحتياجات القوات المسلحة .

أشكال تعبئة القوات المسلحة :

أ – تعبئة شاملة .

ب – تعبئة جزئية .

ج – تعبئة دورية للتدريب .

وينفذ كل شكل من هذه الاشكال طبقا للموقف الذى تجابهه القوات المسلحة طبقا لخطط مسبقة يتم التدريب عليها ومراجعتها لتلافى اى قصور .

١٥ – المؤثرات والمدخلات التى تتفاعل مع تعبئة القوات المسلحة :

أ – التعبئة وإعداد الدولة للحرب.

ان القوات المسلحة عند اعداد قواتها المسلحة للحرب لا يقتصر دورها على الخطط العسكرية والتدريب واستدعاء الاحتياط فقط بل يجب ان يتعدى ذلك الى مفهوم الامكانات الشاملة للدولة وما تستطيع الدولة ان تقدمه للقوات المسلحة طبقا لمطالبها . حيث تصبح هذه المطالب للقوات المسلحة ملزمة بقوة القانون التى يقررها مجلس الدفاع الوطنى .

وكما سبق ان اوضحنا فى تعريف القوات المسلحة ومفهوم التعبئة الشاملة وتحقيق الهدف القومى فان العلاقة هنا بين اعداد القوات المسلحة للحرب واعداد الدولة للحرب يتنامى ويزداد طرديا وكلما ازداد اعداد الدولة للحرب ازدادت قدرات القوات المسلحة للقتال وتحقيق النصر بأقل خسائر ممكنة .

والعلاقة هنا بين إعداد الدولة للحرب والتعبئة التى تمثل عنصرا من عناصر إعداد القوات المسلحة للحرب يبنى على خطط مسبقة وتنسيق كامل لبناء منظومة المجهود الحربى .

١٦ – التعبئة وإعداد القوات المسلحة للحرب :

إعداد القوات المسلحة هو زحد عناصر اعداد الدولة للحرب والتعبئة هى عنصر رئيسى من عناصر إعداد القوات المسلحة للحرب لما سبق ان اوضحناه من تكلفة عالية تمثل عبئا اقتصاديا ثقيلا على موارد الدولة للاحتفاظ بقوات مسلحة كاملة ومستكملة الافراد والمعدات وتؤثر اجراءات التعبئة وحجمها على القوات المسلحة فى الآتى :

أ – تحديد شكل وحجم القوات المسلحة فى زمن السلم والحرب .

ب – استكمال بناء التجميعات الاستراتيجية والتعبوية طبقا للاتجاهات.

ج - إعداد تعبئة القوات المسلحة .
د - التزامن وتوقيتات الفتح التنظيمى مع الفتح الاستراتيجى وطبقا للأنساق.

القسم الثالث نظام التعبئة للقوات المسلحة:

١٧ - تتم تعبئة القوات المسلحة فى جمهورية مصر العربية طبقا للقانون ٨٧ لسنة ١٩٦٠ وتعديلات وطبقا لنظام مركزى فى التخطيط والتسجيل والاستدعاء وتشترك الاجهزة التالية فى تخطيط وتنفيذ تعبئة القوات المسلحة.

أ - مجلس الدفاع الوطنى .
ب - المجلس الأعلى للقوات المسلحة .
ج - هيئة عمليات القوات المسلحة .
د - هيئة التنظيم والادارة ق . م .
هـ - ادارة شئون الضباط.
و - اجهزة القيادة العامة كل فيما يخصه .
(هيئات / إدارات / أفرع رئيسية / تشكيلات ميدانية / حرس حدود / قوات خاصة) .
ز - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .
ح - الاجهزة المدنية (وزارات - هيئات - مصالح ..)

١٨ - أنواع التعبئة :
أ - من حيث الحجم .
(١) تعبئة عامة .
(٢) تعبئة جزئية .
ب - من حيث الغرض .
(١) أغراض التدريب .
(٢) أغراض استكمال .
(٣) أغراض عمليات .
ج - من حيث الأخطار .
(١) تعبئة سريعة .
(٢) تعبئة علنية .

١٩ - تقسيم افراد الاحتياط :

أ - احتياط خط أول : وهم الافراد الذين لم يتجاوز خروجهم على الاحتياط ٣ سنوات ويتم تخصيصهم لاستكمال وحداتهم الاصلية .
ب - احتياط خط ثان وهم الافراد الذين لم يتجاوز خروجهم عن الاحتياط ست سنوات واكثر من ٣ سنوات ويتم تخصيصهم لسد الخسائر أو وحدات تشكل بالتعبئة .
ج - احتياط خط ثالث وهم الافراد الذين تجاوز خروجهم ست سنوات ويتم استخدامهم طبقا للموقف .

٢٠ - اسلوب الفتح التنظيمى :

يبنى الفتح التنظيمى على اساس خطة الفتح الاستراتيجى وخطة الاستخدام الاستراتيجى والخداع الاستراتيجى للقوات المسلحة وذلك ببناء واستكمال التشكيلات والوحدات الى نسب الحرب وتم تقسيم الوحدات والتشكيلات الى أربع مراحل :

(١) المرحلة الاولى :

قوات الصدمة ، وهى قوات دجو الانذار ، العناصر القتالية فى القوات الجوية ، والبحرية .

(٢) المرحلج الثانية :

التشكيلات البرية التى تقع عليها مهام عمليات فى الانساق الاولى ويدعمها اعمال قوات الصدمة .

(٣) المرحلة الثالثة :

الأنساق الاستراتيجية .

(٤) المرحلة الرابعة :

باقى الاحتياطيات الاستراتيجية والتى تدعو الحاجة الى انشائها .

٢١- تنظيم جهاز التعبئة فى القوات المسلحة :

أ - فرع التعبئة بهيئة التنظيم والادارة .

ب - افراع واقسام التعبئة فى الأفراع الرئيسية والادارت .

ج - افرع التعبئة فى قيادات الجيوش الميدانية .

د - اقسام تعبئة فى :

(أ) الوحدات الخاصة .

(ب) المناطق العسكرية .

(ج) الادارات التخصية .

(د) فرع الاحتياط ادارة شئون الضباط .

(هـ) فرع الاحتياط ادارة السجلات .

(و) فرع الاحتياط ادارة الاحصاء .

٢٢ - الاجهزة التنفيذية التابعة لادارة التجنيد :

أ - فرع التعبئة (ادارة التجنيد).

ب - اقسام التعبئة (مناطق التجنيد).

ج - مكاتب التجنيد والتعبئة فى المحافظات .

د - مراكز التجنيد والتعبئة بالمراكز والاقسام .

٢٣ - وحدات يتم تشكيلها بالتعبئة :

أ - وحدات المنشآت التعليمية .

ب - وحدات الامداد بالرجال .

ج - كتائب الشحن والتفريغ .

د - معسكرات الاسرى .
هـ - معسكرات الشاردين .
و - مراكز النقاهة .
ز - جماعات دفن الشهداء وتسجيل المقابر .

٢٤ - التدريب على أعمال التعبئة :
تقوم هيئة التنظيم والادارة بالتدريب على أعمال التعبئة بالاشتراك مع هيئة العمليات - هيئة التدريب وباقى اجهزة القوات المسلحة لتحقيق الآتى :
أ - عنصر المفأجاة والواقعية .
ب - تحقيق اختبار وكفاءة خطة التعبئة .
ج - اختبار كفاءة اجهزة التعبئة .

القسم الرابع التعبئة من القطاع المدنى :
كما سبق أن أوضحنا أن تعبئة موارد الدولة والتى يشار إليها بالقطاع المدنى لدعم وتلبية مطالب القوات المسلحة داخل إطار التعبئة الشاملة للدولة.

٢٥ - استدعاء وتعبئة الاحتياجات من القطاع المدنى :
بناء على احتياجات ومطالب القوات المسلحة من القطاع المدنى يتم اخطار الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء من هيئة التنظيم والادارة بهذه المطالب لتدبيرها من القطاع المدنى ويتم ذلك بالأسلوب الآتى :
أ - تقوم هيئة التنظيم والإدارة باصدار امر الإستدعاء للجهات الآتية :
١ - الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء .
٢ - الجهات المعبأة لصالحها الاحتياجات .
٣ - الجهات المسئولة عن فتح مراكز تعبئة الاحتياجات .
٤ - القيادات التبعوية .
٥ - هيئة العمليات .
٦ - هيئة الشئون المالية .
٧ - أى جهات معاونة أخرى مثل هيئة الإمداد والتموين والشرطة عسكرية.
ب - تعبئة العربات المدنية :
يتم تعبئتها من ٦ مراكز تعبئة عربات .
١ - القاهرة ٣ مراكز .
٢ - مركز فى كل من (الاسكندرية - طنطا - أسيوط) .
ج - تعبئة المعدات :
١ - معدات المهندسين العسكريين فى مركز تعبئة حلوان .
٢ - معدات نقل نهرى .
٣ - معدات نقل بحرى (اسكندرية - بورسعيد - السويس) .
د - تعبئة منشآت مدنية :

يعين أطقم عسكرية لإستلامها وإدارتها .

هـ - الأفراد المهنيون :

يتم تعبئتهم على مركز تعبئة الأفراد المهنيين .

٢٦ - مطالب القوات المسلحة من القطاع المدنى للتعبئة الشاملة :

أ - مطالب نقل .

ب - مطالب مواصلات إشارية .

ج - معدات مهندسين .

د - مصانع وورش .

هـ - معدات إنشاء طرق .

و - مستشفيات - مخابز - ثلاجات .

٢٧ - مشاكل ومصاعب تعبئة الاحتياجات من القطاع المدنى :

أ - عدم السطرة الكاملة للجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء على موجودات القطاع المدنى .

ب - عدم وجود قاعدة بيانات كاملة خاصة لشركات القطاع الخاص وشركات الاستثمار والتى تتوافر لديها افضل وأحداث المعدات .

ج - عدم توافق التعويض المادى مع استخدام المعدات ووسائل النقل.

د - تعدد أنواع المعدات ووسائل النقل يشكل مصاعب فى الإصلاح وتدبير قطع الغيار .

هـ - الأزمنة الكبيرة التى تستغرقها تعبئة المعدات ووسائل النقل والتى قد تصل الى ٧ - ١٥ يوما وهو توقيت لا يتناسب مطلقا مع توقيتات احتياجات اعمال القتال .

و - عدم وفاء القطاع المدنى بتلبية احتياجات القوات المسلحة .

٢٨ - مقترحات التغلب على مشاكل التعبئة المدنية :

أ - تمثيل القوات المسلحة فى الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء .

ب - تواجد قاعدة بيانات كاملة بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ويتم الربط بينهما وبين مركز معلومات رئاسة الوزراء .

ج - تصميم نماذج إحصاء لمطالب القوات المسلحة تتضمن :

١ - الأعداد .

٢ - النوعيات .

٣ - درجات الصلاحية والكفاءة الفنية .

٤ - تواجد وأماكن هذه المطالب بصفة مستديمة مع تعديل المواقف (داخل / خارج الجمهورية - صلاحية فنية..)

د - زيادة الوعى القومى لمطالب التعبئة المدنية وأنها مرتبطة بالأمن القومي وليست صورة من سيطرة القوات المسلحة .

هـ - ضرورة انعقاد لجان التعبئة العامة والإنتاج الحربى الصادرة طبقا لقراءات السيد رئيس الجمهورية دوريا .

٢٩ - الخاتمة :

أ - أن القوة العسكرية هى إحدى القوة الرئيسية فى حساب القوة الشاملة للدولة وان التعبئة العسكرية هى أحد أركان استكمال القوة الشاملة ويتم بناؤها بالتعبئة الشاملة (أفراد - معدات منشآت) وان أمن القوات المسلحة هو حماية للأمن القومى التى تصبح القوات المسلحة مسئولة عن تحقيقه امام أى تهديدات او عمليات عسكرية ضد الوطن .

ب - الاحتفاظ بقوات عسكرية كاملة الأفراد والمعدات يحتاج الى تكلفة عالية تؤثر تأثيرا مباشرا على موارد الدولة مما يتسبب فى اعاقة اندفاع التنمية مما جعل الكثير من الدول تثبت وتأخذ بنظرية التعبئة مع الاحتفاظ بقوات مسلحة قادرة على صد العدوان وتتحول من مرتبات السلم الى مرتبات الحرب بالتعبئة الشاملة لجميع إمكانات الدولة لصالح المجهود الحربى.

ج - لذلك يجب أن تكون سلطة اعلان التعبئة الشاملة هى أكبر وأعلى سلطة فى الدولة لأنها تحول الدولة كلها من حالة السلم الى حالة الحرب وذلك لأنها تشمل جميع اجهزة الدولة وهي مسئولية القيادة السياسية العسكرية حتى يكون لها صفة الإلزام بل أن الامر لابد ان يتحقق بتصديق السيد رئيس الجمهورية على مطالب التعبئة الشاملة .

د - يجب الوضع فى الاعتبار ان حجم السلم وحجم الحرب للقوات المسلحة يتأثر بعوامل عديدة يجب وضعها فى الاعتبار للموازنة بين مطالب الأمن القومى ومطالب النظام الاقتصادى والاجتماعى للدولة لتحقيق الأهداف السياسية العسكرية للدولة بتوظيف واستخدام جميع موارد الدولة وطاقاتها بالأسلوب الأمثل .

هـ - التركيز على التدريب للإستدعاء للتعبئة سواء العسكرية أو التعبئة المدنية ومراجعة الخطط وتلافى نقاط القصور وتطوير الخطط مع زيادة الوعى القومى لدى الأفراد بأهمية التعبئة وانها ليست لتعطيل المصالح الشخصية بل أنها مرتبطة بأمن الأفراد والدولة .

٣٠ - المقترحات :

١ - إنشاء إدارة خاصة فى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء يتمثل فى عناصر القوات المسلحة لمتابعة مطالب التعبئة المدنية .

٢ - إنشاء إدارة جديدة فى القوات المسلحة تختص بالتعبئة العسكرية أفراد - ضباط احتياط .

٣ - إعادة النظر فى مدة التجنيد للمستويات الثقافية على ان تكون :

١,٥ سنة للمؤهلات العليا - سنتان للمؤهلات المتوسطة - ٣سنوات للمؤهلات العادية .

٤ -دراسة مشاكل التعبئة خاصة وسائل الإستدعاء وذلك بإنشاء شبكة مواصلات مستقلة تربط إدارة التعبئة بمراكز التعبئة فى المحافظات - الأقسام ومراكز الشرطة .

٥ - إضفاء الصفة القانونية لمندوبى التعبئة فى أخطار أفراد الاحتياط مع الاستعانة بقوات الشرطة المدنية فى ذلك .

وليكن شعارنا جميعا أنه لا هدف يعلو على هدف الأمن القومى .

والله المستعان .

حرب أكتوبر نقطة انطلاق الإقتصاد المصرى

أ./ رجاء عبد الملك

مساعدة نائب رئيس تحرير جريدة الأخبار

تحتفل مصر الان باليوبيل الفضى لحرب أكتوبر المجيدة ... حرب العاشر من رمضان هذه الحرب التى غيرت وجه التاريخ فى مصر وأعادت العزة والكرامة لمصر والأمة العربية كما أعادت لمصر وجهها المشرق ومكانتها وسط الشعوب .

جاءت حرب أكتوبر والاقتصاد المصرى تحت الصفر ... وقد مزقته خمس حروب متتالية استنزفت الدخل القومي لإعادة بناء القوات المسلحة وجاءت حرب٦ أكتوبر لتهز المجتمع المصرى والعربي من أعماقه ونهض الإنسان المصرى ليعيد ما دمرته الحرب واتبع الزعيمان أنور السادات وحسنى مبارك سياسات حكيمة على مدار ال٢٥ عاما الماضية لإعادة الاقتصاد المصرى الى مساره الصحيح وتهيئته لدخول القرن ال٢١ .

وقد أعلن الرئيس أنور السادات انه فى عام ١٩٧٥ يوم إعادة افتتاح قناة السويس كان لا يوجد لدينا احتياطي من الدولارات وكان سيعلن إفلاسنا فى البنك الدولي على مليون دولار وكان لا يوجد لدينا ما نشترى به القمح . بعد هذا الانهيار الكامل ... ركز المسئولون على النهوض بالاقتصاد المصرى وصدر خلال حكم الرئيس السادات عدة قرارات وقوانين وسياسات ساعدت على وضع الاقتصاد المصرى على أول الطريق الصحيح وانتشرت كتائب العمل والتعمير فى جميع ربوع مصر ونتيجة لهذه السياسات ومع نهاية السبعينات بدأ الاقتصاد المصرى يخطو أولى خطواته نحو الاتجاه الصحيح كما كان من سمات عصر السادات بعد ثورة التصحيح فى ١٥ مايو فى بداية حكمة الانتقال من الحكم الشمولي الى الحكم الديمقراطي وتعدد الأحزاب التى بدأها بالمنابر ثم مجلس الأمة ثم جاء عصر الرئيس حسنى مبارك وتسلم الراية ورئاسة الجمهورية فى أكتوبر ١٩٨١ واصبح عهده عهد المجد والفخار لمصر عهد الإنجازات والمشروعات القومية العملاقة وكما خلد التاريخ أنور

السادات بطل الحرب والسلام وصاحب قرار العبور فسوف يخلد التاريخ فى انصع صفحاته حسنى مبارك صاحب ضربة العبور وملحمة البناء والعمل من أجل الأجيال القادمة.
وبدأ الاقتصاد يقف على ارض صلبة والدم يجرى فى شرايينه فى منتصف الثمانينيات وبدأ الخروج من عنق الزجاجة تدريجيا ...ومع بداية التسعينات وفى عام ١٩٩٢ بعد نادى باريس فى عام ١٩٩١ كان الانطلاق الى التنمية الشاملة أصبحنا فى عهد مبارك نرى نهضة عمرانية لم تشهدها مصر فى تاريخها الحديث عمليات التشييد تتم فى كل مكان للعمل على أعمار ٥,٢٧٪ من مساحة مصر بدلا من ٥.٥٪ حاليا وكان عام ١٩٩٧ هو عام المشروعات القومية العملاقة التى سوف نعبر بها الى القرن الواحد والعشرين.
- كيف حدث ذلك وما مجهودات المسئولين فى الدولة فى هذا المجال والخطوات التى تمت فى السنوات ال٢٥ الماضية منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ حتى الان ... وكيف أمكن الخروج باقتصادنا من دائرة الصفر الى وجود فائض فى ميزان المدفوعات مع إقامة مثل هذه المشروعات واقامة مثل هذه النهضة التى شملت جميع نواحي الحياه فى مصر .

بسبب الحروب

فى البداية لابد أن نتحدث عن عهد الرئيس أنور السادات والذي استمر ١١ عاما كانت سنوات حاسمة فى تاريخ مصر حيث كان قرار الحرب فى ١٩٧٣ حرب العبور والمجد لمصر .. وعن أسباب تردى الاقتصاد المصرى .. نرى انه منذ عام ١٩٦١ بدأ الاقتصاد المصرى يواجه صعوبات بسبب حرب اليمن ثم بعد ذلك جاءت النكسة عام ١٩٦٧ ثم حرب الاستنزاف واعادة بناء الجيش .. الى جانب انه بسبب حرب ١٩٦٧ فقدت مصر أبار البترول فى سيناء التي كانت تنتج ما يزيد على نصف إنتاج مصر من البترول فى ذلك الوقت .كما أغلقت قناة السويس وتعطلت أيضا معامل تكرير البترول المقامة على الشاطئ الغربي للقناه والتى دمرتها الحرب وكذلك مصنع السماد وغيرها وتخلفت عمليات الإحلال والتجديد فى المصانع والمرافق وغيرها وتوقفت حركة السياحة فى مصر بسبب ظروف الحرب وبذلك فقدت مصر النقد الأجنبي الذى كنا نحصل عليه من هذه المصادر وانخفضت معدلات النمو الاقتصادي وتوقفت سبل الحياة وأصبح لا يعلو صوت على صوت المعركة وتحمل الإنسان المصرى عبء هذه الأوضاع وعجز الاقتصاد المصرى عن الوفاء بمعظم التزاماته ... ولجأنا للإقتراض من الخارج مما زاد من الأعباء التيتحملها الاقتصاد المصرى لخدمة الديون الخارجية .

نقطة تحول

وجاءت حرب أكتوبر ١٩٧٣ المجيدة وكانت نقطة تحول وبداية نقلة كبيرة للاقتصاد المصرى حيث اتخذت الدولة بعدها عدة سياسات هامة للنهوض به منها :
١- اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي وعودة راس المال العربى والأجنبي بصدور القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وهو الخاص بقانون إستثمار المال العربى والأجنبي وفى ظل هذا القانون أقيمت المشاريع للقطاع الخاص وكلها مشاريع استثمارية تحتاجها البلاد وساهمت فى خطط التنمية. وقد عمل هذا القانون على زيادة نصيب القطاع الخاص فى الاستثمارات الى ٤٠٪ فى الثمانينات بعد أن كانت ٩٪ فقط عام ١٩٧٤ وارتفعت الى أكثر من ٧٠٪ الان ١٩٩٨ كما أقيمت العديد من المناطق الحرة فى مصر.

٢- تم إعادة تعمير مدن القناة الثلاث السويس، الإسماعيلية ، وبور سعيد واعادة توطين المهجرين فيها.
٣- تم إعلان مدينة بور سعيد مدينة تجارية حرة وذلك لتعويض أهلها عن معاناتهم فى سنوات الحرب العجاف.

المجموعة الاستشارية

١- تم افتتاح قناة السويس فى عام ١٩٧٥ ثم مشروع توسيعها .. و تم الافتتاح الثالث للتفريعة فى يناير ١٩٨٠ و قد بدأت القناة عقب افتتاحها عام ١٩٧٥ تدر دخلا سنويا يقدر بحوالى ٣٠٠ مليون دولار وصل عام ١٩٧٩ حوالى ٦٣٠ مليون دولار .. و بعد توسيعها وصل إلى مليار دولار سنويا .. و قد تضاعف هذا المبلغ ووصل الآن إلى أكثر من ٢ مليار دولار ..بعد تعميقها كى تسمح بعبور الناقلات العملاقة حاليا .
٢- فى عام ١٩٧٧ و بناء على طلب من الرئيس أنور السادات تكونت المجموعة الاستشارية من كبار الاقتصاديين بالدول الغربية و الهيئات الاقتصادية العالمية لمساندة و مساعدة الاقتصاد المصرى للخروج من أزمته و النهوض به.. و كانت تلك المجموعة تجتمع كل عام للتشاور فى شان الاقتصاد المصرى و تمدنا بالمشورة و المعونات و القروض.
٣- البترول كنا نستورد جزءاً من احتياجاتنا منه .. بعد استرداد بترول سيناء عام ١٩٧٩ بلغ انتاجنا منه حوالى ٣٢ مليون طن و قد استمرت الاكتشافات الجديدة مع زيادة توقيع الاتفاقيات للتنقيب عن البترول و التى بلغت ٦٠ اتفاقية و تم التعاقد مع ٣٤ شركة حتى عام ١٩٨٠ مقابل ٣ شركات فقط قبل عام ١٩٧٣.

مشروعات اقتصادية

١- تم إنشاء بعض المصانع الجديدة الهامة .. كما قامت الدولة باعطاء دفعة قوية للاحلال و التجديد بالمصانع القائمة على مستوى الجمهورية .. و قام البنك الدولى للانشاء والتعمير بتمويل هذه العمليات.
٢- التوسع فى إنشاء البنوك لدعم القدرة الانتاجية للاقتصاد المصرى .. و قد تم إنشاء بنك الاستثمار المصرى و ذلك بهدف تمويل مشروعات الدولة .. و البنك الوطنى للتنمية .. و بنك التصدير .. كما سمح بإنشاء البنوك الأجنبية فى مصر و ذلك للمساهمة فى عمليات التنمية و بلغ عدد هذه البنوك فى عصر الرئيس السادات ٥٣ بنكا .
٣- التخطيط لبناء المدن و المجتمعات العمرانية الجديدة .. و قد تم البدء فى إنشاء مدينة العاشر من رمضان .. و كذلك مدينة السادس من أكتوبر.
٤- إقامة العديد من مشروعات الأمن الغذائى التى تبناها الرئيس السادات بنفسه للقضاء على مشكلة النقص الغذائى فى مصر و التى كانت سببا فى معاناة المواطنين.

كامب ديفيد

وعندما نتحدث عن عهد الرئيس الراحل أنور السادات وما تم بالنسبة للنهوض بالاقتصاد المصرى .. لابد أن نتحدث عن اتفاقية كامب ديفيد التى كانت بداية التحرير الكامل للتراب المصرى ومعاهدة السلام فلولا السلام ما كانت التنمية وانطلاق الاقتصاد المصرى ففي ١٩/١١/١٩٧٧ قام الرئيس أنور السادات بزيارة لإسرائيل بمبادرة منه، بعد ذلك فى ١٨ سبتمبر ١٩٧٨ أبرمت اتفاقيتا كامب ديفيد، ووقع الاتفاقيات كل من الرئيس السادات ومناجم بيجين رئيس الوزراء الإسرائيلي بحضور الرئيس الأمريكي جيمى كارتر، وتشمل وثيقتا السلام عودة السيادة المصرية على كل تراب مصر واخلاء المستوطنات الإسرائيلية من سيناء وبدء الانسحاب من سيناء الى الحدود الدولية على مرحلتين الأولى تبدأ خلال ٣ شهور من التوقيع.

ولم يمهل القدر الرئيس الراحل أنور السادات لان يقدم لمصر أكثر مما قدم وقد اغتالته يد الغدر رحمة الله فى ذكرى يوم انتصاره فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ يوم احتفاله بنصر أكتوبر العظيم .

عهد مبارك

وبعد تسلم الرئيس حسنى مبارك مسئولية الحكم فى ١٩٨١ كانت طموحاته لمصر بلا حدود!!. وقد بدأ تحرير الإنسان المصرى حتى يستطيع أن يبدأ معه معركة البناء التى عمت جميع أنحاء مصر . . وكانت الديموقراطية . . وتعدد الأحزاب . . وانحيازه الى محدودي الدخل ومراعاة البعد الاجتماعي فى كل مراحل الإصلاح الاقتصادي تلك هى أهم عناصر سياسته بعد أن انطلقت النهضة الكبرى ، إنجازات فى كل مكان ، نقلة حضارية كبيرة يقودها الرئيس مبارك باقتدار من شأنها تغيير وجه الحياة فى مصر.

نقلة عظيمة لم يعرف لها التاريخ مثيلا من قبل ، نقلة تعيد توزيع الخريطة السكانية من الوادي الضيق الي رحاب مصر كلها بإقامة المشروعات القومية العملاقة وتعمير أكثر من ٢٥ ٪ من مساحة مصر، نقلة تضع مصر مع بداية القرن الـ٢١ فى مصاف الدول المتحضرة وتجعلها نمراً إقتصادياً بشهادة المؤسسات الإقتصادية العالمية. وكان على الرئيس مبارك أن يواصل المسيرة، واتسمت فترة رئاسته فى الثمانينات بعلاج هياكل الاقتصاد المصرى وعلاج السياسات النقدية و المالية .. و اتسمت فترة التسعينات فترة الانطلاق الاقتصادي خصوصا بعد نادى باريس و إسقاط ٥٠٪ من ديون مصر الخارجية .. كما أصبح الاقتصاد المصرى مدعما بغطاء قوى من العملات الحرة تقدر بحوالى ٢٠ مليار دولار..

المؤتمر الاقتصادى

وبدأ الرئيس مبارك رئاسته بالدعوة إلى عقد مؤتمر اقتصادى فى ١٣ فبراير ١٩٨٢ لبحث وسائل تنمية و علاج المسار الاقتصادى .. و حضر المؤتمر ٣٣ من خبراء الاقتصاد و المال فى مصر .. و قد تمت مناقشات واسعة فى المؤتمر حول جميع الموضوعات التى تؤدى إلى دعم الاقتصاد المصرى و دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية فى مصر .. و أثناء المؤتمر استمع الرئيس إلى كافة الآراء من الأعضاء بجميع اتجاهاتهم الرأسمالية و الاشتراكية.

تحرير سيناء.. و طابا

و فى ٢٥ أبريل ١٩٨٢ تم تحرير سيناء .. و رفع العلم المصرى على ترابها .. فى نفس الوقت تم إنزال العلم الإسرائيلى للأبد .. و فى خطاب للرئيس حسنى مبارك للأمة قال فيه .. مبروك لكل مصرى تحرير سيناء .. رفضتم الهزيمة و كنتم أشداء فى معركة الحرب والسلام .. كان السادات يعبر عن إرادة شعبية ساحقة عندما قام بمبادرة السلام ..

و لم يتبق بعد ذلك من أرض سيناء إلا قطعة أرض عزيزة على كل مصرى ..و هى أرض طابا .. و قد عمل الرئيس مبارك على استردادها بطريق التحكيم الدولى .. و كان قرار الرئيس مبارك هذا قرارا حكيما .. و فى ٢٩ سبتمبر عام ١٩٨٨ أعلنت هيئة التحكيم الدولية حكمها فى قضية طابا ..و حكمت المحكمة بالإجماع ..أن طابا أرض مصرية .. و فى ٢٩ مارس ١٩٨٩ احتفل الرئيس حسني مبارك برفع العلم المصرى على أرض طابا.. و قال الرئيس للشعب المصرى أنه أثبت أن القادر على الحرب قادر على صنع السلام .. و قال الرئيس ارتفع علم مصر و لن ينتكس أبدا.

نادي باريس

وفى منتصف الثمانينات ركز الرئيس حسنى مبارك فى العمل على جدولة الديون المصرية التى كانت تؤرقه وقد ركز فى محاولاته مع رؤساء الدول الغربية على هذه القضية وبعد جهود مكثفة مع صندوق النقد الدولي ونادى باريس كللت مجهودات الرئيس مبارك بالنجاح وتمت الجدولة الأولى فى ١٩٨٧ .

وفى ٢٥ مايو ١٩٩١ ونتيجة لنجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي المصرى . . . وأيضا لأهمية مصر فى المنطقة اسقط نادى باريس ٥٠٪ من قيمة ديون مصر واعادة جدولة ما تبقى منها وتبلغ قيمة الديون التى أسقطت ١٠ مليارات دولار واعادة جدولة ٢ , ١٠ مليار دولار أخرى. كما قامت الدول العربية بإسقاط ديونها المستحقة على مصر والتى تبلغ ٦ مليارات دولار.

وفى ٢٠ أكتوبر عام ١٩٩١ وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على إلغاء الديون العسكرية المستحقة على مصر وتبلغ ١ ,٧ مليار دولار وكان القسط السنوي لهذه الديون يبلغ من ٦٠٠الى ٧٠٠ مليون دولار وبذلك يكون قد تم إسقاط ١ ,٢٣ مليار دولار من جملة الديون المستحقة على مصر فى ذلك الوقت والتى تبلغ حوالي ٥٠ مليار دولار . . وإسقاط هذه الديون يوفر ٢ مليار دولار كنا نسددها سنويا وهذا المبلغ سوف يدفع عجلة التنمية فى الداخل ويخفف الأعباء على ميزان المدفوعات . . كما أعطى الثقة فى الاقتصاد المصرى وقد تدفقت بعد ذلك رؤوس الأموال للاستثمار فى مصر .

توحيد سعر الصرف

لابد أن يكون الى جانب الإصلاح الاقتصادي إصلاح الاختلالات النقدية والمالية لذلك فقد تم توحيد سوق الصرف الأجنبي وسعره اعتبارا من ٨ أكتوبر ١٩٩١ إذ كانت هناك ثلاثة أسواق للتعامل فى النقد الأجنبي وسعر الجنيه المصرى ونجحت الدولة فى إصلاح نظام الصرف بإنشاء السوق المصرفية الحرة فى مايو ١٩٨٧ وفى أكتوبر ١٩٩١ تم دمج السوقين الأولية والحرة للنقد الأجنبي وبذلك يكون الاقتصاد المصرى قد تجاوز مرحلة تعدد أسواق واسعار صرف الجنيه المصرى . . . وهذه السياسات أعطت الجنيه المصرى قيمته الحقيقية بالنسبة للعملات الأجنبية . كما تم تحرير سعر الفائدة بإطلاق حرية البنوك فى تحديد أسعار الفائدة على الودائع اعتبارا من ٣ يناير ١٩٩١.

تحرير السياسة النقدية

كما تم تحرير السياسة النقدية برفع القيود على النقد الأجنبى و كذلك الجنيه المصرى.
فقد صدر قرار بالترخيص لفتح شركات للصرافة للعمل فى السوق الحرة للنقد الأجنبي و قد وصل عدد هذه الشركات فى عام ١٩٩٣ حوالى ٧٠ شركة . تم تطوير الجهاز المصرفى و أصبح المسيطر على السوق الحر و ليس تاجر أو سمسار العملة ..و بذلك تم القضاء على السوق السوداء للعملة ..و أصبح البنك المركزى المصرى هو المسيطر على النقد الأجنبى فى مصر ..مما زاد من الاحتياطى الأجنبى من العملات الحرة لتمويل احتياجات الدولة و الاستيراد من الخارج بعد أن كانت الدولة تعجز عن تمويل احتياجات القطاع العام و تقوم بتدبير العملة من السوق السوداء ..و بالتالى عدم القدرة على تنفيذ الخطة الاستثمارية للدولة و تحقيق أهداف الانتاج .. ووجود عجز كبير فى ميزان المدفوعات .
تم رفع القيود على تحويلات النقد الأجنبى و فتح فروع للبنوك الأجنبية فى مصر و سمح لها بالتعامل فى الجنيه المصرى إلى جانب العملات الحرة كما تساهم فى خطة التنمية و زيادة الاستثمارات فى مصر . تم تحرير التجارة الخارجية و الانتقال بالاقتصاد المصرى من التخطيط المركزى إلى الاقتصاد الحر الذى يعتمد على العرض و الطلب و آليات السوق ..

رفع القيود على السائح

و تم رفع القيود التى كانت مفروضة على السائح .. منذ عام ١٩٨١ بإلزامه تسديد نفقات إقامته بالنقد الأجنبى والسماح لشركات السياحة بتجنيب ١٠ ٪ من حصيلتها بالنقد الأجنبى ..كما كان يجب على السائح بيع مبلغ ما يعادل ١٠٠ جنيه عند دخوله البلاد لأحد البنوك الموجودة فى موانئ الوصول .. كما أن المصرى العائد و فى حوزته ألف جنيه أو اكثر لابد أن يضع هذا المبلغ فى البنوك المعتمدة ..كل هذه القرارات و القيود ألغيت و أصبح التعامل حر فى سوق النقد الأجنبى بعد رفع هذه القيود ارتفع الدخل السياحي في عام ١٩٩٧ الي ٣،٧٢٧،٠٠٠،٠٠٠ دولار مقابل ٣،٤،١٠٠،٠٠٠ دولار في عام ١٩٨٢.

قرارات و قوانين هامة

إلى جانب ذلك تم اصدار مجموعة قرارات و قوانين مكملة لبعضها فى جميع المجالات ..كان من نتيجتها اصلاح المسار الاقتصادى ..و القضاء على الخلل فى كثير من قطاعات الدولة منها:
١- فرض ضريبة للمبيعات بقانون عام ١٩٩١ على النشاط التجارى و غيره من النشاطات.و قد أضافت هذه الضريبة دخل للحكومة ما يقرب من ١٠ مليار جنيه فى السنه .. وساعد ذلك على تمويل الخطة .. و خفض العجز فى الموازنة العامة للدولة..
٢- تنشيط سوق المال و بورصة الوراق المالية و قد ارتفع التداول فى البورصة مع زيادة اسهم الشركات فى نطاق الاقتصاد الحر .. و أكد تقرير مركز المعلومات بمجلس الوزراء .. أن عدد شركات الأموال التى تم تأسيسها من يوليو ١٩٩٧ إلى يونيو ١٩٩٨ بلغت ٣٦٥٨ شركة اجمالى رؤوس أموالها ٢٠ مليار و ٤٤٩ مليون جنيه مقابل ٣٣٣٩ شركة خلال العام السابق (١٩٩٧)
٣- اصدار أذون الخزانة لتمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة من مدخرات حقيقية و ليس عن طريق طبع البنكنوت لتوفير التمويل بالعجز و بسعر فائدة يحدد طبقا للعرض و الطلب .
٤- تم تحرير التجارة الخارجية تمشيا مع قرارات منظمة التجارة العالمية (الجات) و قد تم إلغاء قوائم

حظر الاستيراد تدريجيا .. و تطوير نظام التعريفة الجمركية .. بخفض الجمارك على السلع التى يتم استيرادها .. مع مكافحة سياسة الإغراق.

خصخصة القطاع العام

١- إصدار قانون قطاع الأعمال العام وإقامة الشركات العامة والفصل بين الملكية والإدارة.

٢- واتجهت سياسة الإصلاح الاقتصادي في أوائل التسعينات إلى خصخصة معظم شركات القطاع العام والاستفادة من حصيلة بيعه في إقامة المشروعات القومية العملاقة واعادة بناء الاقتصاد القومي وكذلك طرح أسهم وسندات بعض شركات من قطاع الأعمال العام للبيع للمساهمة في تطويرها وإيجاد السيولة اللازمة لتنميتها وطرح الأسهم للعاملين في هذه الشركات أو للمواطنين .

٣- إقامة المناطق الحرة وقد صدر قانون بإنشاء الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وصدرت اللائحة التنفيذية لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار .

ازدهار الاقتصاد

من الملاحظ أنه في عهد الرئيس مبارك سار الاقتصاد المصري نحو النمو والازدهار بخطى واسعة وارتفاع معدلات النمو وزيادة الاستثمارات الأجنبية والمحلية مع زيادة حجم المدخرات، ومنذ بداية التسعينات حافظ الاقتصاد على معدلات التمويل المحلي وخفض التضخم واستقرار معدلات صرف الجنيه المصري مع احتياطي قوي من العملات الأجنبية .

وقد أكد تقرير أعده مركز المعلومات بمجلس الوزراء عن مؤشرات التنمية في مصر في عهد الرئيس مبارك من ١٩٨١ وحتى مارس ١٩٩٨ أن معدل التضخم السنوي للاقتصاد المصري انخفض من ٢١,١٪ عام ١٩٩٢ إلى ٤٪ في الربع الثاني من العام الحالي ٩٨/٩٧ ، وأشار التقرير إلى انخفاض حجم الديون الخارجية من ٣١,١ مليار دولار عام ١٩٩٢ إلى ٢٧,٨ مليار دولار في مارس ١٩٩٨ وزيادة الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي من ٦٢,١ مليار دولار عام ١٩٩٢ إلى ٢٠,١ مليار دولار في مارس ١٩٩٨ ، وذكر التقرير أن عجز الموازنة العامة كان ٥,٢٪ عام ١٩٩٢ وانخفض إلى ٦,٪ في مارس ١٩٩٨ وقال التقرير أن إجمالي الاستثمارات للعام المالي ٩٨/٩٧ بلغ ٦٢,١ مليار جنيه مقابل ٣٠,٠١ مليار جنية في عام ١٩٨١ وارتفعت الودائع بالعملة المحلية من ٧.٧ مليار جنيه عام ١٩٨١ إلى ١٥٧,٣ في يناير ١٩٩٨ . والتزمت الحكومة في إصلاح المسار الاقتصادي بخطط خماسية تنتهي عام ٢٠٠٢ وخلالها تجاوزت مصر مرحلة الانهيار الاقتصادي وإصلاح الخلل الهيكلي .

إعادة بناء المرافق

و كانت بداية التنمية .. بإعادة بناء المرافق .. لأنه لا تنمية بدون مرافق .. لذلك تم بناء المرافق من طرق و كبارى و تليفونات و صرف صحى و محطات كهرباء و سكك حديد و تم انشاء ٨ مطارات و عدد من الموانئ الجديدة و غير ذلك و تكلف إعادة بناء هذه المرافق ٢١٦ مليار جنيه .. كما تم انفاق ١٥٠ مليار جنيه على القطاع الانتاجى .. و قد أصبح ٩٨ ٪ من شعب مصر يتمتع بالخدمة الكهربائية .

١- وبالنسبة للقطاع الزراعى فقد أضيف للأرض الزراعية ١,٨ مليون فدان و تم خفض الفجوة الغذائية بانتاج زراعى مميز بلغ ١٧ مليون طن العام الماضى (١٩٩٧) و قد زاد حجم الانتاج الزراعى

خمس مرات منذ عام ١٩٨٢ حتى الآن.
٢- و أعلن الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء أن الرقعة الزراعية أصبحت ٨ ملايين فدان بعد أن كانت ٦,٢مليون فدان كما تم انشاء ٣٣ منطقة صناعية و ١٨ مدينة جديدة .. إلى جانب انشاء عدد من المجتمعات الجديدة و تطوير المناطق العشوائية
٣- انشاء مدينه الانتاج الاعلامى مفخرة مصر فى الشرق الوسط و اطلاق القمر الصناعى (نايل سات) إلى جانب انشاء ٨ قنوات تليفزيونية و عدد من القنوات الفضائية .

إنجازات فى كل الميادين

١- ارتفع احتياطى البترول إلى ١١٧٧ مليون طن العام الماضى (١٩٩٧) و الاكتشافات مستمرة وفى ازدياد مستمر و قد تم اكتشاف ٣٠ كشفا للبترول و ١٩ كشفا للزيت الخام و ١١ كشفا للغاز خلال الشهور الثمانية الماضية فى هذا العام (١٩٩٨) .
٢- التخفيف من معدل البطالة بتمليك آلاف من شباب الخريجين قطعة أرض و منزلا و المزارع السمكية.. إلى جانب مشروعات الصندوق الاجتماعى للتنمية الذى يقوم بتقديم القروض للشباب .. و مساعدته لاقامة المشروعات الصغيرة يبدأ بها حياته العملية .
٣- اقامة الآلاف من الوحدات الاقتصادية لاسكان محدودى الدخل و الشباب و تدعمها الدولة بمليارات الجنيهات.
٤-- و لتنمية الصادرات المصرية .. تم إنشاء مركز تنمية الصادرات المصرية .. و اهتمت الحكومات المتعاقبة على تنمية الصادرات المصرية و فتح أسواق جديدة بالدول الأجنبية .. وصدر لهذا الغرض العديد من التشريعات لتذليل العقبات أمام المصدرين .. و خلال العام الماضى .. أصدر مجلس الوزراء ١١ قرارا لدعم و تنمية الصادرات و إنشاء ١٢ مجلسا سلعيا بهدف الربط بين السياسات الإنتاجية و التصديرية.
٥-- تم أيضا تطوير التعليم و ادخال التكنولوجيا الحديثة به من كمبيوتر .. و إنترنت و غيرها .. وبناء آلاف المدارس للقضاء على نظام الفترتين.

المشروعات العملاقة

واتسم عصر مبارك بالإنجازات الداخلية العظيمة والمشروعات القومية العملاقة والتي تعمل على الخروج من الوادي الضيق إلى رحاب مصر كلها .. وتضيف إلى مساحة مصر المأهولة بالسكان مساحة زراعية وعمرانية حوالي ٢٧,٥٪ من مساحة مصر بدلاً من ٥٫٥٪ حالياً، وسوف نعبر بها إلى آفاق القرن الجديد ..وهي مشروع جنوب الوادي الذي يبدأ من أرض توشكا بترعة الشيخ زايد وتضيف إلى ارض مصر أكثر من ٤٥٠ ألف فدان .. وشرق العوينات .. وإطلاق مياه النيل في سيناء .. وافتتاح ترعة السلام .. وزراعة ٦٢٠ ألف فدان على ترعة السلام شرق وغرب قناة السويس .. وتنمية الصعيد بتشجيع إقامة العديد من المصانع هناك .. شرق بورسعيد شرق التفريعة شمال خليج السويس .. وادي التكنولوجيا درب الأربعين .. مترو الأنفاق .. مدينة الإنتاج الإعلامي وإطلاق القمر الصناعي المصري نايل سات .

ثمرة نصر أكتوبر

وأكد الرئيس مبارك في تصريح له أن ما تحقق على أرض مصر من تطور وبناء وتنمية غيرت وجه الحياة على أرض مصر .. وهي ثمرة حقيقية لنصر أكتوبر الذي فتح الطريق إلى السلام والبناء والتنمية .

و أخيرا كل ذلك و غيره كثير مما يجعل من الصعب حصره فى هذا المكان .. الأمر الذى جعل الكثير من الهيئات و المؤسسات الاقتصادية العالمية .. تشيد بتجربة مصر الاقتصادية .. و أشادت مؤسسة طومسون بنكوديتش الأمريكية للتقييم الدولية بالاقتصاد المصرى .. و قالت فى تقرير لها .. أنها تثير إعجاب الأوساط المالية فى العالم .. و أنها نموذج يجب الاقتداء به بين بلدان العالم النامى .. و منحت المؤسسة الاقتصاد المصرى رتبة تصنيف متقدمة بين دول الأقل مخاطر للاستثمار .. كما أشادت الهيئات الاقتصادية العالمية بالرئيس حسنى مبارك فى أدائه بالنهوض بالاقتصاد المصرى مع مراعاته للبعد الاجتماعى و ظروف محدودى الدخل .

■ توصيات المحور الإقتصادى

أولاً : في مجال تنمية الإقتصاد المصري

١- التركيز على التنمية البشرية والعنصر البشري كعنصر يحتل أولوية مطلقة في الإعداد للدفاع والسلم.

٢ - ضرورة مواصلة التنمية جنباً إلى جنب مع إعداد القوات المسلحة.

٣ - ضرورة السعي لزيادة المكون المحلي في عملية التنمية الإقتصادية وتلبية الطلب الإستهلاكي والإستثماري سواء كان هذا الطلب عسكرياً أو مدنياً.

٤ - ضرورة الإهتمام بالإقتصاد الحقيقي والمنتجات السلعية خاصة الإستراتيجية منها لتجنب إستخدامها كعنصر ضغط.

٥- ضرورة الإهتمام بقطاعات النقل والمواصلات بما يخدم إحتياجات ومتطلبات الإعداد في السلم والحرب.

٦- أن يستعد الإقتصاد المصري للمنافسة على الصعيد العالمي في ظل مقررات الجات ١٩٩٤ والعولمة وآثار الإقليمية الجديدة.

٧ - إستمرار دعم دور القطاع الخاص حيث قام بدور رئيسي في إعداد الدولة للدفاع خلال حرب أكتوبر ٧٣ المجيدة.

ثانياً : في مجال الإعداد لإقتصاد الدفاع

١ - إعداد الإقتصاد المصري للحرب يعطي الكثير من الدروس التي تفيد في وضع خطط في مستقبل مصر في ظل تحديات السلام.

ولعل أهم هذه الدروس أن الإعداد للحرب كان تعبئة شاملة لقدرات الشعب المصري، في سبيل تحقيق هدف غال ألا وهو تحقيق العبور وإستعادة الأرض.

ونحن اليوم نعيش تحديات هائلة تفرضها طموحات التنمية والرغبة في الوصول إلى مستويات معيشية مرتفعة وإزالة آثار الفقر والحرمان التي تعاني منها بعض أقاليم مصر، وكذلك القضاء على الأمية ورفع مستوى الخدمات الصحية. هذه الأهداف لابد من تعبئة كافة الموارد لتحقيقها.

٢ - ضرورة إعداد خطط مستقبلية للدفاع في ظل المتغيرات الإقتصادية المحلية والعالمية الجديدة بعد تراجع دور الدولة في ملكية وإدارة النشاط الإقتصادي وخصخصة شركات القطاع العام الذي لعب الدور

الأساسي في الستينات وأوائل السبعينات في الدعم الإقتصادي للقوات المسلحة وحماية وتأمين الجبهة الداخلية والوفاء بإحتياجاتها من السلع والخدمات في حدود ومستويات الدخل السائدة في ذلك الوقت.

٣ - العمل على إعداد الأنشطة المدنية لتدمج حين الحاجة كأنشطة مساندة للإستعدادات العسكرية وذلك عن طريق تهيئة المنشآت الإقتصادية وإعداد خطط التنمية على نحو يسمح بإنتاج منتجات سلعية وخدمية ذات وظيفة وإستخدام مزدوج : مدني وعسكري.

٤- ضرورة دراسة وتقييم أثر الإنفاق العسكري بإعتباره يقوم بدور هام من خلال أثره «المضاعف» خاصة في حالات الكساد والركود ويعمل على تحفيز قطاعات النشاط المدني للدولة، علماً بأن الإنفاق العسكري لا يعد بالضرورة ذا أثر تضخمي أكبر من أنواع الإنفاق الأخرى إذا أخذنا في الإعتبار وسائل تمويل هذا الإنفاق وحالة الإقتصاد المعني.

٥- العمل على كفاءة التحول (عند الحاجة) من القطاع المدني إلى القطاع العسكري بكفاءة دون التضحية بقدر الإمكان بإستثمارات لتعويض الإهلاك الرأسمالي وللمساندة في عملية النمو الإقتصادي.

٦- تعميق العلاقة بين الأجهزة المدنية والعسكرية في مجال التطور وتطبيقات التكنولوجيا.

٧- العمل على زيادة المخزون الإستراتيجي في سبيل الإعداد للدفاع ويتم ذلك عبر فترة طويلة من الزمن.

٨- الإهتمام بتحديد دور للمرأة والجمعيات الأهلية غير الحكومية ضمن خطط الإعداد للدفاع في المستقبل مثلما هو عليه الحال في سيناريوهات خطط الدفاع في الدول المتقدمة.

٩ - التوصية بزيادة الوفورات الإيجابية على المجتمع كافة من خلال أثر الإنفاق العسكري على البحث والتطوير والتكنولوجيا والتدريب وإعادة التأهيل والتواجد في قطاعات وأقاليم قد لا تستأثر بإهتمام القطاع المدني لأسباب إقتصادية مختلفة.

ثالثاً : في مجال التعبئة الشاملة للدولة

١ - ضرورة إعداد خطة تعبئة عامة متجددة في ضوء ما يحدث من إحتمالات المستقبل عند حدوث زلازل أو سيول أو حدوث عمليات إرهاب.

٢- العمل على تقليل المدى الزمني لفترة التعبئة.

٣- التركيز على الدور التدريبي للقوات المسلحة خاصة التدريب التحويلي لموارد مهدرة أو خاملة في القطاع المدني.

٤- وجود سيطرة للدولة على الإقتصاديات الحيوية وقتئذ يجعل تحويل الموارد للتعبئة العسكرية أمراً يسيراً.

٥- ضرورة تضافر جهود كل المؤسسات بالدولة والإجماع الوطني والشعبي على تحقيق هدف واحد هو « التعبئة الشعبية القومية » عند وجود ما يدعو إلى هذه التعبئة.

رابعاً : في مجال الطاقة

١- محاولة إحلال بعض عناصر الطاقة مثل التحول لإستخدام الغاز الطبيعي، الطاقة الشمسية وكذلك تأمين المنشآت الممدة للطاقة لكي لا تكون أهدافاً سهلة للعدو.

٢- أهمية إعادة تنشيط المجلس الأعلى للطاقة.

خامساً : في مجال التعاون العربي

١- الحفاظ على روابط التعاون العربي وتعميقها، فالتعاون العربي قبل حرب أكتوبر وأثناءها وبعدها كان له أكبر الأثر في تحقيق أهداف حرب أكتوبر من عودة الأرض وتحقيق السلام.

٢- أهمية تفعيل إتفاقات التعاون الإقتصادي العربي لما لها من آثار إيجابية على مستوى معيشة المواطنين العرب وتحسين القدرة التفاوضية للوطن العربي في ظل إحتدام المنافسة الدولية.

٣- أهمية وجود رؤية عربية مشتركة لمواجهة تحديات الدولة وتداعيات تحرير التجارة الدولية.

٤- أهمية الإتجاه إلى السوق العربية المشتركة بإعتبارها الخيار الوحيد المطروح وليس بديلاً من البدائل.

سادساً : في مجال التعاون مع دول العالم النامي

١- التحرك على محاور التعاون بين دول العالم الثالث في سبيل الدفاع عن المصالح الإقتصادية لهذه الدول، ولقد كان أحد أسس النجاح سياسة البترول في أعقاب حرب أكتوبر هو نجاح الدول العربية في إقناع باقي دول الأوبك بتخفيض حدود الإنتاج ورفع الأسعار.

٢- الإستفادة من التواجد العربي القوي في منظمة الأوبك ومجموعة الـ٧٧، ومجموعة الـ١٥، والمؤتمر الإسلامي والمنظمات الدولية الإقتصادية لإتخاذ مواقف موحدة والعمل على التنسيق المستمر في إطار هذه المنظمات.

سابعاً : في مجال التعاون الإقليمي

١- إن السوق الشرق أوسطية والسعي إلى تحرير التجارة لن يحققا مزايا كبيرة للدول العربية.

٢- أهمية إستخدام ورقة التعاون عند التفاوض مع إسرائيل وإبقائها رهناً بتحقيق السلام الشامل والعادل لدول المنطقة كافة.

توصيات عامة

١- التوصية بإعتبار أوراق المحور الإقتصادي إطاراً عاماً ومبدئياً لدراسة شاملة ومعمقة وموثقة توثيقاً علمياً دقيقاً للآثار الإقتصادية المباشرة وغير المباشرة، وفي الأجل القصير وعلى إمتداد الأجل الطويل، لإنتصار أكتوبر. ويجب أن تستفيد الدراسة من كل التعليقات التي أثيرت والأسئلة التي قدمت لمقدمي الأوراق والمعقبين.

٢- التوصية بعقد ندوة أخرى إمتداداً لهذه الندوة لتجسيد روح أكتوبر وتذليل العقبات لإضافة إنجازات أخرى في المستقبل.

٣- إن الأولويات القومية بعد ٢٥ عاماً من حرب أكتوبر تقتضي وضع وتنفيذ سياسة قومية للتقدم العلمي والتكنولوجي لمواجهة تحديات الثورة العلمية التكنولوجية المتواصلة، وتعزيز القدرة على اللحاق بالدول الصناعية وإمتلاك القدرة الذاتية على إنتاج وسائل الدفاع عن الوطن والتنمية ويرتبط هذا إرتباطاً وثيقاً بمواصلة مضاعفة الإنفاق على التعليم مع التركيز على الإرتقاء بنوعيته في جميع المراحل.



تم الطبع بمطابع الأهرام التجاريــة - قليوب
مؤسسة الأهرام

